

المكتبة اللغوية

كتاب

شرح الجمل في النحو

تأليف إمام العربية
عبد القاهر الجرجاني
(ت ٤٧١ هـ)

تحقيق
محمد عثمان

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
1432هـ-2011
حقوق الطبع محفوظة للناشر
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد - القاهرة
25936277 / فاكس: 25938411-25922620
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد القاهر الجرجاني ، عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد ، 178-000
كتاب شرح الجمل في النحو / تأليف: عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: محمد عثمان
ط1 القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2010
274 ص ، 24 سم
تتمك : 4-504-341-977-978
1- اللغة العربية - النحو
أ- عثمان، محمد (محقق)
ب- العنوان

ديوى: 415,1

رقم الايداع: 20487

كتاب
شرح الجمل في النحو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله تفرد بالربوبية والألوهية كمالاً، واختص بالأسماء الحسنى والصفات العلى جلالاً، أحمدته تعالى وأشكره على سوابغ نعمه إفضالاً، وجزيل عطائه نوالاً، وأسأله المزيد من فضله دعاءً وابتهالاً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أمر بالتمسك بالإسلام وسطية واعتدالاً، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، المبعوث بأوسط شريعة وأكملها خللاً، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أكرم بهم صحباً وأنعم بهم آلاً، والتابعين ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليماً تترى غدواً وأصلاً.

وبعد؛ فمن أسباب نشأة علم النحو العربي أنه بعد المد الإسلامي في العالم واتساع رقعة الدولة، دخل كثير من الشعوب غير العربية في الإسلام، وانتشرت العربية كلغة بين هذه الشعوب، مما أدى إلى دخول اللحن في اللغة وتأثير ذلك على العرب.

ودعت الحاجة علماء ذلك الزمان لتأصيل قواعد اللغة؛ لمواجهة ظاهرة اللحن، خاصة فيما يتعلق بالقرآن والعلوم الإسلامية.

ويذكر من نخبة العرب عبد الله ابن أبي إسحاق، المتوفي عام (٧٣٥ هـ)، وهو أول من يعرف منهم، وأبو الأسود الدؤلي، والفراهيدي، وسيبويه، والزمخشري.

والنحو: هو علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب.

فغاية علم النحو أن يحدد أساليب تكوين الجمل، ومواضع الكلمات، ووظيفتها فيها، كما يحدد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع، سواء أكانت خصائص نحوية، كالابتداء، والفاعلية، والمفعولية، أو أحكاماً نحوية، كالقديم والتأخير، والإعراب والبناء.

قال ابن جني في كتابه "الخصائص": النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنية والجمع، والتحقيق والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها، ردُّ به إليها.

وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي: نحوت نحوًا، كقولك: قصدت قصداً، ثم خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم.

فالنحو عند ابن جني على هذا: هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنباً للحن، وتمكيناً للمستعرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

ولإمام العربية واللغة والبيان عبد القاهر الجرجاني دور كبير في علم النحو، ومن أهم الكتب التي أبدعها كتاب الجمل، ولأهمية هذا الكتاب الرائع شرحه شرحاً بديعاً، وقد وفقنا الله تعالى للعثور على هذا الشرح وتقديمه للأمة الإسلامية.

وقد حاولنا جاهدين إخراج هذه الدرة اللغوية الثمينة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد البلغاء من الناس
مُحمَّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

مقدمة في علم النحو

النحو لغة واصطلاحاً:

النحو في اللغة: هو القصد.

النحو في الاصطلاح: هو علم يُنَحِّثُ فيه عن أحوال أواخر الكلام إعراباً وبناءً.

قائده: معرفة صواب الكلام من خطئه، لِيَحْتَرِزَ به عن الخطأ في اللسان.

غايته: الاستعانة على فهم كتاب الله وسنة رسوله، الموصولين إلى خيرى الدنيا والآخرة.

سبب تصنيفه: وُضع علم النحو للأعاجم ولم يُوضع للعرب، حيث كثر دخول العجم إلى الإسلام في القرنين الثاني والثالث، فكان باعث لتأليف وتصنيف هذا العلم.

الكلام:

الكلام في اصطلاح النحويين: هو اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها،

مثال: بسم الله الرحمن الرحيم، قام زيد منطلقاً، سافر زيد إلى المدينة.

الكلم: هو ما تركب من ثلاث كلمات أو أكثر، ولو لم يحسن السكوت عليها،

مثال: إن قام زيد، سينجح المجتهد، عبد الله قام.

الكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، مثال: زيد، محمد، شمس، فاطمة.

أنواع الكلام:

أنواع الكلام التي يُبنى منها ثلاثة: اسم، فعل، حرف.

الاسم: هو ما دلَّ على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان، مثال: رجل، بيت، موسى،

فرس، جبل.

الفعل: هو ما دلَّ على معنى في نفسه واقترب بزمان، مثال: قام، يقوم، قم.

وهو ثلاثة أقسام:

الماضي: وهو ما دلَّ على حدث مضى وانقضى، مثال: كتب، قال، درس، سجد.

المضارع: وهو ما دلَّ على حدث يقبل الحال والاستقبال، مثال: يكتب، يقول،

يدرس، يسجد.

الأمر: وهو ما دلَّ على حدث في الاستقبال، مثال: اكتب، قل، ادرس، اسجد.

الحرف: هو ما دل على معنى في غيره ولم يقترب بزمان، مثال: هل، قد، على، من، إن.

علامات الاسم:

للاسم خمس علامات يُمَيِّزُ بها عن أنواع الكلام الأخرى، وهي: الجر، التنوين، النداء، الألف واللام (أل)، الإِسْنَاد.

الجر: وهو جواز دخول أيِّ حرف من حروف الجر على الاسم، مثال حروف الجر: على، عن، إلى، في. مثال دخولها على الاسم: جلست على المنبر، مررت عن زيد، ذهبت إلى المسجد، دخلت في البيت.

يلاحظ في الأمثلة السابقة دخول كل من (على، عن، إلى، في) على الأسماء، فتميّزت عن غيرها من أنواع الكلام الأخرى.

التنوين: هي نون زائدة تختص بالأسماء وتقع في آخرها، تُنطق ولا تُكتب، مثال: محمدٌ، محمدًا، محمد.

وهو أنواع:

- ١- تنوين التمكين: وهو ما يلحق بالأسماء المعربة، مثال: محمدٌ، زيدٌ، خالدٌ.
- ٢- تنوين التنكير: وهو ما يلحق بعض الأسماء المعرفة لتكون نكرات، مثال: سيبويه أشهر الثُحاة - عَلم -، وقابلت سيبويه في عِلم الثُّحَا - نكرة -، (الطالبُ) (طالبٌ).
- ٣- تنوين المقابلة: وهو ما يلحق جمع المؤنث السالم، في مقابل النون في جمع المذكر السالم، مثال: (قانتاتٌ)، التنوين فيها يُقابل نون جمع المذكر السالم في نحو: قانتون.
- ٤- تنوين العِوض: وهو ما يلحق بعض الكلمات تعويضًا عن محذوف، وقد يكون هذا المحذوف حرف، أو كلمة، أو جُملة، مثال تنوين عوض عن حرف: (جاء راعٍ)، هنا جاءت التنوين عوض عن الياء المحذوفة في كلمة (راعي).
- ٥- تنوين عوض عن كلمة، وهو ما يلحق (كل وبعض)، مثال: (جاء المسافرون فسَلِّمْتُ على كلِّ منهم)، أتى هنا التنوين في (كلُّ) عوض عن كلمة، والتقدير: على كل واحد منهم.
- ٦- تنوين عوض عن جملة، وهو ما يلحق (إِذْ) عوضًا عن جملة محذوفة بعدها، مثال: زرتني قبل سنتين وكنت حينئذٍ أعمل في الجامعة؛ أي: حينئذٍ زرتني.

النداء: وهو دخول حروف النداء على الاسم، مثال: يا زيد، يا خالد، يا أحمد.
 الألف واللام (أل): وهو دخول (أل) على الاسم، مثال: الطالب، القمر، الشمس.
 الإسناد: وهي العلامة المعنوية، وأما ما سبق فهي علامات لفظية، ويُسند إلى الاسم فيكون فاعلاً أو مبتدأ، مثال: عاد المسافرون، خالدٌ مسافر.

ويشير ابن مالك في "ألفيته" إلى علامات الاسم، حيث يقول:
 بالجر والتنوين والنداء و(أل) ومسند للاسم تميز حصل

علامات الفعل:

كما أن للاسم علامات تميزه عن أنواع الكلام الأخرى، فللفعل أيضاً علامات تميزه عن أنواع الكلام الأخرى، وهي: تاء الفاعل، تاء التانيث الساكنة، ياء الفاعلة، نون التوكيد.

تاء الفاعل: وهي تاء تتصل بالفعل الماضي، سواء أكان متكلماً أو مخاطباً، مثال: فهمتُ، تباركتُ.

تاء التانيث الساكنة: وهي تاء تتصل بالفعل الماضي الفاعلة مؤنث، مثال: درستُ، فهمتُ، قالتُ.

ياء الفاعلة: وهي ياء تتصل بالفعل المضارع، مثال: تذهيبن، تقرئين، عودين، اذهبي، اقربي.

نون التوكيد: وهي تتصل بالفعل المضارع والأمر، وهي نوعان: ثقيلة وخفيفة، مثال: ﴿لَيَسْجُنَّ وَلَيَكُونَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، اسمعَنَّ.

ويشير ابن مالك في "ألفيته" إلى علامات الفعل، حيث يقول:
 بتا فعلتُ وأنتِ وياء افعلني ونون اقبلن فعلن ينجلي

علامات الحرف:

ليس للحرف أي علامة، ويُعرفُ بأنه لا يحسنُ فيه شيءٌ من علاماتِ الأسماء والأفعال.

الإعراب والبناء

ينقسم الاسم إلى قسمين: الاسم المبنى، الاسم المعرب.

البناء:

تعريفه: هُوَ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً لَا تَتَغَيَّرُ بِالْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا.

أنواع البناء أربعة:

السُّكُون: وهو عَدَمُ الْحَرَكَةِ، ويدخل في الحَرْفِ، والفعلِ، والاسمِ المَبْنِي؛ ففِي الحَرْفِ

نحو: هل، وفي الفعل نحو: قُمْ، وفي الاسمِ المَبْنِي نحو: كَمْ.

الْفَتْح، ويدخل أَيْضًا فِي الْكَلِمِ الثَّلَاث: فِي الْحَرْفِ نحو: سوفَ، وفي الفعل نحو: قَامَ،

وفي الاسمِ المَبْنِي نحو: أَيْنَ.

الْكَسْرُ، ويدخلُ فِي الْاسْمِ المَبْنِي والحَرْفِ، نحو: أَمْسِ، ولامِ الجرِ فِي نحو: الْمَالُ لَزِيدٍ.

الضَّمُّ، وَيَدْخُلُ فِي الْاسْمِ نحو: يَا زَيْدُ، وَأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ نحو: فَوْقَ، تَحْتَ، إِذَا كَانَتْ

مُضَافَةً مَعْنَى لَا لَفْظًا.

المبنيات:

الْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ.

الأفعال كلها مبنية إلا المضارع، الذي لم تتصل به إحدى تونى التوكيد أو تون

النسوة.

والأسماءُ المَبْنِيَّةُ هي: الضَّمائِرُ، أَسْمَاءُ الْمَوْصُولِ المَبْنِيَّةُ، أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، أَسْمَاءُ

الْأَصْوَاتِ، أَسْمَاءُ الشَّرْطِ، أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ، بَعْضُ الظَّرُوفِ، مثل: (إِذْ، إِذَا، الْآنَ، حَيْثُ،

أَمْسِ)، وَكُلُّ ذَلِكَ يُبْنَى عَلَى مَا سَمِعَ عَلَيْهِ، كَنَائِيَاتِ الْعَدَدِ، الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ؛ أَيْ: غَيْرِ الْمُضَافِ

والشبيه بالضاف.

الإعراب:

تعريفه: هو تغير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظًا أو تقديرًا.

أنواع الإعراب: الإعراب ثلاثة أنواع: إعراب ظاهر، وإعراب مقدر، وإعراب محلي.

١ - الإعراب الظاهر: هو الذي تظهر علاماته على آخر الكلمة، ويظهر على آخر

اللفظ الصحيح، نحو: بدأ الطلاب يحزمون أمتعتهم، ويظهر أيضًا في حالة نصب الاسم

الناقص، والفعل المعتل الآخر بياء أو واو، نحو: أكرمتُ القاضي، عليّ يريد أن يدعو أصحابه لوليمة.

ملاحظة: يتضمّن هذا الإعراب - أي: الظاهر -، الإعراب بالحروف، والمعرّبات بالحروف هي أربعة أنواع:

المثني: هو ما دلّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالة النصب والجر.

جمع المذكر السالم: هو ما دلّ على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالة النصب والجر.

الأسماء الخمسة: وهي أبوك، أخوك، حموك، فوك، وذو مال.

الأفعال الخمسة: كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.

٢ - الإعراب المقدّر: وهو الذي لا تظهر علاماته على آخر الكلمة، لثقل أو تعذر، أو اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو حرف الجر الزائد، ويكون في: الاسم المنقوص، الاسم المقصور، الاسم المضاف إليه ياء المتكلم، الاسم المحرور بحرف جر زائد، الفعل المضارع المعتل الآخر الناقص.

٣ - الإعراب المحلي: وهو إعراب باعتبار المحل، ويكون في المبنيات: هذا كرم، أكرمت الذي نجح، من عمل وجد. والجمل التي لها محل الإعراب، نحو: محمد يكرم أصحابه. والمصادر، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

النكرة والمعرفة:

ينقسم الاسم أيضًا إلى قسمين، وهما: الاسم النكرة، الاسم المعرفة.

النكرة: هو كل اسم لم يوضع لمُعَيّن، مثال: رجل، كتاب، مسجد.

وعلامة النكرة دخول حرف الجر (رُبَّ) عليه، مثال: رُبَّ رجلٍ رأيتَه، رُبَّ مسجدٍ

دخلته، رُبَّ كتابٍ قرأت فيه.

المعرفة: هي كل اسم موضوع لمعين، وتنقسم ستة أقسام.

أقسام الاسم المعرفة:

الأول: أسماء الأعلام، كأحمد، وزيد، وسعيد.

الثاني: المَعْرِفُ بالألف واللام (أل)، كالرجل، والكتاب.

الثالث: أسماء الضمائر، كأنت، وأنا، وأنتم، وأنتن، وأنتما، وأنتم.

الرابع: أسماء الإشارة، كهذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء.

الخامس: الأسماء الموصولة، كالذي، والتي، والذين، واللتين، واللاتي، واللاتي.

السادس: الأسماء المضافة إلى أحد المعارف السابقة، كغلام زيد، صاحب الدار،

صاحب هذا، صاحب الذي أكرمته.

المبتدأ والخبر:

عرفت فيما سبق أن الجملة الاسمية تتكون من اسم، ولها رُكنان أساسيان لا يتم

معناها إلا بهما معاً، وهذان الركنان هما: المبتدأ، الخبر.

المبتدأ: هو اسم مرفوع مُخَدَّثٌ عنه، يقع في أول الجملة غالباً.

الخبر: هو ما يُخَدَّثُ به وتتم به مع المبتدأ جملة مفيدة.

مثال: المرجان حيوان، جاء هنا (المرجان) اسم وهو المبتدأ، وجاء (حيوان) وهو خبر

المبتدأ.

أنواع الخبر:

للخبر ثلاثة أنواع، وهي: الخبر المفرد، الخبر الجملة، الخبر الشبه جملة.

الخبر المفرد: وهو ما ليس بجملة ولا شبه جملة، مثال: الكتاب صديق.

الخبر الجملة: وهو نوعان: خبر جملة اسمية، وخبر جملة فعلية. مثال الخبر الجملة

الاسمية: الشَّعْرُ أساسه العاطفة الصادقة، مثال الخبر الجملة الفعلية: السعادة تنبع من النفس.

الخبر الشبه جملة: وهو الظرف أو الجار والمجرور، مثال: الغصفور فوق الشجرة،

مستقبلك من صنع يدك. ويجوز في الخبر أن يتعدد.

(كان) وأخواتها:

تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويُسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى

خبرها، مثال: كان الفضاء مجهولاً.

وأخوات (كان) هي: أصبح، أضحى، ظلّ، أمسى، بات، صار، ليس، زال، فتى، دام.

خبر (كان) كما يأتي خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، يأتي خبر (كان) على ثلاثة أنواع، هي: خبر مفرد، خبر جملة، خبر شبه جملة.
(إن) وأخواتها:

تدخل (إن) على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها، فهي إذا تعمل عكس عمل (كان) وأخواتها.

وأخوات (إن) هي: أن، كأن، لكنّ، لعلّ، ليتّ، (لا) النافية للجنس.
خبر (إن) كما يأتي خبر المبتدأ: فهو مفرد، جملة، شبه جملة.

الجملة

هي اللفظ المركب تركيب إسناد، مثال: الشمس مشرقة، خرج خالد إلى المعركة، العصفور فوق الشجرة.

مفهوم الجملة في نظر النحاة:

إن البحث في اصطلاح الجملة والتأريخ له، أمران لازمَان لمن يتصدى لدراسة الجملة العربية، فالجملة هي لَبَنَةُ الكلام المرسل وغير المرسل، وعنصر الكلام الأساسي، فبالجمل تتكلم، وبالجمل نفكر، بل هي قواعد الحديث.

ومن الثابت أن مفهوم الجملة عند بعض قدامى النحويين، كان مُلتبساً بمفهوم الكلام، ولم يكن ثمة فصل بين المفهومين، وقد نصَّ غير واحد منهم على أن الكلام هو الجملة. قال الزمخشري (٥٣٨هـ) في "المفصل": والكلام: هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم، ويُسمى الجملة.

وذهب ابن يعيش (٦٤٣هـ) في "شرحه"، مذهب الزمخشري في التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة، فقال: ومَّا يُسأل عنه هنا، الفرق بين الكلام والقول، والكلم والجواب: أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية، نوع له يصدق إطلاقه عليها، كما أن الكلمة جنس للمفردات.

ولم يعن ابن مالك (٦٧٢هـ) في "ألفيته" إلا بالكلام، فقال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم
وكذلك شرح "الألفية".

وبما كان أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ) من أوائل من استعمل هذا المصطلح، فقد استعمله في كتابه "معاني القرآن"، في نحو قوله: وكذلك قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فيه شيء يرفع (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ) لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعواؤكم، تبين الرفع الذي في الجملة.

وكان ابن هشام (٧٦١هـ) من أكثر النحويين عناية بالتفريق بين مصطلحي الكلام والجملة، فهو أول من أفرد للجملة باباً في كل من كتابيه "مغني اللبيب"، و"قواعد

الإعراب"، ثمّ دفع النحاة إلى تعريفها في مقدمة مؤلفاتهم، قبل أن يشرعوا في دراسة مختلف عناصرها دراسة مفصلة.

الجملة لغة:

(الجُمْل) - بضم الميم والجيم -: الجماعة من الناس. ويقال: جمل الشيء: جمعه. وقيل لكل جماعة غير منفصلة: جملة. وجاءت الجملة في القرآن الكريم بمعنى: الجمع. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢].

الجملة اصطلاحاً:

تعددت مذاهب النحاة في تعريف الجملة، فذهب بعضهم إلى أنها ترادف الكلام، فكلاهما يفيد معنى يمكن الوقوف عنده، ويعتبر ابن جني (٣٩٢هـ-)، وعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ-)، من القائلين بالترادف بين الجملة والكلام.

وقال ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر (٦٤٦هـ-) بعدم الترادف. ويتفق ابن هشام (٧٦١هـ-) مع ابن الحاجب في ذلك، ويقول: الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما.

وهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما توهم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب "المفصل"، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة.

والصواب: أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وإلى هذا المذهب نذهب، وعلى ذلك فحد الجملة هو: قول مؤلف من مسند ومسند إليه، ولا يشترط فيما نُسِمِيه جملة، أو مركباً إسنادياً أن يفيد معنى مكثفياً، كما يشترط ذلك فيما نسميه كلاماً.

أقسام الجملة:

١ - الجملة الفعلية: أساسها الفعل التام أو الناقص في صيغته الثلاث؛ الماضي، المضارع، الأمر، سواء كانت الأفعال لازمة أو متعدية، مجردة أو مزيدة، صحيحة أو معتلة، ثلاثية أو رباعية.

قال أبو فراس الحمداني:

سَيَذْكُرُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ
جُمْلٌ فعلية تألفت من الفعل وتوابعه، التي هي الفاعل، المفعول به، الجار والمجرور،
وغير ذلك مما هو مُكَمَّلٌ للمعنى.

٢ - الجملة الاسمية: أساسها اسمٌ يبدأ به الكلام، ويُراد الإخبار عنه، أو ما يقومُ
مكانه نَحْرٌ به، ويُسمَّى الأول مبتدأً ويسمَّى الاسم الذي نَحْر به الخبر، وقد تكونُ مِمَّا أصله
مبتدأٌ وخبرٌ، وهي الداخِلُ عليها حرفٌ ناسِخٌ، (إِنَّ) أو أَحَدُ أخواتها، مثالها في قول أبي
فراس الحمداني:

وَنَحْنُ أَنْاسٌ لَا تَوْسُطَ بَيْنَنَا لَنَا الصَّدْرُ دُونَ الْعَالَمِينَ أَوْ الْقَبْرِ
كلها جملٌ اسمية.

ثالثاً: الجُمْلُ المعربة:

الجملة المعربة: هي التي يمكن إبدالها بكلمة واحدة تنوب عنها دون أن يتغيَّر معنى
الجملة، فيكون المفرد المبدل عن الجملة مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً.
وعندها يَصِحُّ أن تأخذ الجملة محلها الإعرابي، وقد حصَّرها كثيرٌ من علماء النحو
القدامى بسبع جملٍ معربة، وبعضهم أوصلها إلى أكثر، وهناك خلافٌ أيضاً في معانيها،
دون أن يكون لهذا الاعتبار تأثيرٌ في استخدامها وفي إعرابها، وإليك هذه الجملُ المعربة في
فصائل سبع، مع تفريعات كلِّ جملةٍ منها مشفوعة بالأمثلة:

الأولى: الجملة الخبرية:

١ - الواقعة في محل رفع إذا كانت خبراً لمبتدأ: مثالها في الآية الكريمة: ﴿وَنَحْنُ
نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]. جملة (نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) الفعلية،
في محل رفع خبر للمبتدأ (نَحْنُ)، والتقدير: نحن قاصُّون.

٢ - الواقعة خبراً للأحرف النواسخ، (إِنَّ) أو إحدى أخواتها، ومحلها الرفع: قال
طرفة بن العبد:

لَعَمْرُكَ إِنَّ الْمَوْتَ مَا أَخْطَأَ الْفَتَى لِكَالطَّوْلِ الْمُرْخَى وَثِيَاهُ بِالْيَدِ
جملة (ما أَخْطَأَ الْفَتَى) الفعلية، في محل رفع خبر (إِنَّ)، والتقدير: غيرُ مخطئٍ.

٣ - الجملة الواقعة خبراً لأفعال ناسخة، (كان) وأخواتها، ومحلها النصب: مثاله في

قول عنترة العبسي:

لو كَانَ يَذْرِي مَا الْحَاوِرَةُ أَشْتَكِي وَلَكَانَ لَوْ عَلِمَ الْكَلَامَ مُكَلَّمِي

جملة (يَذْرِي مَا الْحَاوِرَةُ) الفعلية، في محل نصب خبر (كان) الناقصة، والتقدير: دارياً.

الثانية: الجملة الحالية، ومحلها النصب:

الجملة الحالية: هي التي تَبَيَّنَ هيئة صاحبها، وصاحب الحال معرفة أو نكرة مفسرة

بمعرفة. والجمل بعد المعارف أحوال، وتقترب بضمير يعود على صاحب الحال، ظاهراً أو

مقدراً، كما تسبق بواو تُسَمَّى واو الحال، وقد لا تتصل بها.

الأمثلة:

قال تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَنْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]. جملة (يَنْكُونَ) الفعلية،

في محل نصب حال من الضمير (جَاءُوا)، كما أَنَّ الواو في فعل (يكنون) هو الضمير العائد

على صاحب الحال، والتقدير: باكين.

قال المتلمس الضُّبُعِيُّ:

ما الليوث وَأَنْتَ جَامِعُهَا بِرَأْيِكَ لَا تَفَرَّقْ

جملة (وَأَنْتَ جَامِعُهَا) في محل نصب حال، جاءت بعد واو الحال، والتقدير: مجموعة.

الثالثة: الجملة الواقعة مفعولاً به ومحلها النصب:

وهذه الجملة ثلاثة أبواب:

المحكية بالقول: مثاله في الآية الكريمة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]. جملة

(أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) الفعلية، في محل نصب مفعول به لفعل (قُلْ).

والمحكية بحروف فعل (قال)، كالمصدر واسم الفاعل، مثاله في بيت بشامة بن هُشَل:

إِنِّي لَمِنْ مَعْشَرٍ أَفْنَى أَوَائِلِهِمْ قِيلَ الْكِمَاةِ أَلَا أَيْنَ الْحَامُونَا

جملة (أَيْنَ الْحَامُونَا) في محل نصب للمصدر (قِيلَ)، لما فيه من حروف القول.

المحكية بما يرادف القول في معناه مجرداً من حرف تفسيري: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ

إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فعل (يَشْهَدُ) بمعنى: يقول، ومرادف له. جملة (إِنَّ

الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) الفعلية، في محل نصب لما فيه مرادف القول محكية به.

الجملة المنصوبة بفعل قلبي أو ما يقوم مقامه: قال النابغة الذبياني:

كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم فلم ترهم في شكر ذلك أذنبوا

جملة (اصطنعتهم) في محل نصب مفعول به ثان لفعل (أرى)، وجملة (أذنبوا) في محل

نصب مفعول به ثان لفعل (ترى).

الجملة الواقعة بعد ما يقوم مقام الفعل القلبي في قسم استعطاني أو (ليت شعري)،

ومثاله: نشدتك الله إلا فعلت، والتقدير: نشدتك الله فعلة.

وقال مالك بن الرئب:

ألا ليت شعري هل أبين ليلةً بجنب الغضا أزجي القلاص النواجيا

جملة (أبين ليلةً) الفعلية، في محل نصب مفعول به للمصدر (شعر)، القائم مكان فعلٍ

قلبي بمعنى: أعلم.

الرابعة: الجملة المضاف إليها ومحلها الجر:

يأتي اسم الزمان أو اسم المكان مبهمًا، فيحتاج إلى اسم أو جملة تخصصه بالإضافة

إليها، وقولك: (متى)، كلمة غامضة، وعندما تضيفه إلى الجملة، مثلاً: (متى تزرنا نزرک)

خصص بزمن الزيارة.

وكذلك (أنتي) في جملة (أنتي تذهب اذهب معك)، حددت المكان المخصص الذهاب

إليه.

واعلم أن أسماء الزمان والمكان تحتاج إلى متعلق:

جملة الظرف الشرطي: (إذا، لما) للشرط، وهي غير جازمة (متى، أيان، أينما، أنتي)

للشرط الجازم، وكل جملة مسبوقه بأحدها، هي في محل جر مضاف إليها، الأمثلة:

قال تعالى: ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]. جملة (أوقدوا نارًا

للحرب) الفعلية، في محل جر مضاف إليها، والتقدير: كل إيقاد، وهي جملة الظرف

الشرطي (كلمًا).

كما تأتي الجملة مضافًا إليها بعد أسماء الظروف الأخرى غير الشرطية (مُذ، منذ، يوم،

حين،.....)، قال تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. والتقدير:

هذا يومٌ نفع، فهي في محل جرٍ بالإضافة.

الخامسة: جملة جواب الشرط الجازم، المقترنة بالفاء أو (إذا) الفجائية:

ومحل هذه الجملة الجزم، والمحقق في جزمها أن تكون الأداة جازمة، والأدوات الجازمة (إن، وإذ ما) وهما حرفان، و(مَنْ، ما، ومهما، وكيفما، وأيان، وأينما، ومتى، وأي).
والشرط الثاني: اتصال جملة جوابها بالفاء أو (إذا) الفجائية، فإذا لم يصلح فعل جواب الشرط لأن يكون مجزومًا، عندها يحتاج إلى رابط وهو الفاء، ومواضعها مجموعة في قول أحد النحاة:

اسمية طلبية وبجامدٍ وما وقد وبلا ولن وبالتسويف
وإليك أمثلتها مع تخريجها وتقديرها:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].
جملة (هُمْ يَقْنَطُونَ) الاسمية، في محل جزم؛ لأنها جملة جواب الشرط الجازم المتصل بـ (إذا) الفجائية.

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. تلاحظ أن جواب الشرط جاء طلبيًا متصلًا بالفاء، فهي في محل جزم، إذ لو جاء جواب الشرط فعلاً مضارعًا، لكان هو المجزوم لا جملته.

السادسة: الجملة التابعة للمفرد:

الأصل في التابع لاسم متبوع أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، بحسب حركة الاسم المتبوع قبله، فإذا كان التابع جملة لا اسمًا، جاءت في موضعه وحلت محله في حركات الإعراب.

والتابع هنا ثلاثة أبواب: النعت أو الصفة، والمعطوف بأحرف العطف، والثالث البدل.

الباب الأول: جملة الصفة أو النعت، ولها فروع:

١ - الصفة لاسم منصوب: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].
جملة (تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) الفعلية، في محل نصب؛ لأنها صفة يومًا، والتقدير: يومًا مرجوعًا.

٢ - الصفة لاسم مرفوع: قال بدوي الجبل:

في مُقْلَتَيْكَ سَمَوَاتٍ يَهْدِيهَا من أَشَقَرِ النُّورِ أَصْفَاهُ وَأَعْلَاهُ
جملة (يُهْدِيهَا) الفعلية، في محل رفع لمنعوت مرفوع (سموات)، والتقدير: سموات مهْدِيَّةٌ.

٣ - الصفة لاسم مجرور: قال الشاعر معروف الرصافي:

إِنَّا لَمِنْ أُمَّةٍ فِي عَهْدٍ نَهَضَتْهَا بِالْعِلْمِ وَالسِّيفِ قَبْلًا أَنْشَأَتْ دَوْلًا
جملة (أَنْشَأَتْ دَوْلًا بِالْعِلْمِ وَالسِّيفِ) في محل خبر صفة (لأُمَّة)، والتقدير: أُمَّةٌ مَنْشِئَةٌ.

الباب الثاني: جملة العطف:

وأحرف العطف: (الواو، الفاء، ثم، بل، لكن، أو، لا، أم)، والمفرد المعطوف عليه يشبه الفعل، كالمشتق والمصدر الصريح.

١ - المعطوفة على اسم مرفوع فهي في محل رفع: قال تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]. جملة (تَسْقِي الْحَرْثَ) في محل رفع؛ لأنها معطوفة على (ذُلُولَ).

٢ - المعطوفة على اسم منصوب ومحلها نصب: قال الشاعر:

يَا عَمْرُكَ اللَّهُ إِلَّا قَلَّتْ صَادِقَةٌ أَصَادِقًا وَصَفَ الْمَجْنُونُ أَمْ كَذَبًا
جملة (كَذَبًا الْمَجْنُونُ) الفعلية، في محل نصب؛ لأنها معطوفة على (صَادِقًا).

٣ - المعطوفة على اسم مجرور ومحلها الجر: قال تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ ١ ﴿فَالْمُورِيَّاتِ قَدْحًا﴾ ٢ ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ ٣ ﴿فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ١ - ٤].
جملة (فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا) الفعلية، في محل جر؛ لأنها معطوفة على (الْمُغِيرَاتِ).

السابعة: التابعة لجملة لها محل من الإعراب:

والإتباع في الجمل لا يكون إلا في بابي العطف والبدل فقط دون الصفة؛ لأن الجملة لا توصف، وإنما توصف الأسماء، ومثله عطف البيان لا يكون إلا مفردًا.

باب العطف:

تُعْطَفُ الجملة على الجملة بالحرف، فيكون محلها الإعرابي تابعًا لما عُطِفَتْ عليه:

١ - في محل رفع: إذا تمَّ العطف على جملة محلها الرفع، قال ابن حذيفة:
غَرِيبٌ دَعَاهُ الشُّوقُ وَاقْتَادَهُ الْهَوَى كَمَا قِيدَ عَوْذٍ بِالزَّمَامِ أَدِيبَ

جملة (اقتاده الهوى) معطوفة على جملة (دعاه الشوق)، التي في محل رفع صفة لـ (غريب)، فهي مثلها في محل رفع.

٢ - في محل نصب: إذا عَطِفَتْ على جملة تكون في محل نصب، وفي التنزيل: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٢]. جملة (يقول) مع جملة المفعول به في محل نصب؛ لأنها معطوفة على جملة (يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ)، التي هي في محل نصب خبر (أصبح) تابعة لها بالعطف.

٣ - في محل جر: إذا عطف على جملة كانت في محل جر، قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]. جملة (فَكَثَرْتُمْ) الفعلية معطوفة على جملة (كُنْتُمْ قَلِيلًا) الفعلية، فهي مثلها في محل جر؛ لأن جملة (كُنْتُمْ قَلِيلًا) في محل جر بإضافة الظرف (إذ) إليها.

٤ - في محل جزم: إذا عطف على جملة في محل جزم، في قول طرفة بن العبد: متى تأتني أصبحك كأساً روية وإن كنت عنها ذا غنى فاعنٍ وازدد جملة (ازدد) في محل جزم بالعطف على جملة (أغن)، التي هي في محل جزم؛ لأنها جواب الشرط الجازم المتصل بالفاء، فهي مثلها.

باب البدل من جملة لها محل من الإعراب: تبدل الجملة من الجملة إذا كانت المبدلة أوفى من الأولى دلالة على المراد من المعنى، فتكون تابعة لها في موقعها الإعرابي، قال عبد الله بن الحر:

متى تأتانا تلثم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججها جملة (تلثم بنا) بدل من (تأتي)، هي مثلها في محل جر، وهي أيضاً أظهر وأوضح من (تأتانا).

وقال عبد الله بن مسلم: إذ لا يزال غزالٌ فيه يفتني يأتي إلى مسجد الأحزاب منتقبا جملة (يأتي إلى مسجد الأحزاب) بدل من جملة (يفتني)، فهي في محل نصب. وقد توسع النحاة في عدد هذه الجمل التي لها محل من الإعراب.

الجملة الثامنة: جملة المبتدأ، وهي في محل رفع، ومثلها:

قال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

الجملة التاسعة: جملة المستثنى بـ (إلا) ومحلها النصب، ولا تكون هذه الجملة إلا في

استثناء منقطع؛ لأن الجملة لا تكون جزءاً من مفرد فُشِّتَنِي منه:

قال تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ﴾ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٢ - ٢٤]. جملة (إلا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ) في محل نصب على الاستثناء، إذا اعتبرت (من) مبتدأ خبره جملة (يعذبه الله)، والفاء في (فَيُعَذِّبُهُ) زائدة، والتقدير: غير أن الله يعذب من تَوَلَّى، وإلا فالجملة استثنائية، و(من) منصوب على الاستثناء.

الجملة العاشرة: جملة الفاعل لفعل مبني للمعلوم، ونائب الفاعل لفعل مبني للمجهول:

قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [طه: ١٢٨]، وقد أُسند إليها الفعل (يهدي) المتعلق عن الفاعل، والتقدير: يهدي لهم إهلاكنا. ومعنى (معلق): ممنوع عنه الفاعل.

ونائب الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ [هود: ٤٤]. جملة

(ابْلَعِي) في محل رفع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول (قِيلَ).

أنواع الجملة

جرى النحاة على تقسيم الجملة بحسب محلها الإعرابي إلى قسمين:

(أ) - جُمِلَ لها محل من الإعراب:

الجملة إن صحَّ تأويلها بمفرد، كان لها محلٌّ من الإعراب، الرفع، أو النصب، أو الجرُّ، كالمفرد الذي تَوَوَّلَ به، ويكونُ إعرابها كإعرابه.

فإن أُوتِلَ بمفردٍ مرفوعٍ، كان محلها الرفع، نحو: خالِدٌ يَعْمَلُ الخيرَ، فإن التأويل: خالِدٌ عاملٌ للخير.

وإن أُوتِلَ بمفردٍ منصوبٍ، كان محلُّها النصب، نحو: كان خالِدٌ يَعْمَلُ الخيرَ، فإن التأويل: كان خالِدٌ عاملاً للخير.

وإن أُوتِلَ بمفردٍ مجرورٍ، كانت في محلِّ جرٍّ، نحو: مررتُ برجلٍ يَعْمَلُ الخيرَ، فإن التأويل: مررتُ برجلٍ عاملٍ للخير.

وإن لم يصحَّ تأويل الجملة بمفردٍ؛ لأنها غير واقعة موقعه، لم يكن لها محلٌّ من الإعراب، نحو: جاءَ الذي كتب، إذ لا يصحُّ أن تقول: جاءَ الذي كاتبَ.

والجُمْلُ التي لها محلٌّ من الإعراب سبع:

١ - الواقعة خبراً: ومحلها من الإعراب الرفع، إن كانت خبراً للمبتدأ، أو الأحرف المشبهة بالفعل، أو (لا) النافية للجنس، نحو: العلمُ يرفعُ قدرَ صاحبه، إن الفضيلة تُحبُّ، لا كسولٌ سِيرَتُهُ ممدوحة.

والنصبُ إن كانت خبراً عن الفعلِ الناقص، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقوله: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

٢ - الواقعة حالاً: ومحلُّها النصب، نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَتَكُونُ﴾ [يوسف: ١٦].

٣ - الواقعة مفعولاً به: ومحلُّها النصبُ أيضاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ونحو:

أَظُنُّ الْأُمَّةَ تَجْتَمِعُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ

٤ - الواقعة مضافاً إليها: ومحلها الجر، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

٥ - الواقعة جواباً لشرط جازم: إن اقترنت بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية، ومحلها الجزم، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

٦ - الواقعة صفة: ومحلها بحسب الموصوف، إمّا الرفع، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ [يس: ٢٠]. وإمّا النصب، نحو: لا تحترم رجلاً يخون بلاده. وإمّا الجر، نحو: سقياً لرجل يخدم أمته.

٧ - التابعة لجملة لها محل من الإعراب: ومحلها بحسب المتبوع، إمّا الرفع، نحو: عليّ يقرأ ويكتب. وإمّا النصب، نحو: كانت الشمس تبدو وتخفى. وإمّا الجر، نحو: لا تعباً بـ رجل لا خير فيه لنفسه وأمته.

(ب) - الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

الجمل التي لا تقع في محل إعرابي مفسّر بمفرد مبدل عنها خالية من الإسناد، تُسمى الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والغالب في عددها عند جمهور النحاة (سبع)، وبعضهم من أوصلها إلى أكثر من هذا العدد، كما أن بعضهم الآخر رأى في تكوينها وتبويبها غير ما رأى الآخرون، وها نحن نفرّد القول فيها معتمدين على أشهر مؤلفات النحو العربي، التي تناولت البحث في مجالها وأحكامها.

الأولى: الجملة الابتدائية والاستئنافية:

كل جملة تصدرت الكلام بالمبتدأ أو الفعل، دون أن يربطها مع كلام سابق إسناد أو عامل، يتسلط على المفردات، مثل هذه الجمل تُسمى الابتدائية، وأدخلوا في هذا السياق الجملة الاستئنافية على اعتبار الاستئناف بدء بعد وقوف.

١ - الابتدائية:

قال عبد الباسط الصوفي:

فاكهة الصيف على شباكنا مُعلقة

هذي سلالُ وردنا مضمفورة مزوّقة

عنا أحاديث الهوى يحكوها منمقة

الجملة السابقة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

٢ - الجملة الاستئنافية:

وهي في حكم الابتدائية؛ لأنها ابتداء بعد وقوف وقبلها كلام تام، وتتصدرها أحرف الاستئناف أو مجردة منها، كما تأتي جواباً للاستفهام أو النداء، وأحرف الاستئناف هي نفسها الأحرف العاطفة. وإليك أمثلتها:

قال تعالى: ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]. و(ثم) حرف استئناف، وجملة (اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) الاسمية، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها استئنافية.

وقال وصفي القرنفلي:

أيها الشعبُ تُرْجِلادك الو غِدِ وهيَا نَقْدُ الإسارا

لن نكون العبيد إنا لنا الدنيا سنمضي في شوطها أحرارا

الجملة السابقة استئنافية، لا محل لها من الإعراب، جملة (تُرْجِلادك) جواب النداء. وجملة (نَقْدُ الإسارا) جواب الطلب لاسم الفعل (هيَا)، وكذلك (إنا لنا الدنيا)، وجملة (سنمضي) التي خلت من تصدرها بأحد حروف الاستئناف، كما أن جملة (لن نكون العبيد) ابتدائية.

وفي الآية الكريمة قال تعالى: ﴿إِذْ مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]. جملة (أُخْرَجُ حَيًّا) الفعلية استئنافية، لا محل لها من الإعراب، وحقيقتها جواب للاستفهام.

الجملة الثانية: الجملة الاعتراضية:

وهي الفاصلة بين مسندٍ ومسندٍ إليه متلازمين في المعنى، وحذفها لا يغيّر معنى الجملة، وإنما إفادتها تحسين الكلام وتوضيح المعنى، أو تأكيد الفكرة، وكذلك لا تتأثر بأحد المتلازمين تأثيراً إعرابياً، وأكثر ما تكون دعائية أو مقترنة بواو الاعتراض، وهذا ما يجعلها تلبس مع الجملة الحالية، أو تكون جملة للقسم فتفيد التوكيد.

١ - الجملة المعارضة بين المبتدأ والخبر:

في قوله صلى الله عليه وسلم " نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث " . جملة (معاشر الأنبياء) وقعت بين مبتدأ (نحن)، وجملة (لا نورث) الخبرية، وقد وقعت بينهما مفيد معنى الاختصاص.

٢ - الواقعة بين ما يشبه المبتدأ والخبر، كالأحرف النواسخ والأفعال الناسخة:

قالت الخنساء:

كَأَنَّ عَيْنِي لَذِكْرَاهِ إِذَا خَطَرْتُ فَيَضُّ يَسِيلُ عَلَى الْخَدَيْنِ مِدْرَارُ
جملة (إذا خطرْتُ) الفعلية الشرطية، لا محل لها من الأعراب؛ لأنها اعتراضية وقعت بين اسم (كَأَنَّ) وخبرها، إفادتها التوضيح والتعليل لمشاعرها. والمقصود بالجملة الشرطية، جملة الشرط (إذا) وجوابه المحذوف.

٣ - الواقعة بين الفعل والفاعل اعتراضاً:

قال امرؤ القيس:

فَلَوْ أَتَمَّا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
والتقدير: كفاني قليل من المال، فتكون جملة (لم أطلب) معترضة بين الفعل والفاعل، فهي لا محل لها من الإعراب.

٤ - المعارضة بين الفعل والمفعول به:

في قول أبي النجم العجلي:

وَبَدَلْتُ وَالْدَهْرَ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا ذَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ
والتقدير: (بدلت هيفاً)، وعليه جملة (الدهر ذو تبدل) اعتراضية، لا محل لها من الإعراب.

٥ - بين الفعل والمفعول المطلق، أو نائب المفعول المطلق:

قال أبو العلاء:

سَرَّ إِنِ اسْتَطَعْتَ فِي الْهَوَاءِ رَوِيدًا لَا اخْتِيَالًا عَلَى رِفَاةِ الْعِبَادِ
والتقدير: سرَّ رويدًا في الهواء.

٦ - الواقعة بين فعل الشرط و جوابه:

في قول زهير ابن أبي سلمى:

سَمْتُ تَكاليفِ الحِياةِ وَمِنْ يَعِشُ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَالَكَ يَسَامُ
وتقديرها: مَنْ يَعِشُ ثَمَانِينَ حَوْلًا يَسَامُ، وَجَمَلَةٌ لَا (أَبَا لَكَ) دَعَائِيَّةٌ اعْتَرَاظِيَّةٌ.

٧ - الواقعة بين الصفة وموصوفها:

في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ (٧٥) ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾
[الواقعة: ٧٥ - ٧٦]. والتقدير: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ عَظِيمٌ.

٨ - الواقعة بين القسم وجوابه:

في قول النابغة الذبياني:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَقَدْ نَطَقْتُ بِطَلَا عَلَيَّ الْأَقَارِغُ
الجملة الثالثة: جملة الصلة:

وتكون إما صلة لاسم موصول أو حرف مصدري، ويُسمى الموصول الحرفي:

أ - صلة الاسم الموصول: والأسماء الموصولة: الذي، التي، اللذين، اللتين، الذين، اللواتي، واللاتي، ذو، أي، آية، من، ما، ذا.
قال الشاعر القروي:

يَا أَجْمَ الْوَطَنِ الزَّهْرُ الَّتِي سَطَعَتْ فِي جَوْ لَبَانٍ لِلشَّعْبِ الضَّلِيلِ هَدَى
جملة (سطعت) الفعلية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة للاسم الموصول (التي)،
وفيها ضمير يعود على الاسم الموصول مقدّمه (هي).

ب - صلة الموصول الحرفي:

والموصلات الحرفية هي: أن، لو، كي، ما، أن المكفوفة. وتسمى الأحرف المصدرية،
وتؤول هذه الأحرف مع جملتها بمصدر، أما الجملة التي تأتي بعدها فلا محل لها من
الإعراب.

الجملة الرابعة: الجملة التفسيرية:

ليس للجملة التفسيرية إسناد فهي متصلة، وتأتي كاشفة لمعنى جملة سابقة وموضحة
لمعناها، وتأتي مقترنة بأحد حرفي التفسير، وهما (أن، أي)، أو مجردة منهما.

١ - التفسيرية المقترنة بحرف تفسير:

في قول الشاعر:

وترميني بالطرف أي أنت مذنبٌ وتقليني ولكن إياك لا أقلّي

و(أي) حرف تفسير، وجملة (أنت مذنب) فسرت معنى الرمي بالطرف، وهو الغضب

من ذنب، فهي اسمية لا محل لها من الإعراب.

و(أن) التفسيرية حرف بمعنى: (أي)، وتتقدم عليها جملة تامة، وما بعدها يفسر هذه

الجملة. مثاله قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧].

ويلاحظ أن الجملة المتقدمة عليها فيها معنى القول، وجملة (اصْنَعْ الْقُلُوكَ) هي مفسرة

لمعنى (أوحينا)، فهي المفسرة لا محل لها من الإعراب، ولو لم يكن فيها حرف تفسيري،

لكانت في محل نصب مفعول به.

٢ - التفسيرية المجردة من حرف تفسير:

مثاله في قوله تعالى: ﴿إِنْ مَثَلٌ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل

عمران: ٥٩]. لأن جملة (خلقه من تراب) مفسرة، من حيث شأن آدم وعيسى عليهما

السلام في الوجود خارق للعادة التي يكون التوالد فيها من أبوين. وعلى كل حال فالجملة

التفسيرية قد تؤول بأكثر من وجه، ولذلك كثير الخلاف فيها.

الجملة الخامسة: جواب الشرط الجازم غير مقترن برابط، أو الشرط غير الجازم:

أدوات الشرط الجازمة تؤثر في الأفعال الواقعة جواباً لها تأثيراً إعرابياً، وتكون جملتها

مهملة إذا لم تتصل بالفاء، أو (إذا) الفجائية، مثاله في قول معروف الرصافي:

إن قام للحرث ردُّ الأرض ممرعةً أو قام للحرب دكُّ السهل والجبل

جملة (ردُّ الأرض ممرعة) الفعلية، وقعت جواباً لأداة الشرط الجازمة (إن)، و(إذا) لم

يتصل فعل الشرط بأحد الرابطين، الفاء أو (إذا) الفجائية، فهي لا محل لها من الإعراب.

جملة الشرط غير الجازمة: وأدوات الشرط غير الجازمة (لو، لولا، لما)، وهي حروف،

و(كيف) اسم، ولا تؤثر هذه الأدوات تأثيراً إعرابياً في الفعل الواقع بعدها ولا على جوابها،

فتهمل.

مثاله في قول شفيق جيري:

لو يُنشدُ الدهر في أفراحنا مَلَأَتْ جوانب الدهر في البشري الأناشيْدُ
وجملة (ملأت جوانب الدهر) وقعت جوابًا لجملة الشرط (لو) غير الجازمة، فهي لا
تحل لها من الإعراب.

وقد تحذف جملة جواب الشرط فتقدر تقديرًا في المعنى والإعراب:

قال خليل مطران:

ما كانت الحسنة ترفع سترها لو أن في هذي الجموع رجالا
جملة جواب الشرط محذوفة لسبقها بما يشعر بها، والتقدير: لو أن في هذي الجموع
رجالا ما كانت ترفع سترها، فالجملة المحذوفة لا محل لها من الإعراب.
وجملة جواب الطلب كجملة جواب الشرط المهمة؛ لأنها في حقيقتها جملة جواب
لشرط محذوف مقدر.

مثاله في قول المتنبي:

ذر النفس تأخذ وسعها قبل بينها فمفترق جاران دارهما العمر
جملة (تأخذ وسعها) الفعلية، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب الطلب (ذر)،
كأنهم قدروا: إن تذرها تأخذ وسعها، وعليه لا محل لها من الإعراب.

الجملة السادسة: الجواب بما القسم (جواب القسم):

ويكون القسم بفعل القسم، أو ما يقوم مقامه، أو ما يشعر به، أو باسم من أسمائه، أو
حرف من حروفه: (الواو، والباء، والتاء)، ولا بد من جملة يُجاب بها، وقد يحذف القسم
ويُقدر تقديرًا.

قال إلياس فرحات:

أغرب خلف الرزق وهو مشرق وأقسم لو شرقت راح يغربُ
جاء القسم فعلا: (أقسم)، وجملة (راح يغرب) جوابه، فهي مهمة لا محل لها من
الإعراب، وقد سبق القسم والشرط (لو) فكان الجواب له، والقاعدة إذا اجتمع الشرط
والقسم، فالجواب للأسبق منهما.

أما جواب الشرط (لو)، فقد ناب عنه جواب القسم السابق عليه.

وقال طرفة بن العبد:

لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتي لكالطَّوَلِ المرخى وثيابه بالبيد

وقول النابغة الذبياني:

لعمري وما عمري عليّ هين لقد نطقت بطلا عليّ الأقارُع

فالجملّة الأولى التي وقعت جواباً للقسم هي: (إن الموت ما أخطأ الفتي)، والثانية: (لقد

نطقت بطلا)، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم المذكور.

ومن القسم بالأحرف في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا

غَوَىٰ﴾ [النجم: ١ - ٢]. وجملّة (ما ضل) الفعلية، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب

القسم ومتعلق الجار والمجرور، (والنجم) هو فعل القسم (أحلف) المحذوف.

وأما الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَلُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾

[العنكبوت: ٦٩]. القسم وما يشعر به محذوفان، وجوابه (لَنَهْدِيَنَّهُمْ)، والدليل اللام الواقعة

في جوابه، ونون التوكيد المتصلة بالمضارع وجوباً.

الجملّة السابعة: الجملّة التابعة:

التابع في الجمل لا يكون إلا بالعطف والبدل، أما غيرهما يختص في المفردات، والجملّة

التابعة لجملّة لا محل لها من الإعراب، تكون مثلها:

١ - البدل الجملّة من المبدل منه الجملّة:

في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾

[الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣]. جملّة (تَعْلَمُونَ) صلة الموصول الاسمي، لا محل لها من الإعراب،

وجملّة (أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ) بدل منها، وهي أوفى منها معنى، بدل منها، ومثلها لا محل لها

من الإعراب.

٢ - العطف بالحروف العاطفة:

قال نزار قباني يتغنّى بدمشق:

يا دمشق البسيّ دموعي سواراً ومثني فكلُّ جرح يهون

جملّة (البسيّ دموعي سواراً) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب النداء مستأنفة،

وجملّة (مثني) الفعلية مثلها، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها معطوفة.

إمام العربية واللغة والبيان عبد القاهر الجرجاني

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ولد في جرجان - وهي مدينة معروفة بين طبرستان وخراسان - ونسب إليها، وكان ذلك في مطلع القرن الخامس الهجري.

أخذ علمه عن شيخه أبي الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي.

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت له أنه إمام العربية واللغة والبيان، مع تدوين وورع وسكون وعفة.

كان شافعي المذهب، متكلماً على مذهب الأشعرين.

قال عنه الفيروز أبادي "أول من دون علم المعاني".

تلاميذه:

ومن تلاميذه: يحيى بن علي الخطيب التبريزي، وعلي بن زيد الفصيح، وأبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري، وأحمد بن عبد الله المهابادي (الضري) صاحب شرح "اللمع" لابن جني. دوت شهرته في الآفاق، فعده أبو البركات الأنباري من أكابر النحويين، وعده الباخرزي - معاصره - من الأدباء، وقال فيه: "هو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم المفرد في الأئمة والمشاهير، واتفقت على إمامته الألسنة". وقال فيه الفيروز أبادي: إمام العربية واللغة والبيان.

وقال عنه السيوطي: "وكان من كبار أئمة العربية والبيان، فهو أديب عالم لغوي عميق الفكر والثقافة، عمدة في البلاغة العربية، وإضافة إلى ذلك فله شعر كان ينفث فيه ما في نفسه من لواجع، لكن شعره - القليل - لم يرق به إلى مرتبة الشعراء، وفي ظني أنه لم يقصد ذلك، ولو قصد لأجاد، لتمكنه وموهبته وبيانه. وقد حفظت الكتب التي ترجمت له بعض أشعاره.

سجل عبد القاهر في بعض شعره موقفه من الزمان، ونفاق أهله، وتكاليهم على الدنيا بكل الوسائل، وتفريطهم في العلم والتنكر له ولأهله، وأجتزئ ما يصور ذلك واضحاً، فهو يقول:

هذا زمان ليس فيه سوى النذالة والجهالة
لم يَرَقْ فيه صاعدٌ إلا وسَلَّمه النذالة
ويقول أيضاً:

كَبُرَ على العلم يا خليلي ومِلَّ إلى الجهل مِلَّ هائم
وعش حماراً تعش سعيداً فالسعد في طالع البهائم
مكانته العلمية:

لعل قول من ترجموا له "هو إمام العربية واللغة والبيان" شاهد له على علو مرتلته العلمية، فإن نظرنا إليه من زاوية الأدب فهو أديب، ومن زاوية البلاغة فهو قمة في بلاغته وبيانه، وهو "أول من دوّن علم المعاني" ولو نظرنا إليه من زاوية الدراسات اللغوية لوجدنا جهوده ومؤلفاته - ما وصل إلينا منها وما لم يصل - ترفعه إلى مصاف الكبار، إضافة إلى نظراته التجديدية في "دلائل الإعجاز" وفي النظم تحديداً.

ولكن من يتتبع جهود النحويين والذين ترجموا لهم عبر القرون، يحسّ بأن القرن الخامس الذي عاش فيه عبد القاهر لم يُنصَف، ففي القرن الثاني كان الخليل وسيبويه والكسائي ويونس، وفي القرن الثالث الفراء والأخفش الأوسط والمازني والمبرد، وفي القرن الرابع ابن السراج والزجاج والزجاجي والسيرافي والفارسي وابن جني. وفي السادس الرّمحشري والأنباري، وفي السابع ابن مالك...، فنكاد نحسّ بأنهم أرادوا أن يقولوا إن القرن الخامس خالٍ من المشاهير.

مؤلفاته:

وأقول إن عبد القاهر سار في خط النحو التقليدي، وله كتاب عظيم وهو "المغني في شرح الإيضاح" - إيضاح الفارسي -، وهو في ثلاثين مجلداً، واختصره في كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح، وله أيضاً: الإيجاز - وهو مختصر لإيضاح الفارسي، وكتاب التكملة أو التتمة، والجمل، والعوامل المائة وغيرها.

وهو في الوقت نفسه مجدد في مجال الدراسات اللغوية (النحوية والصرفية)، فهو يربط الشكل بالمعنى، وقد ربط بين علم النحو وعلم المعنى، وهذا ملحظ راق متقدم، تترع إليه الدراسات اللغوية الحديثة، ولو أحسن استثماره وتبنيّه منذ عهد عبد القاهر لتقدمت الدراسات اللغوية العربية تقدماً كبيراً.

ونستطيع القول إنّ جهود عبد القاهر العلمية تشعبت وتنوعت، وأبدع في كل مجال خاضه وصنّف فيه، فهو إمام في اللغة، كما هو إمام في الدراسات النقدية والبلاغية، والأدبية والأسلوبية، والدراسات القرآنية وإعجاز القرآن، والعروض.

ويليق أن نذكر ما قاله طاش كيري زاده فيه: "ولو لم يكن له سوى كتاب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لكفاه شرفاً وفخراً.

ولعلّ ما يوضح مثرلته العلمية وأصالته ما كتب عنه وعن كتبه في الماضي والحاضر، فهو رجل شغل الناس بعلمه، فهو أمة برأسه ونسيج وحده.

ولكن، يبقى سؤال محير قائماً، وهو: ما سرّ ذمّه زمانه وعصره وأهل عصره؟

في رأي أن الشيخ لم ينل ما كان يستحقه من الفهم والتقدير لعلمه، فهو ذو نزعات تجديدية مخالفة - نوعاً ما - للموروث في زمانه، فكأنّ به أنه كان يحسّ أنه في واد وأهل زمانه في واد، ولم تُجدّ صرخاته التجديدية التي كان يأمل لها أن تجد أذاناً صاغية، وأن يتفهمها معاصروه ويسيروا على خطاها.

إضافة إلى شدة ورعه وعفته وتديّنه، مما ولّد لديه عزوفاً عن الدنيا التي فتنت - وفتنت - الناس، وحساسية زائدة مما كان يجري حوله.

أما مذهبه في دراساته اللغوية، فأميل إلى أنه كان على خطّ مدرسة فكرية مستنيرة خاصة، ربما تبدأ بيونس فالأخفش الأوسط، فالجرمي، فالمبرد، فابن السراج فالفارسي - أبي علي - فابن جني، إذ إن آراء هؤلاء تكشف عمقهم وفكرهم، ومخالفتهم معاصريهم وسابقيهم، ونزوعهم إلى التجديد نوعاً ما.

أما مصنفاته وآثاره العلمية فقد حاول حصرها الدكتور أحمد مطلوب في كتابه "عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده"، والدكتور البدرائي زهران في كتابه "عالم اللغة - عبد القاهر الجرجاني - المفتن في العربية ونحوها".

وفاته:

وتوفي سنة ٤٧١ هـ، وقيل سنة ٤٧٤ هـ (٢٣).

مصادر الترجمة:

- ١- نزهة الألباء ٣٦٣.
- ٢- إنباه الرواة ٢ / ١٨٨.
- ٣- فوات الوفيات للكتبي ٢ / ٣٦٩ (تحقيق د. إحسان عباس).
- ٤- مرآة الجنان ٣ / ١٠١.
- ٥- النجوم الزاهرة ٥ / ١٠٨.
- ٦- البلغة ١٢٦.
- ٧- شذرات الذهب ٣ / ٣٤٠.
- ٨- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣ / ٢٤٢ (دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت).
- ٩- وبغية الوعاة ٢ / ١٠٦.

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسخة محفوظة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (٥٤٧) نحو، وهي عن أصل محفوظ في مكتبة الاسكوريال. وهي تقع في (٩٢) لوحة، وفي الصفحة (١٥) سطراً، وقد كتبت بخط نسخ عادي، وتم الفراغ من النسخ في العاشر من ربيع الأول سنة (٥٩٦ هـ). وتؤكد طرة المخطوط صحة نسبة الكتاب للإمام الجرجاني فقد جاء عليها : " كتاب شرح الجمل في النحو مما صنّفه الشيخ الإمام العالم أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني".

كما أن كل المصادر تؤكد أن الإمام الجرجاني صنع شرحاً لكتاب الجمل.

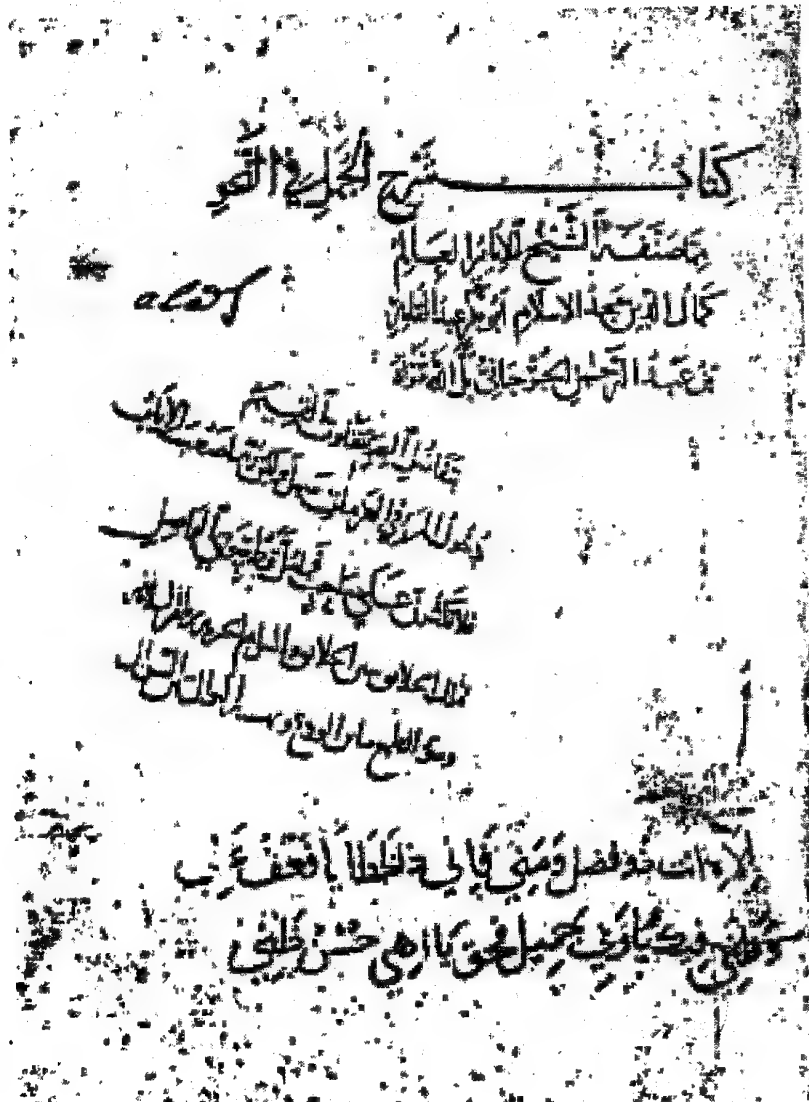
عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

- ١- نسخ المخطوط نسخا علميا دقيقا.
- ٢- مطابقة النص ومراجعته.
- ٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطا كاملا بالشكل، وتخراج بحورها.
- ٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.
- ٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.
- ٦- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.
- ٧- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.
- ٨- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.
- ٩- صنع مقدمة حول علم النحو، مع ترجمة للإمام الجرجاني.
- ١٠- عمل فهرس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيراً فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عينا أن يادرنّا
بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا الله سبحانه وتعالى.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.
المحقق

صور النسخة الخطية



صور النسخة الخطية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَبْلَ يَشْرُونَ لَا يَشْرُونَ
قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ حَبِيبُ الْأَمَامِ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْقَائِمِ بْنِ عَبْدِ الْقَائِمِ بْنِ
اللَّهِ وَخَدَّو تَوْضِيحَهُ إِعْلَامُ أَنَّ كُلَّ الْفَتْحَةِ تَعْدِلُ عَلَى عَيْنِي فِي كُلِّ كَلِمَةٍ وَتَجْمَعُ
الْكَلِمَةُ عَلَى الْكَلِمَاتِ بِهَا الْكَلِمُ ثُمَّ الْكَلِمُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَ أَقْسَامٍ أَسْمٍ وَفِعْلٍ
مَعْرُوفٍ وَلَيْسَ بِهَا صِفِي قَسَمٍ بِأَجْزَاءٍ وَمُلْعَمٌ وَالتَّسْمِيَةُ فِي مِلْإِ الْفَتْحَةِ وَذَلِكَ
لِأَنَّ الْمَقَائِلَ الْمَقَائِلَ لَا يَخْتَلِفُ لِخِلَافِ الْفَتْحَةِ ثُمَّ إِنَّهُ يَنْبَغِي مِنْ
بَعْدِ الْعِلْمِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ كَالْعِلْمِ الْفَتْحَةُ أَنَّ تَعْلِيمَهَا يُمَيِّزُ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ
وَأَوَّلَاهَا أَنْ يَدَّأِبَهُ الْأَسْمُ وَتَدَّأُوا أَنَّ الْأَسْمَ لِمَجَانِ الْأَخْبَارِ عَنْهُ ثُمَّ أَنْتَ
تَقْرِي فِي جُلُوسِ كَلِمَتِهِمْ زَهْرَةُ الْوَرْدِ ثُمَّ أَهْ وَصَفِ الْأَسْمُ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَذَلِكَ
أَنَّهُمْ قَالُوا وَبِحَسْبِ غَلَتِ الْأَسْمُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَالْأَمُّ طَبِيعَةُ الْأَلِفِ وَالْأَمُّ
عِلَامَةُ الْأَسْمِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ مَا يَنْقَرُ ذَوِيهِ بِكُلِّ شَيْءٍ أَنْ يَقُولَ كُلُّ
مَا كَانَ بِصِفَةِ كَلَامِهِ أَوْ كَلَامًا يَكُونُ بِحَسْبِ الْفَتْحَةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ أَيْدَاهُ
لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ كُلُّ مَا يَخْلُقُهُ الْأَلِفُ وَالْأَمُّ فَلَيْسَ بِأَسْمٍ وَالَّذِي
لَهُ تَوْضِيحُهُ أَنْ يَبِيلَ قَوْلَهُمْ مَا جَاءَ الْأَخْبَارُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ التَّسْمِيَةَ بِأَسْمٍ بَأَوَّلِهَا
فِي الْكَلَامِ أَسْمًا أَكْبَرُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَحْلُلَ بِحَسْبِ الْفَتْحَةِ وَتَدَّأُوا وَتَدَّأُوا

صور النسخة الخطية

والفرس والجم واليه في ايتال في هلم في شيا قولا لا يد منطق
 وتلم بكرو العلم حسن الجم قبيح ذلك الاسم كذا او ابن متى
 وعيش كيك لا كيك ان تقول اخرج اذ اوسع اروع مع كيك
 وما الشبه ذلك التصحيح اذ احققنا النظر عليها اتفقت الاسماء
 هذه التي ذكرناها اخطأ في هذا الاصل في هذا العلم انا اذا اخطأ في الاسم
 انما جاز الاخبار عنه فانه لا بد من ان يورد اجاز الاخبار عن غيره
 لاننا نعلم ضرورة ان الاخبار انما يكون عن الاسم لا عن نظمه فانا اذا اخطأ
 جاز ان يدكرنا خبرنا عن الشخص المعني به المسمى لا عن نظمه فانا اذا
 كان هذا تابك فانا اذا اخطأنا في هذا الاسم اتفق وتعت فيها الشبهة
 وجه تمام الادعاء على معاني بعض الاخبار غلبت لكن تحت النظم اخر
 لا تحت تفسيره كذا انك اذا علمت انك اذا اطلع على التفسير انك
 في ان المعنى انك قد طلع الشمس واذ اليك في ان معنى اذ امر
 معنى الوقت قد صبح انما على معنى بعض الاخبار عنه من حيث
 قري انك تقول ان الوقت قد دخل الوقت ولما امتنع الانباء
 عن هذا المعنى تحت اذ انما اخبرنا عنه تحت الوقت خاليت

علوه واما من ان يكون فيه ذكر علم من علوم الحروف كاستعمال الحروف
 في الابدان والارواح التي تسمى كمن يثبت دعاء طوبى الشيطان
 الحرفي اذ كان على الترتيب فيقول في كل جملة ذكر لله عز وجل في
 المال لا يلايكن صفاته لا يكون الله تعالى في كل الجملة من في الجملة
 وهو صفاته اذ كل طوبى الشيطان لا يكون في الجملة في ذلك الوقت وهذا
 لغو لا يفي شرح الجواب في من غير يوم
 الحروف التي في الاشرف من حروف اللغات مستوحش في
 حروف من قلوبهم والحق بالحق بالحق بالحق بالحق بالحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرٍ، وَلَا تُعَسِّرْ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ، مَجْدُ الْإِسْلَامِ، أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَتَوَرَّ ضَرْبُهَا: أَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ لَفْظَةٍ ^(١) تَذُلُّ عَلَى مَعْنَى فَهِيَ كَلِمَةٌ ^(٢)، وَتُجْمَعُ الْكَلِمَةُ عَلَى الْكَلِمَاتِ، وَالْكَلِم.

ثُمَّ الْكَلِمُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ. وَلَيْسَ هَاهُنَا قِسْمٌ رَابِعٌ ^(٣)، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمَةُ فِي سَائِرِ اللُّغَاتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْحَقَائِقِ، وَالْحَقَائِقُ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ. ثُمَّ إِنَّهُ يَنْبَغِي مِنْ بَعْدِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَنْ تَعْلَمَ مَا يُمَيِّزُ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ، وَأَوَّلَاهَا أَنْ يُبْدَأَ بِـ:

(١) اللفظ هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، تحقيقاً مثل: (شمس، قمر،) أو تقديرًا كالضمير المستتر. [انظر: الأشموني ٢١/١]

(٢) حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً، "وهي: أ، ب، ت، ث، ج...". وكل واحد منها رمز مجرد؛ لا يدل إلا على نفسه، ما دام مستقلاً لا يتصل بحرف آخر. فإذا اتصل بحرف أو أكثر، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى: "الكلمة". فاتصال الفاء بالميم -مثلاً- يوجد كلمة: "فم"، واتصال العين بالياء فالنون، يوجد كلمة: "عين"، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام، يحدث كلمة: "مزل"... وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية، والثلاثية، والرابعة -وغيرها- من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض.

لهذا تسمى الحروف الهجائية: "بحروف المباني" لأن الكلمة تبني وتتكون صيغتها منها، فهي أساس بنية الكلمة. [انظر: النحوالوحي: ١٣/١]

(٣) هذه الأقسام مُجْمَعٌ عليها؛ وشدَّ في هذا من لا يُعْتَدُ بخلافه؛ وهو أبو جعفر بن صابر، حيث ذهب إلى أَنَّ هناك قِسْمًا رَابِعًا؛ وهو اسم الفعل، وسمَّاه (الخالفة)؛ والحقُّ أَنَّ ذَلِكَ من أفراد الاسم وليس قِسْمًا من أقسام الكلمة.

انظر: الجمع ٧/١، ١٢١/٥، والأشموني ٢٣/١، والصَّبَّان ٢٣/١.

الاسم^(١)

وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ الْأِسْمَ مَا جَازَ الْإِخْبَارُ عَنْهُ.

ثُمَّ إِنَّكَ تَرَى فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا يُوهِمُ أَنَّهُ وَصَفُ الْإِسْمِ، وَلَيْسَ بِحَدٍّ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: (وَمِنْ صِفَاتِ الْإِسْمِ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ). وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَامَةٌ لِلْإِسْمِ، وَلَيْسَ بِحَدٍّ لَهُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ مَا يَطْرُدُ، وَيَنْعَكِسُ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: كُلُّ مَا كَانَ بِصِفَةِ كَذَا، فَهُوَ كَذَا، وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَيْسَ هُوَ بِهَا. وَلَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَا

(١) قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي: اغْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَكُونُ مَوْضُوعَةً عَلَى الْمَعَانِي كَمَا تَكُونُ مَوْضُوعَةً عَلَى الْأَعْيَانِ وَالْأَشْخَاصِ، وَالْمَوْضُوعُ عَلَى الْمَعْنَى؛ مِثْلُ: الْعِلْمُ، وَالْجَهْلُ، وَالْمَوْضُوعُ عَلَى الْعَيْنِ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ، وَعَمْرُو، وَالرَّجُلُ، وَالْفَرَسُ، وَهَذَانِ الضَّرْبَانِ جَارِيَانِ جَرَى وَاحِدًا فِي اسْتِقَامَةِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمَا، تَقُولُ: الْعِلْمُ حَسَنٌ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ حَسَنٌ، فَتُخْبِرُ عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ كَمَا تُخْبِرُ عَنِ الْعَيْنِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ.

وَمِنْ صِفَاتِ الْإِسْمِ أَنْ مَا ذَكَرَهُ قَبْلُ مِنْ حَدِيثِ الْأَخْبَارِ وَصَفَ وَلَيْسَ بِحَدٍّ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْتَوَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى الْأِسْمِيَّةِ؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْأَسْمَاءِ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا عَنْ أَبِي زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

يَقُولُ النِّخْنَا وَأَبْغَضُ الْعُغْصَمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَحْدَعُ
وَيَسْتَخْرِجُ الْبِرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخِ الْيَنْقَضِعُ

فَلَا اعْتِدَادَ بِهِ لَشِدْوَدِهِ قِيَاسًا وَاسْتِعْمَالًا، وَإِنَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الَّذِي يُحْدَعُ، الَّذِي يُقْدَعُ؛ أَيُ قَالُ: حَدَّعَ اللَّهُ أَدْنَاهُ، وَالَّذِي يَقْضَعُ؛ تَقْضَعُ؛ أَيُ: دَخَلَ الْقَاصِعَاءَ، وَاسْتِعْمَالُ نَحْوِ هَذَا خَطَأٌ بِإِجْمَاعٍ، فَكُلُّ لَفْظٍ دَخَلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَاحْكُمْ بِأَنَّهُ اسْمٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ اللَّامُ يُحْكَمُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَامَ الْمُفْرَدَةَ؛ نَحْوُ: زَيْدٍ وَعَمْرُو لَا يَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِلَّا قَلِيلًا؛ كَقَوْلِهِ: [الرجز]

بَاعَدْتُ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قَصْرِهَا

بَاعَدْتُه فَبَاعَدَ هُوَ، وَكَذَا: كَيْفَ، وَأَيْنَ، وَكَمْ، وَمَنْ، وَمَا جَرَى ذَلِكَ الْمَجْرَى لَا يَدْخُلُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ بِلَا خِلَافٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: جَاءَنِي مِنْ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ، فَتُخْبِرُ عَنْهُ كَمَا تُخْبِرُ عَنْ زَيْدٍ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ دَلِيلٌ عَلَى الْأِسْمِيَّةِ، وَلَيْسَ تَعَرِّي اللَّفْظِ مِنْهُ بِدَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الْأِسْمِيَّةِ، وَكَذَا حُكْمُ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ التَّنْوِينُ الدَّالُّ عَلَى التَّمَكُّنِ وَالْفَاصِلُ بَيْنَ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ. [المقصد في شرح الإيضاح ٢٧/١]

لَمْ يَدْخُلْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَلَيْسَ بِاسْمٍ، وَالَّذِي لَهُ تَوْهَمُوا أَنْ سَبِيلَ قَوْلِهِمْ: (مَا جَازَ الْإِخْبَارُ عَنْهُ) هَذَا السَّبِيلُ أَنَّهُمْ رَأَوْا فِي الْكَلَامِ أَسْمَاءً كَثِيرَةً لَا تَصِحُّ أَنْ تُعَامَلَ مُعَامَلَةَ زَيْدٍ، وَعَمَرٍ، وَالرَّجُلِ، وَالْفَرَسِ، وَالْعِلْمِ، وَالْجَهْلِ، فِي أَنْ يُقَالَ فِيهَا مَا يُشَبِّهُ قَوْلَنَا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَقَسَامٌ بَكْرٌ، وَالْعِلْمُ حَسَنٌ، وَالْجَهْلُ قَبِيحٌ)، وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ مِثْلُ: (إِذَا)، وَ(أَيْنَ)، وَ(مَتَى)، وَ(حَيْثُ)، وَ(كَيْفُ)؛ لَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَقُولَ: (خَرَجَ إِذَا، وَأَتَسَعَ أَيْنَ، وَصَحَّ كَيْفُ)، وَمَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ.

وَالصَّحِيحُ إِذَا حَقَّقْنَا النَّظَرَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ حَدٌّ لِلْاسْمِ، وَأَنْ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا دَاخِلَةٌ فِيهِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّا إِذَا قُلْنَا فِي الْاسْمِ: إِنَّهُ مَا جَازَ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُرِيدَ مَا جَازَ الْإِخْبَارُ عَنْ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنْ الْإِخْبَارَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الْاسْمِ، لَا عَنْ لَفْظِهِ، فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا: (جَاءَ زَيْدٌ)، كُنَّا قَدْ أَخْبَرْنَا عَنِ الشَّخْصِ الْمُسَمَّى (زَيْدًا) بِالسَّامِعِ، لَا عَنْ لَفْظِ زَيْدٍ، وَإِذَا كَانَ هَذَا ثَابِتًا، فَإِنَّا إِذَا نَظَرْنَا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الشُّبُهَةُ، وَجَدْنَاهَا دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهَا، وَلَكِنْ تَحْتَ أَلْفَاظٍ أُخَرَ، لَا تَحْتَهَا.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَلَّا إِذَا قُلْتَ: (أَتَيْكَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ) لَمْ يُشَكَّ فِي أَنَّ الْمَعْنَى: أَتَيْكَ وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَإِذَا لَمْ يُشَكَّ فِي أَنَّ مَعْنَى (إِذَا): هُوَ مَعْنَى الْوَقْتِ؛ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ؛ مِنْ حَيْثُ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَضَى الْوَقْتُ، وَدَخَلَ الْوَقْتُ)، وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْإِخْبَارِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى تَحْتَ (إِذَا)، كَمَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ تَحْتَ (الْوَقْتُ)؛ فَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَضَعُوا (إِذَا) اسْمًا لِلْوَقْتِ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، وَمُحَالٌ أَنْ يَجْتَمِعَ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، وَمُخْبِرًا عَنْهُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ مَا كَانَ مَنصُوبًا بِفِعْلٍ وَقَعَ فِيهِ، وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ إِنَّمَا مُبْتَدَأٌ، وَإِنَّمَا فَاعِلًا.

ثُمَّ إِنَّا إِذَا تَأَمَّلْنَا كَلَامَ صَاحِبِ الْكِتَابِ عَلِمْنَا حَقِيقَةَ أَنَّهُ حَدٌّ لِلْاسْمِ عِنْدَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ: (هَذَا بَابُ عِلْمِ مَا الْكَلِمُ^(١) مِنَ الْعَرَبِيَّةِ).

(١) الكلمة اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.

والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيد، والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز، وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد

ثُمَّ قَالَ: (فَالْكَلِمُ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ. فَلَا اسْمَ: رَجُلٌ، وَفَرَسٌ، وَتَحَوُّهُمَا).

وَقَوْلُهُ: (وَتَحَوُّهُمَا) لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَشَارَ بِهِ إِلَى شَيْءٍ مَعْلُومٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُشِرْ بِهِ إِلَى صِبْغَةِ الْاسْمِ، وَكَوْنِهِ عَلَى زِنَةِ كَذَا مَثَلًا، وَلَكِنْ أَشَارَ إِلَى مَعْنَى بِهِ كَانَتْ الْكَلِمُ عِنْدَهُ أَسْمَاءً، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَّا جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنْهُ، ثُمَّ إِنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ صَرِيحًا، فَقَالَ - وَهُوَ يَذْكُرُ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ -: وَيَبِينُ لَكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ، أَنَّكَ لَوْ وَضَعْتَهَا مَوَاضِعَ الْأَسْمَاءِ، لَمْ يَحْزُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (إِنَّ يَضْرِبُ يَأْتِينَا). وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا؛ وَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِالْعَكْسِ، فَجَعَلَ امْتِنَاعَ الْإِخْبَارِ عَنْ (يَفْعَلُ) دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ حَدًّا جَامِعًا لِلْأَسْمَاءِ كُلِّهَا؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ بِهِ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، فَلَيْسَ بِاسْمٍ، وَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ جَوَازَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْكَلِمَةِ هُوَ الْمَعْنَى فِي كَوْنِهَا اسْمًا؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى فِي كَوْنِهَا كَ (زَيْدٍ) اسْمًا، لَمْ يَصِحَّ أَنْ تُنْفَى الْاسْمِيَّةُ عَمَّا لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، فَاعْرِفْهُ.

والقول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد. والكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في (لا إله إلا الله) كلمة الإخلاص، وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما، فمثال اجتماعهما: (قد قام زيد) فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات، ومثال انفرد الكلم: (إن قام زيد)، ومثال انفرد الكلام: (زيد قائم).

الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن: (اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها).
فـ (اللفظ) جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهلل: كديز، والمستعمل: كعمرو.
(ومفيد) أخرج المهلل.

و(فائدة يحسن السكوت عليها) أخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو: إن قام زيد. [الباب في علل النحو ٦٥/١]

الفعل^(١)

(١) أقدم ما بلغنا في تعريف الفعل مقالة سيبويه (١٨٣هـ)، في الكتاب. قال سيبويه في (باب علم ما الكلم من العربية — ١/٢): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، وأردف: "فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ونخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أُخبرت"، وختم كلامه فقال: "فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة، ستبين إن شاء الله".

ومن النحاة من اتخذ في تعريف الفعل حد الزمن وحده. فالفعل ما اقترن بزمن والاسم ما لم يقترن به. ويُعترض على هذا بأن الزمن واحد من دلالاتي الفعل، فقد وضع الفعل ليدل على معنى، الزمن جزء منه، كما وضع الاسم ليدل على معنى، ليس الزمن جزءاً منه. وأقدم تعريف اتخذ مثل هذا الحد، هو ما جاء به الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩هـ). فقد روي عن الكسائي أنه قال: "الفعل ما دل على زمان"، كما ذكره الدكتور الساقى في كتاب (أقسام الكلام العربي/٦٩).

والكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة.

وقد حذا هذا الحذو أبو الحسن بن كيسان (٢٩٩هـ)، فقد حكى عنه قوله: "الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين: إما ماضٍ أو مستقبل، والحد بينهما"، كما أشار إليه الدكتور الساقى في كتابه (أقسام الكلام العربي/٦٩). وابن كيسان أحد العلماء البغداديين الذين أخذوا النحو عن إمام البصريين المبرّد أبي العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، وإمام الكوفيين ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ). فكان بصرياً كوفياً.

وإذا كان الكسائي وابن كيسان قد عرّفا (الفعل) بالزمن فوصفاه بأحد دلالاتيه، فقد عمد النحاة بعدهما إلى إحكام تعريفه فوصفوه بدلالاتيه (الحدث والزمن). وأقدم ما جاء من ذلك في تعريف الفعل، ما قاله أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، في كتابه الإيضاح: "الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو قام يقوم/٥٣". وذكر ذلك في كتاب (الجلل/١٧). أيضاً. والزجاجي ممن جمعوا علم الكوفة إلى علم البصرة، وقد كان إلى البصرية أميل، لكنه لم يتعصب لأحد المذهبين فيحاكي بغير دليل أو يتابع بغير حجة.

ونهج الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ). نهج الزجاجي في التعريف فقال: "كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل". ولما وصف المعنى باقترانه بالزمان تحقق أنه الحدث، وفي إشارته إلى اقتران الحدث بزمان محصل زيادة في الإحكام. والفارسي كما هو معروف علم من أعلام البصرة والقياس. ومن مؤلفاته الإيضاح والتكملة والتذكرة وسواها.

وَأَمَّا الْفِعْلُ: فَقَدْ بَيَّنَّ بِمَا لَا تَقَعُ شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ حَدٌّ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (الْفِعْلُ: مَا أُسْنِدَ إِلَى شَيْءٍ، وَلَمْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) ^(١).

وَتَقْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ مَعْنَى لَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وَأَوَّلُ مَعَانِي الْفِعْلِ: الْإِثْبَاتُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْإِثْبَاتُ إِلَّا بَيْنَ مُثَبَّتٍ وَمُثَبَّتٍ لَهُ، كإِثْبَاتِكَ الضَّرْبَ لـ (زَيْدٍ)، إِذَا قُلْتَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، وَيَكُونُ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُثَبَّتِ، كَمَا تَرَى أَنَّ (ضَرَبَ) يَدُلُّ عَلَى إِبْثَابِ الضَّرْبِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُثَبَّتِ لَهُ، فَإِذَا لَا يَكُونُ لَهُ بُدٌّ مِنْ مُثَبَّتٍ لَهُ تُسْنَدُهُ إِلَيْهِ، كـ (زَيْدٍ) فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، وَهَذَا بَيَانٌ أَنَّ الْفِعْلَ: مَا أُسْنِدَ إِلَى شَيْءٍ.

فَأَمَّا بَيَانُ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ شَيْءٌ، فَفِيهِ سَوْأَلٌ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَدُلُّ عَلَى إِبْثَابِ الْمَعْنَى، وَيُتَصَوَّرُ أَنْ يُخْبِرَ عَنِ الْإِثْبَاتِ، فَيُقَالَ: إِنَّ الْإِثْبَاتَ يُوجِبُ كَذَا؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ (ضَرَبَ) مَوْضُوعٌ لِدَلِّ عَلَى إِبْثَابِ الْمَعْنَى وَاقِعًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْخَبَرُ عَنْ شَيْءٍ هُوَ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ.....

كَذَلِكَ كَانَ الَّذِي يَخْدُثُ بِالْحَرْفِ فِي قَوْلِكَ: (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ)، الَّذِي هُوَ حُكْمٌ بِوُجُودِ الْإِنْطِلَاقِ مِنْ (زَيْدٍ)، يَصِيرُ إِذَا قُلْتَ: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ)، حُكْمًا بَعْدَمَهُ مِنْهُ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَانَ مِنْهُ أَنَّ الْحَرْفَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَوْنُ الْحُكْمِ حُكْمًا بَعْدَمِ الْمَعْنَى خُصُوصِيَّةٌ فِي الْحُكْمِ، وَوَجْهٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى يُتَصَوَّرُ مُتَفَرِّدًا، فَاعْرِفْهُ.

وجرى النحاة بعد الفارسي على هذه السنة في التعريف فقال جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ-)، في كتابه (المفصل/ ٢٤٣): "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان". والزمخشري من أئمة القياس بعد الفارسي وابن جني.

(١) اعْلَمْ أَنَّ الْإِسْنَادَ مَجْرَاهُ مَجْرَى الْإِخْبَارِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَأَمَّا الْفِعْلُ فَمَا كَانَ خَبَرًا عَنْ شَيْءٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُخْبِرًا عَنْهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي الْإِسْنَادِ فَائِدَةً لَيْسَتْ فِي الْإِخْبَارِ، وَهِيَ أَنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْإِخْبَارِ عَلَيْهِ كَفِعْلِ الْأَمْرِ؛ نَحْوُ: لِيَضْرِبَ زَيْدٌ؛ إِذِ الْأَمْرُ لَا يَكُونُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْخَبَرَ مَا دَخَلَهُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ، وَيَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ الْإِسْنَادُ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِسْنَادِ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ، وَإِمَاتَةُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَهُ مُتَصِلًا وَمُلَاسِمًا. [المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢/١]

فصل في بيان شيء قالوه في الفعل

وهو أنهم ذكروا أن السبب في أن كان الفعل على أمثلة مختلفة^(١)، أنهم أرادوا أن يدلوا على الزمان الذي يقع فيه المعنى الذي اشتق منه، وأن يكون في صيغته دليل يفصل الماضي من الحال والمستقبل، قالوا: لأن المصادر تُعرف بأسمائها، فلو قيل: (لزيد ضرب)، علم الغرض؛ إلا أنه كان لا يعلم أن هذا الضرب وقع في زمان ماضٍ، أو في غيره، وهذا من قولهم: يوهم أن يكون الغرض من هذا الفعل إفادة الزمان، وهذا ظن يعظم الخطأ فيه؛ وذلك أننا تعلم أن القصد في وضع الفعل أول شيء: هو الخبر. يدل على ذلك إجماعهم على أن له فيه مزية ليست لغيره، وهي: أن الصيغة المجردة منه تخلص للخبر حتى لا تكون لغيره، وعلى ذلك يقولون في: (فعل، ويفعل) إذا أريد بهما غير الخبر، كمثّل قولهم: (رحمته الله)، (ويغفر الله له): إنه مزال عن حقيقته. ويقولون: لفظه لفظ الخبر، ومعناه معنى الدعاء. ولو لا أن الأصل في وضعه الخبر، لما كان لهذا الكلام معنى، وهذا أظهر من أن يخفى، ولكننا أردنا التنبيه عليه؛ لأنه قد كثّر في كلامهم: ما يوهم أن الغرض من الفعل إفادة الزمان، وزاد في إيهام ذلك أنهم قد اعتمدوا كثيراً في حده على دلالة على الزمان، كقول أبي بكر محمد بن السري: إن الفعل ما دل على معنى مقتَرِن بِزَمانٍ مُحْصَلٍ.

(١) اعلم أن أمثلة الفعل إنما جاءت للدلالة على الأزمنة الثلاثة، فإذا قلت: ضرب دَلَّ على زمان ماضٍ، وضرب فيه، وإذا قلت: يضرب، دَلَّ على ضرب في الحال. وإذا قلت: سيضرب، دَلَّ على زمان مُستَقْبَل وضرب فيه، ولو لا قصدُهم إفادة الأزمنة لما احتجج إلى هذه الأمثلة؛ لأجل أن المصادر تدل على الأحداث. فإذا قلت: لزيد ضرب، علم أنه ضارب إلا أن الزمان لا يستفاد منه، ولا يُدْرَى أَمَاضِ هذا الفعل أم حاضِر أم مُتَظَرٍّ، وإذا قلت: ضرب، علم المصدر والزمان، وفي هذا اختصار حسن؛ لأنه جمَعَ الدلالة على الشئيين جميعاً، فأغنى قولك: ضرب زيد، غناءً أن تقول: لزيد ضرب فيما مضى، وجميع أنواع الفعل بهذه المنزلة، فلا فصل بين فعل كضرب، وفعل كمكث، وفعل كسمع، وفوات الزوائد كاستخرج، والرباعي: كدخرج؛ لأن جميع ذلك يدل على الزمان، ويكون منقسماً إلى أقسامه الثلاثة، إلا أن يفعل يكون شائعاً بين الحاضر والمستقبل، فإذا قلت: زيد يضرب، احتمل أن يُريد أنه في حال الفعل، وأنه لم يشرع فيه بعد، وإنما يريد أن يفعله في المستقبل. [المقتصد في شرح الإيضاح ٣٨/١]

يَعْنِي: أَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ.

وَهَاهُنَا نُكْتِتُهُ، وَهِيَ: أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يَكُونُ الْغَرَضُ الْخَاصُّ مِنَ اللَّفْظِ هُوَ مَا يَعْرِفُ السَّامِعُ مِنْهُ مَا قَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى إِعْلَامِهِ إِيَّاهُ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّ مَعَانِيَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا كَانَتْ مَعَانِي لَهَا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ السَّامِعَ يَعْرِفُ بِذِكْرِكَ لَهَا قَصْدَكَ إِلَيْهَا، مِثْلَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ)، عَلِمَ أَنَّكَ قَصَدْتَ بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ إِلَى الشَّخْصِ الَّتِي هَذَا اللَّفْظُ اسْمٌ لَهُ. وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّا إِذَا قُلْنَا: (ضَرَبَ زَيْدٌ) كَانَ الْغَرَضُ الَّذِي تَقْصِدُ أَنْ تُفِيدَ السَّامِعَ إِثْبَاتَنَا الضَّرْبَ لَزَيْدٍ، وَالْخَبَرَ بِهِ عَنْهُ، فَأَمَّا الزَّمَانُ فَلَا يَكُونُ الْغَرَضُ الَّذِي يَكُونُ الْقَصْدُ بَدْءًا إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْقَصْدِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ وَالصَّلَةِ مِنْ حَيْثُ أَرَدْنَا أَنْ نُفِيدَهُ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ لَهُ، وَادَّعَيْنَا وَقُوعَهُ مِنْهُ، وَقَعَ فِي زَمَانٍ مَاضٍ.

باب الإعراب

الإعراب^(١): أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُ الْكَلِمَةِ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ. ثُمَّ الْاِخْتِلَافُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اِخْتِلَافٌ بِالْحَرَكَاتِ، وَاِخْتِلَافٌ بِالْحُرُوفِ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: (جَاءَنِي زَيْدٌ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)؛ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ الَّذِي تَرَاهُ مِنْ أَجْلِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ الَّتِي هِيَ: (جَاءَنِي)، وَ(رَأَيْتُ)، وَ(الْبَاءُ)، وَهِيَ - كَمَا لَا تَخْفَى - مُخْتَلِفَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَقْتَضِي فِي الْأَسْمِ مَعْنَى غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ الْآخَرَانِ.

وَمِثَالُ الْاِخْتِلَافِ بِالْحُرُوفِ قَوْلُهُمْ: (جَاءَنِي أَبُوهُ)، وَ(رَأَيْتُ أَبَاهُ)، وَ(مَرَرْتُ بِأَبِيهِ)، وَلَيْسَ هَذَا بِأَصْلٍ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِاخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ، وَإِنَّمَا أَقَامُوا الْحُرُوفَ فِيهِ مَقَامَ الْحَرَكَاتِ فِي أَشْيَاءَ مَخْصُوصَةٍ، ثُمَّ هُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ضَرْبٌ تُسْتَوْفَى فِيهِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ، فَيَقَامُ بِإِزَاءِ كُلِّ حَرَكَةٍ حَرْفٌ؛ فَتَكُونُ (الْوَاوُ) عَلَامَةً لِلرَّفْعِ، وَ(الْأَلِفُ) عَلَامَةً لِلنَّصْبِ، وَ(الْيَاءُ) عَلَامَةً لِلْجَرِّ.

وَجُمْلَةٌ مَا يَكُونُ الْإِعْرَابُ فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ سِتَّةُ أَسْمَاءَ: (أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَقُوهُ، وَحَمُوهُ، وَهَنُوهُ، وَذُو مَالٍ)، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً، فَإِذَا زَالَتْ عَنْهَا الْإِضَافَةُ زَالَ عَنْهَا حُرُوفُ اللَّيْنِ، وَعَادَ الْإِعْرَابُ فِيهَا إِلَى الْحَرَكَاتِ؛ تَقُولُ: (جَاءَنِي أَبُ

(١) الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل الثنية والجمع الذي على حد الثنية ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعاً ن فإذا كان الفتح كذلك سميت نصباً وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجرّاً هذا إذا كن هذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل ورأيت زيدا يا هذا ومررت بزيد فاعلم ألا ترى تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها.

فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً فإن كان مفهوماً نحو: (منذ) قيل: مضموم ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب وإن كان مفتوحاً نحو: (أين) قيل: مفتوح ولم يقل: منصوب وإن كان مكسوراً نحو: (أمس) و (حذام) قيل: مكسور ولم يقل: مجرور.

وإذا كان الاسم منصرفاً سالماً غير معتل لحقه مع هذه الحركات التي ذكرنا التنوين نحو قولك: هذا مسلم ورأيت مسلماً ومررت بمسلم وإنما قلت (سالم) لأن في الأسماء معتلاً لا تدخله الحركة نحو: قفا ورحى تقول في الرفع: هذا قفا وفي النصب: رأيت قفاً يا هذا ونظرت إلى قفاً وإنما يدخله التنوين إذا كان منصرفاً. [الأصول: ٢٨/١]

لَهُ، وَرَأَيْتُ أَبَا لَهُ، وَ(مَرَرْتُ بِأَبٍ لَهُ)، وَكَذَا الْبَاقِي؛ إِلَّا (ذُو) فَإِنَّهُ لَا تَزُولُ عَنْهُ الْإِضَافَةُ، فَالْإِعْرَابُ بِاخْتِلَافِ الْحُرُوفِ يَلْزِمُهَا.

وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْإِعْرَابِ، الَّذِي أُقِيمَ فِيهِ اخْتِلَافُ الْحُرُوفِ مُقَامَ اخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ، مَقْصُورٌ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ^(١). فَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ، وَنَعْنِي بِالْمَفْرَدَةِ هَاهُنَا: مَا لَا يَكُونُ مُثْنًى، وَلَا مَجْمُوعًا بِالْوَاوِ وَالْثَوْنِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا لَا تُسْتَوْفَى فِيهِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ، وَهُوَ التَّنْيَةُ وَالْجَمْعُ عَلَى مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكِتَابِ.

وَقَالَ التَّحْوِيلُونَ: إِنَّهُمْ إِنَّمَا جَعَلُوا إِعْرَابَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ بِالْحُرُوفِ؛ تَوَطُّعًا لِمَا أَرَادُوا أَنْ يَفْعَلُوهُ فِي التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ فِيهِمَا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِعْرَابُ بِاخْتِلَافِ الْحُرُوفِ، عَلَى مَا تَذَكَّرَهُ مِنْ بَعْدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَوْ أَنَّهُمْ طَرَدُوا هَذَا الْحُكْمَ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَكُونُ فِي آخِرِهَا حَرْفٌ عِلَّةٌ؛ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى نَقْضِ الصِّحِّحِ وَإِبْطَالِهَا؛ إِذْ لَوْ حَاوَلْتَ فِي (الْقَاضِي)، وَ(الدَّاعِي)، وَنَحْوِهِمَا أَنْ تُعَامِلَهُ مُعَامَلَةَ (أَبُوهُ، وَأَبَاهُ، وَأَبِيهِ)، لَانْتَقَضَتْ صِغَتُهُ، وَبَطَلَتْ دَلَالَتُهُ؛ إِذْ كُنْتَ تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَقُولَ فِي (الدَّاعِي) مَثَلًا: (دَاعُوهُ، وَدَاعَاهُ، وَدَاعِيهِ)، وَكَذَلِكَ نَحْوُ: (جُبَلِي)، وَ(بُشْرِي)، وَ(عَصَا)، وَ(رَحَى)، وَكُلُّ مَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ لَوْ حَاوَلْتَ فِيهِ الْإِنْقِلَابَ، وَأَنْ يَكُونَ وَآوًا مَرَّةً، وَأَلِفًا ثَانِيَةً، وَيَاءً ثَالِثَةً، أَفْسَدَتْ صِغَتَهَا.

(١) ذكر النحاة في إعراب الأسماء السِّتَةِ أقوالاً كثيرة، أوصلها السيوطي إلى اثني عشر قولاً؛ من أشهر تلك الأقوال:

أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِالْحُرُوفِ نِيَابَةً عَنِ الْحَرَكَاتِ.

وقيل: إِنَّهَا مَعْرَبَةٌ بِحَرَكَاتٍ مَقْدَرَةٍ فِي الْحُرُوفِ، وَأَنَّهَا أُتْبِعَ فِيهَا مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِلْآخِرِ.

وقيل: إِنَّهَا مَعْرَبَةٌ مِنْ مَكَانَيْنِ بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ مَعًا.

تُنَظَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي: الْكِتَابِ ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، وَالْمَقْتَضِبِ ٢/١٥٤، ١٥٥، وَالْمَرْجَمِلِ ٥٤، وَالْإِنْصَافِ، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٧/١، وَالتَّبْيِينِ، الْمَسْأَلَةُ الْعِشْرُونَ، ١٩٣، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١/٥١، ٥٢، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ١/٢٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٤٣، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١/٦٨ - ٧٠، وَاتِّلَافُ الثُّصْرَةِ، فَصْلُ الْأَسْمِ، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ، ٢٨، وَالْمَجْمَعُ ١/١٢٣ - ١٢٧.

إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ^(١)

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِي الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنْ تَنْظُرَهُ: فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا، كَانَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، تَقُولُ: (جَاءَنِي سُعْدَى)، وَ(رَأَيْتُ سُعْدَى)، وَ(مَرَرْتُ بِسُعْدَى)، فَتَكُونُ الْأَلْفُ بَاقِيَةً بِكُلِّ حَالٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْحَرَكَةَ، فَكَانَ يَظْهَرُ فِيهَا اخْتِلَافٌ بِالْحَرَكَاتِ، كَمَا يَكُونُ فِي الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ. وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْأِسْمِ يَاءً فَانْظُرْ: فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا، كَقَوْلِكَ: (ظَنَيْتُ، وَرَمَيْتُ) كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّحِيحِ فِي أَنَّهُ يَجْرِي بِوَجْهِهِ الْإِعْرَابِ، تَقُولُ: (هَذَا ظَنِّي، وَرَأَيْتُ ظَنِّيًّا، وَمَرَرْتُ بِظَنِّي).

وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: (الْقَاضِي، وَالِدَاعِي)، سَكَنَتِ الْيَاءُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، وَتَحَرَّكَتْ فِي النَّصْبِ، تَقُولُ: (جَاءَنِي الْقَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي، وَرَأَيْتُ الْقَاضِيَّ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وَإِنَّمَا أَسْكَنُوهَا فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ تُسْتَقْلِلَانِ عَلَيْهَا مَعَ انكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَالْفَتْحَةُ خَفِيفَةٌ لَا تَثْقُلُ ثِقَلَهُمَا، قَالُوا: وَالِدَّلِيلُ عَلَى خَفَفَتِهَا، أَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْأَلْفِ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الثُّنْقُ بِالْأَلْفِ حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهَا فَتَحَةً مُتَّصِلَةً بِهَا، وَالْأَلْفُ أَخَفُّ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ وَالْطَّفُّهَا؛ لِأَنَّهَا كَالنَّفْسِ، وَلِتَنَاهِيهَا فِي الْخِفَةِ لَمْ تَحْتَمِلِ الْحَرَكَةَ، فَاحْتَمَلَتْهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ.

(١) المعتل من الأسماء ما كان في آخره حرف علة.

وحروف العلة هي: الواو، والألف، والياء، وسميت حروف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض، فقال مثلاً أصلها "قول" تحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله.

وهو نوعان: مقصور، ومنقوص.

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة قبلها فتحة، وحكمه أنه تقدر فيه جميع الحركات نحو: جاء المصطفى، ورأيت المصطفى، ومررت بالمصطفى.

والمنقوص: هو الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة قبلها كسرة، وحكمه أنه يقدر فيه الرفع والجر لتقلهما على الياء، نحو: جاء القاضي، والمرتقي مكارماً. ومررت بالقاضي والمرتقي مكارماً، وتظهر فيه الفتحة لخفتها نحو: رأيت القاضي والمرتقي مكارماً.

وإن كَانَ آخِرُ الاسْمِ وَآوًا، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ، نَحَوُ: (دَلُوْ، وَغَزُوْ)، وَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ حَرْفِ اللَّيْنِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّحِيحِ.

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَآوٌ مُتَحَرِّكٌ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ إِنْ كَانَتْ فَتَحَةً، قُلِبَتِ الْوَآوُ أَلْفًا، كَمَا تَرَاهُمْ صَنَعُوا فِي (عَصَا، وَقَفَا)، فَلِلْأَصْلِ: (عَصَوُ، وَقَفَوُ)؛ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ فِي التَّشْيَةِ: (عَصَوَان، وَقَفَوَان).

وإن كَانَتْ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً، قُلِبَتِ الْوَآوُ يَاءً، كَقَوْلِهِمْ: (الدَّاعِي، وَالْعَازِي)، وَهُمَا مِنْ (دَعَوْتُ، وَغَزَوْتُ)، وَإِنْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً، أُبْدِلَ مِنْهَا الْكَسْرَةُ؛ لِيَنْقَلِبَ الْوَآوُ يَاءً، كَقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ (دَلُوْ): (أَدْلِي)، وَالْأَصْلُ: (أَدْلُوْ)، مِثْلُ: (أَكْلَبِ) فِي (كَلْبِ)، وَلَيْسَ كَمِثَالِ (أَفْعَلِ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ، كَمَا هُوَ لَفْظُ (أَدْلِي)، فَذَاكَ أَصْلٌ فِي أَمْثَلَةِ التَّكْسِيرِ، وَحُكْمُ الْيَاءِ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الْاسْمِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا، لَمْ تَكُنِ الْحَرَكَةُ إِلَّا الْكَسْرَةَ.

فصل فيما لا ينصرف^(١)

(١) اعلم أن باب ما لا يتصرف قصد أن يمنع التنوين؛ لأنه شابه الفعل، والتنوين من علامات التمكن، ولا يكون في الفعل، فلما شابه هذا النوع من الاسم الفعل أراؤا أن يمنعوه بعض ما لا يكون فيه وهو التنوين، ولم يكن الحر مقصوداً بالمنع؛ إلا أنه منع لكونه صاحباً للتنوين، وذلك أنه شاركه في الاختصاص بالاسم، فلم يكن في الفعل كما كان الرفع والنصب ثم حصل له أنه قام مقام التنوين وعاقبه في الإضافة، تقول: غلام، فتجد التنوين ثابتاً فيه فإذا أضفته فقلت: غلام زيد، وجدت المحرور قائماً مقام التنوين ومُعاقباً له، فلما كانوا قد جعلوا بين الجر والتنوين هذه المناسبة والاتصال، وقصدوا أن يمنعوا هذا الباب التنوين منعه الحر أيضاً، وقالوا: مررت بأحمر.

والدليل على أن الحر غير مقصود منعه البتة، وأن ذلك كما ذكرنا من مصاحبته التنوين أنهم لما آمنوا إلحاق التنوين بأن دخل الاسم الإضافة أو الألف واللام، أعادوا الحر، فقالوا: مررت بأحمركم وبالأحمر، ولم يقولوا: بأحمركم ولا بالأحمر، فلو كان من قصدهم منع الحر على انفراذه لما أتوا به حيث آمنوا إلحاق التنوين، فينبغي أن يقال: إن المنصرف ما يدخله الحر مع التنوين، وغير المنصرف ما لم يدخله الحر مع التنوين، وكان الشيخ يؤثر هذه العبارة على قوله: ما لا يدخله الحر والتنوين؛ لأن ظاهر ذلك أنهما لا يدخلانه بحال، وإذا قيل مع التنوين لم يحتمل ذلك، وكان المعنى أنهما لا يجتمعان، وأما وجه مشابهة هذا النوع للفعل فهو أن الفعل بعد الاسم في التاليف بدلالة ما تقدم من أنه مشتق من المصدر.

وهذه الأسماء التي لا تتصرف يكون في كل واحد منها سببان فرعان، تقول: سعداء، فيكون فيه التعريف والتأنيث وكل واحد منهما فرع؛ لأن الشيء يكون منكوراً ثم يعرف، وكذا التأنيث مرتبته بعد مرتبة التذكير، وكذا الأسباب التسعة فروع كلها وستراها في بابها، فسعاد لما دخله فرعان شابه الفعل من وجهين من حيث إن الفعل فرع، وهذا الاسم قد دخله فرعية من وجهين.

فبعد هذا البيان يعرف معنى قوله: ما كان ثانياً من جهتين، وذلك أن كل فرع لثاني الأصل، والأصل أول له، فالتأنيث ثان للتذكير، والتعريف ثان للتكثير، وكذا جميع الأسباب، وإذا كان كذلك كان سعاد ثانياً للمذكر وتعريفه ثانياً للمتكبر فيكون ثانياً من وجهين، وإذا كان ثانياً من وجهين، والفعل ثان للاسم كان مشبهاً للفعل من وجهين، فهذا هو الصحيح في تفسير هذه العبارة، وهي مما لم يسبق إليه الشيخ أبو علي.

وعلى هذا السنن يكون كل اسم غير منصرف إلا أنا اكتفينا بذكر واحد، إذ كان المقصود أن يعرف معنى هذه اللفظة، وأما تفسير أحكام الصرف ومنعه فليس هذا موضعه.

هَذَا الْبَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَسْبَابٍ تِسْعَةٍ، مَتَى اجْتَمَعَ مِنْهَا سَبَبَانِ فِي اسْمٍ أَوْ تَكَرَّرَ سَبَبٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ، وَهِيَ:

وَزْنُ الْفِعْلِ، وَالْوَصْفُ، وَالتَّعْرِيفُ، وَالتَّائِيثُ، وَالْعُجْمَةُ، وَالْعَدْلُ، وَالْأَلْفُ وَالتَّوْنُ الْمُضَارِعَتَانِ لِأَلْفِي التَّائِيثِ، وَالْجَمْعُ، وَجَعَلَ الْأَسْمِينَ اسْمًا وَاحِدًا. وَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ أَحَدَ عَشَرَ؛ خَمْسَةٌ لَا تَنْصَرِفُ مَعَ أَنَّهَا نَكِرَةٌ، وَسِتَّةٌ لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَتَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ.

فَالْخَمْسَةُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ، مَعَ أَنَّهَا نَكِرَةٌ يَكُونُ فِيهَا أَبَدًا سَبَبَانِ، فَ (أَحْمَدُ) فِيهِ وَزْنُ الْفِعْلِ وَالصِّفَةِ. وَ(فَعْلَانُ) مُؤَنَّثُهُ: (فَعْلَى)، نَحْوُ: (سَكْرَانُ) فِيهِ الْأَلْفُ وَالتَّوْنُ، وَالْوَصْفُ. وَمَا فِيهِ أَلْفُ التَّائِيثِ فِيهِ سَبَبٌ مُتَكَرِّرٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (بُشْرَى) أَوْ (صَحْرَاءُ)، كَانَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّائِيثِ الَّتِي هِيَ الْأَلْفُ، وَلِزُومِ التَّائِيثِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا تَأْنِيثُهُ بِالْأَلْفِ أَنْ تُصَاغَ عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ، فَلَا يَكُونُ هَاهُنَا (سَكْرٌ) ثُمَّ (سَكْرَى) مَثَلًا، كَمَا يَكُونُ هَاهُنَا (ضَارِبٌ)، ثُمَّ (ضَارِبَةٌ)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى ذَلِكَ مَجْرَى تَائِيثَيْنِ، وَكَذَلِكَ حُكِمَ الْجَمْعُ الَّذِي بَعْدَ أَلْفِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطْطَاهَا سَاكِنٌ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْجُمُوعِ كَذَلِكَ كَانَ فِيهِ الْجَمْعُ وَاسْتِخْصَاصُ الصِّغَةِ بِالْجَمْعِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ فِي الْآحَادِ الْأَوَّلِ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ نَظِيرٌ، فَصَارَ اسْتِخْصَاصُهُ بِالْجَمْعِ تَكْرِيرًا لِمَعْنَى الْجَمْعِ فِيهِ. وَأَمَّا السِّتَةُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ فِي حَالٍ، وَتَنْصَرِفُ فِي أُخْرَى، فَيَجْمَعُهَا كُلُّهَا أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ فِي الْأِسْمِ، فَإِذَا تَكَرَّرَ وَأُزِيلَ تَعْرِيفُهُ انْصَرَفَ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ حَيْثُ سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ لَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ.

وَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْرِيفِ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ عَلَمًا مَوْضُوعًا لَشَيْءٍ بَعِيْنِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ ضُرُوبِ التَّعْرِيفِ فَلَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ. وَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِنَا: (الْأَلْفُ وَالتَّوْنُ الْمُضَارِعَتَانِ لِأَلْفِي التَّائِيثِ)، أَنَّهُ يَمْتَنِعُ دُخُولُ تَاءِ التَّائِيثِ عَلَيْهِمَا، كَمَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي أَلْفِي التَّائِيثِ، فَلَا يُقَالُ: (سَكْرَانَةٌ)، كَمَا لَا يُقَالُ: (حَمْرَاءَةٌ).

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَفْرَدُوا الْمُؤَنَّثَ بِصِغَةٍ، فَقَالُوا: (سَكْرَى)، وَإِفْرَادُهُمْ لَهُ بِالْصِّغَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ (فَعْلَانُ) مَخْصُوصًا بِالْمَذْكَرِ، فَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَخْصَصَ بِالْمَذْكَرِ امْتَنَعَ دُخُولُ

التاء عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهَا إِنَّمَا تَدْخُلُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ، فَلَا تَدْخُلُ حَتَّى تَكُونَ الصَّيْغَةُ مُشْتَرَكَةً، كَمَثَلِ: (ضَارِبٍ، وَضَارِبَةٍ)؛ وَلِذَلِكَ صَرَفُوا (نَدْمَانًا)، وَإِنْ كَانَ صِفَةً كـ (سَكْرَانٍ)؛ لَأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا (نَدْمَانَةً)، فَأَدْخَلُوا التَّاءَ لَمْ تَكُنِ الْأَلِفُ وَالتَّوْنُ فِيهِ مُضَارِعَتَيْنِ لِأَلْفِي التَّائِيثِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَلِفُ وَالتَّوْنُ فِي اسْمٍ عَلِمَ، ثُمَّ كَانَتْ مَزِيدَتَيْنِ، كَمَثَلِ: (سَعْدَانِ، وَمَرْوَانِ)، فَإِنَّ الْاسْمَ لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ بِالتَّسْمِيَةِ مِنْ دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ عَلَيْهِ، فَإِذَا سُمِّيَ رَجُلٌ بِـ (سَعْدَانِ) لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: (سَعْدَانَةً)، فَيَحْدُثُ فِي الْأَلِفِ وَالتَّوْنِ شِبْهُ أَلْفِي التَّائِيثِ، فَيُعَدَّانِ بِذَلِكَ سَبَبًا مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ، ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي كُلِّ أَلِفٍ وَتَوْنٍ كَانَا فِي آخِرِ اسْمٍ الزِّيَادَةُ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ التَّوْنِ أَصْلًا مِنْ طَرِيقِ الْإِشْتِقَاقِ، كَمَا قَامَ فِي (فَيْتَانِ) أَنَّ التَّوْنَ فِيهِ الْأَصْلُ، وَأَنَّهُ (فَيْعَالٌ) مِنْ حَيْثُ كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ (الْفَتَنِ)، وَكَذَلِكَ (حُسَّانٌ) بِالضَّمِّ، يُعْلَمُ أَنَّ التَّوْنَ فِيهِ أَصْلٌ، لِأَنَّهُ مِنَ الْحُسْنِ، فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ (حُسَّانٍ) صَرَفْتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ مَعَ التَّعْرِيفِ سَبَبٌ ثَانٍ، وَيَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ مَا يَحْتَمِلُ فِي التَّوْنِ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا، وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ أَصْلَيْنِ، وَيَكُونُ التَّوْنُ فِي أَحَدِهِمَا زَائِدًا، وَفِي الْآخَرِ أَصْلًا.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (حُسَّانِ) أَنْ يَكُونَ مِنَ (الْحُسِّ)، فَيَكُونُ وَزْنُهُ (فَعْلَانِ)، فَلَا يَنْصَرِفُ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ (الْحُسْنِ)، فَيَكُونُ وَزْنُهُ (فَعْلَالًا)، فَيَنْصَرِفُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّانِي مِنَ الْحَرْفَيْنِ بَعْدَ أَلِفِ الْجَمْعِ يَاءً، حُذِفَتْ حَذْفًا فِي الرُّفْعِ وَالْجَرِّ، فَتَقْصُ الْاسْمُ عَنْ مِثَالِ (مَفَاعِلِ)، فَيَنْصَرِفُ؛ لِخُرُوجِهِ إِلَى زِنَةِ الْآحَادِ، كَقَوْلِكَ: (جَوَارِ).

فَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ حُرُوكَتِ الْيَاءِ لَا مَحَالَةَ، فَتَكُونُ الزِّنَةُ الَّتِي هِيَ سَبَبُ مَنَعِ الصَّرْفِ ثَابِتَةً فِيهِ.

وَنَظِيرُ هَذَا مِنْ طَرِيقِ الْعَكْسِ صَرَفُهُمْ (صَيَاقِلَةً)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا صَرَفُوهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِيهِ إِلَى مِثَالِ يَكُونُ فِي الْآحَادِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى زِنَةِ (كَرَاهِيَةٍ، وَحَزَابِيَةٍ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

الْمَعْدُولُ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ، يَكُونُ لَهُ فِي انْصِرَافِهِ حَالَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: التَّنْكِيرُ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا عَمْرٌ، وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍ آخَرَ).
وَالثَّانِيَةُ: التَّصْغِيرُ، كَقَوْلِكَ: (عُمَيْرٌ تَصْرُفُهُ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ بِهِ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ
التَّصْغِيرَ يُزِيلُ صِيعَةَ الْعَدْلِ، فَيَبْقَى التَّعْرِيفُ وَحْدَهُ، فَيُصْرَفُ).

مَسْأَلَةٌ [فِي (مَاه، وَجُور)]

(مَاه، وَجُور) امْتَنَعَ صَرَفُهُمَا، وَإِنْ كَانَا فِي الْخِفَةِ بِمِثْلَةِ (هِنْدٍ، وَدَعْدٍ، وَنُوحٍ)؛ لِأَنَّهُمَا
قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ:
التَّعْرِيفُ، وَالتَّائِيثُ، وَالْعُجْمَةُ، فَالْخِفَةُ إِذَا قَاوَمَتْ، لَمْ تُقَاوِمِ أَكْثَرُ مِنْ سَبَبٍ وَاحِدٍ،
فَيَبْقَى عَلَى كُلِّ حَالٍ سَبَبَانِ، فَإِنْ نَكَرْتَهُمَا صَرَفْتَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا زَالَ التَّعْرِيفُ عَنْهُمَا، صَارَا
بِمِثْلَةِ (هِنْدٍ، وَدَعْدٍ) فِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمَا أَكْثَرُ مِنْ سَبَبَيْنِ، فَوَجَبَ أَنْ يَجُوزَ تَرْكُ الْإِعْتِدَادِ
بِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ، لِأَجْلِ الْخِفَةِ.

وَهَاهُنَا سُؤَالٌ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: قَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فِيهِمَا بَعْدَ التَّنْكِيرِ الصَّرْفُ،
وَتَرْكُ الصَّرْفِ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي (هِنْدٍ، وَدَعْدٍ).

وَالْوَجْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا إِذَا زَالَ عَنْهُمَا التَّعْرِيفُ، خَرَجَ
بِذَلِكَ مَا فِيهِمَا مِنَ الْعُجْمَةِ وَالتَّائِيثِ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْتِيرٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ مِنْ شَأْنِ التَّنْكِيرِ
أَنْ لَا يَكُونَ لِلْعُجْمَةِ مَعَهُ، وَالتَّائِيثِ الَّذِي لَيْسَ بِالْأَلْفِ تَأْتِيرٌ؛ وَلِذَلِكَ صَرَفْتَ (لِجَامًا) -
اسم رجلٍ -، وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْعُجْمَةُ، وَالتَّعْرِيفُ، وَصَرَفْتَ (ضَارِيَةً)، وَ(سُرْحًا)،
وَرَمِيطَارًا)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَصْفُ وَالتَّائِيثُ، فَأَعْرِفُهُ.

مَسْأَلَةٌ [فِي الْمَقْصُودِ بِالْمَنْعِ]

الْمَقْصُودُ بِالْمَنْعِ: هُوَ التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ التَّمَكُّنُ وَالْأُولَوِيَّةُ، وَإِنَّمَا مَنَعَ الْجَرُّ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ
لِلتَّنْوِينِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ يُعَاقِبُهُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يُعَاقِبُ التَّنْوِينَ، تَقُولُ:
(غَلَامٌ)، فَإِذَا أَضِفْتَ قُلْتَ: (غَلَامٌ زَيْدٌ)، فَأَسْقَطْتَ التَّنْوِينَ، وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ، ثُمَّ كَانَ لَا
يُتَصَوَّرُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْأِسْمُ فِي حَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْإِضَافَةُ التَّنْوِينَ، لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ
الْجَرَ تَبَعَهُ فِي الْخُذْفِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَتَّبَعُهُ غَيْرُهُ فِي الْخُذْفِ، إِذَا كَانَ هُوَ قَدْ اسْتَحَقَّ ثُمَّ
خُذِفَ، فَأَمَّا وَهُوَ غَيْرُ كَاتِنٍ أَصْلًا، وَغَيْرُ مُسْتَحَقٍّ، فَمُحَالٌ أَنْ تَجْعَلَ غَيْرَهُ تَابِعًا لَهُ فِي

الحذف، فلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَعَادُوا الْجَرْ إِلَى الْاسْمِ فِي حَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْإِضَافَةَ، فَقَالُوا: (مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ، وَمَرَرْتُ بِعُمَرَكَم، وَعُثْمَانَا؟) وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي هَذَا: إِنَّ السَّبَبَ فِي أَنْ أُعِيدَ الْجَرْ إِلَى الْاسْمِ هُوَ أَنَّهُ خَرَجَ بِدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ مِنْ شِبهِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَهُ مَا لَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ بِشَيْءٍ؛ لِأَجْلِ أَنْ بَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِنَّمَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَدْ دَخَلَهُ مَا صَارَ بِهِ ثَانِيًا مِنْ وَجْهَيْنِ.

وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ سَبَبَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَانٍ لِأَصْلٍ، كَمَا كَانَ الْفِعْلُ ثَانِيًا لِلْاسْمِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الشَّبهِ أَنْ يَدْخُلَهُ مَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ، حَتَّى إِذَا دَخَلَهُ مَا لَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ، كَانَ ذَلِكَ خُرُوجًا مِنَ الشَّبهِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَ الْاسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ فَاعِلًا، يُخْرِجُهُ مِنْ شِبهِ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا، فَاعْرِضْهُ.

مَسْأَلَةٌ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

قَدْ جَعَلُوا عَامِلَ الرَّفْعِ فِي قَوْلِنَا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) الْإِبْتِدَاءَ، وَحَقِيقَةَ الْإِبْتِدَاءِ جَعَلَ الْاسْمَ أَوَّلًا لِثَانٍ، ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثٌ عَنْهُ، وَكَوْنُهُ أَوَّلًا لِثَانٍ وَصَفٌ فِيهِ، وَمَعْنَى مَعْقُولٍ، وَلَيْسَ بِلَفْظٍ.

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْإِبْتِدَاءِ إِذَا حَقَّقَ: هُوَ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَعَمَدَ إِلَى اسْمٍ فَتَجْعَلَهُ خَبَرًا عَنْ اسْمٍ آخَرَ، إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ تُعَرِّيهُمَا مِنَ الْعَوَامِلِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالْعَوَامِلِ الْحَقِيقِيَّةِ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ الْفَاعِلِيَّةَ، وَالْمَفْعُولِيَّةَ، وَالْإِضَافَةَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ كَوْنِهِ فَاعِلًا مُخْبَرًا عَنْهُ بِاسْمٍ، وَكَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِيهِ فِي حَالِ كَوْنِهِ مَفْعُولًا، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ.

فصل

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: بِمَاذَا يَكُونُ أَوَّلًا لِثَانٍ؟ أَبَانَ يُدْأَى بِهِ فِي اللَّفْظِ، أَمْ بِمَعْنَى فِيهِ يُوْجِبُ لَهُ الْأَوَّلِيَّةَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ أَوَّلًا بِاللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الْخَبَرَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي اللَّفْظِ، فَيَقُولُونَ: (مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ)، وَلَوْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ تَقْدِيمِهِ

فِي اللَّفْظِ أَوَّلًا، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَصَحَّ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَسْلُبَهُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَصَفَ الْأَوَّلِيَّةَ، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ تَحِبُّ لَهُ لِمَعْنَى فِيهِ.

فَإِنْ قَالَ: مَا ذَلِكَ الْمَعْنَى؟

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ كَوْنُهُ مَثْبُتًا لَهُ، أَوْ مَنفِيًّا عَنْهُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كَوْنُهُ مُخْبِرًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَثْبُتِ لَهُ، وَالْمَنفِيِّ عَنْهُ، يَكُونُ مُخْبِرًا عَنْهُ لَا مَحَالَةَ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمَاذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ أَوَّلًا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُخْبِرَ عَنْهُ يَكُونُ مَقْصُودًا إِلَيْهِ، وَالْخَبَرُ يَكُونُ مَقْصُودًا بِهِ إِلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَرْتَبَةَ الْمَقْصُودِ إِلَيْهِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْمَقْصُودِ بِهِ.

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ وَجْهَ الْفَائِدَةِ فِي أَنْ قَالَ: (أَوَّلًا لِثَانٍ، ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثٌ عَنْهُ)، وَلَمْ يَقُلْ: (أَوَّلُ لثَانٍ) فَقَطْ؛ أَنَّ هَاهُنَا مَا هُوَ أَوَّلُ لثَانٍ، ثُمَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثًا عَنْهُ، وَذَلِكَ الْمَوْصُوفُ، وَالصِّفَةُ، وَذُو الْحَالِ، وَالْحَالُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ لَا مَحَالَةَ مُقَدَّمٌ فِي الرُّتْبَةِ عَلَى الصِّفَةِ، وَأَوَّلُ لَهَا، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لَهُ. وَكَذَلِكَ ذُو الْحَالِ سَابِقٌ عَلَى الْحَالِ، وَمُقَدَّمٌ عَلَيْهَا فِي الْمَنْزِلَةِ، حَتَّى إِذَا قُدِّمَ الْحَالُ كَانَ النِّتْيَةُ بِهَا التَّأخِيرَ. وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَا تُقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ أَصْلًا. وَفِيهِ أَيْضًا احْتِرَازٌ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ أَوَّلَ، وَالْفَاعِلَ ثَانٍ لَهُ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفِعْلِ، حَتَّى لَا يَصِحَّ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ، فَلَوْ لَمْ يُقَيَّدْ بِكَوْنِ الثَّانِي حَدِيثًا عَنْهُ لَكَانَ لِمُعْتَرِضٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، فَلَمَّا قِيَدَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أْزَالَ الشُّبْهَةَ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ حَدِيثًا عَنِ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنِ الْفَاعِلِ، فَاعْرِفْهُ.

مَسْأَلَةٌ

إِنَّمَا جَعَلْنَا الْأَفْعَالَ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ مَا عَدَاهَا مِنَ الْعَوَامِلِ تَبِعَ لَهَا، وَفُرُوعٌ. تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْعَوَامِلِ، وَغَيْرَهَا إِنْ كَانَتْ حُرُوفٌ، كَانَتْ إِمَّا حُرُوفَ جَرٍّ، وَإِمَّا حُرُوفًا شَبَّهَتْ بِالْأَفْعَالِ كِبَابٍ (إِنَّ)، وَحُرُوفُ الْجَرِّ هِيَ أَدَوَاتُ الْأَفْعَالِ، تَصِلُ بِهَا إِلَى الْأَسْمَاءِ.

فَالْجَرُّ الَّذِي هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهَا فِي الظَّاهِرِ، لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَتَّصِلَ بِالْأَفْعَالِ تَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ هَذَا الْجَرُّ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ

عَمَلُ الحُرُوفِ رَاجِعًا إِلَى الْأَفْعَالِ، وَيَكْفِي فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ، أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا أَن يَكُونَ هَاهُنَا حَرْفٌ جَرٌّ مِنْ غَيْرِ أَن يَكُونَ لَهُ فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ، فَرَضْنَا مَا لَا يَكُونُ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الحُرُوفَ الجَارَّةَ قَدْ تَكُونُ مَزِيدَةً؛ لَأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِحَالِ الْأَصْلِ، وَحَيْثُ لَا تَكُونُ مَزِيدَةً، وَيَكُونُ الْكَلَامُ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا.

وَأَمَّا بَابُ (إِنْ) فَلَا يُشْكِلُ الْأَمْرُ فِي كَوْنِهَا تَبَعًا لِلْأَفْعَالِ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ إِنَّمَا تَعْمَلُ لِتَشْبِيهِهِمْ لَهَا بِالْفِعْلِ، كَانَ الْفِعْلُ لَا مَحَالَةَ مُقَدِّمًا عَلَيْهَا، وَأَصْلًا مِنْ حَيْثُ لَا يُتَصَوَّرُ أَن يَكُونَ الْمُشَبَّهَ قَبْلَ الْمُشَبِّهِ بِهِ، وَمُقَدِّمًا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَا عَدَا الْأَفْعَالِ مِنَ الْعَوَامِلِ اسْمًا كَانَ الْأَمْرُ بَيِّنًا فِي كَوْنِهَا فُرُوعًا لِلْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ الْاسْمُ عَمَلَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْهُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ، وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ تَبَعَ لِلْفِعْلِ، وَكَانَ بَعْدَهُ فِي الرُّتْبَةِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ فُرُوعٌ لِلْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ: أَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا مُنَاسِبًا لِلْفِعْلِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ (رَجُلٍ، وَفَرَسٍ، وَثَوْبٍ، وَدَارٍ)، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ لَا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ.

وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ أَيْضًا إِذَا تُؤَوَّلَ عَلَى مَعْنَى (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا)، كَانَ الْمَعْنَى: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا). وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا)، كُنْتَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا)، وَإِذَا امْتَنَعَ فِي الْمَصْدَرِ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ لَمْ يَعْمَلْ، وَذَلِكَ فِي حَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَلَا يُقَالُ: (عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا).

وَأَمَّا عَمَلُ الْأَسْمَاءِ الْجَرِّ فِي الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: (غُلَامُ زَيْدٍ)، وَ(دَارُ عَمْرٍو)، فَلَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا عَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ الَّذِي يَقَعُ بِالْإِضَافَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ إِرَادَةِ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ، كِإِرَادَتِكَ مَعْنَى (اللامِ) فِي قَوْلِكَ: (غُلَامُ زَيْدٍ)، وَمَعْنَى (مِنْ) فِي قَوْلِكَ: (خَاتَمُ فِضَّةٍ)، وَ(بَابُ سَاجٍ).

وِإِعْمَالُ الْمَصْدَرِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ، وَهُوَ مُسْتَكْرَرَةٌ جِدًّا.
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي^(١): [الكامل]

(١) الْمُتَنَبِّي: (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ / ٩١٥ - ٩٦٥ م): هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْجَعْفِيِّ الْكُوفِيِّ الْكِنْدِيِّ، أَبُو الطَّيِّبِ. الشَّاعِرُ الْحَكِيمُ، وَأَحَدُ مَفَاخِرِ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ، لَهُ الْأَمْثَالُ

كَيْفَ الرَّجَاءُ مِنَ الْخُطُوبِ تَخْلُصًا

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا بِالْمَصْدَرِ، وَإِنَّمَا نَصَبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ دَلِّ الْمَصْدَرُ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ قَدَرُ: (كَيْفَ أَرْجُو تَخْلُصًا)، وَمِثْلُهُ^(١): [الطويل]

السائرة والحكم البالغة المعاني المبكرة. ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة وإليها نسبته، ونشأ بالشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس. قال الشعر صبيًا، وتنبأ في بادية السماوة (بسين الكوفة والشام) فتبعه كثيرون، وقبل أن يستفحل أمره خرج إليه لؤلؤ أمير حمص ونائب الإخشيد فأسره وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه. وفد على سيف الدولة ابن حمدان صاحب حلب فمدحه وحظي عنده. ومضى إلى مصر فمدح كافور الإخشيدي وطلب منه أن يوليه، فلم يوله كافور، فغضب أبو الطيب وانصرف يهجو. قصد العراق وفارس، فمدح عضد الدولة ابن بويه الديلمي في شيراز.

عاد يريد بغداد فالكوفة، فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي في الطريق بجماعة من أصحابه، ومع المتنبى جماعة أيضًا، فاقتتل الفريقان، فقتل أبو الطيب وابنه محمّد وغلّامه مفلح بالنعمانية بالقرب من دير العاقول في الجانب الغربي من سواد بغداد.

وفاتك هذا هو خال ضبة بن يزيد الأسدي العيني، الذي هجاه المتنبى بقصيدته البائية المعروفة، وهي من سقطات المتنبى.

انظر: شرح ديوان المتنبى ٨٨/١، والمنصف للسارق والمسروق ٩٢/١.

(١) قائله: المرار الأسدي، كذا نسب في الكتاب. ونسبه الجرمي في المدخل المسمى بالفرخ لمالك بن زغبة الجاهلي، وهو من الطويل.

الشاهد فيه: نَصَبٌ (مِسْمَعٌ) بِـ (الضَرْبِ) كَالْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَيَحْزُرُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِـ (لَحِقْتُ) عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَحِقْتُ مَسْمَعًا، فَلَمْ أَتَّكِلْ عَنِ الضَّرْبِ. إِيَّاهُ، لَكِنَّهُ حَذَفَهُ؛ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ يَحْذِفُ مَعَهَا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ، وَلَا يَحْزُرُ الْحَذْفُ فِي الْأَفْعَالِ. وَالسِّرَافِيُّ أَجَازَ حَذْفَ مِثْلِ هَذَا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَلَمْ يُحِزْ أَبُو عَلِيٍّ فِي رِوَايَةٍ مَنْ رَوَى (كَسَرَرْتُ)، أَنْ يَكُونَ (مِسْمَعًا) نَصَبًا بِـ (كَسَرَرْتُ) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، لِوُجُودِ الْمُنْدُوحَةِ دُونَهُ وَلِفَقْدَانِ الضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ.

لغة البيت: (المُغِيرَةُ): الْخَيْلُ الْمُغِيرَةُ، يُقَالُ: أَغَارَتِ الْخَيْلُ عَلَى الْعَدُوِّ، إِغَارَةً، بِمَعْنَى: أَسْرَعَتْ.

معنى البيت: يَقُولُ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَوَّلَى الْخَيْلِ أَنَّنِي تَقَدَّمْتُ حَتَّى لَحِقْتُ، فَلَمْ أَجِزْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا، وَهَذَا هُوَ مِسْمَعٌ بِنِ مَالِكِ الشَّيْبَانِيِّ، سَيِّدُ رِبِيعَةَ بِالْعِرَاقِ.

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَتُكَلِّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
الْمَغِيرَةُ: الْخَيْلُ الْمَغِيرَةُ، وَالْجَمَاعَةُ الْمَغِيرَةُ.

مَسْأَلَةٌ: فِي تَقْدِيمِ الْخَبَرِ مِنْ بَابِ (كَانَ)

كُلُّ مَا لَيْسَ فِيهِ (مَا) مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ؛ سِوَى (لَيْسَ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى
الاسمِ وَالْفِعْلِ أَيْضًا.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (كَانَ مُنْطَلَقًا زَيْدٌ)، وَيَجُوزُ أَيْضًا: (مُنْطَلَقًا كَانَ
زَيْدٌ)، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي (أَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى، وَصَارَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ).

وَأَمَّا مَا فِيهِ (مَا)، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسمِ، كَقَوْلِكَ: (مَا زَالَ كَرِيمًا زَيْدٌ)، وَلَا
يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ، لَا يُقَالُ: (كَرِيمًا مَا زَالَ زَيْدٌ).

وَأَمَّا (لَيْسَ) فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِيهِ: فَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهُ مُجْرَى (مَا زَالَ، وَمَا فَتَسَى)
فِي أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْخَبَرَ فِيهِ عَلَى الْاسمِ، كَقَوْلِكَ: (لَيْسَ مُنْطَلَقًا زَيْدٌ)، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى نَفْسِ
(لَيْسَ)، فَلَا يُقَالُ: (مُنْطَلَقًا لَيْسَ زَيْدٌ).

وَبَعْدُ الْبَيْتِ: [الطويل]

وَأَنِّي لِأَعْلَى الْخَيْلِ تَغْتَرُّ بِالْقَنَا
وَتَحْنُ حَلَبَتَا الْخَيْلِ مِنْ سَرَرِ حِمِيرٍ
حَفَاطًا عَلَى الْمِـــــــوَلَّى الْحَرِيرِ لِيَمْتَعَا
إِلَى أَنْ وَطِنْنَا أَرْضَ حَمِيرٍ نَزْعَا

الإعراب: "لقد" اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق، "علمت" فعل ماض مبني على الفتح والتاء
علامة التأنيث، "أولى" فاعل مرفوع بضمه مقدرة على الألف، "المغيرة" مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة، "أنني" أن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها، "لقيت" فعل ماض والتاء ضمير
المتكلم فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي علم، وجملة
الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم، "فلم" الفاء عاطفة، لم حرف نفي وجزم
وقلب، "أنكل" فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا،
"عن الضرب" جار ومجرور متعلق بأنكل، "مسمعا" تنازعه من جهة المعنى كل من: لقيت والضرب،
وقد أعمل فيه الثاني منهما، فهو مفعول به للضرب.

انظر: الأشموني ٢٠٢/١، والسيوطي في همع الهوامع ٩٣/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/٦،

والشاهد رقم ٥٩٨ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٩.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مُجَرَّى (كَانَ)، فَأَجَازَ فِيهَا الْأَمْرَيْنِ: تَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى الْأِسْمِ، وَتَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى (لَيْسَ) نَفْسِهَا، وَالْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ.

مَسْأَلَةٌ [فِي (مَا دَامَ)]

(مَا دَامَ) هُوَ لَتَقْدِيرِ زَمَانٍ فَعِلٍ بِزَمَانٍ فَعِلٍ آخَرَ، تَقُولُ: (أَجْلَسُ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا)، تُرِيدُ: أَنْ تَجْعَلَ مُدَّةَ جُلُوسِهِ زَمَانًا لِحُلُوسِكَ، وَمَقْدَارًا لَهُ، وَ(مَا) فِيهِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]، أَيْ: بِرَحْبِهَا، وَهُوَ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ فِي الْأَصْلِ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ، فَلَا أَصْلَ: (أَجْلَسُ مُدَّةَ دَوَامٍ جُلُوسِ زَيْدٍ)، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ (مُدَّةٌ)، فَبَقِيَ: (أَجْلَسُ دَوَامٍ جُلُوسِ زَيْدٍ)؛ ثُمَّ أُقِيمَ (مَا دَامَ) مَقَامَ الدَّوَامِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ فِي (مَا دَامَ) شَيْئًا لَيْسَ فِي (مَا زَالَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لـ (مَا دَامَ) مَعْنَى مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ كَلَامٌ يَتَّصِلُ بِهِ، لَوْ قُلْتَ مُبْتَدَأًا: (مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا)، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ فِي حُكْمِ ظَرْفٍ زَمَانٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْغَرَضُ مِنْهُ تَقْدِيرُ زَمَانٍ فَعِلٍ بِزَمَانٍ فَعِلٍ آخَرَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ قَوْلِكَ: (مُدَّةَ جُلُوسِكَ). وَكَمَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَقُولَ: (أَجْلَسُ مُدَّةَ جُلُوسِكَ)، فَتَأْتِي بِفَعْلٍ يَكُونُ مُدَّةَ الْجُلُوسِ زَمَانًا لَهُ، كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي (مَا دَامَ).

وَأَمَّا (مَا زَالَ)، فَلَيْسَ هُوَ زَمَانًا، حَتَّى يَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ فِعْلٌ يَقَعُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا.

وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: (مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا)، كَمَا تَقُولُ: (مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا)، وَذَلِكَ أَنَّ (مَا) وَإِنْ كَانَ لِلنَّفْيِ، فَإِنَّ نَفْيَهُ قَدْ انْتَقَضَ بِمَا فِي (زَالَ) مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ، إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ النَّفْيِ نَقَضَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَحَصَلَ الْكَلَامُ مُوجِبًا، وَإِذَا كَانَ نَفْيُ مَا كَانَ قَدْ انْتَقَضَ لَمْ يَكُنْ لِلدُّخُولِ (إِلَّا) مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدْخُلُ لِنَقْضِ النَّفْيِ، فَإِذَا كَانَ النَّفْيُ قَدْ انْتَقَضَ لَمْ يَكُنْ لِلدُّخُولِ مَعْنَى. فَإِذَا كَمَا لَا يَحُوزُ: (كَانَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا)، كَذَلِكَ لَا يَحُوزُ: (مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقًا)؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ كَلَامٌ مُوجِبٌ.

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ الْآنَ حُكْمُ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، ثُمَّ فِيهِمَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا عَوَامِلُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً، وَالْخَبَرُ نَكْرَةً، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً، وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً، لَوْ قُلْتَ: (مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ)، عَلَى أَنْ يَكُونَ (مُنْطَلِقٌ) مُبْتَدَأً، وَ(زَيْدٌ) خَبَرًا، كَانَ مُحَالًا. إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ (مُنْطَلِقٌ) خَبَرًا مُقَدَّمًا.

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَصْلٌ عَظِيمٌ، قَدْ قَلَّ نَظَرُ النَّاسِ فِيهِ: وَهُوَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أَصْلٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، مِنْ حَيْثُ يَظُنُّ النَّاسُ أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوَّلُ وَالْخَبَرُ ثَانٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَكُونُ هَذَا فَرْقًا لَوْ كَانَ الْخَبَرُ لَا يُقَدَّمُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي اللَّفْظِ، وَكَانَ لَا يَكُونُ الْأِسْمُ مُبْتَدَأً إِلَّا وَهُوَ مُقَدَّمٌ، وَلَا خَبَرًا إِلَّا وَهُوَ مُؤَخَّرٌ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُطْلَبَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، وَالْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْخَبَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، وَهُمَا: الْإِثْبَاتُ، وَالنَّفْيُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا مَضَى يَفْتَضِي شَيْئَيْنِ: فَالْإِثْبَاتُ: يَفْتَضِي مُثَبَّتًا وَمُثَبَّتًا لَهُ. وَالنَّفْيُ يَفْتَضِي مَنفِيًّا وَمَنفِيًّا عَنْهُ.

وَإِذْ قَدْ نَبَتَ ذَلِكَ فَالْمُبْتَدَأُ أَبَدًا يَكُونُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ لَهُ، أَوِ الْمَنفِيِّ عَنْهُ. وَالْخَبَرُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ أَوِ الْمَنفِيِّ. فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، أَوْ: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، عَلِمْتَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُوَ (زَيْدٌ)، بَأَنَّ تَنْظُرَ فَتَعْلَمَ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ كَلَامِكَ هَذَا أَنْ تُثَبِّتَ الْإِنْطِلَاقَ لَزَيْدٍ أَوْ تَنْفِيَهُ عَنْهُ، وَتَعْلَمَ أَنَّ (مُنْطَلِقًا) هُوَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّكَ تَرَاهُ دَالًا عَلَى الْإِنْطِلَاقِ الَّذِي هُوَ الْمُثَبَّتُ أَوِ الْمَنفِيُّ.

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مِنْ قَبْلِ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِمَا فَكَذَلِكَ الْحُكْمُ بَعْدَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ.

وَجُمْلَةُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ:

بَابُ (كَانَ)، وَهُوَ يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ، وَيَنْصَبُ الْخَبَرَ.

وَبَابُ (إِنَّ)، وَهُوَ يَنْصَبُ الْمُبْتَدَأَ، وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.

وَبَابُ (ظَنَنْتُ)، وَهُوَ يَنْصَبُهُمَا مَعًا.

وَأَعْلَمَ أَنَّ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ هَاهُنَا ضَمِيرٌ يُسَمَّى (الْفَصْلَ)، يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ اللَّفْظِيُّ بِمِثْلِهِ مَا يَكُونُ ثَبُوتُهُ كَسُقُوطِهِ.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ)، فَتَنْصِبُ (الْمُنْطَلِقَ) كَمَا تَنْصِبُهُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ (هُوَ)، غَيْرَ أَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِخِلَافِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ)، كَانَ أَبْلَغُ فِي تَحْقِيقِ أَنَّ الْمُنْطَلِقَ لَيْسَ إِنْسَانًا غَيْرَ زَيْدٍ، مِنْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ)، بَغَيْرِ (هُوَ). وَلَهُ فَائِدَةٌ أُخْرَى: وَهِيَ أَنَّهُ يُنْبِئُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ: أَنَّ الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَذْكُرَهُ مِنْ بَعْدِ الْأَسْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ اسْمَ (كَانَ) خَبَرًا، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْمُ مِمَّا لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَى السَّمَاعِ أَنَّهُ خَبَرٌ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ (هُوَ) وَقَعَ الْاشْتِبَاهُ.

بَيَانُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْأَوَّلُ)، لَمْ يَقَعْ شَكٌّ فِي أَنَّ (الْأَوَّلَ) خَبَرٌ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ (هُوَ)، وَقُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ الْأَوَّلُ)، جَازَ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ (الْأَوَّلَ) صِفَةٌ لِزَيْدٍ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مُنْتَظَرٌ.

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ. فَالْمَعْرِفَتَانِ: كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ).

وَمَا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ، هُوَ كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو).

فَإِنْ كَانَا جَمِيعًا تَكْرِيرَيْنِ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً، وَالثَّانِي تَكْرَرًا لَا يُشَبِّهُ الْمَعْرِفَةَ، لَمْ يَصِحَّ وَقُوعُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، لَوْ قُلْتَ: (كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ هُوَ شَاعِرًا)، وَقُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقًا) خَطَأً.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي يُوجِبُهُ الْإِعْتِبَارُ، أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ تَكْرَرًا؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَنْ يُخْبَرَ السَّمَاعُ عَنْ شَيْءٍ يَعْرِفُهُ بِشَيْءٍ لَا يَعْرِفُهُ لَهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي ضَرْبٌ مِنَ التَّنْكِيرِ.

وَإِذَا كَانَا تَكْرِيرَيْنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَوَّلِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْرِيفِ.

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)؛ لَمْ تَقُلْهُ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَكُونُ الْمَخَاطَبُ فِيهِمَا مُحْتَاجًا إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَخُوَّةِ:

فَالأَوَّلُ: أَنْ تَقُولَهُ لِإِنْسَانٍ قَدْ عَرَفَ زَيْدًا، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَخٌ لَهُ، بِأَنْ يَكُونَ قَدْ وُلِدَ زَيْدٌ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَعَرَفْتَهُ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَقُولَهُ لِمَنْ تُرِيدُ تَنْبِيْهُهُ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ مُرَاعَاةِ حَقِّ الْأَخُوَّةِ، فَتَنْزِلُهُ لِنَقْصِيرِهِ فِي قَضَاءِ حَقِّهِ، وَصِلَةَ رَحِمِهِ مَتَرَلَةً مَنْ يَجْهَلُ أَنَّهُ أَخُوهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْوَاجِبَ فِي قَوْلِنَا: لِأَنَّ الْفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَنْ يُخْبِرَ السَّمِيعُ عَنْ شَيْءٍ يَعْرِفُهُ بِشَيْءٍ لَا يَعْرِفُهُ لَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ بِـ (لَهُ) أَوْ هَمَّ الْمُحَالِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الَّذِي يَذَلُّ عَلَيْهِ الْخَبْرَ كَالْإِنْطِلَاقِ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، غَيْرَ مَعْلُومٍ لِلْمُخَاطَبِ أَصْلًا، وَأَنْ يَكُونَ أَنْتَ تُعْلِمُهُ إِيَّاهُ بِخَبْرِكَ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنْ مِنْ شَرْطِ الْمَعْنَى الْمُخْبِرِ بِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا فِي نَفْسِهِ، وَجَنْسِهِ.

وَأَمَّا الَّذِي تُفِيدُهُ أَنْتَ، فَكَوْنُهُ فَعَلًا، أَوْ وَصْفًا لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، كَانَ الَّذِي يَسْتَفِيدُهُ السَّمِيعُ هُوَ كَوْنُ الْإِنْطِلَاقِ وَقِيعًا مِنْ زَيْدٍ، لَا الْإِنْطِلَاقَ نَفْسَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ.

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّا إِنَّمَا جَعَلْنَا التَّنْكِيرَ الْأَصْلَ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا لِلْمُخَاطَبِ فِي جُمْلَةٍ، وَلَا تَفْصِيلٍ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَلَيْكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ بَانَ دَارًا)؛ فَأَنْتَ تُعْلِمُهُ وَجُودَ بِنَاءٍ هُوَ يُحْدِثُهُ الْآنَ، أَوْ هُوَ مُحْدَثٌ لَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ وَجُوبًا فِي التَّنْكِيرِ. فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفَ وَجُودَ الْمَعْنَى الَّذِي يُخْبِرُهُ بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ الْبَانِي لِهَذِهِ الدَّارِ).

لَمْ يَكُنْ غَرَضُكَ مِنْ كَلَامِكَ أَنْ تُعْلِمَهُ وَجُودَ الْبِنَاءِ، كَيْفَ، وَهُوَ يَرَاهُ مَوْجُودًا وَإِنَّمَا يَكُونُ الْغَرَضُ أَنْ تُعْلِمَهُ كَوْنَهُ فَعَلًا لَزَيْدٍ، وَثَبْتَهُ لَهُ، وَهَذَا أَرَدْنَا بِقَوْلِنَا: (إِنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ خَبْرًا حَتَّى يَكُونَ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ التَّنْكِيرِ)، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفَ كَوْنَ الْبِنَاءِ فَعَلًا لَزَيْدٍ كَانَ قَوْلُكَ: (زَيْدٌ الْبَانِي لِهَذِهِ الدَّارِ) لَعَوًا.

وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَ فِي الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ اِشْتِهَارُهُ بِكَوْنِهِ أَخًا لِلْمُخَاطَبِ، كَاشْتِهَارِهِ بِأَنْ اسْمُهُ (زَيْدٌ)، كَانَ لَعَوًا أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ). وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَانَ مِنْهُ أَنَّ التَّنْكِيرَ الْأَصْلَ، وَأَمَّا الْخَبْرُ عَنِ التَّنْكِيرِ، فَقَالُوا: أَنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ إِذَا خُصِّصَتْ بِصِفَةٍ، فَقَرَّبْتَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ،

كَمَثَلٍ أَنْ تَقُولَ: (كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَارِسًا، أَوْ شَاعِرًا)، وَلَيْسَ يَكْفِي هَذَا حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ دَالًا عَلَى مَعْنَى لَا يَكُونُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَفِي كُلِّ قَبِيلَةٍ، كَالْفُرُوسِيَّةِ وَالشَّعْرِ، فَإِنَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ الْمُبْتَدَأِ تَأْثِيرٌ فِي الْفَائِدَةِ.

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِنْ قُلْتَ: (كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ذَاهِبًا)، كَانَ بِمَثَلِهِ أَنْ تَقُولَ: (كَانَ رَجُلٌ ذَاهِبًا)، فِي عَدَمِ الْفَائِدَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا يَعْلَمُ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّ الدُّنْيَا لَا تَحُلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا رَجُلٌ ذَاهِبٌ، كَذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَبِيلَةَ لَا تَحُلُو مِنْ ذَلِكَ.

فَمَدَارُ الْأَمْرِ إِذَا فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ بِأَمْرِ لَا تَشْتَرِكُ الثُّبُوسُ فِيهِ مَعْرِفَتُهُ.

وَيَصْلُحُ الْخَبَرُ عَنِ التَّنْكِيرِ فِي التَّنْفِيهِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ كَقَوْلِكَ: (مَا شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرَاكَ)، وَ(مَا شَيْءٌ أَصْلَحُ لِلْمَرْءِ مِنْ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ)؛ إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مِثْلَ الَّذِي تَرَى، مِنْ كَوْنِهِ دَالًا عَلَى حُصُولِ مَعْنَى يَكُونُ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمَّ، لَوْ قُلْتَ: (مَا شَيْءٌ حَسَنًا)، أَوْ: (مَا شَيْءٌ نَافِعًا)، وَلَمْ تُزِدْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا، لِاسْتِحَالَةِ أَنْ تَحُلُو الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مِنَ الْحُسْنِ وَالنَّفْعِ، وَتَقُولَ: (مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ)، وَ(مَا كَانَ أَحَدٌ مُحْتَرَّمًا عَلَيْكَ)، فَيَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ مُنْفَرِدًا بِصِفَةٍ لَا تَكُونُ لغيرِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَشَمَةِ وَالْقُدْرَةِ بِحَيْثُ لَا يَحْتَرِي عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ، فَإِنْ قُلْتَ: (مَا كَانَ أَحَدٌ ذَاهِبًا)، أَوْ (مَا كَانَ أَحَدٌ قَائِمًا)، كَانَ لَغْوًا.

فصل [في أصول المبتدأ والخبر]

من أصول المبتدأ والخبر: أن الخبر يكون مفردًا وجُملةً.

ثم المفرد على ضربين:

ضربٌ يحتمل ضميرًا راجعًا إلى المبتدأ، وضربٌ لا يحتمل الضمير.

فمثال الأول: قولك: (زيدٌ مُنطلقٌ)، و(عمروٌ ذاهبٌ)، و(زيدٌ كريمٌ)، في هذا كله ضميرٌ مُستكن يعودُ إلى المبتدأ؛ لأنَّ المعنى: زيدٌ مُنطلقٌ هو، وعمروٌ ذاهبٌ هو، وزيدٌ كريمٌ هو.

يُدلُّ على ذلك أنا نعطِفُ عليه، فنقول: (زيدٌ ذاهبٌ هو وعمرو)، وذلك أن (عمراً) مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي (ذَاهِبٍ)، لَا عَلَى (ذَاهِبٍ) نَفْسِهِ، كَيْفَ، وَلَوْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى (ذَاهِبٍ) لَكَانَ يَكُونُ خَبْرًا عَنْ زَيْدٍ، كَمَا أَنَّ (ذَاهِبًا) خَبَرٌ عَنْهُ! وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ عَمْرًا مُخْبِرٌ عَنْهُ بِالذَّهَابِ كَـ (زَيْدٍ) بِسَبَبِ أَنَّ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى ضَمِيرِهِ.

وَدَلِيلٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّا نَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا هُوَ وَعَمْرُو)، فَتَرْفَعُ (عَمْرًا) لَا مُحَالَةً، مَعَ أَنَّ (ذَاهِبًا) مَنْصُوبٌ، وَالْأَدِلَّةُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا.

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ الضَّمِيرَ (هُوَ)، كَقَوْلِكَ: (هَذَا زَيْدٌ)، وَ(أَخُوكَ عَمْرُو)، فَ (زَيْدٌ) خَبَرٌ عَنْ (هَذَا)، وَ(عَمْرُو) خَبَرٌ عَنْ (أَخُوكَ).

ثُمَّ لَا يُتَصَوَّرُ تَقْدِيرُ ضَمِيرٍ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ تَقُولَ: (هَذَا زَيْدٌ هُوَ وَخَالِدٌ)؛ مِنْ حَيْثُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَجْعَلَ (خَالِدًا) شَرِيكًا فِي كَوْنِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ (زَيْدًا)، وَهُوَ مِنَ الْإِحَالَةِ بِحَيْثُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْوَهْمِ.

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ، فَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ كَرِيمٌ)، وَ(عَمْرُو قَامَ غُلَامُهُ): (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(أَبُوهُ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(كَرِيمٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ (أَبُوهُ)، ثُمَّ جُمْلَةُ قَوْلِكَ: (أَبُوهُ كَرِيمٌ) خَبَرٌ عَنْ (زَيْدٍ)، وَهَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، فَ (قَامَ غُلَامُهُ) بِمَحْمُوعِهَا خَبَرٌ عَنْ عَمْرُو.

وَلَا بُدَّ لِلْجُمْلَةِ إِذَا جُعِلَتْ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ذِكْرٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ كَالهَاءِ فِي: (أَبُوهُ) وَ(غُلَامُهُ).

وإن عَرَبْتَ مِنَ الذِّكْرِ لَمْ يَصِحَّ الْكَلَامُ، لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو)، كَانَ مُحَالًا حَتَّى تَصِلَ بِهِ شَيْئًا يَكُونُ فِيهِ ذِكْرٌ لَزَيْدٍ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو فِي حَاجَتِهِ).
وَقَدْ تَجَيَّءَ الْجُمْلَةُ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ، وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ مُقَدَّرًا، وَمَثَلُهُ فِيهِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِدِرْهِمٍ)، الْمَعْنَى: السَّمْنُ مَتَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ، ثُمَّ حَذَفَ (مِنْهُ) فِي اللَّفْظِ، وَأُرِيدَ فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ، أَوْ الْحَالِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُ لَمَّا سَاغَ حَذْفُ (مِنْهُ) مِنَ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ قَوْلِكَ: (مَتَوَانٍ بِدِرْهِمٍ)، بَيَانُ السَّعْرِ، عَلِمَ ضَرُورَةَ أَنْ الْقَصْدُ بِهَذَا التَّسْعِيرِ إِلَى السَّمْنِ؛ إِذْ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَقْصِدَ بِالتَّسْعِيرِ إِلَى مَا لَمْ تَذْكُرْهُ، وَتَدَّعِ الْمَذْكُورَ بِمَضْيَعَةٍ، وَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ أَخَذَتْ دِرْهَمًا)؛ تَزَعُمُ أَنَّكَ أَخَذْتَ مِنْهُ دِرْهَمًا، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَدُلُّ الْحَالُ عَلَيْهِ دَلَالَةً يَكُونُ فِي ظَهْوَرِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ مَسْأَلَةِ السَّمْنِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْ تَجْرِيَ الْجُمْلَتَانِ مَجْرَى جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهَا خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ دُونِ أَنْ تَكُونَ الْأُخْرَى مَضْمُومَةً إِلَيْهَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَرْطٌ وَجَزَاءٌ إِلَّا بِجُمْلَتَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ أَعْطَيْتَنِي شُكْرَكَ)، وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَرَّتَا مِنْ حَيْثُ ارْتِبَاطُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى مَجْرَى الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، جَازَ أَنْ يَعُودَ الذِّكْرُ إِلَيْهِ مِنْ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى، تَقُولُ: (زَيْدٌ إِنْ تُعْطِيَ يَشْكُرَكَ عَمْرُو)، فَتَعِيدُ ذِكْرًا مِنَ الشَّرْطِ وَحْدَهُ دُونَ الْجَزَاءِ، وَتَقُولُ: (زَيْدٌ إِنْ تُعْطِ عَمْرًا يَشْكُرَكَ)، تَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي (يَشْكُرَكَ) لِـ (زَيْدٍ)، فَيَكُونُ الذِّكْرُ عَائِدًا مِنَ الْجَزَاءِ وَحْدَهُ دُونَ الشَّرْطِ.

وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَكُونُ شَرْطًا وَجَزَاءً بِحَالٍ، لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ، وَعَمْرُو ذَاهِبٌ)، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (وَعَمْرُو ذَاهِبٌ)، جُمْلَةٌ مُنْفَرَدَةٌ بِنَفْسِهَا لَيْسَتْ مُرْتَبِطَةً مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى بِالْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ: (أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ خَبَرًا عَنِ الشَّيْءِ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ بِسَبِيلٍ.

ثُمَّ اَعْلَمَ اَنَّكَ اِنْ اَعَدْتَ الذَّكَرَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ جُمْلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ اِلَى الْمُبْتَدِئِ
كَانَ حَسَنًا جَمِيلًا، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (زَيْدٌ اِنْ تُعْطِيَ يَشْكُرُكَ، وَعَمَرُوْا اِنْ تَأْتَهُ تَجِدُهُ).

وَمِمَّا يُفْتَقَرُ اِلَى مَعْرِفَتِهِ فِي هَذَا الْبَابِ: اَنَّ الظَّرْفَ يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدِئِ، وَالْوَاجِبُ
اَوَّلًا اَنْ يُحْصَلَ جُمْلَةٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الظَّرْفِ فِي اصْطِلَاحِ التَّحْوِيْنِ.

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ: اِنَّ الظَّرْفَ فِي الْاَصْلِ هُوَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، ثُمَّ اِنَّهُمْ يُطْلِقُوْنَ اسْمَ
الظَّرْفِ عَلَى كُلِّ جَارٍّ وَمَحْرُورٍ، فَاِذَا قَالُوا: (الرُّوْرُ بَزَيْدٍ)؛ سَمَوْا (بَزَيْدٍ): ظَرْفًا، كَمَا
يُسَمُّوْنَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ، مِثْلُ: (الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَ(زَيْدٌ اَمَامَكَ).

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ، فَاعْلَمْ اَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ ظَرْفٍ مِنْ فِعْلٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، أَوْ شَيْءٍ
جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ، ثُمَّ يَتَعَلَّقُ تَارَةً بِشَيْءٍ ظَاهِرٍ: فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ، وَأُخْرَى
بِمُضْمَرٍ: فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ.

فَمِثَالُ الْمُتَعَلِّقِ بِالظَّاهِرِ: قَوْلُكَ: (خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَ(وَقَفْتُ اَمَامَكَ)، وَ(مَرَرْتُ
بَزَيْدٍ)، وَ(أَخَذْتُ مِنْ عَمْرٍو)، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

وَمِثَالُ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمُضْمَرِ: قَوْلُكَ: (الْخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَ(الرَّحِيلُ غَدًا)، وَ(زَيْدٌ
اَمَامَكَ)، وَ(الرُّوْرُ بَزَيْدٍ)، وَ(الْحَقُّ عَلَى عَمْرٍو)، وَ(الْمَالُ لَزَيْدٍ).

وَالظَّرْفُ فِي هَذَا كُلُّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، ثُمَّ ذَلِكَ الْمَحذُوفُ يَكُونُ فِعْلًا اِنْ شِئْتَ،
وَأَسْمًا اِنْ شِئْتَ.

تَفْسِيرُ هَذَا: اَنَّكَ اِذَا قُلْتَ: (الْخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، كُنْتَ بِالْخِيَارِ؛ اِنْ شِئْتَ قُلْتَ اِنْ
التَّقْدِيرُ: (يَقَعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (وَأَقَعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ).

وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْبَابِ كُلِّهِ؛ فَاِذَا قُلْتَ: (الرُّوْرُ بَزَيْدٍ)، جَازَ اَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (يَقَعُ
بَزَيْدٍ)، أَوْ (يَكُونُ بَزَيْدٍ)، وَجَازَ اَنْ يُقَدَّرَ: (وَأَقَعَ بَزَيْدٍ)، أَوْ (كَانَ بَزَيْدٍ).

ثُمَّ اِنَّكَ اِذَا رَأَيْتَهُمْ يَقُولُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الضَّرُوبِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا: اَنَّ اسْمَ الظَّرْفِ
يَجْمَعُهَا؛ اِنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدِئٍ، فَاعْلَمْ اَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَحذُوفٌ يَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ بِهِ،
وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ اَنْ يُقَالَ فِي الظَّرْفِ: اِنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدِئٍ؛ مِنْ غَيْرِ اَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَقْدِيرُ فِعْلٍ، أَوْ
اسْمٍ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ.

فصل في أفعال المقاربة

يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّا، وَإِنْ أَطْلَقْنَا فِي (كَادَ) وَ(عَسَى) أَنَّهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي مَعْنَى الْمُقَارَبَةِ، فَإِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا فِي ذَلِكَ، فَهُوَ أَنَّ الْمُقَارَبَةَ فِي (عَسَى) تَكُونُ مِنْ طَرِيقِ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ، وَمَا يَقَعُ فِي الظَّنِّ، وَفِي (كَادَ) عَنِ الْإِحْبَارِ بِقُرْبِ الشَّيْءِ مِنَ الْوُجُودِ عَلَى الْحَقِيقَةِ. تَفْسِيرُهُ هَذَا: إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)، فَأَنْتَ فِيهِ بِمِثْلَةِ أَنْ تَقُولَ: (أَرْجُو أَنْ يَخْرُجَ، وَالَّذِي يَقَعُ فِي ظَنِّي أَنَّهُ يَخْرُجُ).

وَإِذَا قُلْتَ: (كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ)، كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ قَدْ هَمَّ بِالْخُرُوجِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلِذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِ، كَقَوْلِهِمْ: (خَرَجْتُ وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ تَزُولُ)، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّمْسَ تَزُولُ لَا مُحَالَةً، فَهُوَ لَمْ يُرِدْ بِـ (كَادَ) قُرْبَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الرَّجَاءِ، وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (خَرَجْتُ وَعَسَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَأْفَلَ)، وَإِذَا قُلْتَ: (كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ)؛ ثُمَّ لَمْ يَخْرُجْ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَا أَصَلْنَا مِنْ أَنَّهَا لِلْإِحْبَارِ بِقُرْبِ الشَّيْءِ مِنَ الْوُجُودِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ هَمَّ بِأَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ كَانَ الْإِحْبَارُ بِقُرْبِ مَا كَانَ هَمُّ بِهِ مِنَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ لِمَانِعٍ مَنَعَ، أَوْ لِرَأْيٍ مِنْهُ يُغَيِّرُهُ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى فِيهِمَا.

ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَذْهَبٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ، فَـ (عَسَى) فِيهِ مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمِثْلَةِ (قَارَبَ). وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمِثْلَةِ (قُرْبَ).

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُكَ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)؛ فَـ (زَيْدٌ) فِي حُكْمِ الْفَاعِلِ، وَ(أَنْ يَخْرُجَ) فِي حُكْمِ الْمَفْعُولِ، كَمَا أَنَّهُمَا كَذَلِكَ فِي (قَارَبَ)، إِلَّا أَنَّهُ يَصِحُّ فِي (قَارَبَ) أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْمَصْدَرُ، فَتَقُولَ: (قَارَبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ)، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي (عَسَى)، فَلَا يُقَالُ: (عَسَى زَيْدٌ الْخُرُوجَ).

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمِثْلَةِ (قُرْبَ)، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ)، وَهُوَ بِمِثْلَةِ أَنْ تَقُولَ: (قُرْبَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ)، عَلَى تَقْدِيرِ: (قُرْبَ خُرُوجِ زَيْدٍ)، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ الْمَصْدَرُ مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ، فَلَا يُقَالُ: (عَسَى خُرُوجِ زَيْدٍ)، كَمَا يُقَالُ: (قُرْبَ خُرُوجِ زَيْدٍ).

وَأَمَّا (كَادَ)، فَلأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ (كَانَ) فِي كَوْنِ مَا بَعْدَهُ شَيْئًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَلَيْكَ تَقُولُ: (كَادَ زَيْدٌ يَذْهَبُ)، فَتَجِدُهُ مِثْلَ: (كَانَ زَيْدٌ يَذْهَبُ)، فِي أَلَيْكَ إِنْ أَسْقَطْتَ (كَادَ) كَانَ مَا بَقِيَ مَعَكَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، إِلَّا أَنْ الْفَرْقَ أَنَّهُ يَحْزُورُ فِي خَبَرِ (كَانَ) الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، أَنْ تَقُولَ: (كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا)، كَمَا تَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ يَذْهَبُ)، وَيَحْزُورُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ فِي الْخَبَرِ مَاضِيًا، مَثَلًا كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ خَرَجَ)، وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي (كَادَ)، بَلْ لَا يَحْزُورُ أَنْ يَقَعَ فِي خَبَرِهِ إِلَّا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ. فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي (عَسَى)، وَ(كَادَ).

ثُمَّ إِنَّهُمْ رُبَّمَا شَبَّهُوا (كَادَ) بِـ (عَسَى)، فَأَدْخَلُوا (أَنْ) فِي خَبَرِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الرجز]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْأَصْلِ.

(١) قَالَهُ: رُوِيَّهَ بِنِ الْعَجَاجِ الرَّاجِزِ بِنِ الرَّاجِزِ.
الشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتَعْمَالُ (كَادَ) بِـ (أَنْ) ضَرْوَرَةً، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي (كَادَ) إِسْقَاطُهَا، وَأَدْخَلَهَا عَلَى خَبَرِ (كَادَ) تَشْبِيهًا بِـ (عَسَى)، كَمَا أَسْقَطْتَ مِنْ (عَسَى) تَشْبِيهًا بِـ (كَادَ)، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى الْمَقَارَبَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ: [الخفيف]

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَقِيظَ عَلَيْهِ إِذْ نَسَى بَيْنَ رَهْطَةٍ وَبُرُودِ

الشرح: البلى - بكسر الباء - من بلى يبلى إذ خلق، "أن يمصحاً" أي: ينمحي. يقال مصحت الدار درست وذهبت، ومصح الظل إذا قصر.

فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى.

وقبله: رسم عفى من بعد ما قد احمى... ورواية ابن يعيش والهمع: ربع عفاه الدهر طولاً فاحمى.
الإعراب: "ربع" مبتدأ "عفى" صفة "من" زائدة على مذهب الأخفش "بعد" ظرف عفا "ما قد احمى" ما مصدرية مجرورة بإضافة بعد إليه، "قد" حرف تحقيق، "كاد" تعمل عمل كان واسمها ضمير مستتر فيه يرجع إلى الربع، "أن يمصحاً" خبره والألف للإطلاق، "من طول البلى" جار ومجرور متعلق بكاد تعلق العلة بالمعلول.

انظر: معجم الهوامع ١/ ١٣٠، والشاهد رقم ٧٥٣ من خزنة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٨،

والمكودي في شرحه للألفية ص ٢٨، والإنصاف ٢/ ٣٣٠.

وَكَمَا شَبَّهُوا (كَادَ) بِـ (عَسَى)، فَأَدْخَلُوا (أَنْ) فِي خَبَرِهِ، كَذَلِكَ شَبَّهُوا (عَسَى) بِـ (كَادَ)، فَحَذَفُوا (أَنْ) مِنْ خَبَرِهِ، فَقَالُوا: (عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ)، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ، فَمِنْهُ قَوْلُهُ^(١): [الطويل]

عَسَى اللَّهُ يُعْزِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ
لَيْسَ مِنَ الْأَصْلِ.

نُكْتَةٌ فِي (عَسَى)^(٢)

الَّذِي قُلْنَا فِي (كَادَ) مِنْ: أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهَا بِمَرْتَلَةٍ (كَانَ): أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا وَجَدْتَ مَا بَعْدَهَا خَبَرًا وَمُبْتَدَأً، إِذْ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ قَوْلَكَ: (زَيْدٌ يَذْهَبُ)، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي (عَسَى)؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا مِنْ قَوْلِكَ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)، لَمْ يَصْلُحْ مَا يَبْقَى مَعَكَ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، كَيْفَ؟ وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ

(١) هذا البيت لِهَذْبَةِ بْنِ خَشْرَمٍ الْعُدْرِيِّ.

الشاهد فيه: جوازُ إمالة الألف من (قادر)، وإن كان قبلها المانع؛ وذلك لقوة الراء المكسورة على الإمالة.

اللغة: المنْهَمِرُ: السائل.

والجَوْنُ: الأسود هنا.

والرَبَابُ: ما تَدَلَّى من السحاب دونَ سحاب فوقه.

والسَكُوبُ: المنْصَبُ.

واستعمل (عسى) بإسقاط (أَنْ) من الخبر.

(٢) هي فعل بدليل اتصال الضمائر بها وتاء التانيث الساكنة نحو: عَسَيْتَ وَعَسُوا وَعَسِينَ وَعَسْتَ،

ومعناها: الإشفاق والطمع في قرب الشيء كقولك: عسى زيد أن يقوم، أي: أطمع في قرب قيامه وهي فعل ماضٍ لأنك تخبر بما عن طمع واقع في أمر مستقبل، ولا يكون منها مستقبل ولا اسم فاعل بل هي فعل جامد، وإنما كانت كذلك لوجهين:

أحدهما: أنها أشبهت الحروف إذ كان لها معنى في غيرها وهو الدلالة على قرب الفعل الواقع بعدها، وحكم الفعل أن يدل على معنى في نفسه وشبهها بالحرف يوجب جمودها كما أن الحرف جامد.

والثاني: أنها تشبه (لعل) في الطمع والإشفاق فتلزم صيغة واحدة كـ (لعل). [اللباب في علل البناء

فِي الْمَعْنَى، إِذَا كَانَ مُفْرَدًا، وَلَمْ يَكُنْ جُمْلَةً، وَ(أَنْ يَخْرُجَ) مُفْرَدًا، وَلَيْسَ بِجُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَ(أَنْ يَخْرُجَ) بِمَنْزِلَةِ الْخُرُوجِ، وَالْخُرُوجُ لَا يَكُونُ مُبْتَدَأً فِي الْمَعْنَى.

فصل [في (نعم، وبئس)]

(نعم، وبئس) ^(١): أَصْلَانِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، فَإِذَا قُلْتَ: (نعمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، فَقَدْ جَعَلْتَهُ نَهَايَةً فِي الصَّلَاحِ، وَإِذَا قُلْتَ: (بئسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، فَقَدْ جَعَلْتَهُ نَهَايَةً فِي الرَّدَاءَةِ. ثُمَّ إِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ أَمْرِهِمَا أَنَّهُمَا يَفْتَضِيَانِ فِي الَّذِي يُجْعَلُ فَاعِلًا لَهُمَا وَصَفًا مَخْصُوصًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ، وَأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ الْعَهْدِ فِيهِ أَلَيْتَةً.

(١) نِعَمَ وَبِئْسَ فَعْلَانِ مَاضِيَانِ كَانَ أَصْلُهُمَا نِعَمَ وَبِئْسَ فَكَسَرْتَ الْفَاءَ مِنْهُمَا مِنْ أَجْلِ حَرْفِي الْخَلْقِ وَهُمَا: الْعَيْنُ فِي (نِعَمَ) وَالْهَمْزَةُ فِي (بِئْسَ) فَصَارَ: نِعَمَ وَبِئْسَ كَمَا تَقُولُ: شَهِدَ فَتَكْسَرُ الشَّيْنِ مِنْ أَجْلِ انْكَسَارِ الْهَاءِ ثُمَّ أَكْسَبُوا لَهَا الْعَيْنَ مِنْ (نِعَمَ) وَالْهَمْزَةَ مِنْ (بِئْسَ) كَمَا يَسْكُنُونَ الْهَاءَ مِنْ شَهِدَ فَيَقُولُونَ شَهِدَ فَقَالُوا: نِعَمَ وَبِئْسَ وَلِذَلِكَ حُرُوفُ الْخَلْقِ إِذَا كُنَّ عَيْنَاتِ مَكْسُورَاتٍ وَكَسَرَ الْفَاءَ لَهَا وَالتَّسْكِينِ لِعَيْنِ الْفِعْلِ مَوْضِعَ آخِرٍ فِي نِعَمَ أَرْبَعَ لُغَاتٍ: نِعِمَ وَنِعْمَ وَنَعْمَ وَنَعِمَ وَبِئْسَ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا إِثْمًا يَقَعُ لِلْجِنْسِ وَيَجِيئَانِ لِحَمْدٍ وَذَمٍّ وَهُمَا يَشْبَهُانِ التَّعَجُّبَ فِي الْمَعْنَى وَتَرَكَ التَّصَرُّفَ وَهُمَا يَجِيئَانِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: فَضَرْبٌ: يَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ الْمَعْرُوفَةَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَسْمَ الْحَمُودَ أَوْ الْمَذْمُومَ.

الضَرْبُ الثَّانِي: أَنْ تَضْمَرَ فِيهَا الْمَرْفُوعُ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَتُفْسَرُهُ بِنَكْرَةِ مَنْصُوبَةٍ. أَمَّا الظَّاهِرُ فَتَنْحُو قَوْلَكَ: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ وَنِعَمَ الدَّارُ دَارَكَ فَارْتَفَعَ الرَّجُلُ وَالدَّارُ نِعَمَ وَبِئْسَ لِأَنَّهُمَا فَعْلَانِ يَرْتَفِعُ بِمَا فَاعِلَاهُمَا. أَمَّا زَيْدٌ: فَإِنْ رَفَعَهُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْكَ لَمَّا قُلْتَ: نِعَمَ الرَّجُلُ فَكَانَ مَعْنَاهُ مُحَمَّدٌ فِي الرِّجَالِ وَقُلْتَ: زَيْدٌ لِيَعْلَمَ مِنَ الَّذِي أُثْنِيَ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ: مَنْ هَذَا الْحَمُودُ قُلْتَ: هُوَ زَيْدٌ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ أُرْدَتْ التَّقْدِيمَ فَأَخْرَجْتَهُ فَيَكُونُ حَيْثُ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ وَيَكُونُ (نِعَمَ) وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ خَيْرَهُ وَلَيْسَ الرَّجُلُ فِي هَذَا الْبَابِ وَاحِدًا بَعِينَهُ إِثْمًا هُوَ كَمَا تَقُولُ: أَنَا أَفْرُقُ الْأَسَدَ وَالذَّنْبَ لَسْتُ تَرِيدُ وَاحِدًا مِنْهُمَا بَعِينَهُ إِثْمًا تَرِيدُ: هَذَيْنِ الْجَنْسَيْنِ. [الأصول ١٠٢/١]

تفسيره: أَتَيْتُكَ إِذَا قُلْتُ: (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، لَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ أَشْرَتْ لِلْمُخَاطَبِ إِلَى مَعْنَاهُ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تُصِفَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْعَهْدِ، فَلَا تَقُولَ: (نَعَمْ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ مَعْنَى أَمْسَ زَيْدٌ)، وَلَكِنَّكَ تُبْهِمُ فَتَوَقَّعُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ أَنَّكَ قَصَدْتَ بِالْمَدْحِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ بِشَرْطِ أَنْ تُبَيِّنَهُ وَتُعَرِّفَهُ إِيَّاهُ فِي ثَانِي الْحَالِ.

بَيَانُ هَذَا: أَتَيْتُكَ إِذَا قُلْتُ: (نَعَمْ الرَّجُلُ)، لَمْ يَعْلَمْ الْمُخَاطَبُ أَنَّكَ أَرَدْتَ زَيْدًا، إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ تَذْكُرَهُ، فَتَقُولَ: (زَيْدٌ)، وَلَوْ كَانَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ عَتَيْتَ (زَيْدًا)، مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَمِنْ قَبْلِ أَنْ يُسَمَّى.

وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: (نَعَمْ رَجُلًا)، فَإِنَّهُ فِي الْمَعْنَى بِهَذِهِ الْمِثْلَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَضَعُوا الْكَلَامَ عَلَى أَنْ أَضْمَرُوا شَيْئًا، فَقَدَّرُوا: (نَعَمْ هُوَ) مَثَلًا؛ ثُمَّ فَسَّرُوا هَذَا الضَّمِيرَ بِقَوْلِهِمْ: (رَجُلًا)، فَعَلِمَ مِنْهُ مَا يَعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (نَعَمْ الرَّجُلُ).

وَيُسَمَّى هَذَا: إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ.

وَأَعْلَمَ أَنْ مِنْ شَرْطِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ، أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ فَاعِلِ (نَعَمْ)، فَلَوْ قُلْتُ: (نَعَمْ الرَّجُلُ فَرَسٌ زَيْدٌ)، كَانَ مُحَالًا.

وَيَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كـ (زَيْدٍ)، فِي قَوْلِكَ: (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، أَوْ نَكْرَةً مُخَصَّصَةً، كَقَوْلِكَ: (نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ مَعْنَى فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ)، وَلَوْ قُلْتُ: (نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلٌ)، وَلَمْ تُزِدْ، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا.

ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ فِي (نَعَمْ، وَبَيْسَ): (نَعَمْ، وَبَيْسَ) عَلَى (فَعِلَ) بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَكَسْرِ الْعَيْنِ، ثُمَّ ثَقُلَتِ الْكَسْرَةُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، كَمَا قَالُوا: (شَهِدَ) فِي (شَهِدَ)، وَقَدْ جَاءَ مُسْتَعْمَلًا عَلَى الْأَصْلِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الرمل]

(١) من قصيدة لطرفة بن العبد [انظر: الديوان ص ٥٨].

ورواية الديوان:

خالتي والنفس قـ _____ عندما أقم _____ نعم الساعـ _____ون في القوم الشطر

والبيت متعلق ببيت قبله هو:

فـ _____داء لبني قيس على ما _____أصاب الناس من سر وضر

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُر
وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ آخِرَانِ:
(نَعِمَ) يَكْسِرُ الثَّوْنَ وَالْعَيْنَ جَمِيعًا، وَ(نَعِمَ) يَفْتَحُ الثَّوْنَ وَسُكُونِ الْعَيْنِ.

وقد اختلف في ألفاظه وفي صدره اختلافا كثيرا، ومن ذلك ما قيل أن صدره: ما أقلت قدم ناعلها،
كما رواه صاحب الإنصاف، وقد استوفى الكلام عليه: البغدادي في خزانة الأدب وذكر كل ما يتعلق
به.

فصل في التعجب

التعجب^(١): معنى من المعاني التي تعرض في النفوس، كالنفي، والاستفهام، والتمني، ولم يضَعُوا لَهُ حَرْفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَمَا وَضَعُوا: (هَلْ، وَمَا، وَلَيْتَ) لِمَعَانِيهَا، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ مَوْضِعَ كَلَامٍ قَصَرُوهُ عَلَيْهِ، وَلَزِمُوا فِيهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، فَلَمْ يُحَوِّزُوا وَضْعَ لَفْظَةٍ مَوْضِعَ أُخْرَى، وَلَا تَقْلِيمَ بَعْضِ أَجْزَائِهِ عَلَى بَعْضٍ، وَذَلِكَ أَنْ أَتَوْا بِـ (مَا) عَلَى مَعْنَى: (شَيْءٍ) مُبْهَمًا هَكَذَا غَيْرَ مَوْصُولٍ، وَلَا مَوْصُوفٍ، وَبَنَوْا مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي أَرَادُوا التَّعْجُبَ مِنْهَا، مِثَالًا: (أَفْعَلٌ) الَّذِي يَكُونُ هَمْزُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَجَعَلُوا ضَمِيرَ (مَا) فَاعِلُهُ، وَالتَّعْجُبَ مِنْهُ مَفْعُولًا لَهُ، فَقَالُوا: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، أَيْ: شَيْءٌ جَعَلَهُ حَسَنًا، فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى هَذَا النِّظْمِ دَلِيلًا عَلَى التَّعْجُبِ. هَذَا تَقْدِيرُ (مَا أَفْعَلٌ).

وَأَمَّا (أَفْعَلٌ بِهِ)، فَهُوَ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ أَيْضًا عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، لَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ إِلَّا فِي التَّعْجُبِ، فَصَارَ لِذَلِكَ دَلِيلًا عَلَيْهِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: (أَكْرَمَ زَيْدٌ)، كَانَ التَّقْدِيرُ فِي (أَكْرَمَ): أَنَّهُ (أَكْرَمَ) فِي الْمَعْنَى، وَفِي (زَيْدٌ) أَنَّهُ فَاعِلُهُ عَلَى مَعْنَى صَارَ ذَا كَرَمٍ، كَمَا قَالُوا: (أَعَدَّ الْبَعِيرُ): إِذَا صَارَ ذَا غَدَّةٍ، ثُمَّ زَادُوا الْبَاءَ فِي الْفَاعِلِ، كَمَا زَادُوهَا فِي: (كَفَى بِاللَّهِ)، وَالْأَصْلُ: (كَفَى اللَّهُ)، فَصَارَ نَقْلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (أَفْعَلٌ)، عَنْ صِغَةِ الْخَبَرِ إِلَى صِغَةِ الْأَمْرِ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْفَاعِلِ، عَلَمًا لِلتَّعْجُبِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ التَّعْجُبُ.

(١) التَّعْجُبُ الَّذِي يَغْنِيهِ التَّخْوِيلُ هِيَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى إِنْشَاءِ التَّعْجُبِ، لَا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْجُبِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (تَعَجَّبْتُ مِنْ زَيْدٍ)، وَأَشْبَاهَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ التَّعْجُبِ الَّذِي يُؤَبِّ لُهُ التَّخْوِيلُ، وَلَمْ يَحْدُثْ اسْتِعْنَاءٌ بِذِكْرِ الصِّغَةِ وَحَصَرُهَا فِي (مَا أَفْعَلٌ) وَ(أَفْعَلٌ بِهِ)، إِذِ الْمَقْصُودُ إِنَّمَا هُوَ الصِّغَةُ، فَإِذَا انْحَصَرَتْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، إِلَّا أَنْ ذَكَرَهَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى أَوَّلًا هُوَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُذَكِّرُ مَا هُوَ شَرْطٌ لَهَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَمَا يُفْعَلُ فِي سَائِرِ الْحُلُودِ التَّخْوِيلِيَّةِ.

قَالَ: (وَهُمَا صِغَتَانِ: مَا أَفْعَلٌ، وَأَفْعَلٌ بِهِ).

فَكَتَبَى بِأَفْعَلٍ وَأَفْعَلٌ عَنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُتَنَى عَلَيْهِمَا، وَكَتَبَى بِالضَّمِيرَيْنِ فِي الْمِثَالَيْنِ عَنْ كُلِّ مَا

يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِعْلُ التَّعْجُبِ. [الإيضاح: ٢٧٧/١]

وَإِذَا قُلْنَا فِي (أَفْعَلْ بِهِ): إِنَّهُ بِمَعْنَى: (مَا أَفْعَلَهُ)، فَإِنَّا لَا نَعْنِي أَنَّ مَوْضُوعَ أَحَدِ الْكَلَامَيْنِ هُوَ مَوْضُوعُ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا نَعْنِي أَنَّ هَذَا كَلَامَ مَوْضُوعٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، صَارَ اخْتِصَاصُهُ بِالتَّعَجُّبِ دَلِيلًا عَلَيْهِ، كَمَا كَانَ الْآخَرُ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا امْتِنَاعُ بِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ مِمَّا زَادَ مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَلْأَجْلِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْتَهَى مِثَالُ (أَفْعَلْ)، أَوْ (أَفْعَلْ بِهِ) مِمَّا يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَكْثَرَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ، حَتَّى يَعُودَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَالْحَذْفُ يُخِلُّ بِالمَعْنَى، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ تَوَصَّلُوا إِلَى إِفَادَةِ التَّعَجُّبِ مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي يَكُونُ الْفِعْلُ فِيهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، بِأَنْ يَتَوَّعَلَ التَّعَجُّبُ مِنْ فِعْلٍ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، ثُمَّ أَوْقَعُوا التَّعَجُّبَ عَلَى مَصْدَرٍ ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَقَالُوا فِي (اسْتَخْرَجَ): (مَا أَشَدَّ اسْتَخْرَاجَهُ)، وَفِي (انْطَلَقَ): (مَا أَشَدَّ انْطِلَاقَهُ)، أَوْ: (مَا أَسْرَعَ انْطِلَاقَهُ) ^(١).

ثُمَّ خَصَّصُوا الْأَلْوَانَ، وَالْعُيُوبَ بِأَنْ امْتَنَعُوا مِنْ بِنَاءِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَلَمْ يَقُولُوا فِي (عَوْرَ): (مَا أَعَوْرَهُ)، وَلَا فِي (حَوْلَ): (مَا أَحْوَلَهُ)، وَلَا فِي (صَمَ): (مَا أَصَمَّهُ)، وَلَا فِي (عَمِيَ): (مَا أَعْمَاهُ) ^(٢)، وَلَكِنْ قَالُوا: (مَا أَشَدَّ عَوْرَهُ، وَمَا أَشَدَّ حَوْلَهُ، وَمَا أَشَدَّ صَمَمَهُ، وَمَا أَشَدَّ عَمَاهُ).

(١) انظر: تهذيب اللغة (نهي) ٤٣٨/٦-٤٣٩، وابن عقيل ٥١٦/٢، ومنجد الطالبين ص ١٣٠، وشرح الكافية الشافية ٢١١٨/٤.

(٢) قال الخليل وسيبويه: لأن عمى العين شيء ثابت مرثي، كاليد والرجل، فكما لا تقول: ما أيداه؛ لا تقول: ما أعماه. وفيه قولان آخران: قال الأخفش سعيد: إنما لم يُقَلْ: ما أعماه؛ لأن الأصل في فعله: أعمى وأعمى؛ ولا يتعجب مما جاوز الثلاثة إلا بزيادة. والقول الثاني: أنهم فعلوا هذا للفرق بين عمى القلب، وكذا لم يقولوا في الألوان: ما أسوده؛ ليفرقوا بينه وبين قولهم: ما أسوده؛ من السودد، وأتبعوا بعض الكلام بعضا. قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول: إنما لم يقولوا: ما أقيله؛ من القليلة؛ لأنهم قد يقولون في البيع: قلته، ففرقوا بينهما. وحكى الفراء عن بعض النحويين: ما أعماه، وما أعشاه، وما أزرقه، وما أعوره. قال: لأنهم يقولون: عمي، وعشي، وعور. وأجاز الفراء في الكلام والشعر: ما أبيضه، وسائر الألوان، وكذا عنده.

وَأَيْمًا اخْتَارُوا ذَلِكَ، لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَلْوَانِ، وَالْعُيُوبِ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، لَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا: (افْعَلْ، وَافْعَالٌ)، فَكَانَ إِذَا جَاءَ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ نَحْوَ: (عَوْرَ، وَحَوَلَ) كَانَ التَّقْدِيرُ فِيهِ (افْعَلْ) بِدَلَالَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: (عَوْرَ)، فَصَحَّحُوا الْوَاوَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حُكْمِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، إِذَا تَحَرَّكَتَا، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا أَنْ يُقْلَبَا أَلِفًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ (اعْوَرَّ)، كَانَ فَأَءُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْعَيْنُ مِنْ (عَوْرَ)، فِي تَقْدِيرِ السُّكُونِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فِي اللَّفْظِ، يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: (عَارَتْ عَيْنُهُ)، بِمَعْنَى (رَمَدَتْ)، فَقَلَبُوا فِيهِ الْوَاوَ أَلِفًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي تَقْدِيرِ: (افْعَلْ) مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعُيُوبِ، وَأَيْمًا كَانَ بِمَنْزِلَةِ (مَرَضَ، وَالْمَ).

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَوْلُنَا: (أَكْرَمَ بَزِيدَ) عَلَى صِبْغَةِ الْأَمْرِ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، اسْتَوَى الْحَالُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ وَاحِدًا وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا وَمُذَكَّرًا، فَقُلْتُ: (يَا رَجُلُ أَكْرَمَ بَزِيدَ، وَيَا رَجُلَانِ أَكْرَمَ بَزِيدَ، وَيَا رِجَالِ أَكْرَمَ بَزِيدَ، وَيَا هَذَا أَكْرَمَ بَزِيدَ)، وَلَمْ تَقُلْ: (أَكْرَمَا، وَأَكْرِمُوا، وَأَكْرِمِي)، لِأَنَّكَ لَسْتَ تَأْمُرُ الْمُخَاطَبَ بِشَيْءٍ، وَأَيْمًا تُخْبِرُهُ أَنْ زَيْدًا ذُو كَرَمٍ، وَأَنَّهُ قَدْ تَنَاهَى فِيهِ إِلَى حَدٍّ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ.

بَابُ حَسِبْتُ وَأَخَوَاتُهَا^(١)

هَذِهِ الْأَفْعَالُ إِتْمَا لَمْ يَجْزْ فِيهَا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ فِيهِمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، كُنْتَ أَدْخَلْتَ (حَسِبْتُ) عَلَى قَوْلِكَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَكَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ)، وَلَا تَذْكُرَ (مُنْطَلِقًا)، أَوْ تَذْكُرَ (مُنْطَلِقًا)، وَلَا تَذْكُرَ (زَيْدًا)، كَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا أَدْخَلْتَ (حَسِبْتُ).

(١) اعْلَمْ أَنَّ حَسِبْتُ وَظَنَنْتُ، وَخِلْتُ تَكُونُ لِلشَّكِّ مَرَّةً وَلِلتَّحْقِيقِ أُخْرَى؛ فَالشَّكُّ هُوَ الَّذِي لَا شَبَهَةَ فِيهِ، وَالتَّحْقِيقُ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ (٤٥) الَّذِينَ يَطُئُونَ أَلْفُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٥، ٤٦].

فَإِذَا قُصِدَ الشَّكُّ نَصَبَ الْفِعْلُ، فَقِيلَ: حَسِبْتُ أَنْ لَا يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَجَازَ حَسِبْتُ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ لَا يَلِيقُ بِهِ إِلَّا الْخَفِيفَةُ، وَالْخَفِيفَةُ تَنْصَبُ الْفِعْلُ، وَإِنْ أُرِيدَ التَّحْقِيقُ كَعَلِمْتُ كَانَ أَنْ بَعْدَهَا مَخْفِيفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَوَجِبَ رَفْعُ الْفِعْلِ وَالِإِتْيَانُ بِأَحَدِ الْحُرُوفِ الَّتِي ذَكَرْنَا، نَحْوَ قَوْلِكَ: حَسِبْتُ أَنْ لَا يَخْرُجَ زَيْدٌ بِالرَّفْعِ، وَأَنْ سَيَخْرُجُ زَيْدٌ، أَوْ أَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ زَيْدٌ، وَإِذَا دَخَلَ السِّينُ لَمْ يَجْزْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَخْفِيفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ لِأَجْلِ أَنَّ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ عِلْمُ الْإِسْتِقْبَالِ، وَالسِّينُ كَذَلِكَ فَلَا يَجْتَمِعَانِ، فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ النَّصَبُ مَعَ السِّينِ وَسَوْفَ، نَحْوَ قَوْلِكَ: حَسِبْتُ أَنْ سَيَخْرُجَ زَيْدٌ، كَمَا تَقُولُ: أَنْ لَا يَخْرُجَ زَيْدٌ، فَإِذَا جَاءَ السِّينُ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ حَسِبْتُ لِلتَّحْقِيقِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، فَإِذَا نَصَبْتَ كَانَ عَلَى الظَّاهِرِ كَأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَوْ رَجَّحُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً، وَإِذَا رَفَعَ كَانَ بِمَعْنَى عَلِمْتُ، وَتَكُونُ أَنْ مَخْفِيفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَأَنَّهُ وَحَسِبُوا أَنَّهُ لَا تَكُونَ فِتْنَةً؛ فَالضَّمِيرُ لِلأَمْرِ وَالشَّانِ، وَالْمَعْنَى: أَهْمُ قَطَعُوا بِذَلِكَ وَاعْتَقَدُوهُ دُونَ أَنْ يَكُونُوا نَافِقِينَ لِلْفِتْنَةِ عَلَى سَبِيلِ الرِّجَاءِ وَالطَّمَعِ كَأَنَّهُ: وَعَلِمُوا أَنَّهُ لَا تَكُونَ فِتْنَةً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ جَهْلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ عِلْمًا لِفِرْطِ جَهْلِهِمْ، وَمِثْلُ هَذَا أَنْ تَقُولَ: فَلَانِ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا حَقٌّ وَهُوَ بَاطِلٌ؛ تَرِيدُ: أَنْ يَقْطَعَ بِذَلِكَ وَيُظَنَّهُ حَقِيقَةً، وَهُوَ جَاهِلٌ أَنْ مَا يَدَّعِيهِ عِلْمًا شَكٌّ وَجَهْلٌ، وَإِذَا أَطْلَقْتَ الْعِلْمَ بَوَاحٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الشَّدِيدَةُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: لَا تَعْلَمُ أَنْ زَيْدًا خَارِجٌ، وَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ عَمْرًا خَارِجٌ، فَتَأْتِي بِالشَّدِيدَةِ وَإِنْ كَمْتَ لَمْ تُثَبِّتْ لَهُ الْعِلْمَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ غَيْرَ ثَابِتٍ لِمَنْ تَحَدَّثَ عَنْهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: لَمْ يَتَقَرَّرْ أَنْ زَيْدًا خَارِجٌ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّكَ خَارِجٌ.

وَكَذَلِكَ كَوْنُ مَا قَطَعُوا بِهِ خِلَافَ مَا اقْتَضَى وَهُمْ لَمْ يَتَقَرَّرْ أَنَّ زَيْدًا خَارِجٌ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّكَ خَارِجٌ. فِي الْفَرْقِ فَاغْرَه. [المقتصد في شرح الإيضاح ٣٥٤/١]

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ ثَلَاثَةً مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا لِلشَّكِّ، وَهِيَ: (حَسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَظَنَنْتُ)، وَأَرْبَعَةٌ مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا لِلْيَقِينِ، وَهِيَ: (عَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ، وَزَعَمْتُ)، إِذَا كُنَّ بِمَعْنَى عَلِمْتُ.

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ (عَلِمْتُ) يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهِ الْعِلْمُ بِنَفْسِ الشَّيْءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: (عَلِمْتُ زَيْدًا)، تُرِيدُ: أَلَيْكَ عِلْمَتُهُ فِي نَفْسِكَ، كَمَا تَقُولُ: (عَلِمْتُ الْمَسْأَلَةَ، وَعَلِمْتُ مَعْنَى الْبَيْتِ)، وَإِذَا كَانَ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَنَّهُ بِمَعْنَى: (عَرَفْتُ). وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى عِلْمِ الشَّيْءِ بِصِفَةٍ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (عَلِمْتُ زَيْدًا عَاقِلًا)، لَا تُرِيدُ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ زَيْدًا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ عِلْمَتُهُ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنَّكَ عِلْمَتُهُ بِصِفَةِ الْعَقْلِ، وَإِذَا أَرَدْتَ هَذَا الْمَعْنَى، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ذِكْرِ مَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ جَمِيعًا.

وَالثَّلَاثَةُ الَّتِي قُلْنَا: إِنَّهَا بِمَعْنَى (عَلِمْتُ)، يَكُونُ فِيهَا وَجْهَانِ أَيْضًا: يَتَعَدَّى فِي أَحَدِهِمَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَفِي الثَّانِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَإِذَا كَانَ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى: (أَبْصَرْتُ) تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ: (رَأَيْتُ الْهَلَالَ)، كَمَا تَقُولُ: (أَبْصَرْتُ الْهَلَالَ)، وَإِذَا كَانَ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا كَرِيمًا).

وَوَجَدْتُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى: وَجَدَانَ الصَّائِلَةِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَمَا (فَقَدْتُ) الَّذِي هُوَ ضِدُّهُ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى: (عَلِمْتُ) تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (وَجَدْتُ زَيْدًا ذَا الْحِفَاطِ)، تُرِيدُ: عِلْمَتُهُ كَذَلِكَ.

وَوَزَعَمْتُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى: (قُلْتُ) تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (زَعَمْتُ ذَلِكَ)، كَمَا تَقُولُ: (قُلْتُ ذَلِكَ)، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى: (عَلِمْتُ) تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الطويل]

عَدَدْتُ قَشِيرًا إِذْ فَخَرْتُ فَلَمْ أَسَأْ بِذَلِكَ وَلَمْ أَرْعَمْكَ عَنْ ذَلِكَ مَعْرِلا

أَي: وَلَمْ أَعْلَمْكَ كَذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ مَعَ دَعْوَى، فَإِذَا قُلْتَ: (زَعَمْتُهُ فَاضِلًا)، كُنْتَ أَخْبَرْتَ بِأَنَّكَ ادَّعَيْتَ الْعِلْمَ، بِأَنَّهُ فَاضِلٌ.
وَقَدْ ذَهَبُوا فِي (ظَنَنْتُ) إِلَى أَنْ لَهُ أَيْضًا جَاثِيَتَيْنِ: حَالَةٌ يَتَعَدَّى فِيهَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى (أَتَهَمْتُ)، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ (ظَنَيْتُ) بِمَعْنَى: (مُتَّهِمٌ).
وَحَالَةٌ يَتَعَدَّى فِيهَا إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ، كَقَوْلِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ).
وَأَمَّا (خَلْتُ، وَحَسَبْتُ) فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَلَوْ قُلْتَ: (حَسَبْتُ زَيْدًا، أَوْ خَلْتُ زَيْدًا)، وَسَكَتَ، لَمْ يَكُنْ شَيْئًا.
وَلِهَذَا الْبَابُ خَوَاصُّ لَا يَكُونُ لغيرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ:

إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ، كَمَا يَجُوزُ فِيمَا عَدَاهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِيهَا يَكُونُ الْأَوَّلَ فِي الْمَعْنَى، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيمَا عَدَاهَا، فَإِذَا قُلْتَ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، لَمْ يَكُنْ (الدَّرْهَمُ) (زَيْدًا)، كَمَا كَانَ (مُنْطَلِقًا) فِي (حَسَبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، (زَيْدًا) فِي الْمَعْنَى.

وَالثَّالِثَةُ: أَنَّهَا تُنْغَى إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ، أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُمَا، كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكِتَابِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا، فَلَا يَجُوزُ إِذَا قُلْتَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا أَنْ تُنْغَى (أَعْطَيْتُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ أَنْ تُنْغَى (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتُهَا؛ لِأَنَّ مَفْعُولِيهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ، فَأَنْتَ إِذَا أَلْعَيْتَهُمَا رَدَدْتَهُمَا إِلَى أَصْلِ الْإِبْتِدَاءِ، فَقُلْتَ: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُقِيمٌ)، وَلَيْسَ الْمَفْعُولَانِ فِي: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا فِي الْأَصْلِ، فَتَزَعَمُ أَنَّكَ تَتْرُكُ إِعْمَالَ (أَعْطَيْتُ) فِيهِمَا، وَرَفَعْتَهُمَا بِالْإِبْتِدَاءِ.

وَالرَّابِعَةُ: أَنَّهَا تُعْلَقُ، وَمَعْنَى التَّعْلِيقِ: أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَعْنَى، وَلَا تَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ، كَقَوْلِكَ: (عَلِمْتُ أَرْيَدُ أَخَوَكَ أَمْ عَمَرُو؟) مَنَعَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ (عَلِمْتُ) مِنْ أَنْ تَعْمَلَ فِي: (زَيْدٌ أَخَوَكَ)، فِي اللَّفْظِ، وَهِيَ عَلَى ذَلِكَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ نَفَذَ فِي مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي بَابِ (أَعْطَيْتُ).

وَالْخَامِسَةُ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، أَوِ الْمُسْتَكِنِّ إِلَى مِثْلِهِ، كَقَوْلِكَ: (حَسِبْتُكَ تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَأَحْسِبُنِي لَا أَعْجُزُ عَنْ ذَلِكَ، وَحَسِبْتُنِي قَدْ

أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ). وَلَا يَجُوزُ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ، فَلَوْ قُلْتُ: (أَعْطَيْتُكَ مُرَادَكَ)، أَوْ: (أَعْطَيْتَنِي مُرَادِي)، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا.

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ (جَعَلْتُ) تَلْحَقُ بِهِذَا الْبَابِ فِي أَحَدٍ وَجُوهَيْهَا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (صَيَّرْتُ)، كَقَوْلِكَ: (جَعَلْتُ زَيْدًا أَمِيرًا، وَجَعَلْتُهُ مَلِكًا لَكَ)، أَيْ: صَيَّرْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]. وَهُوَ يُشَارِكُ الْأَفْعَالَ السَّبْعَةَ فِي كَوْنِ الْمَفْعُولِينَ فِيهَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فِي الْأَصْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (الْأَمِيرَ) فِي قَوْلِكَ: (جَعَلْتُ زَيْدًا أَمِيرًا)، هُوَ زَيْدٌ فِي الْمَعْنَى؟ وَيُشَارِكُهَا أَيْضًا فِي جَوَازِ أَنْ يَتَعَدَّى فِيهَا فِعْلُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، وَالْمُسْتَكِنِ إِلَى مِثْلِهِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (جَعَلْتُكَ أَمِيرًا)، أَيْ: قَدَّرْتُ ذَلِكَ فِي نَفْسِكَ، (وَأَحْسَبُ أَنَّكَ تَجْعَلُكَ نَظِيرًا لَزَيْدٍ).

فَأَمَّا الْإِلْقَاءُ وَالتَّعْلِيقُ، فَلَا يَكُونَانِ فِيهِ، ثُمَّ إِنَّ (جَعَلْتُ) يَجِيءُ عَلَى وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (صَنَعَ، وَفَعَلَ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وَكَقَوْلِكَ: (اجْعَلْ لِي مِنْ هَذِهِ الْفِضَّةِ خَاتَمًا). وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (أَخَذَ)، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: (جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا)، كَمَا يُقَالُ: (أَخَذَ يَفْعَلُ كَذَا، وَبَدَأَ يَفْعَلُ كَذَا).

فصل

الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ^(١) لَا تَتَجَاوَزُ أَرْبَعَةً، وَهِيَ: (أَعْلَمْتُ، وَارَيْتُ، وَأَنْبَأْتُ، وَتَبَّأْتُ).

ثُمَّ إِنَّهَا تَخْتَلِفُ فِي كَوْنِهَا أَصْلًا فِي ذَلِكَ، وَغَيْرَ أَصْلٍ، فَـ (أَعْلَمْتُ)، وَ(أَرَيْتُ) - إِذَا كَانَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ - كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ فِي التَّعَدِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ (عَلِمْتُ)، وَ(رَأَيْتُ) - إِذَا كَانَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ - يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ،

(١) اعْلَمْ أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَعَدِّيَّةَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ أَرْبَعَةٌ: أَعْلَمْتُ، وَارَيْتُ، وَأَنْبَأْتُ، وَتَبَّأْتُ، وَلَمْ يَجُزْ أَبُو عِثْمَانَ أَنْ يُقَاسَ عَلَى أَعْلَمْتُ، فَيُقَالُ: أَظُنْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا، كَمَا يُقَالُ: أَعْلَمْتُ، وَجُوزَةُ أَبُو الْحَسَنِ. وَقَوْلُ: أَحْسَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا؛ أَيْ: جَعَلْتُهُ يَحْسَبُهُ مُنْطَلِقًا، وَقَوْلُهُ قِيَاسٌ.

كَقَوْلِكَ: (عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا كَرِيمًا)، وَإِذَا كَانَا أَصْلًا فِي التَّعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (أَفْعَلْتُ) مِنْهُمَا أَصْلًا فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مِنْ شَأْنِ ثَقُلِ الْفِعْلِ بِهِمَزَةُ التَّعَدِّي أَنْ يَزِيدَ فِي الْكَلَامِ مَفْعُولًا، فَإِذَا كَانَ (فَعَلْتُ) غَيْرَ مُتَعَدٍّ، كَانَ (أَفْعَلْتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا كَانَ (فَعَلْتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِكَ فِي (حَفَرْتُ بَثْرًا): (أَحْفَرْتُ زَيْدًا بَثْرًا). وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ إِذَا كَانَ (فَعَلْتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَنْ يَتَعَدَّى (أَفْعَلْتُ) إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ.

إِلَّا أَنْ هَاهُنَا أَمْرًا، وَهُوَ: إِنَّ ثَقُلَ (فَعَلْتُ) الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ، بِالْهَمْزَةِ لَا يَتَجَاوَزُ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ، أَعْنِي: (عَلِمْتُ)، وَ(رَأَيْتُ)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي (حَسِبْتُ زَيْدًا عَاقِلًا): (أَحْسِبْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا)، كَمَا قُلْتَ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا)، وَلَيْسَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي الْمَعْنَى، بَلْ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ، وَلِصِحَّتِهِ فِي الْمَعْنَى أَجَارَ أَبُو عَثْمَانَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ عَلَى الْقِيَاسِ.

وَأَمَّا (تَبَّأْتُ) وَ(أَنْبَأْتُ)، فَلَيْسَ لَهُمَا أَصْلٌ فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا (تَبَّأْتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَ (عَلِمْتُ) حَتَّى يَجِبَ أَنْ يُعَدَّى (أَفْعَلْتُ، وَفَعَّلْتُ) إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِمَا أَنْ يَتَعَدِّيَا إِلَى مَفْعُولٍ بَأَنْفُسِهِمَا، وَإِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ: (أَنْبَأْتُ زَيْدًا بِكَذَا، وَتَبَّأْتُ بِكَذَا)، مِثْلُ: أَخْبَرْتُهُ بِكَذَا، ثُمَّ يَتَسَعَّ فَيُحذفُ حَرْفُ الْجَرِّ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فَيَقَالُ: (أَنْبَأْتُ زَيْدًا كَذَا، وَتَبَّأْتُ زَيْدًا كَذَا)، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ [التحریم: ٣].

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِخْبَارُ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ، أَجْرَوْهُمَا مُجْرَى (أَعْلَمْتُ)، فَعَدَّوهُمَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، فَقَالُوا: (أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ)، وَ(تَبَّأْتُكَ زَيْدًا فَاضِلًا).

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّلَاثَ فِي هَذَا الْبَابِ يَكُونُ الَّذِي كَانَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِي بَابِ (عَلِمْتُ)، فَيَجُوزُ فِيهِ، مَا جَازَ هُنَاكَ مِنْ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ قَوْلُهُمْ: (تُبَّئْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ، أَوْ قَالَ ذَاكَ)، وَذَلِكَ أَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ يَجْعَلُ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا مَفْعُولًا، فَ (الثَّاءُ) فِي (تُبَّئْتُ) مَفْعُولٌ فِي الْأَصْلِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: (تُبَّأْنِي فَلَانٌ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ).

فصل

الذي يَقُولُ: (أَعْلَمْتُ أَزِيدُ أَخُوكَ أَمْ عَمْرُو؟) يَأْتِي بِلَفْظِ الاسْتِفْهَامِ، وَلَيْسَ غَرَضُهُ
الاسْتِفْهَامُ، وَلَكِنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مَا يَطْلُبُهُ الْمُسْتَفْهَمُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ، وَالَّذِي
يَطْلُبُهُ هُوَ مَعْرِفَةُ عَيْنِ الَّذِي هُوَ أَخُو الْمَخَاطَبِ مِنْ بَيْنِ (زَيْدٍ)، وَ(عَمْرٍو).

فصل في التمييز^(١)

التمييزُ عَلَى ضَرَتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ.

(١) الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً وتصبب عرقاً وطبت بذلك نفساً وامتلأ الإناء ماءً وضقت به ذرعاً فلما هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعرق هو الذي تصبب فلفظة لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل.

وكذلك: ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبداً وهو أحسنهم وجهاً فالفاره في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه إلا أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراة للعبد فإذا قلت: أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمته على العبيد ولا بد من أن يكون إذا أضفته واحدا منهم.

فإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس فمعناه: أنت أفره من كل عبد إذا أفردوا عبداً عبداً كما تقول: هذا خير إثنين في الناس أي: إذا كان الناس اثنين اثنين.

واعلم: أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس وأن العوامل فيها إذا كن أفعالا أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته وإن شئت وحدته تقول: طبتم بذلك نفساً وإن شئت أنفساً قال الله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً) وقال تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً. قال أبو العباس: ولا يجوز عندي: عشرون دراهم يا فتى والفصل بينهما أنك إذا قلت: عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتاج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس.

فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول: عبيداً وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس وكان سيبويه لا يميزه والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه لأنه يراه.

كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرهم عبداً فكما لا يجوز: درهماً عشرون ولا: عبداً هذا أفرهم لا يجوز هذا ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك لأن قولك: عشرون درهماً إنما عمل في الدرهم ما

فَمَثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُنَا: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَكَرُمَ أَصْلًا، وَتَصَبَّبَ عَرَقًا)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْمَنْصُوبُ فِي كُلِّ هَذَا قَدْ جَاءَ بَعْدَ أَنْ تَمَّ الْكَلَامُ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ.

ثُمَّ إِنَّ الْحَاجَةَ إِلَى التَّمْيِيزِ إِذَا كَانَتْ مِنْ أَجْلِ احْتِمَالِ الشَّيْءِ أَجْنَاسًا مُخْتَلِفَةً، سُمِّيَ الْجِنْسُ الْمَقْصُودُ إِذَا ذُكِرَ تَمْيِيزًا، وَالْإِهْمَامُ فِي هَذَا الضَّرْبِ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ يَكُونُ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِنَّمَا احْتَجْتَ أَنْ تَقُولَ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ إِسْنَادُ (طَابَ) إِلَى (زَيْدٍ)، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ النَّفْسِ، وَغَيْرِ النَّفْسِ، وَلَيْسَ الْإِهْمَامُ فِي نَفْسِ الطَّيِّبِ، وَلَكِنْ فِي جَعْلِهِ وَصْفًا لَزَيْدٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَنْصُوبَ فِي هَذَا عَلَى ضَرِيحَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنْ (نَفْسًا) فِي قَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، فَاعِلٌ (طَابَ) فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْأَصْلُ: (طَابَ نَفْسُ زَيْدٍ)، ثُمَّ يُسَبِّ الطَّيِّبُ إِلَى (زَيْدٍ)، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الشَّيْءَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِعْلٌ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، فَيَجْعَلُ الرَّجُلُ حَسَنًا بِحَسَنِ وَجْهِهِ، وَكَرِيمًا بِكَرَمِ خُلُقِهِ، وَشَرِيفًا بِشَرَفِ أَصْلِهِ، وَعَلَى هَذَا السَّبِيلِ، فَأَمَّا (امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً)، فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ رَفْعُ (المَاءِ) — (امْتَلَأَ)، فَإِنَّا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى الْمَعْنَى، وَجَدْنَا (المَاءَ) فَاعِلًا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْامْتِلَاءُ يَقْتَضِي مَالِيًا، وَكَانَ (المَاءُ) هُوَ الْمَالِي.

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُمْ: (كَفَى بَزِيدَ رَجُلًا)؛ وَذَلِكَ أَنْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنْ (زَيْدًا) قَدْ تَكَامَلَ فِي مَعْنَى الرُّجُولِيَّةِ، وَتَنَاهَى فِيهَا إِلَى حَدٍّ لَا يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ مُسْتَرَادًّا، وَ(الْبَاءُ) مَزِيدَةٌ، وَ(زَيْدٌ) فَاعِلٌ (كَفَى)، وَمَفْعُولُ (كَفَى) مَحْذُوفٌ، وَالْأَصْلُ: (كَفَاكَ بَزِيدَ رَجُلًا).

ثُمَّ إِنَّا إِنَّمَا قُلْنَا فِي الْمَنْصُوبِ هَاهُنَا: إِنَّهُ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى. وَلَمْ نَقُلْ: إِنَّهُ فَاعِلٌ. كَمَا قُلْنَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَجْعَلَ (رَجُلًا) فَاعِلَ (كَفَى)، فَتَقْدِيرُ مَثَلًا: (كَفَى رَجُلٌ زَيْدٍ)، كَمَا قُلْنَا فِي (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا): (طَابَ نَفْسُ زَيْدٍ)؛ لِاسْتِحْصَالِ ذَلِكَ، وَوَجَدْنَا الْمَنْكُورَ الَّذِي هُوَ (رَجُلٌ) (زَيْدًا) فِي الْمَعْنَى؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ غَرَضُنَا أَنْ نَصِفَهُ بِالرُّجُولِيَّةِ، كَمَا أَنَّا إِذَا قُلْنَا: (كَفَى بَزِيدَ صَاحِبًا، وَكَفَى بِهِ صَدِيقًا، وَكَفَى بِهِ فَارِسًا)، كَانَ الْغَرَضُ أَنْ

نَمَدَحُهُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَصَحِيحٌ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (الصَّاحِبَ، وَالصَّدِيقَ، وَالْفَارِسَ) هُوَ (زَيْدٌ)، الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ (كَفَى)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هُوَ نَفْسُهُ فَاعِلٌ (كَفَى)، فَأَعْرِفْهُ.

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ، فَنَحْوُ: عَشْرُونَ دِرْهَمًا. (دِرْهَمٌ): تَمْيِيزٌ لِلْعَشْرِينَ فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّ الْأَشْتِبَاءَ وَقَعَ فِيهِ، أَهْوَ دَرَاهِمُ، أَمْ دَنَانِيرُ أَمْ غَيْرُهُمَا؟ وَلَمْ يَقَعْ الْأَشْتِبَاءُ فِي إِسْنَادِ فِعْلٍ إِلَى اسْمٍ، فَيَكُونُ تَمْيِيزًا عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ.

ثُمَّ إِنَّا جَعَلْنَا التَّمْيِيزَ الَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ خَاصًّا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَصِحُّ فِيهِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى شَيْءٍ هُوَ لِبَعْضِهِ، أَوْ لَشَيْءٍ هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ، وَخَرَجَ عَمْرُو)، لَمْ يَحِثَّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، فَلَا يُقَالَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامًا)، أَيْ: غُلَامَهُ، وَ(عَدَا زَيْدٌ فَرَسًا)، أَيْ: فَرَسَهُ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالَ: (مَشَى زَيْدٌ رَجُلًا، وَضَرَبَ زَيْدٌ يَدًا).

فصل

إِنَّمَا سُمِّيَ الْمَصْدَرُ إِذَا نُصِبَ بِالْفِعْلِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا؛ لِأَجْلِ أَنَّكَ تَجِدُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، أَنَّكَ فَعَلْتَ ضَرْبًا، وَهَذَا الْحُكْمُ فِي جَمِيعِ ضَرْوَيْهِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِيمَا عَدَاهُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَفْعُولِ، فَإِذَا قُلْتَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: (فَعَلْتُ زَيْدًا)، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَعْنَى: فَعَلْتُ بِهِ الضَّرْبَ، فَلَمَّا كَانَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالتَّقْيِيدِ، وَكَانَ الْمَصْدَرُ يَكُونُ مَفْعُولًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، وَجَبَ أَنْ يُسَمَّى مُطْلَقًا.

أنواع المصدر

ثُمَّ إِنَّ الْمَصْدَرَ يَكُونُ مُبْهَمًا، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وَمَعْنَى الْمُبْهَمِ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ، وَالشَّدِيدَ وَالضَّعِيفَ.

وَمَوْقِفًا: وَمَعْنَى الْمَوْقِفِ: أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا بِالْعَدَدِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ). وَمَعْرِفَةً، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الَّذِي تَعْلَمُ).

وَأَمَّا الْمُضَافُ فَلَا يَكُونُ هُوَ الْمَصْدَرُ بِالْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْإِعْرَابُ فِيهِ مَنْقُولًا عَنْ مَحْذُوفٍ بِتَرْتِيبٍ؛ وَذَلِكَ أَتَى إِذَا قُلْتَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ)، كَانَ التَّقْدِيرُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ)، ثُمَّ يُحْذَفُ الْمَوْصُوفُ، وَيُقَامُ الصِّفَةُ مُقَامَهُ، فَيَبْقَى: (ضَرَبْتُ مِثْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ)، ثُمَّ يُحْذَفُ الْمُضَافُ، وَيُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَمِنْ شَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ أَنْ يَكْتَسِبَ إِعْرَابَهُ، كَمِثْلِ مَا تَرَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، لَمَّا حُذِفَ (الْأَهْلُ) نُقِلَ النَّصْبُ الَّذِي كَانَ لَهُ إِلَى ﴿الْقَرْيَةَ﴾.

فَقَدْ ثَبَتَ إِذَا أَنْ لَيْسَ النَّصْبُ الَّذِي تَرَاهُ فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ)، لَهُ بِالْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ لَصِفَةُ الْمَصْدَرِ، الَّتِي هِيَ (مِثْلٌ) فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ).

فصل [في (وسط)]

(وَسَطٌ) إِذَا أُسْكِنَ السَّيْنُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ إِلَّا ظَرْفًا، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا، وَلَا مَفْعُولًا، وَلَا مَجْرُورًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى مَعْنَى (فِي)، كَقَوْلِكَ: (جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ) ^(١).

(١) أنظر: درة الغواص ٢١٤، وتثقيف اللسان ٤٢٠، وتصحيح التصحيف ٣٩١، والعين ٢٧٩/٧، والمحيط ٣٥٢/٨، والصحاح ١١٦٨/٣، والمقاييس ١٠٨/٦، واللسان ٤٢٦/٧-٤٢٩ (وسط).
والتثقيف والتخفيف لغتان في كليهما في الجمهرة (وسط) ٨٣٨/٢.

وفي الصحاح ١١٦٨/٣: "يقال: جلست وسط القوم بالتسكين، لأنه ظرف، وجلست في وسط الدار بالتحريك، لأنه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط، وإن لم يصلح فيه بين، فهو وسط بالتحريك، وربما سكن وليس بالوجه".

وَيَكُونُ مُبْهَمًا مِثْلَ: (خَلَفَكَ، وَقَدَّامَكَ). أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ)، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (جَلَسْتُ عِنْدَ الْقَوْمِ)، فِي أَنَّهُ يَكُونُ عِبَارَةً عَنِ مَكَانٍ غَيْرِ مُتَعَيَّنٍ، كَمَا أَنَّ (عِنْدَ) كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا تَفَرَّقُوا عَنْ مَجْلِسِهِمْ، لَمْ يَقْعِ اسْمُ الْوَسْطِ عَلَى مَا كَانَ يَقْعُ عَلَيْهِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ! كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ)، لَمْ يَتَّعَيْنِ الْمَكَانَ الَّذِي تُرِيدُهُ بِهِ، بِدَلَالَةٍ أَنَّهُ إِذَا قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي هُوَ جَالِسٌ فِيهِ، وَتَحَوَّلَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ انْتَقَلَ اسْمُ (عِنْدَ) إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، فَهُوَ إِذَا يَكُونُ اسْمًا لِلْمَكَانِ الَّذِي يَقْرُبُ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي مَجْلِسِهِ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنِ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي مَلِكِ الْإِنْسَانِ، كَقَوْلِهِمْ: عِنْدَهُ مَالٌ.

وَأَمَّا (وَسَطٌ) بِالتَّحْرِيكِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ اسْمًا مُتَّصِرًا بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ. مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ فَاعِلًا، وَمَفْعُولًا، وَمَجْرُورًا، وَمُبْتَدَأً، وَخَبَرٌ مُبْتَدَأٍ، تَقُولُ: (قَدْ اشْتَدَّ وَسَطُهُ، وَانْقَطَعَ وَسَطُهُ، وَأَخَذْتُ بِوَسَطِهِ، وَوَضَعْتُهُ فِي وَسَطِهِ، وَوَسَطُهُ خَيْرٌ مِنْ طَرَفِهِ، وَلَيْسَ الْوَسَطُ كَالطَّرَفِ)، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

فصل: انتصاب الحال عن النكرة

وَإِنْ كَانَ ظَنُّ النَّاسِ أَنَّهُ يَضْعَفُ أَبَدًا، وَأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا جَاءَتْ نَكْرَةً بَعْدَ نَكْرَةٍ، كَانَ الْأَوَّلَى فِيهَا أَبَدًا أَنْ تُجْعَلَ تَابِعَةً لِلْأَسْمِ النَّكْرَةِ قَبْلَهَا، مِثْلَ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ)، وَأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَهَا، فَقُلْتَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبًا) قُبْحٌ، وَأَنَّ الْحُكْمَ ذَلِكَ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ يَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِي مَعْنَاهُ أَنْ يُنْصَبَ، وَمِثَالُهُ مَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ مِنْ أَنَّ: النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ، فَأَتَى فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا " (١).

(سَابِقًا) هَاهُنَا: حَالٌ مِنَ النَّكْرَةِ، ثُمَّ لَا يَصِحُّ فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ صِفَةً، وَلَا يُنْصَبُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: فَأَتَى لَهُ فَرَسٌ قَدْ عُرِفَ بِالسَّبْقِ قَدِيمًا، وَذَلِكَ خِلَافُ الْغَرَضِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ هُوَ وَجُودُ السَّبْقِ مِنْهُ فِي حَالِ إِتْيَانِهِ ذَلِكَ، فَاعْرِفْهُ.

بَيَانٌ آخَرُ فِي الْحَالِ:

قَوْلُهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْحَالِ: إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا)، كَانَ فِي الْأَصْلِ، بِمَعْنَى: جَاءَنِي فِي حَالِ رُكُوبِهِ، هَذِهِ اللَّفْظَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُمْ: (فِي حَالِ كَذَا)، يُوْهِمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ كَالْتَوْقِيتِ لِمَجِيئِهِ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ رَاكِبًا. وَهَذَا خَطَأٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَالِ هُوَ الصِّفَةُ وَالْهَيْئَةُ، لَا الْوَقْتُ، فَهِيَ إِذَا لَفْظَةً تُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَيْنِ، وَالْمُرَادُ فِي هَذَا الْبَابِ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدُّهُمْ الْحَالِ بِأَنَّهُ الَّذِي يَصْلُحُ جَوَابًا لـ (كَيْفَ)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَنْظُرَ فِي مَعْنَى (كَيْفَ)، أَهُوَ سُؤَالٌ عَنِ أَوْصَافِ الْأَشْيَاءِ، وَهِيَائِهَا، وَالْحَالَاتِ الَّتِي تُكُونُ عَلَيْهَا؟ أَوْ عَنِ أَوْقَاتِهَا؟

وَلَا شَبَهَةَ فِي بَطْلَانِ أَنْ يَكُونَ سُؤَالًا عَنِ الْأَوْقَاتِ، فَإِذَا قُلْتَ: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَسَقِيمٌ زَيْدٌ أَمْ صَحِيحٌ؟ أَعَالِمٌ أَمْ جَاهِلٌ؟)، وَلَا يَكُونُ بِمَعْنَى أَهُوَ فِي حَالِ طُلُوعِ الشَّمْسِ، أَمْ فِي حَالِ غُرُوبِهَا مِثْلًا؟!

اللام، لَمْ يُعْلَمَ إِذَا قُلْتَ: (إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، أَنَّكَ تُرِيدُ مَعْنَى: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَوْ تُرِيدُ: إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا. وَأَمَّا فِي حَالِ التَّثْقِيلِ، فَلَا تَلْتَبِسُ؛ لِأَنَّ النَّافِيَةَ لَا تَكُونُ مُثْقَلَةً.

وَأَعْلَمَ أَنَّ (إِنْ) الْمَكْسُورَةَ إِذَا خُفِّفَتْ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا مَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَهُوَ بَابُ (كَانَ)، وَبَابُ (ظَنَنْتُ).

فَمَثَالُ وَقُوعِ (كَانَ) بَعْدَهَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّرُؤُلِ مِنْهُ الْجَبَالُ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٤٦]، وَمِثْلُهُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [الْبَقَرَةَ: ١٤٣].

وَاللَّامُ الَّتِي تَرَاهَا هِيَ الَّتِي قُلْنَا إِنَّهَا تَلْزِمُ الْخَبَرَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ النَّافِيَةِ، وَلَوْ قُلْتَ: (إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، وَأَنْتَ تُرِيدُ: (إِنْ زَيْدًا كَانَ مُنْطَلِقًا)، لَمْ يَجُزْ.

وَأَمَّا وَقُوعُ (ظَنَنْتُ) بَعْدَهَا فَمَثَالُهُ قَوْلُكَ: (إِنْ ظَنَنْتُ زَيْدًا لِمُنْطَلِقًا)، اللَّامُ يَلْزِمُ الْمَفْعُولَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي، هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ.

وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ، وَقُوعَ غَيْرِ مَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْأَفْعَالِ بَعْدَهَا، وَأَنْشَدُوا^(١): [الْكَامِلُ]

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
وَيَقُولُونَ: إِنْ الْمَعْنَى: مَا قَتَلْتَ إِلَّا مُسْلِمًا.

(١) بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل.

الشرح: "وجدت عليك" أي: نزلت بك، ويروى في مكانه "حلت عليك".

المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل؛ لأنك قتلت مسلماً ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل.

الإعراب: "إن مخففة من الثقيلة، "قتلت" فعل وفاعل، "لمسلماً" اللام فارقة مسلماً مفعول، "وجبت"

فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، "عليك" جار ومجرور متعلق بحلت، "عقوبة" فاعل، "المتعمد" مضاف إليه.

الشاهد: في "إن قتلت لمسلماً" حيث ولي "إن" المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شاذ لا

يقاس عليه إلا عند الأخفش.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناطم ص ٧٢، وابن هشام ١/ ٢٦٤، وابن عقيل ١/ ٢١٨،

والسندوبي، والأصطهناوي، والأشموني ١/ ١٤٥، والمكودي ص ٤٢، والسيوطي ص ٩٣، وكذا في

الهمع ١/ ١٤٢، والإنصاف ٢/ ٣٧٣.

أَنْ (الْمُخَفَّفَةُ)

وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ، فَإِنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ لَمْ يَخْلُ الرَّاغِبُ بَعْدَهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا، أَوْ فِعْلًا. فَإِذَا كَانَ فِعْلًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ وَاحِدٌ مِنْ حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ: (قَدْ، وَسَوْفَ، وَالسَّيْنُ، وَحَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ).

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَلَيْكَ تَقُولُ: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ، وَعَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ زَيْدٌ، وَعَلِمْتُ أَنْ سَيَخْرُجُ زَيْدٌ). قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠].

وَأَمَّا مِثَالُ حَرْفِ النَّفْيِ، فَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، فِي: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ثُمَّ إِنَّهُ لَا بُدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيرِ (هَاءٍ) هُوَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، فَلَمَعْنَى فِي: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]: عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُونُ، وَفِي: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ): عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ، وَفِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ: (تَكُونُ فِتْنَةً) ^(١) [المائدة: ٧١]: أَنَّهُ لَا تَكُونُ فِتْنَةً، وَفِي: ﴿أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]: أَنَّهُ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَإِذَا كَانَ الرَّاغِبُ بَعْدَهَا اسْمًا، كَانَ أَيْضًا فِي تَقْدِيرِ ضَمِيرِ الْقِصَّةِ، كَمَا كَانَ عِنْدَ وَقُوعِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، فَإِذَا قُلْتُ: (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، كَانَ التَّقْدِيرُ: عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَيْ: عَلِمْتُ أَنَّ الْأَمْرَ وَالشَّأْنَ هَذَا، وَأَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِ تَقْدِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ.

(١) "وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً": هذه قراءة الكوفيين، وأبي عمرو، والكسائي، وقرأ أهل الحرمين بالنصب، قال سيبويه: حسبت أن لا تقول ذلك؛ أي: حسبت أنه قال: وإن شئت نصبت، قال أبو جعفر: الرفع عند النحويين في حسبت وأخواتها أجود، كما قال امرؤ القيس:

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت وأن لا يشهد الله أمثالي

وإنما صار الرفع أجود، لأن حسبت وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت، وإنما يجوز النصب على أن تجعلهن بمنزلة خشيت، وخفت، هذا قول سيبويه في النصب.

(فتنة) اسم (تكون)، والفتنة: الاختبار، فإن وقعت لغيره فذلك مجاز، والمعنى: وحسبوا أن لا يكون

فَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]،
وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَذْنِ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]: إِنَّ التَّقْدِيرَ:
أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَأَنَّهُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ، وَمِنَ الْبَيِّنِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِ هَذَا التَّقْدِيرِ،
قَوْلُ الْأَعَشَى^(١): [البسيط]

فِي فِتْيَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ
الْمَعْنَى: لَا مَحَالَةَ أَنَّهُ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَازَ تَقْلِيدُ (هَالِكِ)، وَلَوْ
كَانَ يَكُونُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا، إِذَا خُفِّفَتْ، بَاقِيَةً عَلَى حُكْمِهَا قَبْلَ التَّخْفِيفِ، لَوَجِبَ أَنْ لَا
يَجُوزَ تَقْلِيدُ (هَالِكِ)، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: (أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ).

(١) للأعشى الكبير.

والتحويون أوردوه على ما ذكر الشارح، والذي ثبت في ديوانه في عجز البيت:

أَنْ لَيْسَ يَذْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَيْلُ

وأما العجز الذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلا قوله: (يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ) فإنه عجز بيت آخر

من القصيدة؛ وهو:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالُ لَنَا إِمَّا كَـ _____ ذَلِكُ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

والمعنى: هم بين فتية كالسيوف الهندية في مضائهم وحدتهم، وأنهم موطنون أنفسهم على الموت
موقنون به؛ لأنهم قد علموا أن الإنسان هالكٌ سواءً كان غنياً أو فقيراً.

والشاهد فيه: (أَنَّ هَالِكٌ) حيث خُفِّفَتْ (أَنَّ) وحذف اسمها، والتقدير: أَنَّهُ هَالِكٌ؛ وجاء خبرها جملة
اسمية (كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ)، فـ (هَالِكٌ) خبر مقدم لـ (كُلُّ).

انظر: الكتاب ١٣٧/٢، والمقتضب ٩/٣، والخصائص ٤٤١/٢، وأمالى ابن السكيت ١٧٨/٢،
والإنصاف ١٩٩/١، وشرح المفصل ٧١/٨، وشرح الكافية الشافية ٤٩٧/١، وابن الناطم ١٨١،
وتخليص الشواهد ٣٨٢، والمقاصد التحوية ٢٨٧/٢، والخزانة ٣٩٠/٨، والديوان ٥٩.

فصل في (ما)، و(لا)

اعلم أن (ما) حَرَفٌ يَدْخُلُ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ - الاسم، والفعل - وَمِنْ حُكْمِ مَا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ أَنْ لَا يَعْمَلَ كَ (هَلْ، وَبَلْ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ)، إِلَّا أَنْ أَهْلَ الْحِجَازِ شَبَّهُوا (مَا) بِـ (لَيْسَ)؛ فَأَعْمَلُوهَا عَمَلَ (لَيْسَ) فِي رَفْعِ الْمُبْتَدَأِ وَنَصْبِ الْخَبَرِ، وَوَجْهُ الشَّبْهِ: أَنَّهَا تَنْفِي الْحَالَ كَمَا أَنَّ لَيْسَ كَذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّ تَشْبِيهَهَا بِـ (لَيْسَ) لَا يَلِغُ بِهَا أَنْ تَقْوَى قُوَّةَ (لَيْسَ) فِي الْعَمَلِ، فَإِذَا قُدِّمَ الْخَبَرُ مَعَهَا بَطُلَ عَمَلُهَا، تَقُولُ: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)، وَلَا يَحُوزُ: (مَا قَائِمًا زَيْدٌ)، كَمَا جَازَ: (لَيْسَ قَائِمًا زَيْدٌ)؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرْعَ يَقْصُرُ لَا مَحَالَةَ عَنِ الْأَصْلِ فِي التَّصَرُّفِ. وَتَدْخُلُ فِي خَبَرِهَا الْبَاءُ لِتَاكِيدِ التَّنْفِي، كَمَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ (لَيْسَ)، تَقُولُ: (مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ)، كَمَا تَقُولُ: (لَيْسَ زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ).

وَإِذَا تَقَضَّتِ التَّنْفِي بَطُلَ عَمَلُهَا، تَقُولُ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، فَتَرْفَعُ (قَائِمًا) الْبَتَّةَ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا كَانَ لَهَا عَمَلٌ مِنْ أَجْلِ تَشْبِيهَهَا بِـ (لَيْسَ)، وَوَجْهُ الشَّبْهِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (لَيْسَ) هُوَ التَّنْفِي، فَإِذَا بَطُلَ التَّنْفِي زَالَ الشَّبْهُ، وَإِذَا زَالَ الشَّبْهُ، وَجَبَ أَنْ يَزُولَ الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَجْلِ الشَّبْهِ.

وَأَمَّا (لَيْسَ) فَلَا يَظُلُّ عَمَلُهَا، بِنَقْضِ التَّنْفِي؛ وَذَلِكَ أَنْ لَمْ تَكُنِ الْعِلَّةُ فِي كَوْنِهَا عَامِلَةً أَنَّهَا تُفِيدُ التَّنْفِي، وَلَكِنَّ الْعِلَّةَ كَوْنُهَا فِعْلًا، وَنَقْضُ التَّنْفِي لَا يَسْلُبُهَا الْفِعْلِيَّةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي لَهَا حَكْمُوهَا بِكَوْنِهَا فِعْلًا، مِنْ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِهَا نَحْوُ: (لَسْتُ، وَلَسْتُمْ)، وَمِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ يَسْتَكِينُ فِيهَا، نَحْوُ: (زَيْدٌ لَيْسَ مُنْطَلِقًا)، لَا يَزُولُ عَنْهَا بِنَقْضِ التَّنْفِي.

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا أَصْلٌ يَنْفَسِيهَا فِي الْعَمَلِ، وَلَيْسَتْ مَحْمُولَةً عَلَى شَيْءٍ بِشَبْهِ، وَيَزُولُ عَمَلُهَا بِزَوَالِ ذَلِكَ الشَّبْهِ، وَإِنَّمَا حُكْمُهَا حُكْمُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا فِي أَنَّهَا أَصُولٌ بِنَفْسِهَا فِي الْعَمَلِ.

لا النافية للجنس^(١)

وَأَمَّا (لا) فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا إِذَا عَمَلَتْ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً عَمَلُ تَقْيِضِهَا الَّذِي هُوَ (إِنْ) فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى التَّكْرَةِ الْمَفْرَدَةِ، بُنِيَتْ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: (لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا)؛ فَتَنْصِبُوا (خَيْرًا) وَتَوَثُّوهُ كَمَا تَرَى، فَلَوْلَا أَنَّهَا عِنْدَهُمْ عَامِلَةٌ عَمَلِ (إِنْ)، لَمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا مُنَوَّنًا، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَافِ إِلَى التَّكْرَةِ، كَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْحَرَكَةِ الْحَادِثَةِ بِدُخُولِهَا فِي الْمُضَافِ أَنَّهَا حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، وَأَنَّهَا نَصَبٌ صَحِيحٌ بِدَلَالَةِ أَنَّ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْمُضَافِ، وَهُوَ الْمُضَارِعُ لَهُ، قَدْ انْتَصَبَ بِهَا انْتِصَابًا صَحِيحًا، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: (انْتِصَابًا صَحِيحًا): أَنَّكَ تَجِدُهُ مُنَوَّنًا.

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى التَّكْرَةِ الْمَفْرَدَةِ، كَقَوْلِكَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، فَإِنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِيهَا أَنْ يُقَالَ: (لا رَجُلًا) بِالتَّنْوِينِ، مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ قَدْ نَزَّلُوهَا مَرَّةً (إِنْ) فِي الْعَمَلِ، بِالذَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ: مَجِيءِ الْأِسْمِ بَعْدَهَا مُنَوَّنًا كَقَوْلِكَ: (لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ)، إِلَّا أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ دَلِيلٌ عَلَى قَصْدِهِمْ اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ بِالتَّنْفِي، فَبَنَوْا الْأِسْمَ مَعَهَا عَلَى الْحَرَكَةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُحَدِّثَهَا فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَحَذَفُوا التَّنْوِينَ لِذَلِكَ.

وَلَفْظُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي هَذَا أَنْ يَقُولَ: فَتَنْصِبُوهُ نَصَبًا بَعِيرَ تَنْوِينٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، كُنْتَ عَمَمْتَ بِالتَّنْفِي قَلِيلَ هَذَا الْجِنْسِ وَكَثِيرَهُ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُثَبِّتَ بَعْدَهَا شَيْئًا مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي تَفَيْتُهُ بِهَا، لَوْ قُلْتَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَكِنْ رَجُلَانِ)؛ كَانَ مُحَالًا.

(١) "لا" النافية للجنس من الحروف الناسخة للابتداء، ومعنى نافية للجنس أنها تنفي جميع الجنس على سبيل التنصيص على الاستغراق حيث لا يبقى فرد من أفرادها وهي تعمل على أن تنتصب الاسم وترفع الخبر نحو: لا رجل قائم، فرجل اسمها مبني على الفتح وقائم خبرها.

ولا تعمل إلا إذا توفر فيها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

الثاني: أن يكون اسمها متصلًا بها.

الثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر.

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الْآخَرُ فِيهَا - الَّذِي هُوَ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ لَيْسَ - كَقَوْلِكَ: (لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)؛ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ فِي الاسْتِعْمَالِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَجِبُ مَعَهَا الْقَطْعُ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ بِالنَّفْيِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، وَالِاسْتِدْلَالِ بِالْحَالِ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَكِنْ رَجُلَانِ)، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ، إِذَا قُلْتَ: (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ).

وَمِنْ قُصُورِ (لا) هَذِهِ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى التَّكْرَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (لا زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ).

فصل

إِذَا كُرِّرَتْ (لا)، وَالْاسْمُ بَعْدَهَا نَكْرَةً، جَازَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ: فَتَحُهُمَا مَعًا، كَقَوْلِكَ: (لا حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ). وَرَفَعُهُمَا مَعًا، كَقَوْلِكَ: (لا حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ، وَرَفْعُ الثَّانِي مَعَ التَّنْوِينِ، كَقَوْلِكَ: (لا حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ، وَنَصْبُ الثَّانِي مَعَ التَّنْوِينِ، كَقَوْلِكَ: (لا حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، وَعَلَى ذَلِكَ أَنْشَدُوا^(١):
[السريع]

(١) قائله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس، وهو من السريع.

اللغة: "الراقع" الذي يصلح موضع الفساد من الثوب "ولا خلة" - بضم الخاء - أي ولا صداقة. المعنى: يقول الشاعر: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث لا يرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رفع الراقع. وروى أبو علي القالي: استع الخرق على الراقع.

الإعراب: "لا" نافية للجنس "نسب" اسمها مبني على الفتح في محل نصب "اليوم" ظرف متعلق بمحذوف خبرها "ولا" الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي "خلة" معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم "لا" الذي هو النصب "اتسع" فعل ماضٍ "الخرق" فاعل "على الراقع" جار ومجرور متعلق بقوله اتسع.

الشاهد: قوله: "اتسع" حيث أثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة.

لَا تَسَبَّ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

بَنَصَب (خُلَّة) وَالتَّنْوِين.

فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا مَعْرِفَةً، لَمْ يَجُزْ إِلَّا الرَّفْعُ، لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، تَقُولُ: (لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَلَا عَمْرُو)، وَ(لَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا عَمْرُو قَاعِدٌ)، لَيْسَ لِلْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا إِلَّا الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا عَمِلَتْ أَوْجَبَتْ اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي الْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ يَكُونُ لِلشَّيْءِ بَعِيْنَهُ، وَلَا يَكُونُ جِنْسًا.

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ارْتِفَاعُ الْاسْمِ بَعْدَهَا إِلَّا مَعَ التَّكْرِيرِ، فَلَوْ قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، وَأَنْتِ تُرِيدُ النَّاقِصَةَ لِلْجِنْسِ، لَا الَّتِي تَكُونُ بِمَعْنَى (لَيْسَ)، لَمْ يَجُزْ، وَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ رَفْعُ الْاسْمِ بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ، إِلَّا وَهِيَ مُكْرَّرَةٌ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَصِحُّ وَقُوعُ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا، إِلَّا وَهِيَ مُكْرَّرَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْمَعْرِفَةُ لَا تَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ. ثُمَّ الْمَعْنَى فِي التَّكْرِيرِ: أَنَّهَا إِذَا كُرِّرَتْ كَانَتْ جَوَابًا لِمَنْ يَدْعِي أَحَدَ شَيْئَيْنِ، فَإِذَا قُلْتَ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَا امْرَأَةٌ)، كُنْتَ أَجَبْتَ بِهِ مَنْ يَقُولُ: (أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ؟) وَلَا يَقُولُ هَذَا - أَعْنِي: (أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ) - إِلَّا لِمَنْ يُثْبِتُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا فِي الدَّارِ لَا بَعِيْنَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْأَلُ بِ- (أَمْ وَالْهَمْزَةُ) إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُثْبِتَ وَجُودَ أَحَدِ شَيْئَيْنِ بَعِيْرٍ عَيْنِهِ، وَيُطْلَبُ مِنَ الْمَسْئُولِ أَنْ يُعَيِّنَ الثَّابِتَ مِنْهُمَا.

فصل

وَفِي (لَا) أَصْلٌ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ:

حَالَةٌ تَعْمَلُ فِيهَا لَفْظًا وَمَعْنَى، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ). وَحَالَةٌ يَكُونُ الْاسْمُ بَعْدَهَا مَحْمُولًا عَلَى عَامِلٍ سِوَاهَا، وَيَكُونُ دُخُولُهَا وَسُقُوطُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَاحِدًا.

انظر: الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللمع ٩٨، وشرح المفصل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد التحوية ٢/٣٥١، والتصريح

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(١): [البسيط]

أَمْسَى يَبْلُدَةً لَا عَمَّ وَلَا خَالَ

(العَمُّ وَالْخَالَ) مَجْرُورَانِ بِإِضَافَةِ (الْبَلْدَةِ) إِلَيْهِمَا، كَمَا يَكُونَانِ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ (لَا)، وَقُلْتُ: (يَبْلُدَةُ عَمٍّ وَخَالَ)، عَمِلْتُ (لَا) فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَهُوَ أَنْ نَفَتْ كَوْنَ (الْبَلْدَةِ) الَّتِي هِيَ بِهَا بَلْدُ عَمٍّ وَخَالَ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ (بَقِيَ بِلَا مَالٍ)، (مَالٌ): مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ كَمَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ (لَا)، لَا أَنَّهُ مَنْفِيٌّ فِي الْمَعْنَى، كَمَا يَكُونُ إِذَا أَعْمَلْتَهَا فِي اللَّفْظِ، فَقُلْتُ: (لَا مَالٌ مَعَهُ).

(١) عجز بيت للنابغة الذبياني، وصدره:

بَعْدَ ابْنِ عَاتِكَةَ النَّاوي عَلَى أَمْرٍ

انظر: الديوان ٧٥/١، ومعجم الأدباء ٣٩٣/٢، ومجالس ثعلب ٢٧/١، وخزانة الأدب ٧١/٣،

وسمط اللآلي ٥٣/١.

فصل في الواو بمعنى (مع)

الواو أصلها أن تكون عاطفة، تُشرك الثاني فيما دخل فيه الأول، فإذا قلت: (جاءني زيد وعمرو)، كان المعنى: أنهما قد اشتركا في المجيء على الجملة، ولا يدل على أنهما اصطحبا فيه، بل يجوز في الأمر الأكثر أن يكونا قد جاءا في وقتين، فإذا نُصب ما بعدها أوجبَت المصاحبة، وذلك في مثل قولهم: (جاء البرد والطَّيَّالسة)، المعنى هاهنا على أن الطَّيَّالسة، والبرد كانا معا؛ وذلك أنهم يعنون بالطَّيَّالسة: (الأكسية)، وهي تلبس عند البرد، فكأنها تجيء معه؛ من حيث إنها إذ لم تستعمل إلا عند وقوع البرد، صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء، إلا أنه لا يطرُد هذا في كل مُصطحبين، فلا يجوز أن تقول: (جاءني زيد وعمرو)، تزعم أنك أردت: (مع عمرو)، وإنما يكون ذلك في الشَّيئين يجب الاصطحابُ فيهما على مجرى العادة، كمثل الأكسية والبرد، ومثل ذلك قولك: (لو تُركت الثقة وفصيلها لرُضعها)، المعنى: (مع فصيلها)، وليس يتصور هذا الترك إلا فيما بين الثقة والفصيل؛ لأن المعنى على أن يخلَى الفصيل، فلا يمنع من أن يرضع، ولا يفرق بين الثقة وبينه، ولو أنك أردت إفراد كل واحد منهما بالترك، مثل أن تقول: (تُركت الثقة في المرعى، وترك الفصيل في البيت)، لم يكن هذا النصب؛ لأن الترك هاهنا يكون بمعنى (الإرسال) في الثقة، وبمعنى (الحبس) في الفصيل.

ثم إن فيه أصلا آخر، وهو أنك إذا قلت: (جاءني زيد وعمرو)، لم يكن أحدهما بأن تقدمه في الذكر أولى من الآخر، ولم يفرق المعنى بأن تقول: (جاءني عمرو وزيد).

وليس كذلك المسائل التي تكون الواو فيها بمعنى (مع)؛ وذلك أنه لا يجوز فيها التقديم والتأخير، فلو قلت: (جاء الطَّيَّالسة والبرد)، (ولو ترك الفصيل والثقة)، لم يستقيم، ثم إنه لا يكون هذا النصب حتى يكون في الكلام فعل مثل (جاء)، ومثل (ترك) فليس كل موضع يكون فيها بمعنى (مع)، فإن الاسم يُنصب بعدها، ألا ترى أنهم قالوا: (كل رجل وضيعته)، و(كل طير وشكله)، فلم ينصبوا، وإن كان المعنى: (مع ضيعته، ومع شكله)، ومثله: (أنت أعلم وزيد)، أي: (مع زيد).

وقد يجيء النصب في بعض المسائل على تأويل معنى فعل، فمن ذلك قولهم: (ما شئت وزيدا؟) تأولوه على معنى: (ما تصنع وزيدا؟) ودعاهم إلى ذلك أنهم كرهوا

الْعَطْفَ عَلَى ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ (الكَافُ)، وَإِذَا أَضَافُوا الشَّأْنَ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ، كَانَ
الِاخْتِيَارُ فِيهِ الْعَطْفُ، نَحْوُ: (مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٍ؟) وَذَلِكَ أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الظَّاهِرِ
الْمَجْرُورِ، لَا يَمْتَنِعُ كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَى الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ ضَمِيرَ مَجْرُورٍ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ
يَتَكَلَّفُوا تَأْوِيلَ مَعْنَى فِعْلٍ كَمَا تَكَلَّفُوهُ مَعَ الضَّمِيرِ، وَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ بِمَعْنَى مَعَ، ثُمَّ لَمْ
يُنْصَبِ الْاسْمُ بَعْدَهَا؛ لِخُلُوقِ الْكَلَامِ مِنَ الْفِعْلِ، قَوْلُهُمْ: (مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ)، وَأَنْشَدَ^(١):
[الكامل]

يَا زَبْرَقَانَ أَخَانِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرِ
أَي: مَعَ الْفَخْرِ.

(١) هو للمُخَبِّلِ السَّعْدِيِّ، يَهْجُو ابْنَ عَمِّهِ الْأَعْلَى الزَّبْرَقَانَ ابْنَ بَدْرِ - وهو غير الزَّبْرَقَانَ بْنِ بَدْرِ
الْفَزَارِيِّ -، وَيُنْسَبُ لِلْمُتَنَخِّلِ السَّعْدِيِّ.

يقال: يَا أَخَا الْعَرَبِ؛ يُرَادُ: يَا وَاحِدًا مِنْهُمْ.

و (بنو خلف): رَهْطُ الزَّبْرَقَانَ بْنِ بَدْرِ. (ويب أيبك): تَحْقِيرُ لَهُ وَتَصْغِيرُ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (الْفَخْرُ) حَيْثُ رَفَعَهُ عَطْفًا عَلَى (أَنْتَ)، مَعَ مَا فِي الْوَاوِ مِنْ مَعْنَى (مَعَ).

وَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ إِذْ لَيْسَ قَبْلَهُ فِعْلٌ يَنْفَعُ إِلَيْهِ فَيُنْصَبُ.

انظر: الكتاب ٢٩٩/١، والمؤتلف والمختلف ٢٧٢، وتحصيل عين الذهب ١٩٩، والتبصرة ٢٥٩/١،

وشرح المفصل ٥١/٢، والهمع ٢٨١/٥، والخزانة ٩١/٦، والبرر ١٦٧/٦، والديوان ٢٩٣.

فصل في (إلا) ^(١)

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ فِي (إِلا): أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ:
حَالَةٌ تَكُونُ فِيهَا عَامِلَةٌ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وَحَالَةٌ تَكُونُ فِيهَا عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُنَا: (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، عَمِلَتْ كَمَا تَرَى فِي لَفْظِ (زَيْدٍ) فَتَصَبَّهَتْ، وَعَمِلَتْ فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتَهُ مِنْ إِثْبَاتِ الْمَجِيءِ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ الْقَوْمُ.
وَمِثَالُ الثَّانِي: قَوْلُنَا: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ)، عَمِلَتْ فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَوْجَبَتْ إِثْبَاتَ الْمَجِيءِ لـ (زَيْدٍ)، وَتَفِيَهُ عَنْ عَدَاهُ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِي اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ كَانَ (زَيْدٌ) مَرْفُوعًا بِأَنَّهُ فَاعِلٌ (جَاءَنِي)، كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ).

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَجِيءَ فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ، أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ؛ وَغَيْرُ الْمُوجِبِ: هُوَ التَّفْيِ، وَالتَّهْيِ، وَالِاسْتِفْهَامُ. وَالْمُوجِبُ مَا لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ الْخَبَرُ الْمُثْبِتُ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ)، وَالْأَمْرُ كَقَوْلِكَ: (لِيَذْهَبِ الْقَوْمُ).

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا تَأْتِي مَرَّةً بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَأُخْرَى قَبْلَ تَمَامِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِتَمَامِ الْكَلَامِ هَاهُنَا مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَدْ أَخَذَ فَاعِلَهُ، وَالْمُبْتَدَأُ خَبَرَهُ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ لِمَجِيئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ: أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ ذُكِرَ فِي الْكَلَامِ مُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَعَلَّقَ الْحُكْمَ الَّذِي يُرَادُ إِخْرَاجُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِمَذْكُورٍ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُنَا: (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)؛ قَدْ جَاءَتْ (إِلا) كَمَا تَرَى بَعْدَ ذِكْرِ مُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ (الْقَوْمُ)، وَتَعْلِيقُ الْإِثْبَاتِ بِهِ، وَالْمَعْنَى فِي مَجِيئِهَا قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ تَجِيءَ مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) إِلا: موضوعة في الأصل للاستثناء. قال أبو زكريا: وللإستثناء أدوات موضوعة فأشدها استيلاء على باب الإستثناء وأكثرها استعمالا إلا وهي أم الباب، وما عداها من أدوات الإستثناء كأنها أخذت هذا الحكم من إلا بطريق الشبه، فمن الأدوات التي استثنى بها لشبهها بإلا أسماء وأفعال وحروف، فمن الأسماء: (سوى)، وفيها ثلاث لغات: فتح السين، وضمها، وكسرها، فإذا فتحت السين مددتها لا غير، وإذا ضممها قصرت لا غير، وإذا كسرها كنت بالخيار بين المد والقصر، والقصر أكثر. [نزهة الأعين

يَكُونُ قَدْ ذُكِرَ فِي الْكَلَامِ مُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَعُلِقَ الْحُكْمُ الَّذِي أُرِيدَ إِخْرَاجُ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مِنْهُ بِمَذْكُورٍ، وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ)، لَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مُسْتَشْنَى مِنْهُ مَذْكُورٌ كَـ (الْقَوْمِ) فِي: (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، وَالْحُكْمُ الَّذِي أُرِدَتْ إِخْرَاجُ زَيْدٍ مِنْهُ، وَهُوَ نَفْسِي الْمَحْيِي، لَيْسَ لَهُ فِي اللَّفْظِ مَذْكُورٌ تَرْغُمُ أَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى، مِنْ حَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ الْمَحْيِي عَنْ كُلِّ مَنْ عَدَا زَيْدًا، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى فِي تَمَامِ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمُعْتَادُ: أَنَّهُمْ يَعْلُدُونَ، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)، مَعْدَى: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ)، فِي أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ (إِلَّا) قَدْ جَاءَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ، مَعَ عَلِمْنَا بِأَن قَوْلُنَا: (مَا رَأَيْتُ، وَمَا مَرَرْتُ)، كَلَامٌ تَامٌ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهَا لَا تَجِيءُ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ إِلَّا فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ، كَقَوْلُنَا: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَهَلْ جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا يَكُنْ مَعَكَ إِلَّا زَيْدٌ)، وَمِثْلُهُ: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، وَهَلْ رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا؟ وَهَلْ مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ؟ وَلَا تُضْرِبُ إِلَّا زَيْدًا، وَلَا تُثْمِرْ إِلَّا بِزَيْدٍ).

فَأَمَّا فِي الْمَوْجِبِ فَلَا يَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجِيءَ بِهَا قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ، فَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا)، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا.

وَأَعْلَمَ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍ كَانَ فِي الْأِسْمِ بَعْدَهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا)، وَكَفَرَاءَةٌ مَنْ قَرَأَ: (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ^(١) [النساء: ٦٦].

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُجْعَلَ الْأِسْمُ بَعْدَ (إِلَّا) - الَّذِي هُوَ الْمُسْتَشْنَى - تَابِعًا لِلْأِسْمِ قَبْلَ (إِلَّا) - الَّذِي هُوَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ - فَتَقُولُ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْاِخْتِيَارُ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَ (إِلَّا)

(١) قرأ عبد الله بن عامر، وعيسى بن عمر: (ما فعلوه إلا قليلا منهم) نصبا على الاستثناء، والرفع أجود عند جميع النحويين، وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى.

عَلَى الْمُبْدَلِ، فَإِنْ قَدِّمْتَ الْمُسْتَشْتَى عَلَى الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ لَمْ يَجُزْ إِلَّا النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: (مَا حَامِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الطويل]

وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ
وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمُسْتَشْتَى يَمْنَعُ مِنْ إِتْبَاعِهِ الْاسْمَ الَّذِي هُوَ الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ
يَكُونُ عَلَى الْمُبْدَلِ، وَالْمُبْدَلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (جَعَلْتُ بَعْضَهُ
مَتَاعَكَ فَوْقَ بَعْضٍ)، تُرِيدُ: جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ.

فصل

قَوْلُهُمْ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ لَا يَكُونُ زَيْدًا، وَلَيْسَ زَيْدًا)، النَّصْبُ فِيهِ بَأْنُهُ خَبَرٌ (كَانَ،
وَلَيْسَ)، لَا بَأْنُهُ اسْتِثْنَاءٌ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا اسْمَ (كَانَ، وَلَيْسَ) هَاهُنَا مَخْصُوصًا حَصَلَ بِهِ
مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلَيْسَ بَعْضُهُمْ
زَيْدًا)، وَإِذَا نَفَيْتَ أَنْ يَكُونَ (زَيْدًا) بَعْضُهُمْ، فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ.

(١) هذا البيت للكميت بن يزيد الأسدي، ويكنى: أبا المسهل وكان أصم أصلخ، لا يسمع الرعد،
وكان من الشيعة، وهذا البيت من شعر يمدح به بني هاشم.
وشيعه الإنسان: من يشايه على أمره، ويغضب له.
ومشعب الحق: طريقته.

ويروى أن الكميت قال هذا الشعر أول انبعاثه، وقيل شهرته، فأتى الفرزدق، فقال: يا أبا فراس، إني
نفقت على لساني شعر، فأردت عرضه عليك، فإن كان حسناً أمرتني بإذاعته في الناس، وإن كان قبيحاً
كنت أول من ستر علي.

فقال له الفرزدق: أما عقلم فحسن، وإني لأرجو أن يكون شعرك على قدر عقلك.
انظر: الحلال في شرح أبيات الجمل ٥٧/١، والكامل في اللغة والأدب ١٣٢/١، وخزانة الأدب
٢٩٠/٤، واللمع في العربية ٦٨/١، والمخصص ٤١٠/٣.

لا سيما^(١)

(١) الاسم الواقع بعد " لا سيما " إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس:

ألا رب ————— يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم ————— بدارة جلجل
فإن كان الاسم الواقع بعد " لا سيما " نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة.

فأما الجر فتخرجه على وجهين، أحدهما: أن تكون " لا " نافية للجنس و" سي " اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و" ما " زائدة، وسي مضاف، و" يوم " مضاف إليه، وخير لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا، و" سي " اسمها منصوب بالفتحة الظاهر، وهو مضاف و" ما " نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، و" يوم " بدل من ما.

وأما الرفع فتخرجه على وجهين أيضا، أحدهما: أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا و" سي " اسمها، و" ما " نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليها، و" يوم " خير مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخير لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود، والوجه الثاني، أن تكون " لا " نافية للجنس أيضا، و" سي " اسمها، و" ما " موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليه، و" يوم " خير مبتدأ محذوف، والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخير " لا " محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود.

وأما النصب فتخرجه على وجهين أيضا، أحدهما: أن تكون " ما " نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة " سي " إليها، و" يوما " مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء أعني يوما بدارة جلجل. وثانيهما: أن تكون " ما " أيضا نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالاضافة، و" يوما " تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة، لانه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا،

وَأَمَّا (لا سِيَمًا): فَالْأَصْلُ فِيهِ التَّشْدِيدُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ (السِّي) الَّذِي مَعْنَاهُ (المَثَلُ)، وَيَجُوزُ فِي (زَيْدٍ) الْجَرِّ وَالرَّفْعِ.

أَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ (مَا) مَزِيدَةً، مِثْلَهَا فِي: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥، المائدة: ١٣]. وَيَكُونُ (زَيْدٌ) مَجْرُورًا بِإِضَافَةِ (سَيِّ) إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الرَّفْعُ، فَعَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) تَمَعْنَى: (الَّذِي)، وَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ مُبْتَدَأً مَحْذُوفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: (لا سَيِّ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ)، ثُمَّ حَذَفَ (هُوَ)، كَمَا حُذِفَ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) ^(١) [الأنعام: ١٥٤]، فِي قِرَاءَةٍ مِنْ رَفَعَ، وَيُسْتَنَى بِـ (لا سِيَمًا) عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ أَنْ يُوصَفَ جَمَاعَةٌ بِالْفَضْلِ، ثُمَّ يُخَصَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِمْ، فَبِمَا وَصَفُوا بِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ فِي قَوْمٍ: (هُمْ فَضْلَاءُ كَرَمَاءَ، لا سِيَمًا زَيْدٌ)، فَإِنَّهُ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ، وَيَبِينُ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ ^(٢): [الطويل]

ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد "سيما".

والحاصل أن نصب المعرفة بعد "لاسيما" لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزاً، والتزام كون التمييز نكرة. [شرح ابن عقيل ١٦٦/١]

(١) من قال في: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) بِالرَّفْعِ: إِنْ أَصْلُهُ أَحْسَنُوا، فَحُذِفَ الْوَاوُ اجْتِزَاءً عَنْهَا بِالضَّمَّة. لِأَنَّ بَابَ ذَلِكَ الشَّعْرَ، وَالصَّوَابُ تَقْدِيرُ مُبْتَدَأٍ، أَيْ: هُوَ أَحْسَنَ. [الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ ٣٦٨/١]

(٢) من معلقة امرئ القيس، والضمير في منهما يعود على امرأتين تحدث عنهما قبل ذلك وذكر قصة جرت بينه وبينهما في مكان اسمه دارة جلدل.

السي: المثل يقال هما سيان أي مثلان. وسيما يخفف ويشدد ونصب سيما بلا. ويجوز أن يكون مبنيًا مع لا لأن لا تبنى مع المضاف، لأن سي مشبهة بالحروف، ولا تقع الإضافة في الحروف، فلو أضفت إليهن لأزال البناء وأصله سي مشدد.

وحكى الأخفش تخفيفه وخفض ما بعده فإنه جعل ما زائدة للتوكيد ويجوز فيه الرفع على إضمار هو ومن خفض لإضافة سي إليه، وما صلة في سيما ويجوز على البدل من رب يوم، والدائرة والدار واحدة، جلدل موضع من الحمى قال أبو عبيدة والأصمعي هي في الحمى، قال هشام هي عند غمر كندة.

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
 الْمَعْنَى كَمَا لَا يَخْفَى: عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ لِلْيَوْمِ الَّذِي كَانَ لَهُ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ مَزِيَّةً عَلَى الْأَيَّامِ
 الصَّالِحَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ مِنْهُنَّ، وَإِذْ قَدْ ثَبِتَ أَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَاهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبَرٌ
 مَحذُوفٌ، كَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (وَلَا سِيَّمَا زَيْدًا)، فَقَدْ قُلْتَ: وَلَا سِيَّمَا زَيْدًا فِيهِمْ. وَكَذَلِكَ
 يَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَلَا مِثْلَ يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ كَانَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ، أَيْ: وَلَا مِثْلَ يَوْمِ دَارَةِ
 جُلْجُلٍ.

خلا، وعدا

وَأَمَّا (خَلَا) وَ(عَدَا)، فَفِيهِمَا إِضْمَارُ فَاعِلٍ، وَهُوَ: (بَعْضُهُمْ)، كَمَا ذَكَرْنَا فِي (لَا
 يَكُونُ، وَلَيْسَ)، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا)، كَانَ الْمَعْنَى: خَلَا بَعْضُهُمْ
 زَيْدًا، وَعَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا، أَيْ: جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، ثُمَّ الْمَعْنَى: لَمْ يَكُنْ بَعْضُهُمْ زَيْدًا.
 وَأَمَّا إِذَا جَرَرْتَ بِهِمَا، فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ، فِيهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ لُغَةٌ شَاذَةٌ.
 فَإِنْ أَدْخَلْتَ (مَا) عَلَيْهِمَا لَمْ يَكُونَا إِلَّا فَعْلَيْنِ، وَلَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ، نَحْوُ: (مَا خَلَا
 زَيْدًا، وَمَا عَدَا زَيْدًا)، عَلَى مَا قَدَّرْنَا مِنْ قَوْلِكَ: (مَا خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَمَا عَدَا بَعْضُهُمْ
 زَيْدًا).

حاشا

وَأَمَّا (حَاشَا): فَحَرْفُ جَرٍّ فِيهِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَفِيهِ شَرْطٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا
 حَيْثُ يُرَادُ التَّيَرِئَةُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الكمال]

انظر: شرح المفصل ٨٦/٢، وشرح التسهيل ٣١٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢، واللسان
 (سوا) ٤١١/١٤، والجنى الثاني ٣٣٤، والمغني ١٨٦، والهمع ٢٩٣/٣، والخزانة ٤٤٤/٣، ٤٥١،
 والدرر ١٨٣/٣، والديوان ١٠.

(١) البيت للحميم الأسيدي.

وقد لَفَّقَ النُّحَاةُ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ بَيْتَيْنِ، وَصَوَّبَ الْإِنْشَادَ هَكَذَا:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ	إِنْ	أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكَ	فَدَمٍ
عَمَرُو بَنَ عَثَبٍ	إِنَّ	بِهِ ضُنًّا عَنِ الْمَلَحَةِ	وَالشُّمِّ

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِيْنًا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّثْمِ
قَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ ذِمُّ لَقَوْمٍ، وَاسْتَنْتَى (أَبَا ثَوْبَانَ) مِنْهُمْ.
وَمَنْ نَصَبَ بِـ (حَاشَا) جَعَلَهُ فِعْلًا عَلَى مَعْنَى: (جَانَبَ، وَبَاعَدَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا)، أَي:
أَنْ يَكُونَ زَيْدًا، وَلَيْسَ هَذَا بِمُسْتَعْمَلٍ.

فصل [في (سوى)]

(سَوَى): ظَرْفٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ
مَكَانَ زَيْدٍ)، وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَةَ تَسْتَقِلُّ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي مَنْ سِوَاهُ، وَأَخَذْتُ
مَا سِوَاهُ)، مُسْتَعْمَلٌ ذَلِكَ عَلَى الْأَطْرَادِ، وَفِي حَالِ السَّعَةِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا،
حَتَّى يَكُونَ جُمْلَةً؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الظَّرْفَ يُقَدَّرُ فِيهِ فِعْلٌ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ
كَالَّذِي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، إِذَا قَدَّرْتَ: (زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ).
وَيَجِيءُ الظَّرْفُ صِلَةً لِلَّذِي، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى الَّذِي، وَصِحَّةُ الْكَلَامِ بِهِ شَائِعٌ مُسْتَمَرٌّ،
تَقُولُ: (أَخَذْتُ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الَّذِي فِي الدَّارِ، وَرَأَيْتُ مَنْ فِي الدَّارِ)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
ظَرْفًا، وَكَانَ مِثْلَ غَيْرِهِ، لَكَانَ لَا تَتِمُّ الصَّلَةُ بِهِ حَتَّى يُؤْتَى بِحِزْءٍ آخَرَ.
تَفْسِيرُ هَذَا أَلَّا لَوْ قُلْتَ: (أَخَذْتُ مَا غَيْرُهُ)، لَمْ يَصِحَّ حَتَّى تَقُولَ: (مَا هُوَ غَيْرُهُ)،
فَإِنْ جَاءَ كَانَ شَاذًا، وَ(أَخَذْتُ مَا سِوَاهُ) يَجِيءُ مَجِيئًا مُسْتَمَرًّا.
وَأَمْرٌ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنَّهُ فِي الْأَمْرِ الْأَكْثَرِ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَمَجْرُورًا، نَحْوُ:
(جَاءَنِي سِوَاهُ، وَرَأَيْتُ سِوَاهُ، وَمَرَرْتُ بِسِوَاهُ)، إِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ، كَقَوْلِهِ:
[المتدارك]

ثُمَّ لَمْ يَتَّقِ مِنْهَا سِوَى حَامِدٍ
وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى هَذَا، وَلَا اعْتِبَارَ بِاسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ لَهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْاعْتِبَارُ بِمَوَاضِعِهِ
فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ.

والشاهد فيه: (حاشا أبي ثوبان) فقد استدل به الشارح على أن (حاشا) تجر ما بعدها.
انظر: المفصليات ٣٦٧، والأصغيات ٢١٨، والإنصاف ٢٨٠/١، وشرح المفصل ٤٧/٨، والجنى
الداني ٥٦٢، ٥٦٣، والغني ١٦٦، والممع ٢٨٤/٣.

فَصْلٌ فِي النِّدَاءِ^(١)

(١) الحروف التي ينادى بها خمسة: يا وأيا وهيا وأي وبالألف وهذه ينادى بها المدعو إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنه أو للإنسان المعروض أو النائم المستقل وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً إلا في المبهمة والنكرة فلا يحسن أن تقول: هذا وأنت تريد: يا هذا ولا رجل وأنت تريد: يا رجل ويجوز حذف: يا من النكرة في الشعر.

والندبة يلزمها: يا ووا (ووا) يخص بها المندوب.

وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الإستغاثة والتعجب والمدح والندبة وسنذكر ذلك في مواضعه والأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد ومضاف ومضارع للمضاف بطوله.

شرح الأول: وهو الاسم المفرد في النداء الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة فالمعرفة: هو المضموم في النداء والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: إحداهما: ما كان اسماً معلماً قبل النداء نحو: زيد وعمرو فهو على معرفته.

وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى: يا أيها الرجل.

فهذان الضربان هما اللذان يُضَمَّان في النداء تقول: يا زيد ويا عمرو ويا بكر ويا جعفر ويا رجل أقبل ويا غلام تعال.

فأما: يا زيد فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء وهو في النداء معرفة كما كان ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه ويحيل قول من قال: أنه معرفة النداء فقط إنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكاً كما تقول: يا فرزدق أقبل ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به.

ومن قال إذا قلت: يا زيد أنه معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي أما حسنة: فأن يعني: أن أول ما يوضع الاسم ليعرف به الإنسان أنه ينادي به فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ: يا فلان وإذا كرر ذلك عليه علم أنه اسمه ولولا التكرير أيضاً ما علم فمن قال: أن الاسم معرفة بالنداء أي: أصله أنه به صار يعرف المسمى فحسن وإن كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر فقد بينا وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شناعات آخر عندي.

الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْمُنَادَى: أَنَّ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ يَقَعُ فِي النَّدَاءِ مَوْقِعَ الضَّمَاثِرِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، كَانَ (عَبْدُ اللَّهِ) وَاقِعًا مَوْقِعَ (إِيَّاكَ أَعْنِي)، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ فِي النَّدَاءِ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِ الْعَيْتَةِ، وَكَانَ يُقَالُ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ فَعَلَ كَذَا)، كَمَا تَقُولُ: (عَبْدُ اللَّهِ فَعَلَ كَذَا)؛ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا، وَكَانَ الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ فَعَلَ كَذَا)، عُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ، وَأَنَّهُ قَدْ دَخَلَهُ مَعْنَى (أَنْتَ، وَإِيَّاكَ).

وَهَاهُنَا مَعْنَى لَطِيفٌ، وَهُوَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ مَوْضُوعَةً لِيَعْرِفَ بِذِكْرِهَا غَيْرُ الْمُسَمَّى الْقَصْدَ إِلَى الْمُسَمَّى.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ)، كُنْتَ عَرَفْتَ غَيْرَ زَيْدٍ قَصْدَكَ إِلَى زَيْدٍ، بِإِثْبَاتِ الْمَجْئِءِ لَهُ، وَإِذَا جِئْتَ إِلَى النَّدَاءِ، وَجَدْتَ الْمَعْنَى عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسَمَّى الْقَصْدَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، كُنْتَ قَصَدْتَ أَنْ تُعَرِّفَ (عَبْدَ اللَّهِ) نَفْسَهُ قَصْدَكَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ

وَأَمَّا قَوْلُكَ: يَا رَجُلَ. فَهَذَا كَانَ نَكْرَةً لَا شَكَّ فِيهِ قَبْلَ النَّدَاءِ. وَإِنَّا صَارَ بِإِخْتِصَاصِكَ لَهُ وَإِقْبَالِكَ عَلَيْهِ فِي مَعْنَى: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ فَرَفَعَ وَإِنَّمَا ادَّعَى مَنْ قَالَ: أَنْ: يَا زَيْدَ مَعْرِفَةً بِالنَّدَاءِ لَا بِالتَّعْرِيفِ الَّذِي كَانَ لَهُ. قِيلَ: أَنَّهُ وَجِدَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا يَثْبِتَانِ مَعَ (يَا) فِي التَّعْرِيفِ فِي التَّشْبِيهِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ يَا زَيْدَانِ أَقْبِلَا وَلَوْلَا يَا لَقُلْتَ: الزَّيْدَانِ إِذَا أَرَدْتَ التَّعْرِيفَ وَإِنَّمَا حَذَفْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ اسْتِغْنَاءً بَيِّنًا عَنْهُمَا إِذْ كَانَتَا آلَةً لِلتَّعْرِيفِ كَمَا حَذَفْنَا مِنَ النُّكْرَةِ فِي النَّدَاءِ أَيْضًا.

وَوَجَدْنَا مَا يَتَوَبَّعُ عَنْهُمَا فَلَيْسَ يَنَادِي شَيْءٌ مِمَّا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ سَيَبُوه: وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ هَذَا الْأِسْمَ لَا تَفَارِقُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَكَثُرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. وَأَمَّا الْأِسْمُ النُّكْرَةُ الَّذِي بَقِيَ عَلَى نَكْرَتِهِ فَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِتَسْمِيَةٍ وَلَا نَدَاءٍ فَإِذَا نَادَيْتَهُ فَهُوَ مَنْصُوبٌ تَقُولُ: يَا رَجُلَا أَقْبِلْ وَيَا غُلَامًا تَعَالِ وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ: يَا رَجُلَا عَاقِلَا تَعَالِ فَالنُّكْرَةُ مَنْصُوبَةٌ وَصَفَتْهَا أَوْ لَمْ تَصِفْهَا وَمَعْنَى هَذَا أَنَّكَ لَمْ تَدْعُ رَجُلًا بَعِيْنَهُ فَمِنْ أَجَابِكَ فَقَدْ أَطَاعَكَ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ هُوَ وَرَاءَ حَائِطٍ وَلَا يَدْرِي مَنْ وَرَآهُ مِنَ النَّاسِ: يَا رَجُلَا أَغْثِي وَيَا غُلَامًا كَلِمَتِي كَمَا يَقُولُ: الضَّرِيرُ يَا رَجُلَا خُذْ بِيَدِي فَهُوَ لَيْسَ يَقْصِدُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ بَلْ مِنْ أَحَدٍ بِيَدِهِ فَهُوَ بَغِيْتُهُ. [الأصول: ٢٢٦/١]

بِكَلَامِكَ الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِهِ. ثُمَّ إِنَّهُمْ جَعَلُوا (يَا) نَفْسَهُ دَلِيلًا عَلَى هَذَا الْقَصْدِ الَّذِي فَسَّرْنَاهُ، وَنَصَّبُوا بِهِ الْأَسْمَ عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى: (أَعْنِي وَأُرِيدُ)، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِظْهَارُ هَذَا الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَهُ، لَمْ يَخْلُصْ بِهِ الَّذِي فَسَّرْنَاهُ مِنْ كَوْنِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ فِي مَعْنَى الْمُضْمَرِ وَبِمَنْزِلَتِهِ فِي أَنَّكَ تَذْكُرُهُ لِتَعْرِفَ الْمُسَمَّى الْقَصْدَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ، وَصَارَ إِلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ مِنْ تَعْرِيفِ غَيْرِ الْمُسَمَّى الْقَصْدَ إِلَى الْمُسَمَّى.

فَالنَّدَاءُ إِذَا مَعْنَى مَخْصُوصٌ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْخَبَرِ كَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمْنِي، وَلِكُونِهِ غَيْرُ خَبَرٍ لَمْ يَصِحَّ وَصْفُهُ بِالصِّدْقِ، وَالْكَذِبِ، وَكَانَ مُحَالًا، إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ كَذِبٌ أَوْ صِدْقٌ.

وَمِنْ التُّكْنَةِ فِي هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، كُنْتَ دَلَّلْتَ بِ (يَا) وَالْأَسْمِ بَعْدَهُ عَلَى إِرَادَةِ فِي نَفْسِكَ لِـ (عَبْدِ اللَّهِ) بِالْخِطَابِ، لَا عَلَى حَدِّ الْإِخْبَارِ، وَلَكِنْ عَلَى حَدِّ دَلَالَةِ الْحُرُوفِ عَلَى مَعَانِيهَا.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟) كُنْتَ دَلَّلْتَ بِ (هَلْ) عَلَى طَلَبِكَ مِنْ الْمُخَاطَبِ أَنْ يُعْلِمَكَ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ مِنْ وُجُودِ الْخُرُوجِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ انْتِفَائِهِ، وَلَمْ تَكُنْ مُخْبِرًا عَنْهُ بِهَذَا الطَّلَبِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَالُوا: إِنَّ النَّدَاءَ بِمَنْزِلَةِ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ، فَإِذَا قَالَ: (يَا زَيْدُ)، كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُشِيرَ لَهُ بِعَيْنِهِ، أَوْ يُحَرِّكُهُ بِيَدِهِ، أَوْ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَقَعُ لِلْمُخَاطَبِ الْعِلْمُ بِمَا فِي نَفْسِكَ ضَرُورَةً.

فصل

قَوْلُهُمْ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ): (أَيُّ): مُنَادَى مُفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُبْهَمٌ، وَمَعْنَى الْمُبْهَمِ هَاهُنَا: أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى جِنْسِ الْمَقْصُودِ، فَلَا يَسْتَعْنِي لِذَلِكَ عَنْ أَنْ يُوصَفَ بِاسْمِ الْجِنْسِ، فَيُقَالُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، تَطْيِيرُهُ فِي هَذَا اسْمُ الْإِشَارَةِ، فَإِنْ قَوْلُنَا: إِذَا يَكُونُ لَا مُحَالَةً مَعْرِفَةٌ، وَمَقْصُودًا بِهِ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُشِيرِ شَيْئَانِ أَوْ أَكْثَرُ، افْتَقَرَ إِلَى ذِكْرِ اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يَقْصِدُهُ بِالْإِشَارَةِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ، وَقَصَدَ الْإِشَارَةَ إِلَى الدِّينَارِ دُونَ الدِّرْهَمِ، أَوْ إِلَى الدِّرْهَمِ دُونَ الدِّينَارِ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ لَا مُحَالَةً إِلَى أَنْ يَقُولَ: (خُذْ هَذَا الدِّينَارَ)، أَوْ: (خُذْ هَذَا الدِّرْهَمَ).

إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَ (أَيَّ)، وَيَبَيِّنَ اسْمَ الْإِشَارَةِ فَرَقًا، وَهُوَ أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ أَنْ يَسْتَعْنِيَ
عَنِ الْوَصْفِ بِأَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي (أَيَّ) أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنِ
الصِّفَةِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي (أَيَّ): إِنَّهُ وَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، كَمَا أَنَّ (الَّذِي)
وَصْلَةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمْلِ.

يَعْنُونَ: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَدْخُلَ (يَا) عَلَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، فَيَقَالَ: (يَا الرَّجُلُ)، فَإِذَا
أَتَيْتَ بِـ (أَيَّ) صَلَحَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ تَصِفَ الْمَعْرِفَةَ بِالْجُمْلَةِ، فَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
جَاءَكَ بِالْأَمْسِ)، فَإِذَا جِئْتَ بِـ (الَّذِي)، فَقُلْتَ: (بِزَيْدٍ الَّذِي جَاءَكَ بِالْأَمْسِ) صَحَّ.

ثُمَّ إِنَّ الْإِشْكَالَ فِي أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ امْتَنَعَ نِدَاءٌ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ مِنْ غَيْرِ (أَيَّ)،
وَصَحَّ مَعَ (أَيَّ)؟

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ هَاهُنَا أَمْرًا خَفِيًّا قَدْ غَفَلَ أَكْثَرُ النَّاسِ عَنْهُ، وَهُوَ: أَنَّ لَيْسَ حَالُ
الْأَلِفِ وَاللَّامِ إِذَا كَانَ بَعْدَ (أَيَّ) حَالَهُ لَوْ جِئَ بِهِ مِنْ غَيْرِ (أَيَّ)، وَأَوَّلِي حَرْفِ النِّدَاءِ،
فَقِيلَ: (يَا الرَّجُلُ).

تَفْسِيرُ هَذَا: أَلَيْكَ إِذَا قُلْتَ: (الرَّجُلُ)؛ كَانَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ، وَالْعَهْدُ أَبَدًا يَكُونُ
بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ فِي ثَالِثٍ.

مَعْنَى هَذَا: أَلَيْكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي الرَّجُلُ)، كُنْتَ أَشْرْتَ لِلْمُخَاطَبِ إِلَى رَجُلٍ قَدْ
كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ فِيهِ، فَأَتَاكَ الْاِثْنَانِ، وَالرَّجُلُ الثَّالِثُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي النِّدَاءِ؛ لِأَنَّ
الْمُنَادِيَ يَكُونُ الْمُخَاطَبَ نَفْسَهُ، وَالثَّانِي الْمُتَكَلِّمُ، وَلَا يَكُونُ (أَيَّ) الْمُنَادِيَ ثَالِثًا، فَلَوْ قُلْتَ: (يَا
الرَّجُلُ)، صِرْتَ كَأَنَّكَ تُوجِّهُ النِّدَاءَ إِلَى غَائِبٍ، أَوْ تَجْعَلُ الْمُنَادِيَ مُخَاطَبًا غَائِبًا مَعًا،
وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي (الرَّجُلِ) إِذَا كَانَا بَعْدَ (أَيَّ)، فَلَا يَكُونُ لِلْعَهْدِ؛ لِأَنَّ (الرَّجُلَ)
يَكُونُ صِفَةً لـ (أَيَّ)، وَلَا يَكُونُ تَعْرِيفُ الصِّفَةِ فِي مَعْنَى تَعْرِيفِ الْاسْمِ.

بَيَانُ هَذَا أَلَيْكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي الرَّجُلُ)، اخْتَصَّصْتَ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ وَاحِدًا قَدْ
عَهَدَهُ الْمُخَاطَبُ، وَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفِ)، لَمْ يَكُنْ تَعْرِيفُكَ (الظَّرِيفِ)؛ لِأَنَّكَ
أَرَدْتَ أَنْ تَخْتَصَّ مِنْ الظَّرَفَاءِ وَاحِدًا، هَذَا مُحَالٌ؛ وَلَكِنْ لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً مَعْرُوفٍ عِنْدَ

المُخَاطَبُ، وَذَلِكَ الْمَعْرُوفُ هُوَ (زَيْدٌ)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ إِدْخَالِ الْأَلِفِ وَالسَّلَامِ فِي (الرَّجُلِ) مِنْ قَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، مِنَ الْفَسَادِ مَا يَلْزَمُ لَوْ قُلْتَ: (يَا الرَّجُلُ)، مِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْمُخَاطَبَ غَائِبًا، كَمَا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ، إِنْ قُلْتَ: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ)، فَأَدْخَلْتَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَى (الظَّرِيفِ)؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا عَرَفْتَهُ لِكُونِهِ مِنْ صِفَةٍ لِمَعْرِفَةٍ، لَا لِأَنْ تَخُصَّ مِنَ الظَّرَفَاءِ وَاحِدًا، فَيَكُونُ عَهْدًا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي وَرَّطَ النَّاسَ فِي الشُّبْهَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (يَا اللَّهُ)، فَإِنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِيهِ مُخَرَّجٌ عَنْ حَدِّهِ وَمُنْزَلٌ مِثْلَهُ جُزْءٌ مِنْ

الاسم.

وَمِنْ أَصُولِهِمْ فِي هَذَا: أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي هَذَا الْاسْمِ، قَدْ صَارَ عَوَضًا عَنِ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ (فَاءُ الْفِعْلِ) فِي (أَلِهَ)، بِدَلَالَةِ أَنَّهُمْ رَفَضُوا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يُقَلَّ (الِإِلَهَ) إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، فَإِذَا دَخَلَ حُرُوفُ النَّدَاءِ صَارَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَأَنَّهُ قَدْ تَمَحَّضَ لِكُونِهِ عَوَضًا مِنَ الْهَمْزَةِ فِي (أَلِهَ)؛ وَلِذَلِكَ قَطَعُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُبَيِّنُوا تَغْيِيرَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي حَالِ النَّدَاءِ عَنْ حُكْمِهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ.

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ تَعْرِيفَ الصِّفَةِ عَلَى خِلَافِ تَعْرِيفِ الْاسْمِ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا تُعَرَّفُ لِكُونِهَا صِفَةً مَعْرُوفَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الظَّرِيفِ)، فَإِنَّمَا تَصِفُهُ بِـ (الظَّرِيفِ)، لِتَرْيِيلِ الْاِشْتِبَاهِ عَنِ الْمُخَاطَبِ فِي الَّذِي أَرَدْتَهُ مِنْ بَيْنِ مَنْ يُسَمَّى (زَيْدًا)، وَلَمْ يَزُلْ الْاِشْتِبَاهُ بِـ (الظَّرِيفِ)؛ إِلَّا لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَرَفَهُ، صِفَةَ الَّذِي عَيَّنْتَهُ مِنْ بَيْنِ مَنْ يُسَمَّى (زَيْدًا).

فصل

إِنَّمَا يَحْجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً، فَإِنَّهُ لَا يَحْجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالتَّصْبِ، تَقُولُ: (يَا زَيْدُ أَخَا عَمْرٍو)، وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يَا زَيْدُ أَخُو عَمْرٍو)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُضَافِ فِي النَّدَاءِ إِلَّا التَّصْبُ سَوَاءً كَانَ الْمُنَادَى أَوْ صِفَةُ الْمُنَادَى، فَإِنْ وَصَفْتَ صِفَةً (أَيَّ) بِالْمُضَافِ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ، تَقُولُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْجُمَةِ)، وَلَا يَحْجُوزُ: (ذَا الْجُمَةِ).

وَعَلَى ذَلِكَ أَنْشَدُوا^(١): [الرجز]

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي

وَالسَّبَبُ فِي أَنْ لَمْ يَحْزَ انتِصَابُهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ صِفَةً الْمُنَادَى، وَإِنَّمَا كَانَ صِفَةً الرَّجُلِ
الَّذِي هُوَ صِفَةُ الْمُنَادَى. ثُمَّ (الرَّجُلُ) وَإِنْ كَانَ صِفَةُ الْمُنَادَى، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي
صِفَةِ (زَيْدٍ)، وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمُبْهَمَةٍ مِنَ الْحَمَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ، فَلَمْ يُقَل: (يَا
أَيُّهَا الرَّجُلُ)، بِالتَّنْصِبِ، كَمَا قِيلَ: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ).

(١) قائله: هو رؤية بن العجاج، وهو من الرجز. وتماه:

لَا تُوعِدُنِي حِيَّةً بِالنَّكَرِ

اللغة: "ذو التنزي" - بفتح التاء والنون وتشديد الزاي المكسورة - وهو نزع الإعراب إلى الشر،

"بالنكر" - بفتح النون وسكون الكاف - من نكرت الحية بأنفها.

وقال ابن فارس: النكر بالشيء المحدد كالغرز.

الإعراب: "يا أيها" يا حرف نداء وأي منادى وها صفتها، "الجاهل" صفة ها التي هي اسم الإشارة،

"ذو" صفة الجاهل، "التنزي" مضاف إليه.

الشاهد فيه: "يا أيها الجاهل"، وصف "أيا" بما فيه أل، ووصف ما فيه "أل" بمضاف إلى ما فيه أل.

انظر: الأشموني ٤٥٣/٢، والكتاب لسيبويه ٣٠٨/١، والمحكم ٥٤١/٥، والمقتضب ٢٥٢/١.

فصل في المعطوف على المنادى

اعلم أن هاهنا سؤالاً صعباً، وهو أن يقال: إن من حكم المعطوف أبداً أن يمتنع فيه ما يمتنع في المعطوف عليه، وإذا كان كذلك وجب إذا لم يصح إدخال الألف واللام على المنادى - فلا يجوز أن تقول: (يا الرجل، ويا الجبال) - أن لا يصح ذلك في المعطوف أيضاً، وأن لا يجوز: ﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾ [سبا: ١٠].

فالجواب: إن الذي أوجب جواز ذلك في المعطوف مع امتناعه في المعطوف عليه، أن الذي له امتنع أن تقول: (يا الرجل، ويا الجبال)؛ ما ذكرنا من أن الألف واللام في الاسم يكون للعهد، وأن تقدير العهد في الخطاب محال، من حيث كان العهد يكون في ثالث، هو غائب، والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب، ويكون في حكم الغيبة، يبين ذلك أنك إذا قلت: (أعنيك وزيداً)، لم يدخل (زيد) في الخطاب، وإن كان معطوفاً على ضمير الخطاب؛ وذلك أنه لا يصح الجمع بين شيئين في الخطاب على أن تبدأ بأحدهما، وتنتهي بالآخر.

معنى ذلك: أنه لا يصح أن تقول: (أنت فعلت كذا)، وأنت تخاطب (زيداً)، ثم تقول: (وأنت لم تفعل ذلك)، وأنت تعني (عمراً)، وتقدر أن خطابك (زيداً) بقي على حاله في حال خطابك (عمراً)، وإنما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب إذا لم تفرق، فقلت: (أنتم فعلتم كذا، وأنتم ذهبتم)، وما شاكل ذلك، وإذا كان كذلك بان السبب في جواز دخول الألف واللام على المعطوف على المنادى، وإن لم يصح دخولها على نفس المنادى.

وأمر آخر خفي في هذا الموضع، وهو: أنك إذا قلت: (اذهب أنت وزيد)، لم يكن (زيد) مخاطباً، ولكن يكون في معنى: (وليدذهب زيد) في كونه غائباً، ثم إن قلت: (اذهب أنت وزيد، فإنكما من شأنكما كذا وكذا)؛ كان إدخال زيد في الخطاب على سبيل التغليب، لا أن زيداً مخاطب، كيف وأنت تقول هذا وزيد غائب؟

ومعنى التغليب: أنك تقول للرجل مخاطباً: (أنتم فعلتم كذا)، تعني: أنت وقومك. وتقول: (جيتي، وجاء زيد، فقلتما لي كذا وكذا)، فتجعل (زيداً) شريكاً للمخاطب في لفظ الخطاب، وإن كان يعلم أن المعنى: (جيتي فقلت كذا، وجاء زيد فقال كذا).

وَمِثْلُ هَذَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَقُولُ: (نَحْنُ فَعَلْنَا)؛ فَيَعْبُرُ عَمَّنْ ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَذْكُرُهُ بِلَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ، مَعَ الْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ لِكَلَامٍ وَاحِدٍ مُتَكَلِّمَانِ.

فصل [في (الابن)]

(الابن): إِذَا وَقَعَ بَيْنَ عِلْمَيْنِ، وَكَانَ صِفَةً، جُعِلَ الْمَوْصُوفُ مَعَهُ فِي حُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ إِسْقَاطُ التَّنْوِينِ مِنْهُ؛ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مَعَ (الابن) فِي حُكْمِ الْأَسْمَاءِ يُجْعَلَانِ اسْمًا وَاحِدًا، مِثْلُ: (حَضَرَمَوْتُ)، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ الْأِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِذَا جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي كَوْنَهُ مُرَكَّبًا مَعَ الثَّانِي؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّنْوِينُ يَكُونُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ، لَا فِي حَشْوِهِ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ التَّنْوِينُ عَلَى الْمَوْصُوفِ بِالْأَبْنِ مِنَ الْعِلْمَيْنِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى شَبَّهُوهُ بِقَوْلِنَا: (امْرُؤُ، وَأَبْنُ)، فِي أَنْ جَعَلُوا (زَيْدًا) فِي قَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، وَرَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو)، تَابِعًا لِلْأَبْنِ فِي الْإِعْرَابِ، كَمَا يَتَّبِعُ الرَّأْيُ مِنَ (امْرِي)، وَالتَّنُونُ مِنَ (ابْنِ) مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ، إِذَا قُلْتَ: (امْرُؤُ، وَامْرَأُ، وَامْرِي، وَأَبْنُ، وَأَبْنَمَا، وَأَبْنِ) فِي أَنَّهُ لَا يُعَدُّ إِعْرَابًا، وَلَكِنْ اتِّبَاعًا لِمَا قَبْلَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ.

وَإِذَا قَدْ ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ صِفَةُ الْمُنَادَى - إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً حُكْمُهَا النَّصْبُ الْبَتَّةَ - وَجِبَ إِذَا وَصَفَ الْمُنَادَى بِـ (ابن)، وَهُوَ عَلَمٌ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ (ابن) كَذَلِكَ عَلَمٌ، أَنْ يَتَّبِعَ آخِرُ الْأِسْمِ الْمُنَادَى آخِرَ (الابن)، فَبَيْنَا جَمِيعًا عَلَى الْفَتْحِ.

ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ (الابن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ، وَجِبَ تَرْكُ الْمُنَادَى عَلَى ضَمِّهِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (يَا زَيْدُ ابْنُ أَخِيْنَا، وَيَا رَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو)؛ كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، وَجِبَ أَنْ يُتَوَّنَ الْأِسْمُ الْمَوْصُوفُ بِـ (ابن)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (جَاءَنِي زَيْدُ ابْنِ أَخِيْنَا)، تَوَنَّنَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ الْمَجْعُولِ مَعَ (الابن) اسْمًا وَاحِدًا، ثُمَّ إِنْ كَانَ (الابن) خَبَرًا كَانَ كَذَلِكَ الْأِسْمُ فِي وُجُوبِ التَّنْوِينِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَجْعُولًا مَعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ اسْمًا وَاحِدًا، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، فَأَنْتَ تَقُولُ: (زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو)، تُتَوَّنُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُصِفَ (زَيْدًا)، بَلَّغَهُ (ابْنُ عَمْرٍو)، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُعْلِمَهُ أَنَّهُ (ابْنُ عَمْرٍو).

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ الْأَلِفِ فِي الْخَطِّ، وَإِتْبَائُهُ، ذَنْ الْأَصْلِ فِيهِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ التَّنْوِينَ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنَ اللَّفْظِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ

حَذَفُ الْأَلِفِ مِنَ الْخَطِّ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ إِثْبَاتُ التَّنْوِينِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِثْبَاتُ الْأَلِفِ فِي الْخَطِّ.

فَصْلٌ

إِذَا كَانَ النَّدَاءُ لِلِاسْتِغَاثَةِ، أُدْخِلَ عَلَى الْمُنَادَى اللَّامُ الْجَارَّةُ، إِلَّا أَنَّهَا تُفْتَحُ، فَيَقَالُ: (يَا لَزَيْدَ)، وَذَكَرُوا فِي فَتْحِهَا وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْتَعَاثِ، وَالْمُسْتَعَاثِ إِلَيْهِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: بَيْنَ الْمَدْعُوِّ وَالْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُنَادَى وَاقِعٌ مَوْضِعَ الْمُضْمَرَاتِ، كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلُ مِنْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (يَا زَيْدَ)، كَانَ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ قَدْ وَقَعَ مَوْضِعَ (يَاكَ)، إِذَا قُلْتَ: (يَاكَ أَعْنِي).

وَمِنْ شَأْنِ اللَّامِ الْجَارَّةِ أَنْ تُفْتَحَ فِي الْمُضْمَرِ، كَقَوْلِنَا: (لَكَ، وَلَهُ). ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ عُطِفَ عَلَى الْمُنَادَى اسْمُ كُسِرَتِ اللَّامُ فِيهِ، تَقُولُ: (يَا لَزَيْدَ، وَلِعَمْرٍو)، وَأَنْشُدُوا^(١): [البسيط]

(١) نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ إلى أبي الأسود الدؤلي، وإلى أبي زبيد الطائي؛ وبالرجوع إلى ديوانيهما لم أحده فيهما، ولم أقف على قائله. وهذا عجز بيت صدره:

يَتَكِيكَ نَاءٌ، بَعِيدُ الدَّارِ، مُعْتَرِبٌ

الشاهد فيه: كَسْرُ لَامٍ (وَلِلشَّيْبَانِ) وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (يَا لِلْكُهُولِ)، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى مِثْلُهَا، وَاللَّامُ فِي (يَا لِلْكُهُولِ) مَفْتُوحَةٌ لِدُخُولِهَا عَلَى مَدْعُوٍّ، (وَلِلشَّيْبَانِ): مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، إِذْ بِالْعَطْفِ زَالَ اللَّبْسُ، وَذَلَّ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مَدْعُوٍّ، فَكُسِرَتْ اسْتِمْرَارًا عَلَى كُسْرِهَا مَعَ الظَّاهِرِ وَاسْتِصْحَابًا فِي حَالِهَا، وَهِيَ فِي (يَا لِلْعَجَبِ) مَكْسُورَةٌ؛ لِأَنَّهَا فِي مَدْعُوٍّ إِلَيْهِ، وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّامِ الْفَتْحُ، أَلَا تَرَاهَا مَعَ الْمُضْمَرِ كَذَلِكَ حَيْثُ لَا يَتَيَّنُ الْإِعْرَابُ، وَكُسِرَتْ فِي الظَّاهِرِ لِئَلَّا تَلْتَبِسَ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ فُتِحَتْ مَعَ الْمَدْعُوِّ وَكُسِرَتْ مَعَ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ؟

فَالْجَوَابُ: لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ عَكِسَ لَوَقَعَ الْفَرْقُ، فَلِمَ خُصَّتْ لَامُ الْمَدْعُوِّ بِالْفَرْقِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَدْعُوَّ مُنَادَى وَاقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ، وَاللَّامُ مَعَ الْمُضْمَرِ مَفْتُوحَةٌ، فَكَانَ الْمَدْعُوُّ أَوْلَى بِالْفَتْحِ
لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَوَجْهٌ آخَرُ: إِنَّمَا كَانَتْ الْأَوَّلَى أَوْلَى بِالْفَتْحِ مِنَ الثَّانِيَةِ، مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمَدْعُوُّ لَهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِنْهَا جِ مَا
تَدْخُلُهُ اللَّامُ الْمَكْسُورَةُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا لِلْعَدُوِّ، فَمَعْنَاهُ: أَدْعُوكُمْ لِلْعَدُوِّ، فَهِيَ عَلَى أَصْلِهَا.
وَالْمُنَادَى الْمَدْعُوُّ فِي دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى لَا يَحْتَاجُ إِلَى لَامٍ، فَكَانَ تَغْيِيرُ
لَامِهِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ دُخُولَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، هُوَ مَعْنَى حَادِثٍ أَوْجَبَ الْفَصْلَ، فَلَيْسَ فَتْحُهَا بِالْفَتْحِ الَّذِي
يَجِبُ فِي أَصْلِ اللَّامِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَغْيِيرٌ بَعْدَ لُزُومِ الْكُسْرَةِ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ رَدَدْتَهُ
إِلَى الْكُسْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكُسْرَ قَدْ صَارَ كَالأَصْلِ لَهُ بَعْدَ الْفَتْحِ.

وَيَتَّبِعِي أَنْ يُكْتَبَ: يَا لِقَوْمِي، وَيَا لِلْكُهُولِ، وَيَا لِبُكْرٍ، وَيَا لَكَ، وَمَا كَانَ مِثْلُهُ مِمَّا فِيهِ لَامٌ الِاسْتِعَانَةُ
مَوْصُولًا كَمَا تَرَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ لَامُ الْجَرِّ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: الْمَالُ لِرَبِّدٍ وَلِعَمْرُو، كَمَا قَدَّمْتُ، فَكَأَنَّكَ أَنْ
تِلْكَ مَوْصُولَةٌ بِلا خِلَافٍ، فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ تُكُونَ هَذِهِ مَوْصُولَةٌ بِمَا جَرَّتْهُ لَا فَرْقَ.
فَأَمَّا مَنْ ظَنَّ أَنَّ قَوْلَهُمْ: يَا لِبُكْرٍ، وَيَا لِلْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ (يَا آلَ ذَا). فَتَارِكٌ لِصَوَابِ اللَّفْظِ وَصِحَّةِ الْمَعْنَى.
أَمَّا اللَّفْظُ؛ فَلِأَنَّهُ يَحْذِفُ هَمْزَةَ (آلِ) الَّتِي هِيَ فَاوَةٌ، وَأَلْفُهُ الَّتِي هِيَ مَكَانٌ عَيْنِهِ، حَذْفًا مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَأْتِيَ بِدَلِيلٍ، أَوْ يَظْهَرُ لَهُ وَقْتُ اسْتِعْمَالِ.

وَأَمَّا الْمَعْنَى، فَإِنَّ قَوْلَهُ: (يَا اللَّهُ)، إِنَّمَا مَعْنَاهُ: يَا اللَّهُ بِالْإِغْثَاءِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَلَا يُرَادُ بِهِ: يَا أَهْلَ اللَّهِ،
وَكَذَلِكَ (يَا لِلْمُسْلِمِينَ) إِنَّمَا مَعْنَاهُ: يَا مُسْلِمُونَ، وَكَذَلِكَ (يَا لِلْعَجَبِ)، إِنَّمَا يَدْعُو نَفْسَ الْعَجَبِ،
فَيَقُولُ: هَذَا مِنْ أَوَائِكَ، وَلَيْسَ يُرِيدُ: يَا أَهْلَ الْعَجَبِ، وَلَا يَا أَهْلَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا لَاحِقٌ بِالضَّرُورَةِ.
فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الْغَرَضُ هُنَا عِبَارَةٌ عَنِ (الأهلِ)، وَإِنَّمَا (الآلُ): الشَّخْصُ هُنَا، فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: يَا لِبُكْرٍ،
فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا شَخْصَ بُكْرٍ احْضُرْ.

فَالْجَوَابُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: يَا اللَّهُ، يَرْفَعُ هَذَا، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ هَذَا أَصْلًا عَنْدهُمْ لَجَازَ، وَجَبَ أَنْ يَخْرُجَ
فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَوْ فِي أَكْثَرِهَا؛ لِيَدُلَّ عَلَى الْغَرَضِ وَيَتَّبِعِي الظَّنَّ وَالشُّبْهَةَ.
وَهَذَا لَمْ يُسْمَعْ فِي نَظْمٍ وَلَا نَثْرٍ، فَوَجَبَ اطِّرَاحُهُ وَتَرْكُ اعْتِقَادِهِ، وَيَكْفِي مِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ: يَا لِرَبِّدٍ
وَلِعَمْرُو، وَيَا لِلْكُهُولِ وَلِلشَّبَابِ، فَالْعَطْفُ بِاللَّامِ الْجَارَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّامَ الْأَوَّلَى مِثْلُهَا.
(وَالثَّانِي): الْبَعِيدُ، وَ(الْمُعْتَرِبُ): الْغَرِيبُ.

مَعْنَى الْبَيْتِ: يَقُولُ: إِذَا مَاتَ غَرِيبٌ، بَكَاهُ الْغَرَبَاءُ الَّذِينَ هُمْ مِثْلُهُ بِدَارِ الْغُرْبَةِ، وَإِذَا نَعِيَ إِلَى أَهْلِهِ
سُرُّوا بِمَوْتِهِ، فَتَعَجَّبَ مَنْ هَذَا وَدَعَا لِيَتَعَجَّبَ مِنْهُ.

يَا لَلْكُهُـوْلُ وَلِلشَّبَّانِ لَلْعَجَبِ

وَإِذَا سُئِلَ عَنِ السَّبَبِ، فَقِيلَ: فَلَمْ كُسِرَتْ فِي الْمَعْطُوفِ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُنَادَى؟
فَإِنَّ الْجَوَابَ فِيهِ يُبَيِّنُ عَلَى الْوَجْهِينِ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا فُتِحَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَدْعُوِّ، وَالْمَدْعُوِّ
إِلَيْهِ، كَانَ الْأَمْرُ بَيِّنًا: أَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَقَعُ لَبْسٌ فِي أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى
الْمَدْعُوِّ لَا يَكُونُ مَدْعُوًّا إِلَيْهِ. وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا إِنَّمَا فُتِحَتْ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُضْمَرَاتِ،
فَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمُنَادَى لَا يَدْخُلُ فِي الْخَطَابِ، وَلَا يَكُونُ
الاسْمُ الظَّاهِرُ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ حَتَّى يَدْخُلَهُ مَعْنَى الْخَطَابِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ
يُتْرَكَ اللَّامُ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا مِنَ الْكَسْرِ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُظْهِرِ.

انظر: المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، والجمل ١٦٧، والإيضاح ١٩١، والتبصرة ٣٥٩/١،
والمقرب ١٨٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣، وابن الناطم ٥٨٨، والمقاصد التحوية ٢٥٧/٤،
والخزانة ١٥٤/٢.

فصل في الترخيم^(١)

(١) الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء ولا يرخم مستغاث به إذا كان مجروراً لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيبويه والمعروف من مذاهب العرب.

والترخيم يجري في الكلام على ضريين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في: حارث: يا حار أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت.

وفي مسلمة: يا مسلم أقبل وفي جعفر: يا جعفر أقبل تدع الفتحة على حالها وفي يعفر: يا يعفر أقبل وفي برثن: يا برث أقبل تترك الضمة على حالها وفي هرقل أقبل تدع القاف على سكونها والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقي اسماً على حياله نحو: زيد وعمرو فتقول: في حارث يا حار وفي جعفر يا جعفر أقبل وفي هرقل: يا هرقل أقبل.

وكذلك كل اسم جاز ترخيمه فإن كان آخر الاسم حرفان زيذا معا حذفتهما لأنهما بمنزلة زيادة واحدة وذلك قولك: في عثمان: يا عثم وفي مروان يا مرو أقبل وفي أسماء يا أسم أقبل وكذلك كل ألفين للتأنيث نحو: حمراء وصفراء وما أشبه ذلك.

إذا سميت به وكذلك ترخيم رجل يقال له: مسلمون تحذف منه الواو والنون وكذلك رجل اسمه مسلمان قال سيبويه: فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا التون لأنك لا تصير اسماً على أقل من ثلاثة أحرف ومن قال يا حار قال يا بني فإن رخصت اسماً آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفاً زائداً وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة حذفت الزائد مع الأصلي وشبه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف الأصل ويبقى الزائد وذلك قولك في منصور: يا منص أقبل تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة وفي عمار يا عم أقبل وفي رجل اسمه عنتريس: يا عنتر أقبل فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب متحركاً ملحقاً كان أو زائداً جرى مجرى الآخر.

فأما الملحق فقولك في قنور: يا قنر أقبل وفي رجل اسمه هينح يا هي أقبل لأن هذا ملحق بسفرجل وسنين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.

وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميت به بحولاي وبردرايا يا حولاي أقبل ويا بردراي أقبل لأن الحرف الذي قبل آخره متحركاً فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم ولا يكون ما قبلها ألا مفتوحاً والهاء لا

اعْلَمْ أَنَّ الْاسْمَ إِذَا رُخِّمَ كَانَ لَهُمْ فِيهِ مَذْهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُنَوَّى الْمَحذُوفُ، فَيُتْرَكَ الْحَرْفُ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الْمَحذُوفِ عَلَى حَرَكَتِهِ، أَوْ سُكُونِهِ، فَيَقَالُ فِي (حَارِثٍ): (يَا حَار) بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَفِي (جَعْفَرٍ): (يَا جَعْف) بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَفِي (هَرَقْلٍ): (يَا هَرَق) بِسُكُونِ الْقَافِ؛ يُفْرَضُ كَانَ الْمَحذُوفُ مَنْطُوقٌ بِهِ غَيْرُ مَحذُوفٍ، فَإِذَا فُرِضَ ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُتْرَكَ الْحَرْفُ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ عَلَى حَالِهِ.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنْ لَا يُنَوَّى الْمَحذُوفُ، وَيُسْتَأْنَفَ الْاسْمُ، وَيُجْعَلُ الرَّاءُ مِنْ (حَارِثٍ) - إِذَا حُذِفَ الثَّاءُ لِلتَّرْخِيمِ - آخِرَ الْاسْمِ، كَالدَّالِ مِنْ (زَيْدٍ) مَثَلًا، فَيَقَالُ: (يَا حَار) بِالضَّمِّ، كَمَا تَقُولُ: (يَا زَيْدُ).

ثُمَّ إِنَّ الْمَحذُوفَ لِلتَّرْخِيمِ قَدْ يَكُونُ حَرْفًا وَاحِدًا، وَقَدْ يَكُونُ حَرْفَيْنِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ كَانَ فِي آخِرِهِ زَائِدَتَانِ تُرَادَانِ مَعًا، فَإِنَّهُمَا يُحَذَفَانِ مَعًا، فَمِنْ ذَلِكَ الْأَلِفُ وَالْثَوْنُ، فِيمَا كَانَ عَلَى (فَعْلَان) وَنَحْوِهِ، تَقُولُ فِي (سَعْدَانِ، وَمَرْوَانِ): (يَا سَعْدُ، وَيَا مَرْوُ)، وَفِي (عُثْمَانِ): (يَا عُثْمُ).

وَمِنْهُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ يَاءُ التَّسْبِ، كَرَجُلٍ اسْمُهُ (هَاشِمِيٌّ)، تَقُولُ فِي تَرْخِيمِهِ: (يَا هَاشِمِ أَقِيلُ)، أَوْ: (يَا هَاشِمُ) بِالضَّمِّ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ لَا يُنَوِّي الْمَحذُوفَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الْاسْمِ حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَقَبْلَ ذَلِكَ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ حَرْفٌ مَدٌّ زَائِدٌ، فَإِنَّهُمَا يُحَذَفَانِ مَعًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مَنْصُورٍ: (يَا مَنْصُ)، إِلَّا أَنْ فِيهِ شَرْطًا، وَهُوَ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ، ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ كَمَا تَرَى فِي (يَا مَنْصُ)، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، لَمْ يَجْزُ حَذْفُ الزَّائِدِ، وَوَجَبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى حَذْفِ الْحَرْفِ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ كَالرَّاءِ فِي (مَنْصُورٍ)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي (سَعِيدٍ): (يَا سَعِي).

تُحَذَفُ إِلَّا وَحْدَهَا كَانَ مَا قَبْلَهَا أَصْلِيًّا أَوْ زَائِدًا أَوْ مُلْحَقًا أَوْ مَنْقُوصًا وَحَذْفُ الْهَاءِ فِي تَرْخِيمِ الْاسْمِ الْعِلْمُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ التَّرْخِيمِ فِيمَا لَا هَاءَ فِيهِ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ اسْمًا عَامًّا غَيْرَ عِلْمٍ. [الأصول:

هَذَا وَفِي أَصْلِ التَّرْخِيمِ شَرَائِطُ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَمًا.

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

وَالثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا غَيْرَ مُضَافٍ، فَلَوْ قُلْتَ فِي (رَاكِبٍ): (يَا رَاكٍ)، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ، وَقَوْلُهُمْ: (يَا صَاحٍ) شَاذٌ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (يَا عَاذِلَ)، يُرِيدُونَ: (يَا عَاذِلَةً). وَلَوْ قُلْتَ فِي (زَيْدٍ): (يَا زِيَّ)، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ. وَقَدْ أَجَارَ الْكُوفِيُّونَ تَرْخِيمَ مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، إِذَا كَانَ أَوْسَطُهُ مُتَحَرِّكًا، كَ (عُمَرَ). وَلَوْ قُلْتَ فِي (ثَابِتِ قُطْنَةٍ): (يَا ثَابِتَ)، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ.

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْاسْمِ ثَاءُ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهَا لِلتَّرْخِيمِ، وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ يَقْبَلُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، تَقُولُ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ (ثُبَّةُ): (يَا ثُبَّ أَقْبِلْ)، وَإِذَا كَانَ الْإِسْمَانِ قَدْ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، فَإِنْ تَرْخِيمُهُ أَنْ يُحذفَ الْاسْمُ الثَّانِي جُمْلَةً، تَقُولُ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ (حَضْرَمَوْتُ): (يَا حَضْرَ أَقْبِلْ)، وَتَقُولُ فِي (مَعْدِيكَرِبٍ): (يَا مَعْدِي أَقْبِلْ)، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ.

فصل

الْحُرُوفُ الْكَائِنَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَوَاوِ الْعَطْفِ، وَقَائِهِ، وَلَا مِ الْإِبْتِدَاءِ، وَكَافِ التَّشْبِيهِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ الْأَصْلَ فِي لَامِ الْجَرِّ أَيْضًا الْفَتْحُ، وَإِنَّهَا إِنَّمَا كُسِرَتْ فِي الْمُظْهَرَاتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ كَانَتْ تَلْتَبِسُ فِيهَا بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ. تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، لَوْ فَرَضْنَا أَنْ يَكُونَ لَامُ الْإِضَافَةِ مَفْتُوحَةً، لَمْ يَبَيِّنْ لَنَا إِذَا قُلْنَا: (إِنَّ هَذَا لِعَيْسَى)، أَنَّا نُرِيدُ أَنْ الْمُشَارَ إِلَيْهِ مُلْكٌ أَوْ أَنَّهُ هُوَ عَيْسَى.

وَأَمَّا مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، فَإِنَّ هَذَا اللَّبْسَ كَانَ يَعْضُرُ فِيهِ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْاسْمِ، فَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ الْجَارَةُ تَكُونُ مَفْتُوحَةً لَكُنْتَ إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ هَذَا لَزَيْدٌ) بِالْوَقْفِ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ (زَيْدًا) خَبَرًا لـ (هَذَا)، أَوْ أَنْ تُرِيدَ أَنْ تَجْعَلَ (هَذَا) مُلْكًا لَزَيْدٍ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَسَرُوهَا؛ لِئَلَّا يَكُونَ هَذَا اللَّبْسُ، وَتَرَكْتَ فِي الْمَضْمَرَاتِ عَلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّبْسَ لَا يَعْضُرُ فِيهَا فِي الْأَكْثَرِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ أَنْ تَكُونَ صِيغَتُهُ غَيْرَ صِيغَةِ

المرفوع، فَإِذَا أَرَدْتَ لَمْ الْإِبْتِدَاءِ، قُلْتَ: (إِنَّ هَذَا لَأَنْتَ)، فَإِذَا أَرَدْتَ الْإِضَافَةَ قُلْتَ: (إِنَّ هَذَا لَكَ)، فَإِنَّ أَحَدَ الْمَعْنَيْنِ مِنَ الْآخِرِ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (إِنَّ هَذَيْنِ لَأَنْثَمَا)، وَ(إِنَّ هَذَيْنِ لَكُمَا)، وَ(إِنَّ هَذَا لَهُوَ)، يَفْتَحِ الْوَاوِ، وَ(إِنَّ هَذَا لَهُ) بِسُكُونِ الْوَاوِ، وَ(إِنَّ هَذِهِ لَهِيَ)، وَ(إِنَّ هَذِهِ لَهَا)، وَ(إِنَّ الْمَأْخُوذَ لِي)، وَ(إِنَّ الْمَأْخُوذَ لَنَا)، وَ(إِنَّ هَؤُلَاءِ لَكُنَّ)، وَ(إِنَّ هَؤُلَاءِ لَأَنْثُنَّ)، وَأَشْبَاهُ هَذَا.

وَأَمَّا يُعَدُّ الْفَرْقُ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْأَمْرِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: (إِنَّ الْحَاضِرَاتِ لَهُنَّ)، تُرِيدُ: إِنَّ الْحَاضِرَاتِ الْهِنْدَاتِ، مَثَلًا، وَ(إِنَّ الْحَاضِرَاتِ لَهُنَّ)، تُرِيدُ: إِنَّ الْحَاضِرَاتِ مِلَكٌ لِلْهِنْدَاتِ، ثُمَّ لَا يَعْضُ هَذَا اللَّبْسُ إِلَّا فِي أَشْيَاءَ يَقِلُّ وَقُوعُهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

فصل في نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(١)

(١) اعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ النَّاصِبَةَ لَا تَتَجَاوَزُ أَرْبَعَةً فِي كُلِّ مَذْهَبٍ؛ وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذَا. وَمِمَّا عَدَا ذَلِكَ يَكُونُ مُتَضَوِّبًا بِإِضْمَارِ (أَنْ) عَلَى مَا سَتَرَاهُ بَعْدُ.

فَالْأَوَّلُ: (لَنْ) فِي قَوْلِكَ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَلَنْ يَذْهَبَ عَمْرُو؛ وَهُوَ تَقْيِضُ السَّيْنِ وَسَوْفَ حَيْثُ إِنَّ سَوْفَ لِلْإِيجَابِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَ(لَنْ) لِلنَّفْيِ فِيهِ، فَلَا يَحُوزُ أَنْ تَقُولَ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ أَمْسٍ، كَمَا لَا تَقُولَ: سَيَقُومُ زَيْدٌ أَمْسٍ، وَكَذَا لَا تَقُولَ: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ الْآنَ، كَمَا لَا تَقُولَ سَيَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ، تُرِيدُ أَنَّهُ فِي حَالِ الْفِعْلِ، وَقَدْ ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ أَصْلَ (لَنْ): لَا أَنْ، فَحُذِفَ الْهَمْزَةُ وَسَقَطَ الْأَلْفُ لِاتِّفَاقِهِ مَعَ الثُّنُونِ السَّاكِنَةِ، وَصَاحِبُ "الْكِتَابِ" لَا يَرَى ذَلِكَ وَيَجْعَلُهُ حَرْفًا عَلَى انْفِرَادِهِ وَضَعْفُهُ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ، فَيَقْدُمُونَ مَا اتَّصَبَ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ لَنْ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ (أَنْ)، لَمْ يَحْزَرْ ذَلِكَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: زَيْدًا أَنْ أَضْرِبَ خَيْرٌ لَكَ، تُرِيدُ: أَنْ تُضْرِبَ زَيْدًا خَيْرٌ لَكَ؛ لِأَنَّهُ تَضْرِبُ مِنْ صِلَةٍ أَنْ، وَمَا فِي الصِّلَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا قَبْلَ الْمَوْصُولِ.

وَقَالَ أَبُو عُثْمَانَ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزِمُ الْخَلِيلَ؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْحُرُوفَ تَتَغَيَّرُ أَحْكَامُهَا وَمَعَانِيهَا بِالتَّرْكِيبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَوْ مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعَ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: لَوْ جِئْتَنِي أُعْطَيْتُكَ، تُرِيدُ أَنَّ الْإِعْطَاءَ امْتِنَاعٌ لَامْتِنَاعِ الْمَحِيءِ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَهُ الْاسْمُ، لَا تَقُولَ: لَوْ زَيْدٌ خَارِجٌ أُعْطَيْتُكَ، فَإِذَا رُكِبَ مَعَ لَا صَارَ مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: لَوْ لَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَوَقَعَ بَعْدَهُ الْمُبْتَدَأُ فَقَدْ تَغَيَّرَ الْحُكْمُ وَالْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ (لَنْ): لَا أَنْ، ثُمَّ إِنَّ الْحُكْمَ تَغَيَّرَ بِتَرْكِيبِ (لَا) مَعَهُ، فَجَازَ أَنْ تَقُولَ: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ، فَتَقْدُمُ مَا اتَّصَبَ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَنْ) عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحُوزُ ذَلِكَ فِي أَنْ نَحْوِ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ: زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ خَيْرٌ لَكَ. هَذَا هُوَ بَيَانُ مَا حَكَاهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ، فَالْزَمَ الْخَلِيلُ شَيْئًا آخَرَ؛ وَهُوَ أَنَّكَ تَقُولَ: لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، فَيَكُونُ كَلَامًا تَامًا، وَإِذَا قُلْتَ: إِنَّ يَخْرُجَ زَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ تَامًا، وَوَجِبَ الْإِثْنَانُ بِحُزْءٍ آخَرَ نَحْوِ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ يَخْرُجَ زَيْدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَهَذَا حَسَنٌ فِي الظَّاهِرِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مَا قَالَ أَبُو عُثْمَانَ يَسْقُطُ عَنِ الْخَلِيلِ، لِأَجْلِ أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا تَغَيَّرَ بِالتَّرْكِيبِ فَجَازَ تَقْدِيمُ مَا اتَّصَبَ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَنْ) عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ، كَانَ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى غَيْرَ مُسْتَتَكِرٍ، كَمَا أَنَّ لَوْ لَمَّا تَغَيَّرَ حُكْمُهُ بِتَرْكِيبِ (لَا) مَعَهُ، فَوَقَعَ بَعْدَهُ الْاسْمُ الْبَتَّةَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُخْتَصِّصًا، بِالْفِعْلِ تَغْيِيرُ مَعْنَاهُ أَيْضًا؛ وَهُوَ أَنَّهُ صَارَ غَايِدَ امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ يُفِيدُ امْتِنَاعَ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعَ غَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ يَحُوزُ أَنْ يَكُنْ تَغْيِيرُ مَعْنَى أَنْ، فَصَارَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَهُ غَيْرَ مُتَنَزِّلٍ مِثْلَ الْمَصْدَرِ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّرْكِيبِ. وَتَغَالَبَ فِي الْحُرُوفِ الْمُرَكَّبَةِ أَنَّ تَخْتَلِفَ أَحْكَامُهَا وَمَعَانِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ: تَغْيِيرُ الْمَعْنَى لِتَغْيِيرِ اللَّفْظِ، نَحْوُ: ذَهَبَ وَقَعْدَ، وَهَذَا فِي الْاِحْتِجَاجِ عَنِ الْخَلِيلِ وَاضِحٌ، وَمَذْهَبُ صَاحِبِ "الْكِتَابِ" أَوْضَحُ وَأَجْرَى عَلَى السُّنَنِ

(أَنْ)

(أَنْ) الخفيفة التَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَجْعَلَ الْجُمْلَةَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي

تَأْوِيلِ اسْمٍ مُفْرَدٍ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: (يَأْتِينِي زَيْدٌ)، كَانَ كَلَامًا تَامًا، فَإِذَا أَدَخَلْتَ (أَنْ) عَلَيْهِ، فَقُلْتَ: (أَنْ يَأْتِينِي زَيْدٌ)، صَارَ فِي مَعْنَى: إِيَّانَ زَيْدٍ، فَلَا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ حَتَّى تَأْتِيَ بِاسْمٍ، فَتَقُولَ: (أَنْ يَأْتِينِي زَيْدٌ خَيْرٌ لَهُ)، أَوْ فِعْلٍ، فَتَقُولَ: (يَسُرُّنِي أَنْ يَأْتِينِي زَيْدٌ).

كَمَا أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) كَانَ كَلَامًا تَامًا، فَإِذَا قُلْتَ: (أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، صَارَ فِي مَعْنَى: انْطِلَاقِ زَيْدٍ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ، حَتَّى تَأْتِيَ بِاسْمٍ، فَتَقُولَ: (حَقٌّ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، أَوْ فِعْلٍ، كَقَوْلِكَ: (بَلَّغْنِي أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا).

(لَنْ)

وَأَمَّا (لَنْ) فَإِنَّهَا تَكُونُ لِنَفْيِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ نَفْيُ (سَيَفْعَلُ، وَسَوْفَ يَفْعَلُ)،

فَإِذَا قُلْتَ: (لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ)، كُنْتَ نَفَيْتَ وَجُودَ الْخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، كَمَا أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: سَيَخْرُجُ، أَوْ سَوْفَ يَخْرُجُ، كُنْتَ أَثْبَتَ وَجُودَ الْخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ.

وَيَكُونُ النَّفْيُ بِـ (لَنْ) أَبَدًا أَبْلَغَ، وَأَقْوَى مِنَ النَّفْيِ بِـ (لَا)، إِذَا قُلْتَ: (لَنْ يَخْرُجَ)؛ كَانَ أَشَدَّ؛ لِانْتِفَاءِ الْخُرُوجِ مِنْ أَنْ تَقُولَ: (لَا يَخْرُجُ).

(كَي) (١)

(١) حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ، ومذهب سيبويه والأكثرين: أنها تكون جَارَةً بمعنى اللام وناصبة للمضارع، فإذا نَصَبْتَ، فسبويه يقول: تَنْصِبُ هي بنفسها؛ والخليل والأخفش يقولان: (أَنْ) مُضَمَّرَةٌ بعدها. وذهب الكوفيون إلى أنها مُخْتَصَّةٌ بالفعل، فلا تكون جَارَةً، وقيل: مُخْتَصَّةٌ بالاسم، فلا تكون ناصبة للمضارع، وسُمِعَ من لسان العرب: جِئْتُ كَيَّ أَتَعَلَّمُ، وَلِكَيِّ أَتَعَلَّمُ، وَلِكَيْمَا أَنْ أَتَعَلَّمَ، بِالنَّصْبِ، وَكَيْمَا أَنْ أَتَعَلَّمَ، وَكَيَّ لِأَتَعَلَّمَ، ومن [الطويل]

إِذَا أَنتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
بالرفع، وقالوا: (ما) في هذه مصدرية، ويحتمل عندي أن تكون كافة. وسُمِعَ من لسانهم: كَيْمَةً، فقال البصريون: معناه: لَمَّةٌ.

وقال الكوفيون: أَصْلُهُ (كَيَّ يَفْعَلُ مَا) اسْتِثْنَاءٌ، لِمَنْ قَالَ: (فَعَلْتُ كَذَا كَيَّ أَفْعَلُ كَذَا)، فَلَمْ يَفْهَمْهُ الْمُخَاطَبُ فَاسْتِثْنَيْتُ، فَقَالَ: (كَيَّ تَفْعَلُ مَا)، فَحَذَفَ الْفِعْلَ، وَ(ما) مَتَّصِيَةٌ.

وإذا انْتَصَبَ المضارع بعد (كَيَّ)، فلا تدلُّ على سببية، ولا تتصرف تصرف (أَنْ)، لا تكون مُبْتَدَأَةً، ولا فاعلة، ولا مفعولة، ولا مجرورة بغير اللام.

ولا يَمْتَنِعُ تأخُّرُ معمولها، نحو: كَيَّ تَكْرَمْنِي جِئْتُكَ، وَنُفِرَّعَ على مذهب سيبويه، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا اللام، كانت هي الناصبة بنفسها، فَتَقْدَرُ مع ما بعدها بالمصدر.

وإن لم تَدْخُلْ عليها اللام، احتمل أن تكون الناصبة، وَحُذِفَتِ اللام كما تُحْذَفُ مع (أَنْ)، واحتمل أن تكون الجارة، وَانْتَبَى على هذا فَرْعٌ، وهو أَنَّهُ إِنْ قَدَّرْتَهَا الْجَارَةَ، فلا يجوز دخولها على (لا).

وإِنْ قَدَّرْتَهَا الناصبة، جاز، وإذا كانت الناصبة وجاءت (أَنْ) بعدها، فالعمل لها، وَ(أَنْ) زَائِدَةٌ للتوكيد ضرورة عند البصريين، كما زِيدَتْ للتأكيد في قوله: [الطويل]

أَرَدْتُ لَكَيْلًا أَنْ تَكُونُ كَمِثْلِهَا غَرِيبٌ فَأَخْطَطُ رَأْيَهُ أَمْ عَاكِرٌ
ولا تُقَاسُ زيادة (أَنْ) بَعْدَ (كَيَّ)، وَقَاسَهُ الْكُوفِيُّونَ، يَقُولُونَ: جِئْتُ كَيَّ أَنْ أَزُورَكَ، وَالْمَحْفُوظُ إِظْهَارُ (أَنْ) بَعْدَ (كَيَّ) الْمُتَّصِلِ بِهَا (ما)، وَأَمَّا بغير (ما) فلا أحفظه.

وقال ابن مالك: يُنْصَبُ بِـ (كَيَّ) نَفْسُهَا إِنْ كَانَتِ الْمُوصُولَةُ، وَبِـ (أَنْ) مُضَمَّرٌ بعدها غالبًا إِنْ كَانَتِ الْجَارَةُ.

ومذهب البصريين: أَنْ (أَنْ) مُضَمَّرَةٌ بعدها على سبيل الوجوب، فلا يجوز إظهارها، فقوله: (غالبًا) جنوحٌ إلى مذهب الكوفيين، وقال: ويتعين الأولى بعد اللام غالبًا احترازًا، من قوله: [الطويل]

أَرَدْتُ لَكَيْمَا أَنْ تَطْبَعَ بِقُرْبَتِي فَتَرُكْهَا شَيْئًا بَيْنِي دَاءَ بَلْقَعٍ
فيظهر أن النَّصْبَ عنده بِـ (أَنْ) هذه، وَ(كَيَّ) حَرْفٌ جَرٌّ تَاكِيدٌ للام.

وَأَمَّا (كَيْ) فَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْلِيلِ وَالطَّمَعِ، فَإِذَا قُلْتَ: (جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي)، قَدْ جَعَلْتَ الإِعْطَاءَ عِلَّةً لِلْمَجِيءِ، وَذَلِكَ عَلَى أَنَّكَ رَجَوْتَ مِنْهُ ذَلِكَ.
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَكُونُ عَامِلَةً أَبَدًا، وَلَا يَكُونُ لَهَا حَالَةٌ تُلغَى فِيهَا.
(وَأَنَّ) مِنْ جُمْلَتِهَا تَنْفَرِدُ بِأَنَّهَا تُضْمَرُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، ثُمَّ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ تُضْمَرَ فِي مَوْضِعٍ، وَتُظْهَرَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ.
وَالثَّانِي: أَنْ تُضْمَرَ فِي مَوْضِعٍ، وَلَا تُظْهَرَ فِيهِ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ^(١): (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، الْمَعْنَى: (أَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعَيَّدي)، ثُمَّ حُدِثَ (أَنَّ)، وَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) خَيْرٌ عَنْهُ،

وقال بعض أصحابنا: النصب بـ (كَيْ)، و(أَنَّ) زائدة، قال: والثانية قبلها هي الجارة إذا جاءت قبل اللام، نحو: جِئْتُ كَيْ لَأَقْرَأَ، وهو تركيب نادر، وقال: ويترجع مع إظهار (أَنَّ) مرادفة اللام على مرادفة (أَنَّ)، نحو: لَكَيْمًا أَنْ تَقُومَ، فيكون حرف جر.

وبجوز الفصل بين (كَيْ)، ومعمولها بـ (لا) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وبـ (ما) الزائدة. [الارتشاف ٥٤٥/٢-٥٤٦]

(١) المثل في فصل المقال: ١٣٥ والميداني ١: ٨٦ وجمهرة العسكري ١: ٢٦٦ وجمهرة ابن دريد ٢: ٢٨٣ والشعر والشعراء: ٥٣٢ وقال أبو عبيد كان الكسائي يدخل فيه " أن " وفي الزاهر ٢: ٢٤٧ لأن تسمع (وروايته عن المفضل) والبيان والتبيين ١: ١٧١، ٢٣٧ والعقد ٣: ٩٣ والوسيط: ٨٣ والخزانة ١: ١٥١ والعبدي: ٢١٨.

أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْمُنْذِرُ بِنِ مَاءِ السَّمَاءِ، وَكَانَ حَدِيثُهُ: أَنَّ كُبَيْشَ بْنَ جَابِرَ بْنَ قَطْنِ بْنِ نَهْشَلِ بْنِ دَارِمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ كَانَ عَرَضَ لَأَمَةِ لِرُزَارَةَ بْنِ عُذْسَ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمٍ يُقَالُ لَهَا رُشْيَةُ، كَانَتْ سَيِّئَةً أَصَابَهَا زُرَّارَةُ مِنَ الرُّفَيْدَاتِ، فَوُلِدَتْ لَهُ عَمْرًا وَذَوْيًّا وَبُرْغوثًا، فَمَاتَ كُبَيْشٌ وَتَرَعَرَعَتْ الْغُلْمَةُ، فَقَالَ لَقَيْطُ بْنُ زُرَّارَةَ: يَا رُشْيَةُ مِنْ أَيْبِ بَنِيكَ؟

قَالَتْ: كُبَيْشُ بْنُ جَابِرٍ، وَكَانَ لَقَيْطُ عَذُوًّا لَظْمَرَةٍ بِنِ حَابِ أَخِي كُبَيْشٍ، قَالَ: فَادْهَبِي بِهَؤُلَاءِ الْغُلْمَةِ فَعَبَّسِي بِهِنَّ وَجْهَ ضَمْرَةٍ؛ فَأَخْبَرِيَهُنَّ مِنْ هُنَّ، فَانْظَلِقْتِ هُنَّ إِلَى ضَمْرَةٍ فَقَالَ: مَا هَؤُلَاءِ؟

قَالَتْ: بَنُو أَخِيكَ كُبَيْشُ بْنُ جَابِرٍ، فَانْتَرَعَ مِنْهَا الْغُلْمَةُ وَقَالَ: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ، فَارْجِعِي فَأَخْبِرِي أَهْلَهَا الْخَبْرَ؛ فَكَرَبَ زُرَّارَةَ، وَكَانَ رَجُلًا حَلِيمًا حَتَّى أَتَى بَنِي نَهْشَلٍ فَقَالَ: رَدُّوا عَلَيَّ غُلْمَتِي؛ فَشْتَمَهُ بَنُو نَهْشَلٍ وَأَفْجَرُوا لَهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ فَقَالَ لَهُ قَوْمُهُ: مَا صَنَعْتَ؟

وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ (أَنْ) حَتَّى يَكُونَ فِي مَعْنَى: سَمَاعُكَ خَيْرٌ مِنْ رُؤْيَيْهِ،
وَإِنْ لَمْ تُقَدَّرْ (أَنْ) أَحَلَّتْ مِنْ حَيْثُ تُكُونُ قَدْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يَكُونُ خَيْرًا، وَلَا
يَكُونُ مُخْبِرًا عَنْهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ، أَعْنِي: مِمَّا أُضْمِرَ فِيهِ (أَنْ)، وَيَصِحُّ أَنْ يَظْهَرَ قَوْلُهُ^(١): [الطويل]

قَالَ: خَيْرًا؛ مَا أَحْسَنَ مَا لَقِيَنِي بِهِ قَوْمِي؛ فَمَكَثَ حَوْلًا ثُمَّ أَتَاهُمْ فَأَعَادُوا عَلَيْهِ أَسْوَأَ مَا كَانُوا قَالُوا لَهُ؛
فَانْصَرَفَ فَقَالَ لَهُ قَوْمُهُ: مَا صَنَعْتَ؟

قَالَ: خَيْرًا قَدْ أَحْسَنَ بَنُو عَمِي وَأَجْمَلُوا، فَمَكَثَ بِذَلِكَ سَبْعَ سِنِينَ يَأْتِيهِمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَيَرُدُّونَهُ بِأَسْوَأَ
الرَّدِّ؛ فَبَيْنَمَا بَنُو تَهْشَلٍ يَسِيرُونَ ضَحَى لِحَقِّهِمْ لَاحِقٌ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ زُرَّارَةَ قَدْ مَاتَتْ.
قَالَ ضَمْرَةٌ: يَا بَنِي تَهْشَلٍ قَدْ مَاتَ حِلْمٌ إِخْوَتَكُمْ الْيَوْمَ فَاتَّقَوْهُمْ بِحَقِّهِمْ، ثُمَّ قَالَ ضَمْرَةٌ لِنِسَائِهِ: قِفْنَ
أَقْسَمَ بَيْنَكُنِ الثُّكُلُ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ هِنْدُ بِنْتُ كَرْبِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ شُجْنَةَ بْنِ عَطَّارْدَ بْنِ عَوْفِ بْنِ كَعْبِ
بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ، وَامْرَأَةٌ يُقَالُ لَهَا خُلَيْدَةُ مِنْ بَنِي عَجَلٍ، وَسَبِيَّةٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَسَبِيَّةٌ مِنَ الْأَزْدِ مِنْ
طَمَثَانَ، وَكَانَ لَهُنَّ أَوْلَادٌ غَيْرُ خُلَيْدَةَ، فَقَالَتْ لِهِنْدَ وَكَانَتْ لَهَا مُصَافِيَةٌ، وَلَكِي الثُّكُلُ بِنْتُ غَيْرِكَ؛ فَأَرْسَلَتْهَا
مَثَلًا.

فَأَخَذَ ضَمْرَةٌ شِقَّةَ بِنِ ضَمْرَةٍ وَأُمَّهُ هِنْدَ، وَشَهَابُ بْنُ ضَمْرَةٍ وَأُمُّهُ الْعَبْدِيَّةُ، وَعَنْوَةُ بْنُ ضَمْرَةٍ وَأُمُّهُ
الطَّمَثَانِيَّةُ، فَأَرْسَلَ بِهِمْ إِلَى لَقِيْطِ بْنِ زُرَّارَةَ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ رَهْنٌ بِغِلْمَتِكَ حَتَّى أَرْضِيكَ مِنْهُمْ؛ فَلَمَّا وَقَعُوا
فِي يَدَيِ لَقِيْطِ أَسَاءَ وَلَايَتِهِمْ وَجَفَاهُمْ وَأَهَانَهُمْ ... إلخ.

(١) الْبَيْتُ مِنْ شِعْرِ: طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ: (٨٦ - ٦٠ ق. هـ / ٥٣٩ - ٥٦٤ م)، وَهُوَ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ
بْنِ سَفْيَانَ بْنِ سَعْدٍ، أَبُو عَمْرٍو، الْبَكْرِيُّ الْوَاهِلِيُّ، شَاعِرُ جَاهِلِيٍّ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، كَانَ هَجَاءً غَيْرَ
فَاحِشِ الْقَوْلِ، تَفِيضُ الْحِكْمَةِ عَلَى لِسَانِهِ فِي أَكْثَرِ شِعْرِهِ، وَلَدَ فِي بَادِيَةِ الْبَحْرَيْنِ وَتَنَقَّلَ فِي بَقَاعِ
بِجْدٍ. اتَّصَلَ بِالْمَلِكِ عَمْرٍو بْنِ هِنْدَ فَجَعَلَهُ فِي نَدْمَائِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ بِكِتَابٍ إِلَى الْمَكْعَبِ عَامِلَهُ عَلَى الْبَحْرَيْنِ
وَعُمَانَ يَأْمُرُهُ فِيهِ بِقَتْلِهِ، لِأَبْيَاتٍ بَلَغَ الْمَلِكُ أَنَّ طَرْفَةَ هَجَاهُ بِهَا، فَقَتَلَهُ الْمَكْعَبُ شَابًا.
وَعَجَزَ الْبَيْتُ:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي

الْمَعْنَى: يَا مَنْ تَلَوْنِي فِي حَضُورِي الْوَعْيَ لِأَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ تَكْفُلُ لِي الْخُلُودَ إِذَا كَفَفْتَ عَنِ
الْحَرْبِ؟

وَقَدْ رَوَى الْبَصْرِيُّونَ (أَحْضَرَ) بِالرَّفْعِ، وَقَالَ سَيَبَوِيه: أَصْلُهُ -أَنْ أَحْضَرَ- فَلَمَّا حَذَفَتْ -أَنْ- ارْتَفَعَ
الْفِعْلُ. وَرَوَاهُ الْكَوْفِيُّونَ بِالنَّصْبِ وَاحْتَجُّوا بِعُطْفِ (أَنْ أَشْهَدَ) عَلَى (أَحْضَرَ)، فَأَحْضَرَ مَنْصُوبٌ لِسَدِّهِمْ
وَالنَّاصِبُ مَضْمَرٌ قَبْلُهَا لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِ.

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضَرُ الْوَعَا

الْمَعْنَى: أَنْ أَحْضَرُ الْوَعَا، لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: فِي أَنْ أَحْضَرُ الْوَعَا، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِيهَا إِذَا أُضْمِرَتْ فِي مَوْضِعٍ يَصِحُّ إِظْهَارُهَا فِيهِ، أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُهَا بِالْإِضْمَارِ، وَيُرْفَعَ الْفِعْلُ، كَمَا تَرَى فِي قَوْلِهِ: (تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِي)، وَفِي قَوْلِهِ: (أَحْضَرُ الْوَعَا)، وَيَجُوزُ أَنْ يَبْقَى عَمَلُهَا مَعَ الْإِضْمَارِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَجِيءُ إِلَّا شَاذًا، ذَكَرُوا أَنَّ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُنْشِدُ: [الطويل]

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضَرُ الْوَعَا

بِالنَّصْبِ، وَعَلَى هَذَا اعْتَمَدَ الْمُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ ^(١): [البسيط]

وَكُلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ فِي مَلِكِهِ افْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا
أَرَادَ: (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَصْطَحِبَا)، فَحَذَفَ التَّوْنُ مَعَ الْإِضْمَارِ، وَالْاِخْتِيَارُ أَنْ يُقَالَ: (مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَانِ).

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يُضْمَرُ فِيهِ (أَنْ)، وَلَا يَظْهَرُ، فَكَمِثْلُ قَوْلِهِمْ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا)، التَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ: حَتَّى أَنْ أَدْخَلْتُهَا؛ وَلِذَلِكَ نُصِبَ، وَلَكِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ الْإِظْهَارُ.

(إِذَنْ)

وَأَمَّا (إِذَنْ) فَيَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ:

حَالَةٌ تَعْمَلُ فِيهَا. وَحَالَةٌ تُنْصَبُ فِيهَا.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا يَكُونُ فِي مَوْضِعٍ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَفِي آخِرِ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلَى شَيْءٍ، وَمَعْنَى الْاعْتِمَادِ: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا شَيْءٌ يَقْتَضِي الْفِعْلَ بَعْدَهَا، وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا شَرْطٌ قَدْ جُعِلَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا جَزَاءً لِذَلِكَ الشَّرْطِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ

ورواه سيبويه برفعه، وجعل "الزاجري" مكان "اللأئمي"، فأنشد:

"أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَا"

انظر: الكتاب لسيبويه ٢٤٠/٤، وجمهرة أشعار العرب ٤٦/١، وخزانة الأدب ١٣١/١.

(١) انظر: شرح ديوان المتنبي ٨١/١، ومعاهد التنصيص ٢٠٧/١، والحلة السراء ١٦٠/١.

تَأْتِي إِذَنْ أَكْرَمَكَ، لَا يَكُونُ لِـ (إِذَنْ) هَاهُنَا عَمَلٌ، وَمِثْلُهُ أَنْ تَقُولَ: (أَنَا إِذَنْ أَكْرَمَكَ)، بِالرَّفْعِ، لِأَنَّ (أَنَا) مُبْتَدَأٌ، وَ(أَكْرَمَكَ) خَبَرُهُ، وَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ إِذَا وَقَعَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ كَانَ مَرْفُوعًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ وَقَعًا مَوْقِعَ الْأَسْمِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ (إِذَنْ) لَعَوًا.

وَمِثَالُ أَنْ لَا يَكُونَ الْفِعْلُ مُعْتَمِدًا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهَا أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: (أَنَا آتِيكَ)، فَتَقُولَ لَهُ: (إِذَنْ أَكْرَمَكَ)، لَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا أَنْ تَعْمَلَ (إِذَنْ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهَا شَيْءٌ يُوجِبُ الرَّفْعَ وَالْجَزْمَ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ. وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: إِنَّ الْفِعْلَ مُفْرَغٌ لَهَا. وَفِي الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ: (إِنْ تَأْتِي إِذَنْ أَكْرَمَكَ): إِنَّهُ غَيْرُ مُفْرَغٍ لَهَا.

فصل [في (حتى)]

(حتى): يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وَيَكُونُ حَرْفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الطويل]

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمَجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ
مَاءٍ دَجْلَةٍ: مُبْتَدَأٌ، وَ(أَشْكَلُ): خَيْرُهُ، وَلَيْسَ لَهَا عَمَلٌ.

وَيَكُونُ فِيهَا وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، وَيَجِيءُ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.
وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ الْوَجْهَانِ الْأَوَّلَانِ، فَإِذَا نُصِبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا يَضْمُرُونَ (أَنْ) مِنْ أَجْلِ أَنْ حَرْفَ الْجَرِّ، لَا يَصِحُّ دُخُولُهُ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَضْمَرُوا (أَنْ) لِيَصِيرَ الْفِعْلُ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَيَكُونُ قَوْلُكَ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)، فِي تَقْدِيرِ: (سِرْتُ حَتَّى دُخُولِهَا)، ثُمَّ إِنَّ مَا قَبْلَ (حَتَّى) يَكُونُ سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا، مِثْلُ أَنْ السَّيْرَ يَكُونُ سَبَبًا لِلدُّخُولِ.

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ وَالْمُسَبَّبُ جَمِيعًا قَدْ مَضِيًّا، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا).

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يهجو بها الأخطل، وهو من الطويل.

اللغة: "القتلى" جمع قتيل "تمج" ترمي وتقذف "دجلة" - بكسر الدال - هو العراق "أشكل" هو: حُمْرة مختلطة ببياض، والشَّكْلَة كالحُمْرة وزناً ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذ من أشكل الأمر أي: التيس.

الإعراب: "فما" الفاء عاطفة وما نافية "زالت" من أخوات كان "القتلى" اسم ما زالت "تمج" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه "دماءها" مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة في محل نصب خبر ما زال "بدجلة" الباء ظرفية، أي: في دجلة "حتى" حرف ابتداء "ماء" مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة "دجلة" مضاف إليه "أشكل" خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله: "حتى" حيث دخلت على الجملة الاسمية؛ لأنها حرف ابتداء.

انظر: الأزهية ٢١٦، وأسرار العربية ٢٦٧، وشرح المفصل ١٨/٨، والجنى الداني ٥٥٢، والمفني ١٧٣، والحزانة ٤٧٩/٩، والديوان ١٤٣/١.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ قَدْ مَضَى، وَالْمُسَبَّبُ مُنْتَظَرٌ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (جِئْتُكَ حَتَّى تُعْطِيَنِي)، السَّبَبُ الَّذِي هُوَ الْمَجِيءُ، وَقَدْ كَانَ، وَالْمُسَبَّبُ الَّذِي هُوَ (الْإِعْطَاءُ) مُنْتَظَرٌ، لَمْ يَكُنْ بَعْدُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّاسِ: (أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ)، وَيَقُولُونَ فِي (حَتَّى) هَذِهِ: إِنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى (كَيْ).

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ لَمْ يَمْضِ، وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ: (أَسِيرُ غَدًا حَتَّى أَدْخُلَهَا).

هَذِهِ وَجْهُ النَّصْبِ، وَيَرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، فَيَكُونُ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ قَدْ كَانَ، وَالْمُسَبَّبُ الْآنَ.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ تَقُولَ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا مَا أُمْتَعِ)، وَإِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ، كَانَتْ (حَتَّى) حَرْفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ، وَلَا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ، مِثْلَهَا فِي: [الطويل]
حَتَّى مَاءٌ دَخَلَ أَشْكَالَ

(لَامُ التَّعْلِيلِ)

وَأَمَّا (اللام)، فَهِيَ لَامُ الْجَرِّ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: (جِئْتُكَ لِأَكْرَمِكَ إِيَّايَ)، أَضْمِرَ (أَنْ) بَعْدَهَا، لِيَصِيرَ الْفِعْلُ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ، فَيَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ لِلْكَلامِ - إِذَا ذَكَرَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ (أَنْ) - مَعْنَى لَا يَكُونُ مَعَ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي)، كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ رَجَوْتَ مِنْهُ أَنْ يُكْرِمَكَ، وَإِذَا قُلْتَ: (جِئْتُكَ لِأَكْرَمِكَ إِيَّايَ)، لَمْ تَخْلُصْ لِهَذَا الْمَعْنَى، بَلْ يَكُونُ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْهُ أَنَّكَ جِئْتَهُ لِأَكْرَامِ كَانَ مِنْهُ فِيمَا مَضَى، ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي (أَنْ) هَاهُنَا أَنْ تُضْمَرَ، وَأَنْ تَظْهَرَ، تَقُولُ: (جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِي)، كَمَا تَقُولُ: (جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي)، فَإِنْ أَدْخَلْتَ (لَا)، لَمْ يَجُزْ إِلَّا الْإِظْهَارُ، تَقُولُ: (جِئْتُكَ لِأَنْ لَا تَفْعَلَ كَذَا)، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ (أَنْ)، فَلَا يُقَالُ: (لَا يَفْعَلَ كَذَا).

وَلِلَّامِ وَجْهٌ آخَرٌ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ إِضْمَارُ (أَنْ)، وَذَلِكَ إِذَا جَاءَتْ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى التَّنْفِي، كَقَوْلِهِمْ: (مَا كُنْتُ لِأُضْرِبَكَ)، لَا يَجُوزُ، هَاهُنَا أَنْ تَقُولَ: (مَا كُنْتُ لِأَنْ أُضْرِبَكَ)، وَمَعْنَى تَأْكِيدِ التَّنْفِي هَاهُنَا: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا كُنْتُ لِأُضْرِبَكَ)، حَازَ أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ مِمَّا يَجُوزُ كَوْنُهُ مِنْكَ. وَإِذَا قُلْتَ: (مَا كُنْتُ لِأُضْرِبَكَ)، جَعَلْتَهُ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَكُونُ مِنْكَ أَصْلًا، وَيَمْتَنِعُ مِنْ حَيْثُ عَادَتُكَ وَسَجِيَّتُكَ، وَالْحَالُ الَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ،

وَيَحْصُلُ مِنَ الْمَعْنَى مَا يَحْصُلُ مِنْ قَوْلِكَ: (مَا كُنْتُ مِمَّنْ يَكُونُ لَهُ إِرَادَةٌ أَنْ يَضْرِبَكَ).
وَكَذَلِكَ فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، عَلَى
مَعْنَى: مَا كَانَ مُرِيدًا لِأَنْ يُعَذِّبَهُمْ.

وَأَمَّا مَا عَدَا (اللام) مِنَ الْحُرُوفِ السِّتَةِ، فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) بَعْدَهَا.

(الْوَاوُ)

أَمَّا (وَاوُ الْجَمْعِ): فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ إِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَهَا؛ الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَى، لَا يَحْصُلُ
ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعَ تَرْكِ إِضْمَارِهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ^(١): (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ، وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ)،
فَجَزَمْتَ عَلَى مَا يُوجِبُهُ ظَاهِرُ الْعَطْفِ، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ تَنْهَاهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَإِذَا نَصَبْتَ، صَارَ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّكَ تَنْهَاهُ عَنْ جَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا كَانَ هَذَا
الْمَعْنَى لَا يَحْصُلُ مَعَ تَرْكِ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، قَدَّرُوا الْكَلَامَ تَقْدِيرًا يَصِحُّ مَعَهُ، وَيَصِيرُ
الْعُدُولُ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ دَلِيلًا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى - الَّذِي هُوَ الْجَمْعُ -، وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ أَنَّهُمْ نَزَّلُوا
الْفِعْلَ الْأَوَّلَ مَرَّةً الْمَصْدَرِ، فَتَحَيَّلُوا كَأَنَّهُمْ قَالُوا: (لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ لِلسَّمَكِ)، ثُمَّ أَضْمَرُوا
(أَنْ) فِي الثَّانِي لِيَصِيرَ بِهِ مَصْدَرًا مِثْلَ هَذَا الَّذِي قَدَّرُوهُ؛ لِيَكُونُوا قَدْ عَطَفُوا اسْمًا عَلَى اسْمٍ،
وَيَصِيرُوا كَأَنَّهُمْ قَالُوا: (لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ لِلسَّمَكِ، وَشْرَبٌ لِلْبَنِّ).

إِنَّ هَذَا الَّذِي قَدَّرُوا الْكَلَامَ عَلَيْهِ، لَا يَدُلُّ عَلَى مَا أَرَادُوهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَكُونُ لَفْظًا
خَاصًّا بِهِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ النَّصْبُ فِيمَا بَعْدَ الْوَاوِ - مَعَ كَوْنِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا مَجْزُومًا - عَلَى ذَلِكَ
مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ جَعَلُوا اسْتِعْمَالَهُ كَذَلِكَ كَوَضْعٍ يُوضَعُ لِمَعْنَى.

(١) فِي هَذَا الْمِثَالِ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

الْجِزْمُ: عَلَى التَّشْرِيكِ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ فِي التَّنْهِي.

وَالنَّصْبُ: عَلَى التَّنْهِي عَنِ الْجَمْعِ.

وَالرَّفْعُ: عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ وَلَكِنْ عَلَى تَقْدِيرٍ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ.

انظر: ابن النَّاظِم ٦٨٣.

(أَوْ)

وَأَمَّا (أَوْ): فَبِمَرَلَةٍ (الْوَاوِ) فِي أَنْ انْتَصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ بِإِضْمَارِ (أَنْ)، وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُعَادَ تَأْمُلُهُ وَالتَّنْظُرُ فِيهِ: أَنَّ السَّبَبَ فِي إِضْمَارِ (أَنْ) فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ: هُوَ أَنْ يُصَرَفَ الْكَلَامُ عَنْ ظَاهِرِهِ، لِيَدُلَّ عَلَى غَرَضٍ، لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ الْغَرَضُ مَعَ تَرْكِهِ عَلَى الظَّاهِرِ، كَمَا بَيَّنَّا فِي الْوَاوِ مِنْ: أَنَّ نَصَبَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، إِنَّمَا كَانَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ بِالتَّهْيِ لَيْسَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ، وَلَكِنْ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا. وَفِي إِضْمَارِهَا بَعْدَ (أَوْ) مَعْنَى أَيْضًا، لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعَ تَرْكِ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (لَأَنْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي)، كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ الزُّرُومَ يَكُونُ وَيَمْتَدُّ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْإِعْطَاءُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْإِعْطَاءِ، وَمُؤَدِّ إِلَيْهِ، وَلَوْ تَرَكَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَلَمْ يُنْصَبِ الْفِعْلُ بَعْدَ (أَوْ) لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِ الزُّرُومِ سَبَبًا لِلْإِعْطَاءِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْإِعْطَاءُ، بَلْ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى أَنَّكَ تَزَعُمُ: أَنَّهُ يَكُونُ إِمَّا هَذَا، وَإِمَّا ذَلِكَ، وَلَا يَكُونَانِ جَمِيعًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَعْطِيكَ أَوْ أَكْسُوكَ)، لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَفْعَلُ الْإِعْطَاءَ لِأَنَّ تَكْسُوءَهُ، وَأَنَّ الْإِعْطَاءَ سَبَبٌ لِلتَّكْسُوءِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (يَأْتِيكَ الْيَوْمَ زَيْدٌ أَوْ يَبْعَثُ أَخَاهُ إِلَيْكَ)، لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى: أَنَّ إِيَّانَ زَيْدٍ سَبَبٌ لِبَعْثِهِ أَخَاهُ، هَذَا مُحَالٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ يَكُونُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

(الْفَاءُ)

وَأَمَّا (الْفَاءُ) فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا - مِنْ أَنَّهُمْ أَضْمَرُوا (أَنْ) بَعْدَ (الْوَاوِ)، وَبَعْدَ (أَوْ)؛ لِيَصْرَفَ الْكَلَامُ عَنْ ظَاهِرِهِ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِذَلِكَ - قَائِمٌ فِيهَا، أَعْنِي فِي (الْفَاءِ).

وَبَيَّانُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَتَيْتَنِي، فَأَكْرَمَكَ)، كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى، إِلَّا بِهَذَا الْإِضْمَارِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَتَيْتَنِي) أَوَّلًا أَمْرٌ، وَظَاهِرُ (الْفَاءِ) أَنَّكَ يُدْخِلُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ، فَلَوْ أَنَّ الْكَلَامَ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ، لَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ قَدْ أَمَرْتَهُ بِالْإِكْرَامِ، كَمَا أَمَرْتَهُ بِالْإِيْتَانِ، هَذَا عَلَى فَسَادٍ أَنْ يُعْطَفَ مُعَرَّبٌ عَلَى مَبْنِيٍّ، وَكَذَلِكَ

لَوْ قُلْتَ فِي: (لَا تَنْقَطِعْ عَنَّا، فَلَا تَجْفُكْ)، فَنَهَيْتَ نَفْسَكَ وَمَنْ مَعَكَ عَنْ جَفَائِهِ، وَهَذَا بَعِيدٌ مِنَ الْمُرَادِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّكَ إِنْ انْقَطَعْتَ عَنَّا جَفَوْنَاكَ.

وَهَكَذَا السَّبِيلُ فِي الْبَاقِي، فَلَوْ قُلْتَ: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)، فَرَفَعْتَ كَمَا يُوجِبُهُ الظَّاهِرُ، كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ الْإِتْيَانَ، وَالْحَدِيثَ جَمِيعًا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ، إِنَّمَا الْمَعْنَى: أَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنَا حَدَّثْتَنَا، وَلَوْ قُلْتَ: (أَتَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا؟) بِالرَّفْعِ، صِرْتَ كَأَنَّكَ تَسْتَفْهِمُ عَنِ الْحَدِيثِ، كَمَا تَسْتَفْهِمُ عَنِ الْإِتْيَانِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْمُرَادُ، إِنَّمَا الْمُرَادُ إِنْ أَتَيْتَنَا حَدَّثْتَنَا، وَلَوْ قُلْتَ: (لَيْتَهُ يَأْتِينَا فَيُحَدِّثُنَا)، بِالرَّفْعِ، أَدْخَلْتَ الْحَدِيثَ فِي التَّمَنِّيِّ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، إِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى: أَنَّهُ إِنْ أَتَانَا حَدَّثْتَنَا.

وَلَوْ قُلْتَ: (أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبُ خَيْرًا؟) بِالرَّفْعِ، صِرْتَ كَأَنَّكَ تَقُولُ: (أَلَا تَنْزِلُ؟ وَأَلَا تُصِيبُ خَيْرًا؟) وَلَيْسَ ذَلِكَ الْغَرَضُ، وَلَا هُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا الْغَرَضُ أَنْ تَقُولَ: أَنَّكَ إِنْ نَزَلْتَ أَصَبْتَ خَيْرًا.

فَصْلٌ فِي جَوَازِمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(١)

(لَمْ)

(لَمْ) تَقْلِبُ مَعْنَى (يَفْعَلُ) إِلَى مَعْنَى (فَعَلَ)، فَإِذَا قُلْتَ: (لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ)، كَانَ الْمَعْنَى: (مَا خَرَجَ زَيْدٌ)، وَلِلذَلِكَ تَقُولُ: (لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْسَ)، فَتَعْلُقُ بِهِ الزَّمَانَ الْمَاضِي.

(لَمَّا)

(١) "الحروف الجازمة خمسة: "لم"، و"لما"، و"لام" الطلب، و"لا" التي لطلب الترك، و"إن" التي للجزاء، وأخواتها من أدوات الشرط.

وكلهن يجزمن الفعل المضارع إذا وقع بعدهن، ولم يكن فيه مانع، من نوى التأكيد، ونون جماعة النساء؛ فإنه يكون مبنياً، تقول: لم يقم زيد، ولما يقم عمرو، وليذهب بشر، ولا يخرج جعفر، وإن تفعل أفعّل.

- أما "لم": فهي نفى قولك "فعل"، فتقول: "لم يفعل"، وهي نفى لما مضى بصيغة المضارع؛ لأنك إذا قلت: لم يقم زيد، فإنما نفيت قيامه فيما مضى، فتجعل الفعل المستقبل ماضياً في المعنى.

- وأما "لما": فإنها نفى لقولك: "قد فعل"، فزادوا "ما" بإزاء "قد"، فتضمنت بذلك معنى التوقع والانتظار.

- وأما "لام" الطلب، فتكون للأمر إذا كان من الأعلى للأدنى. [الاعتراضات النحوية ١/١٦٠]

(٢) اعْلَمْ أَنَّ (لَمْ) يَدْخُلُ عَلَى لَفْظِ الْمُضَارِعِ، فَيَقْلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى الْمَضِيِّ، فَإِذَا قُلْتَ: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ، كَانَ بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ: مَا قَامَ زَيْدٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ لَا يَصَاحِبَهُ زَمَانُ الْمَضِيِّ، كَمَا لَمْ يَصَاحِبْ (يَقُومُ)؛ حَيْثُ كَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ، فَلَمْ يَقُلْ: يَقُومُ زَيْدٌ أَمْسَ، وَقَلْبُ مَعْنَى الْمُضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي لَازِمٌ، فَلَا يُقَالُ: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ غَدًا، كَمَا لَا يُقَالُ: مَا قَامَ زَيْدٌ غَدًا. [المقتصد: ٤٠٢/٢]

(٣) اعْلَمْ أَنَّ (لَمَّا) تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ، فَتَحْزِمُهُ كَمَا تَحْزِمُ (لَمْ)، وَتَقْلِبُ الْمَعْنَى إِلَى الْمَضِيِّ، تَقُولُ: لَمَّا يَخْرُجُ زَيْدٌ أَمْسَ، وَلَا تَقُولُ: لَمَّا يَخْرُجُ زَيْدٌ غَدًا، كَمَا لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ فِي (لَمْ)، وَقَدْ يَكُونُ لـ (لَمَّا) حَالٌ لَا يَكُونُ لـ (لَمْ)، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى الظُّرُوفِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ الْمُجَارَاةِ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْمَاضِي الْحَقِيقِيُّ؛ كَقَوْلِكَ: لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ، بِمِثْلَةِ: حِينَ جِئْتُ جِئْتُ، فَلَمَّا هَاهُنَا قَدْ جُعِلَتْ اسْمًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَضَعُ مَوْضِعَهُ الْاسْمَ وَيَكُونُ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ قَوْلُكَ: حِينَ جِئْتُ جِئْتُ، وَلَوْ كَانَ بَقَاءُ صِيغَةِ الْحَرْفِيَّةِ مَنَعَ مِنَ الْقَضَاءِ بِالْاسْمِيَّةِ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: إِنْ عَلَى وَعَنْ فِي قَوْلِهِمْ: مَنْ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَنْ يَمِينٍ لَا يَكُونَانِ اسْمَيْنِ؛ لِأَجْلِ أَنْ صُورَةَ الْحَرْفِ بَاقِيَّةٌ، وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتِمَكِّنَةِ،

وَلَمَّا) مِثْلَهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، إِلَّا أَنْ فِيهَا شَيْئًا لَيْسَ فِي (لَمْ)، وَهُوَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ نَفَيْتَ أَمْرًا هُوَ مُتَوَقَّعٌ، كَقَوْلِكَ: (خَرَجْتُ وَلَمَّا تَطْلُعِ الشَّمْسُ)، وَ(مَضَيْتُ إِلَى الْبَابِ وَلَمَّا يَخْرُجِ الْأَمِيرُ بَعْدُ)؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّحْوِيُّونَ فِي: (لَمَّا يَفْعَلُ): إِنَّهُ نَفْيٌ (قَدْ فَعَلَ)؛ وَذَلِكَ أَنَّ (قَدْ) إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي أَحْبَرْتَ بِوُجُودِهِ، قَدْ كَانَ مُنْتَظَرًا، أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ)، فَإِنَّمَا تَقُولُهُ لِقَوْمٍ كَانُوا يَتَوَقَّعُونَ رُكُوبَهُ.

(لَمْ الْأَمْرُ)

وَأَمَّا (اللام) فَيَكُونُ أَمْرًا لِلْعَائِبِ، كَقَوْلِكَ: (لِيَخْرُجْ زَيْدٌ)، لَا يُؤْمَرُ بِهِ الْمُخَاطَبُ، إِلَّا فِي الْقَلِيلِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ^(١): أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "قَرَأَ: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا) [يونس: ٥٨]، بِالنَّاءِ"^(٢).

والحروف من جهة الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، فَكُلُّ لَفْظٍ وَقَعَ مَوْقَعًا يَقْتَضِي الْأِسْمَ حُكْمَ عَلَيْهِ بِالِاسْمِيَّةِ، فَلَمَّا قَالُوا: مِنْ عَلَيْهِ فَأَدْخَلُوا حَرْفَ الْجَرِّ كَمَا يَدْخُلُ فِي قَوْلِكَ: مَنْ فَوْقَهُ، وَكَانَ بِمَعْنَاهُ وَجَبَ أَنْ يُعْتَقَدَ كَوْنُهُ اسْمًا، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ، وَيَجِبُ أَنْ يُقْضَى بِأَنَّهَا اسْمٌ لَوْجُودَ مَعْنَاهُ فِيهَا؛ نَحْوُ: حِينَ جِئْتُ جِئْتُ، فَدَلَالَةُ الْاسْمِيَّةِ وَانْتِفَاءُ الْحَرْفِيَّةِ أَنْ تُكُونَ الْكَلِمَةُ وَأَقْعَةً فِي مَوْضِعٍ يُسْتَحَقُّ الْإِعْرَابُ فِيهِ، فَهِيَ مَتَّصِيَّةٌ بِالْمَوْضِعِ عَلَى الظَّرْفِ، بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ: حِينَ جِئْتُ جِئْتُ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهَا بِمِثْلَةِ ظَرْفٍ مِنَ الزَّمَانِ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِيَّةِ بَاقِيًا بِحَالِهِ لَوَجَبَ أَنْ لَا يَقَعَ مَوْقَعَهَا الْأِسْمُ كَمَا لَمْ يَقَعَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢] أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: حِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ، أَوْ حِينَ عَلِمَ اللَّهُ، كَانَ مُحَالًا، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي قَوْلِكَ أَخَذْتَ عَنْهُ، أَخَذْتَ جَانِبَهُ، كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يَقَعُ مَوْقَعَهُ الْأِسْمَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: جِئْتُكَ وَلَمَّا، فَإِنَّمَا الْمَعْنَى: وَلَمَّا تَجِيءُ، وَلَمَّا فِيهِ حَرْفٌ إِلَّا أَنَّهُمْ كَمَا غَيَّرُوا حُكْمَهَا بِالتَّرْكِيبِ حَيْثُ تَقْلُوبُهَا مِنَ الْحَرْفِيَّةِ إِلَى الْاسْمِيَّةِ، كَذَلِكَ حَازَ أَنْ تُغَيَّرَ عَنْ مِثْلِهَا (لَمْ) فِي الْحَرْفِيَّةِ، فَيُحْزَرُ أَنْ يُقَالَ: جِئْتُكَ وَلَمَّا، وَإِنْ لَمْ يَحْزَرْ جِئْتُكَ وَلَمْ، وَلَوْ كَانَ (لَمَّا) هَاهُنَا اسْمًا، لَوَجَبَ أَنْ يَقَعَ مَوْقَعَهَا الْأِسْمَ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ: جِئْتُكَ وَحِينَ جِئْتُ، كَانَ مُحَالًا. [المقتصد: ٤٠٣/٢]

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٣/٥)، رقم (٢١١٧٥).

(٢) روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا) وهي قراءة يزيد بن القعقاع.

قال هارون في حرف أبي: (فافرخوا). قال أبو جعفر: سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (لَتُعْنِ بِحَاجَتِي)، فَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ بِاللَّامِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، يَتَوَجَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْفَاعِلِ الْمَتْرُوكِ ذِكْرُهُ، فَقَوْلُكَ: (لَتُعْنِ)، فِي مَعْنَى: (لَتُعْنِكَ أَمْرٌ بِحَاجَتِي)، فَلِأَمْرٍ هُوَ الْأَمْرُ الْمَقْدَرُ أَنَّهُ يَحْمِلُ الْمُخَاطَبَ عَلَى الْعِنَايَةِ بِحَاجَتِكَ، لَا الْمُخَاطَبَ، كَيْفَ؟ وَالْأَمْرُ يَكُونُ بِشَيْءٍ يَفْعَلُهُ الْمَأْمُورُ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا شَيْئًا! إِنَّمَا يَكُونُ غَيْرُهُ مُوقِعًا بِهِ فَعْلًا، وَمِثْلُ هَذَا فِي أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْأَمْرِ يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ، وَالْمَعْنَى عَلَى غَيْرِهِ؛ قَوْلُكَ: (لَا أَرَيْتَكَ هَاهُنَا)، اللَّفْظُ فِي ظَاهِرِهِ يَفْتَضِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ جَعَلَ يَنْهَى نَفْسَهُ عَنْ أَنْ يَرَى الْمُخَاطَبَ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: (لَا تَكُونَنَّ هَاهُنَا وَبَحَيْثُ أَرَاكَ).

وَمِثْلُهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَكْسِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]؛ وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمُشْرِكِينَ. وَالْمَعْنَى عَلَى: أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ بِأَنْ يُغْلِظُوا عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ.

(لا النَّاهِيَةَ) ^(١)

وَأَمَّا (لا): فَيَكُونُ لِلنَّهْيِ، وَيَصْلُحُ لِلْمُخَاطَبِ وَالْعَائِبِ جَمِيعًا، تَقُولُ: (لا تَخْرُجْ)، وَلَا يَخْرُجُ زَيْدٌ.

(١) اعْلَمْ أَنَّ (لا) فِي النَّهْيِ تَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ وَالْعَائِبِ، تَقُولُ: لا تَخْرُجْ يَا زَيْدٌ، وَلَا تَخْرُجْ، وَلَا تَخْرُجُوا، وَلَا يَخْرُجُ زَيْدٌ، وَلَا يَخْرُجُوا، وَأَمَّا اللَّامُ؛ فَتَخْتَصُّ بِالْعَائِبِ فِي الْأَكْثَرِ؛ نَحْوُ: لَيَضْرِبُ زَيْدٌ، وَلَيُمْتَثِلُ الْأَمْرُ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ نَحْوَ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا) [يونس: ٥٨]، وَهَذَا مَوْضِعُ لَبْسٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ "الْكِتَابِ" زَعَمَ أَنَّ الْأَصْلَ أَمْرَ الْمُخَاطَبِ بِاللَّامِ؛ نَحْوُ: لَتَضْرِبُ يَا زَيْدٌ. قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِحَرْفِ كَمَا كَانَ النَّهْيُ كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: لَتَقُمْ وَلَيَقُمْ زَيْدٌ، كَمَا قُلْتَ: لا تَقُمْ، وَلَا يَقُمْ زَيْدٌ، فَكَانَ حَالُ الْخِطَابِ كَحَالِ الْغَيْبَةِ.

وَأَقُولُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ صَاحِبَ "الْكِتَابِ" أَشَارَ إِلَى مَا يُحْكِي عَنِ الْفَرَاءِ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ لَتَضْرِبُ ثُمَّ حُذِفَ اللَّامُ وَالتَّاءُ، وَأَدْخَلَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَلَى الْكَلِمَةِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى اللَّفْظِ بِالسَّاكِنِ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ مِثَالَ الْأَمْرِ مَبْنِي، بِمِثْلِهِ: هَلْ وَقَدْ، وَلَوْ كَانَتِ اللَّامُ مُضْمَرَةً لَمْ يَكُنْ مَبْنِيًا. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ هَذَا الْمَذْهَبِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَكْرَمَ زَيْدًا، وَأَعْطَى زَيْدًا، وَلَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِكَ: اضْرِبْ، لَمْ (تَضْرِبْ)، ثُمَّ حُذِفَ اللَّامُ وَالتَّاءُ، لَوَجَبَ أَنْ يَقَالَ: يَا زَيْدُ أَكْرَمْ؛ إِذْ كَانَ يَكُونُ الْأَصْلُ: (لَتَكْرَمْ)، ثُمَّ تَحْذِفُ اللَّامَ، فَيَقْبَلُ (تَكْرَمْ) مِثْلُ: تَضْرِبْ، فَتَحْذِفُ التَّاءَ وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْوَصْلِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي (اضْرِبْ).

وَكَذَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: يَا زَيْدُ أَعْطِ مَنْ لَتُعْطِ، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ أَمْثِلَةَ الْأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ صَيَغُ مَرْتَجِلَةٍ لِلأَمْرِ خَاصَةً مَبْنِيَةً عَلَى الْوَقْفِ، كَمَا فَسَّرْنَا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ، وَأَنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ سَاقِطٌ، وَفِي إِفْسَادِهِ غَيْرُ هَذَا مِمَّا تَرَكْنَا ذِكْرَهُ. [المقتصد: ٤٠٤/٢]

(إِنْ) ^(١)

وَأَمَّا (إِنْ): فَإِنَّهَا لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ: أَنَّهُ سَبَبٌ، وَمَعْنَى الْجَزَاءِ: أَنَّهُ مُسَبَّبٌ عَنْهُ، مِثْلُ أَنتَ إِذَا قُلْتَ: (إِنْ تَأْتَنِي أَكْرَمُكَ)، كُنْتَ جَعَلْتَ الْإِتْيَانَ سَبَبًا لِلْإِكْرَامِ. ثُمَّ الْعِبَارَةُ الْجَامِعَةُ الْمُحَقَّقَةُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا لِتَعْلِيقِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ فِي وُجُودِهِ أَوْ انْتِفَائِهِ. ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيقِ وُجُودِ الثَّانِي بِوُجُودِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَأْتَنِي أَكْرَمُكَ). وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيقِ وُجُودِ الثَّانِي بِانْتِفَاءِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ لَمْ تَخْرُجْ خَرَجْتُ).

وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيقِ انْتِفَاءِ الثَّانِي بِوُجُودِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ خَرَجْتَ لَمْ أَخْرُجْ).

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيقِ انْتِفَاءِ الثَّانِي بِانْتِفَاءِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ لَمْ تَخْرُجْ لَمْ أَخْرُجْ).

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ إِذَا كَانَا فِعْلَيْنِ لَمْ يَخْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَا مَاضِيَيْنِ.

(١) اعْلَمْ أَنَّ (إِنْ) حَرْفُ جَزْمٍ، وَمَعْنَاهُ: الْمُحَاذَرَةُ، كَقَوْلِكَ: أَنْ تَضْرِبَ أَضْرِبَ، بِمَجْزُومٍ بِـ (أَنْ) عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ، وَاضْرِبَ بِمَجْزُومٍ بِأَنَّهُ جَزَاءٌ، وَتَرْبِيئِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّ (أَنْ) تَعْمَلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ، ثُمَّ إِنَّهُمَا جَمِيعًا يَعْمَلَانِ فِي الْجَزَاءِ، لِأَجْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَنْفَصِلُ مِنْ صَاحِبِهِ. فَإِذَا احتِيجَ إِلَى الْجَزَاءِ كَانَا بِمَجْمُوعِهِمَا يَقْتَضِيَانِهِ، فَكَذَلِكَ يَشْتَرِكَانِ فِي عَمَلِ الْجَزْمِ الَّذِي هُوَ عَلَامَةُ كَوْنِهِ جَزَاءً، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ، وَ(إِنْ) تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي، فَتَقْلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا قُلْتُ (لَمْ) مَعْنَى يَفْعَلُ إِلَى فَعَلٍ، تَقُولُ: إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتَ، وَالْمَعْنَى: أَنْ تَخْرُجَ أَخْرُجَ، كَمَا أَنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ لَمْ تَقُمْ: مَا قُمْتَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ قُلْتَ: إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتَ أَمْسَ كَانَ مُحَالًا. وَلَوْ قُلْتَ: لَمْ يَقُمْ غَدًا كَذَلِكَ، وَهَذَا الْقَلْبُ فِي أَنَّ أَوْجِبَ مِنْهُ فِي لَمْ؛ لِأَجْلِ أَنَّ لَمْ مَعْنَاهُ النُّفْيُ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْمَاضِي دُونَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَنْ)؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ عَلَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَقَدْ يَأْتِي فِي الْجَزَاءِ مَا هُوَ مَاضٍ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى. [المقتصد: ٤٠٥/٢]

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًّا، وَالْآخَرُ مُضَارِعًا.

فَإِذَا كَانَا مُضَارِعَيْنِ، لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا إِلَّا الْجَزْمُ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ).

وَإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِمَا الْجَزْمُ، إِلَّا أَنَّ الْمَاضِي يَنْقَلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ (إِنْ)، فَتَقُولُ: (إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ.

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًّا، وَالْآخَرُ مُضَارِعًا فَانْظُرْ: فَإِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ هُوَ الشَّرْطُ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْجَزْمُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (إِنْ تَخْرُجْ خَرَجْتُ). وَإِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ هُوَ الْجَزَاءُ جَازَ فِيهِ الْجَزْمُ، وَالرَّفْعُ جَمِيعًا، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرِمُكَ)، يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ، جَاءَ فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ^(١): [البسيط]

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغِيَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

(١) هو زهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان.

اللغة: "خليل" المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلعة وهي الفقر والحاجة "مسغبة" مجاعة، من سغب فلان: إذا اشتد به الجوع "حرم" ممنوع وحرام.

المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم. الإعراب: "إن" حرف شرط يجزم فعلين "أتاه" فعل ماضٍ في محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله "خليل" فاعله "يوم" ظرف متعلق بقوله أتاه "مسألة" مضاف إلى يوم "يقول" فعل مضارع جواب الشرط مرفوع "لا" نافية عاملة عمل ليس "غائب" اسم لا مرفوع بها "مالي" فاعل لغائب سد مسد خبر لا "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "حرم" معطوف على غائب.

الشاهد: قوله: "يقول" حيث رفع وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماضٍ.

انظر: الأشموني ٥٨٥/٢، وابن هشام ٣٩٨/٣، وابن عقيل ٢٧٨/٢، والمكودي ص ١٤٨،

والسيوطي في الجمع ٦٠/٢، وسيبويه ٤٣٦/١.

اِقْتِرَانُ جَوَابِ الشَّرْطِ بِالْفَاءِ^(١)

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْجَزَاءُ بِالْفَاءِ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ أَصْلٌ: وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ جَزَاءً (يَفْعَلُ) مُسْتَقْبَلًا، وَلَا (فَعَلَ) فِي مَعْنَى (يَفْعَلُ) مُسْتَقْبَلًا، وَجَبَ إِدْخَالُ الْفَاءِ لَا مَحَالَةَ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ).

(١) اعْلَمْ أَنَّ الضَرْبَ الْأَوَّلَ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ هُوَ الْفِعْلُ؛ نَحْوُ: إِنْ تَذَهَبَ أَذْهَبَ، وَإِنَّمَا جَاءَ الْجَوَابُ بِالْفَاءِ؛ حَيْثُ لَمْ يَقْدَرِ عَلَى الْجَزْمِ، فَقِيلَ: إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: أَنْتَ مُكْرَمٌ، لَيْسَ مِمَّا يَنْجُزُ؛ إِذْ هُوَ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَسْمَاءُ لَا تُجْزَمُ، فَلَمَّا أُريدَ أَنْ تَحْتَلَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ جَزَاءً، أَتَى بِالْفَاءِ، فَقِيلَ: إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، لِيَدُلَّ الْفَاءُ عَلَى تَعَلُّقِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِالشَّرْطِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنْ الْفَاءُ تَأْتِي لِإِتْبَاعِ الشَّيْءِ الشَّيْءَ، وَلَا تَكُونُ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ، فَإِذَا قُلْتَ: إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، عِلْمٌ أَنَّ قَوْلَكَ: أَنْتَ مُكْرَمٌ، جَوَابٌ لِقَوْلِكَ: إِنْ تَأْتِنِي؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَلَامًا مُتَقَطِعًا لَمَّا دَخَلَ الْفَاءُ، وَقِيلَ: إِنْ تَأْتِنِي أَنْتَ مُكْرَمٌ، أَوْ إِنْ تَأْتِنِي وَأَنْتَ مُكْرَمٌ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَ الْفَاءِ فِعْلٌ يُمْكِنُ جَزْمُهُ، إِلَّا عَلَى إِضْمَارٍ يَصْرِفُهُ عَنِ الْجَزْمِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] التَّقْدِيرُ: فَهُوَ لَا يَخَافُ؛ لِأَجْلِ أَنَّكَ لَوْ لَمْ تَقْدِرْ ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ لِلْفَاءِ وَجْهٌ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَأْتِي عِنْدَ امْتِنَاعِ الْجَزْمِ، وَأَنْتَ لَوْ قَدَّرْتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ: فَهُوَ، لَا يَخَافُ لَكُنْتَ قَدْ أَذْخَلْتَ الْفَاءَ عَلَى مَا يَصِحُّ جَزْمُهُ؛ نَحْوُ أَنْ تَقُولَ: فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ لَا يَخَافُ بَخْسًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَا يَخَافُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ؛ نَحْوُ: فَهُوَ لَا يَخَافُ؛ لِيَكُونَ مُمْتَنِعًا مِنَ الْجَزْمِ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ فِي الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَجْزُومًا؛ نَحْوُ: إِنْ تَضْرِبَ أَضْرِبَ، وَكَانَ الْفَاءُ مَعَ مَا بَعْدَهُ غَيْرَ وَاقِعَ مَوْقِعِ الْفِعْلِ الْمَجْزُومِ، وَفِرْعًا عَلَيْهِ لَمَّا جَاءَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ وَأَعْظَمُ أَمْرَكَ بِالْجَزْمِ حَمَلًا عَلَى مَوْضِعٍ: فَأَنَا أَكْرَمُكَ؛ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦] فَجَزَمَ (يَذَرُهُمْ)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ جُمْلَةٌ قَامَتْ مَقَامَ فِعْلٍ مَجْزُومٍ، وَعَلَّقَهَا الْفَاءُ بِمَا قَبْلَهَا، كَمَا يُعَلِّقُ الْجَزْمُ فِي قَوْلِكَ: إِنْ تَضْرِبَ أَضْرِبَ؛ إِذْ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ جَزَاءٌ، فَالْأَصْلُ: مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ لَا يَهْدُ وَيَذَرُهُمْ، وَلَوْ كَانَ، فَلَا هَادِيَ لَهُ، غَيْرُ فِرْعٍ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ الْمَجْزُومِ؛ لَوَجَبَ أَنْ لَا يُجْزَمَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ يَذَرُهُمْ، وَلَا يُقَدَّرُ فِي الشَّيْءِ إِغْرَابٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا مَوْقِعَ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الْإِغْرَابَ وَتَأْتِيَا عَنْهُ، فَلَا يُقَالُ: إِنْ الْجُمْلَةُ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَهَبَ أَحُوهُ، فِي مَوْضِعٍ جَزَ، إِلَّا لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ الْمَجْرُورِ؛ نَحْوُ: بِرَجُلٍ ذَاهِبٍ أَوْ ذَاهِبٍ أَحُوهُ،

وَعَلَى ذَا يَجْرِي الْكَلَامُ. [المقتصد: ٤٠٨/٢]

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا، كَقَوْلِكَ: (إِنْ لَقِيتَ زَيْدًا فَأَكْرِمْهُ)، أَوْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ (قَدْ)، أَوْ (سَوْفَ)، أَوْ (السَّيْنُ)، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَنْفَعَنِي الْيَوْمَ، فَسَوْفَ أَنْفَعُكَ، أَوْ فَسَأَنْفَعُكَ غَدًا)، وَ(إِنْ يَقُلْ زَيْدٌ كَذًا، فَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ الْعَلَطُ).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا صَرِيحًا، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَشْكُرْنِي الْيَوْمَ، فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ فِيمَا مَضَى)، وَغَيْرَ هَذَا مِمَّا يَخْرُجُ عَمَّا حَدَدْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ (يَفْعَلُ) مُسْتَقْبَلًا، أَوْ (فَعَلَ) فِي مَعْنَى (يَفْعَلُ) مُسْتَقْبَلًا.

وَطَرِيقَةٌ أُخْرَى فِي هَذَا: وَهِيَ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ شَرْطًا لَمْ يَصْلُحْ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ جَزَاءً، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِالْفَاءِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الْاسْمِ، لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ شَرْطًا، فَلَا يُقَالَ: (إِنْ أَنْتَ مُكْرَمٌ)، وَالْأَمْرُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ، وَكَذَلِكَ (سَيَفْعَلُ)، وَسَوْفَ يَفْعَلُ، وَقَدْ يَفْعَلُ)، وَكَذَلِكَ (قَدْ فَعَلَ).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ (مَا) إِذَا دَخَلَ عَلَى (يَفْعَلُ) مَتَّعَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا، فَلَوْ قُلْتَ: (إِنْ مَا يَخْرُجُ زَيْدٌ خَرَجْتُ)، كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّ (مَا) يَكُونُ لِنَفْيِ الْحَالِ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ شَرْطًا؛ لِأَنَّ الْحَالُ يَكُونُ مَوْجُودًا، وَحُكْمُ الشَّرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ مَوْجُودًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي (لَا)؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَتَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ شَرْطًا، وَإِذَا كَانَ جَزَاءً لَمْ يَحْتَجْ فِيهِ إِلَى الْفَاءِ، تَقُولُ: (إِنْ لَا تَخْرُجُ لَا أَخْرُجُ).

وَلَمْ يَمْتَزَلِ (لَا) فِي أَنَّهُ يَكُونُ شَرْطًا، وَيَكُونُ جَزَاءً مِنْ غَيْرِ فَاءٍ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ لَمْ تَخْرُجْ لَمْ أَخْرُجُ).

وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّ حُكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ، وَالْجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا غَيْرَ مَوْجُودٍ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَقَعُ الْمَاضِي الصَّرِيحُ فِي الْجَزَاءِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَشْكُرْنِي فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ قَدِيمًا)، لَكِنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ تَأْوِيلٍ يَصِيرُ بِهِ الْمَعْنَى إِلَى الْاسْتِقْبَالِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ لَهُ: (إِنْ اعْتَدَدْتُ عَلَيْكَ بِشُكْرِكَ الْيَوْمَ، اعْتَدَدْتُ عَلَيْكَ بِإِحْسَانِي فِيمَا مَضَى إِلَيْكَ). وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يَحْرِي هَذَا الْجِنْسُ.

(إِذَا)

وَأَمَّا (إِذَا): فَلَيْسَتْ هِيَ الَّتِي تُكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ فِي مِثْلِ^(١): (آتَيْكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ)، وَلَكِنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ، وَتُسَمَّى ظَرْفَ الْمَفَاجَأَةِ، وَهِيَ تَجْرِي مَجْرَى الْفَاءِ فِي رِبْطِ الْجُمْلَةِ بِمَا قَبْلَهَا، وَجَعَلَهَا جَزَاءً، فَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ: ﴿هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، قَدْ صَارَتْ بِـ (إِذَا) [الروم: ٣٦]، جَزَاءً لِلشَّرْطِ الَّذِي هُوَ: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الروم: ٣٦]، كَمَا تَصِيرُ بِالْفَاءِ إِذَا قُلْتَ: (فَهُمْ يَقْنَطُونَ).
وَلَا تَدْخُلُ (إِذَا) هَذِهِ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

فصل

كُلُّ مَا يُجَابُ بِالْفَاءِ يُجَابُ بِالْجَزْمِ إِلَّا التَّنْفِي، فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَوَابٌ بِالْجَزْمِ.

وَيَتَبَيَّنُ هَذَا بِأَنْ تَنْظُرَ إِلَى التَّنْهِي، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلِفُ، فَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ بِالْفَاءِ، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْفِعْلِ يَكُونُ سَبَبًا لِمَا بَعْدَ الْفَاءِ، فَإِذَا قُلْتَ: (لَا تَنْقَطِعُ عَنَّا فَتَحْفُوكَ)، كَانَ الْمَعْنَى: (إِنْ انْقَطَعَتْ جَفَوْنَاكَ)، وَإِذَا حَزَمْتَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ انْتِفَاءُ الْفِعْلِ سَبَبًا لِلَّذِي هُوَ جَوَابٌ، تَقُولُ: (لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ)؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: (فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ)، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: (لَا تَذَنْ مِنَ الْأَسَدِ فَيَاكُلُكَ)، وَلَمْ يَقُولُوا: (لَا تَذَنْ مِنَ الْأَسَدِ يَاكُلُكَ)، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِالْفَاءِ، كَانَ الْمَعْنَى: (فَإِنَّكَ إِنْ دَنَوْتَ مِنْهُ أَكَلُكَ)، وَهَذَا صَحِيحٌ، وَإِذَا حَزَمْتَ كَانَ الْمَعْنَى: (فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَذَنْ مِنْهُ يَاكُلُكَ)، وَهَذَا مُحَالٌ. وَالتَّنْكِتَةُ أَنَّ الْمَعْنَى مَعَ الْفَاءِ يَكُونُ عَلَى قَوْلِكَ: (فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ)، وَمَعَ الْجَزْمِ: (فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ).

ثُمَّ الْعِلَّةُ فِي امْتِنَاعِ أَنْ تُقَدَّرَ فِي التَّنْهِي: (إِنْ لَا تَفْعَلْ)، كَمَا قَدَّرْتَ فِي التَّنْهِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (إِنْ لَا تَفْعَلْ)، مَعَ مَنْ هُمْ بِفِعْلِ يَفْعَلُهُ، وَالتَّنْهِي يَكُونُ أَبَدًا عَنْ فِعْلِ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ قَدْ هَمَّ بِأَنْ يَفْعَلَهُ، أَوْ يُنْزَلَ مَرَّةً مِنْ هَمٍّ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي التَّنْهِي ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ لِلرَّجُلِ: (مَا تَأْتِينَا)، فَأَنْتَ تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِعَدَمِ الْفِعْلِ مِنْهُ، وَكَيْفَ تَقُولُ: (فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ).

فَصْلٌ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ^(١)

الأصلُ في حُرُوفِ الْجَرِّ أَنَّهَا اجْتَلِبَتْ، لِتُعَدِّي الْأَفْعَالَ الَّتِي لَا تَتَّعَدِي إِلَى الْأَسْمَاءِ،
تَقُولُ: (مَرَرْتُ)، فَلَا يَصِلُ إِلَى (زَيْدٍ)، فَإِذَا جِئْتَ بِـ (الْبَاءِ)، أَوْ بِـ (إِلَى)، أَوْ بِـ (عَلَى)،
وَصَلَ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (بِزَيْدٍ، وَإِلَى زَيْدٍ، وَعَلَى زَيْدٍ). ثُمَّ إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضَرْبًا مِنَ
الْمَعْنَى.

(١) حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف
الجر إلا على الأسماء كما بينا فيما تقدم فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو، وأما وصلها
الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.
وحروف الجر تنقسم قسمين: فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظه
الاسم ولا الفعل مع الحرف ولم تجره في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال.
والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف.
فالقسم الأول: وهو الحرف التي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول منها: ألزم عمل
الجر والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر.

فأما الحروف الملازمة لعمل الجر: فمن وإلى وفي والباء واللام.

ولرب: باب يفرد به لخروجها عن منهاج أخواتها وأنا مبين معنى حرفٍ حرفٍ منها.
أما (من): فمعناها: ابتداء الغاية.

تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا.

وفي الكتاب: من فلان إلى فلان.

إنما يريد: ابتداءه فلان.

وسيبيوه يذهب إلى أنهما تكون لابتداء الغاية في الأماكن وتكون للتبويض نحو قولك: هذا من الثوب.

وهذا منهم تقول: أخذت ماله ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض.

قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ فدل

على التبويض من حيث صار ما بقي إنتهاء له والأصل واحد. [الأصول: ٣٤١/١]

(الباءُ)

فَ(الْبَاءُ): يَكُونُ لِلإِلصَاقِ، كَقَوْلِكَ: (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ)، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:
(أَلَصَقْتُ الْكِتَابَةَ بِالْقَلَمِ).

وَقَدْ يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا: إِنَّهُ لِلِاسْتِعَانَةِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا كَانَ أَدَاةً فِي الْعَمَلِ، فَإِنَّهُ
يَكُونُ فِي مَعْنَى الْمَعِينِ عَلَى الْفِعْلِ.

وَيَكُونُ بِمَعْنَى: (فِي)، كَقَوْلِهِمْ: (مَا بِالْذَّارِ أَحَدٌ)، الْمَعْنَى: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ).

وَيَكُونُ بِمَعْنَى: (مَعَ)، كَقَوْلِهِمْ: (اشْتَرَيْتُ الدَّارَ بِآلاتِهَا)، أَيْ: مَعَ آلاتِهَا.

وَتَكُونُ مَزِيدَةً، كَقَوْلِهِمْ: (أَلْقَى بِيَدِهِ)، وَالْأَصْلُ: (أَلْقَى يَدَهُ)، وَقَدْ يَكُونُ لَهَا فِي
الزِّيَادَةِ فَائِدَةٌ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: (لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ، وَمَا زَيْدٌ بِخَارِجٍ)، قَدْ زَادَتْ بِدُخُولِهَا
لِلنَّفْيِ تَأْكِيدًا، لَا يَكُونُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ، وَتَدْخُلُ أَيْضًا فِي خَبَرٍ (كَانَ)، إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ
عَلَى (كَانَ) حَرْفِ نَفْيٍ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (مَا كَانَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ بِصَانِعٍ)،
وَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١): [الكامل]

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

(١) قائله: ابن المولى وهو محمد بن عبد الله بن مسلم بن المولى، مولى الأنصار، وابن المولى كنيته،
كان شاعرا متقدما مجيدا من مخضرمي الدولتين ومادحي أهلها، وكان ظريفا عفيفا نظيفا الثياب
حسن الهيئة، وكان يسكن بقباء وكان يقدم على المهدي فيمدحه، وكان مداحا لجعفر بن سليمان وقثم
بن العباس الهاشميين، ويزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وأكثر فيه المدح، وكان يزيد قد تولى مصر،
ولاه المنصور أبو جعفر، فقصده ابن المولى إلى مصر، وكان قد أنشأ فيه قصيدة فأنشده إياها فأعطاه
حتى رضي، ومرض عنده مرضا طويلا وثقل حتى أشفى على الموت، فلما أفاق من علته ونهض دخل
عليه يزيد بن حاتم متعرفا خبره، فقال: لوددت والله يا أبا عبد الله أن لا تعالج بعدى سفرا، ثم أضعف
صلته.

والمعنى: توعرت من قوهم طريق وعر، أي غليظ. والمسالك: الطرق. والسبيل: الطريق. وقوله: إلى
نذاك بأوعر، الباء زيدت في خير يكن وهو قليل. وأوعر: أي وعر، يريد إذا اشتد الزمان فانسدت
الطرق إلى من يبتدئ بالمعروف كان الوصول إلى عطائك سهلا لسماحتك.

انظر: ديوان الحماسة ٣٥٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٨/٢، والحماسة المغربية ١٢٤/١.

(اللام)

وَاللَّامُ: الْأَصْلُ فِيهَا الْإِضَافَةُ، وَالشَّيْءُ يُضَافُ إِلَى الشَّيْءِ مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِهِ بِهِ فِي مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى، فَإِذَا قِيلَ: (عَلَامُ زَيْدٍ)، كَانَ إِضَافَةُ (الْعَلَامِ) إِلَى (زَيْدٍ) مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِ مُلْكِهِ بِهِ، فَإِذَا قِيلَ: (دَارُ زَيْدٍ)، كَانَ كَذَلِكَ، أَوْ لِأَنَّهُ مُخْتَصَرٌ بِكَوْنِهَا مَسْكَنًا لَهُ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا تَكُونُ لِلْمَلِكِ، وَذَلِكَ شَيْءٌ قَالُوهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْمَلِكَ نَفْسَهُ يُضَافُ، فَيَقَالُ: (هَذَا مَلِكُ زَيْدٍ، وَمَلِكُ لَزَيْدٍ)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الْاِخْتِصَاصِ لَا مَحَالَةَ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْمَلِكُ حَقِيقَةً مَعْنَاهَا! وَهِيَ تَجِيءُ فِيمَا لَا يُتَصَوَّرُ وَصْفُهُ بِالْمَلِكِ، كَقَوْلِنَا: (هُوَ ابْنُ لَزَيْدٍ، وَأَخٌ لِعَمْرٍو، وَصَدِيقٌ لِبَكْرِ، وَمِثْلُ لَزَيْدٍ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (هَذَا صِيفَةُ لَزَيْدٍ، وَهَذَا الشَّعْرُ لَزَيْدٍ)، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى، وَلَا يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِ إِلَّا الْاِخْتِصَاصُ.

وَتَكُونُ لِلتَّلْعِيلِ، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُكَ لِتَكْرِيمِي، وَجِئْتُكَ لِمَحَبَّتِي لَكَ).
وَتَكُونُ لِتَاكِيدِ النَّفْيِ - وَذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ - لَيْسَ هُوَ مَعْنَى لَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ التَّأْكِيدَ إِنَّمَا حَصَلَ بِإِضْمَارِ شَيْءٍ، مِثْلَ أَنتَ إِذَا قُلْتَ: (مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ كَذَا)، كَانَ الْمَعْنَى: مَا كُنْتُ مُرِيدًا لِذَلِكَ، وَمُسْتَعِدًّا لِذَلِكَ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

(من)

وَأَمَّا (مِنْ) فَتَكُونُ لِبِتْدَاءِ الْغَايَةِ، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ)، جَعَلْتَ الْبَصْرَةَ مُبْتَدَأَ السَّيْرِ.

وَتَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ، كَقَوْلِكَ: (أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ)، تُرِيدُ: بَعْضَ الْمَالِ.
وَتَكُونُ لِلتَّبْيِينِ، كَقَوْلِهِمْ: (عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، لَا تَكُونُ هَاهُنَا لِلتَّبْعِيضِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ لَمْ تُرِدْ بِقَوْلِكَ: (أَخَذْتُ عِشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ): أَنَّ هُنَاكَ جُمْلَةً مِنَ الدَّرَاهِمِ أَنْتَ أَخَذْتَ مِنْهَا هَذَا الْقَدْرَ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الرَّجْسِ الْمَأْمُورِ بِاجْتِنَابِهِ هَاهُنَا هُوَ: (الْأَوْثَانُ)، وَجَعَلَهَا لِلتَّبْعِيضِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي الْأَوْثَانِ مَا لَيْسَ بِرَجْسٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَتَكُونُ مَزِيدَةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، تَقُولُ: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ)، فَيُحْتَمَلُ أَنْ تُرِيدَ: (مَا جَاءَنِي وَاحِدٌ، لَكِنْ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ)، فَإِذَا أَدَخَلْتَ (مِنْ)، فَقُلْتَ: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، كَانَ نَفِيًّا لِلْجِنْسِ كُلِّهِ قَلِيلًا، وَكَثِيرًا.

(إِلَى)

وَأَمَّا (إِلَى): فَمَعْنَاهُ انْتِهَاءُ الْعَايَةِ، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ)، جَعَلْتَ الْكُوفَةَ مُنْقَطَعَ السَّيْرِ وَمُنْتَهَاهُ. وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى (مَعَ)، كَقَوْلِهِمْ: (خُذْ هَذَا إِلَى ذَاكَ)، أَيْ: مَعَ ذَاكَ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤]، أَيْ: مَعَ اللَّهِ.

(فِي)

وَأَمَّا (فِي): فَمَعْنَاهُ الْوِعَاءُ، كَقَوْلِكَ: (الْمَالُ فِي الْكَيْسِ، وَاللَّصُّ فِي الْحَبْسِ). وَقَالُوا: إِنَّهُ يَكُونُ بِمَعْنَى: (عَلَى)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَالْمَعْنَى: عَلَى جُدُوعِ النَّخْلِ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الكامل]
بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرْحَةٍ يُحَذِي نَعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ
أَيْ: عَلَى سَرْحَةٍ.

(رُبُّ)

وَأَمَّا (رُبُّ): فَلَهَا خَوَاصُّ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَرِّ:
إِحْدَاهَا: أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ تَقَعُ فِي غَيْرِ الصَّدْرِ، بَلِ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِيمَا بَعْدَ الْفِعْلِ الَّذِي يُعَدَّى بِهَا، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَيْدٍ)، وَإِذَا قُلْتَ:

(١) من معلقة عنترة العبسي.

وبطل بالجر صفة لمدحج في بيت قبله، وكفى عن طوله بقوله: كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرْحَةٍ أَيْ شَجَرَةٍ عظيمة. ويحذى نعال السبت كناية عن تنعمه، ونعال السبت بكسر السين: نعال تتخذ من جلود البقر، وليس بتوأم كناية عن قوته لأنه لم يشاركه في بطن أمه أخ يزاحمه في غذائه فتضعف بنيته.

انظر: الديوان ٢١٢/١، والمختص ٢٣٨/٤، وأدب الكاتب ٣٩٤/١، والصناعتين ٢٠٣/١.

(بَزِيدٍ مَرَرْتُ)، كَانَ فِي ثَبَّةِ التَّأخِيرِ، كَمَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ، كَ (زَيْدٍ) فِي قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، وَمَرْتَبَةُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَ مَرْتَبَةِ الْفَاعِلِ. وَالثَّانِيَةُ مِنْ خَوَاصِّهَا: أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النِّكَرَةِ، كَقَوْلِكَ: (رُبُّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْخِلَهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ، فَلَا يُقَالُ: (رُبُّ الرَّجُلِ)، وَلَا: (رُبُّ زَيْدٍ)، إِلَّا إِذَا قَدَّرْتَ التَّنْكِيرَ، فَأَرَدْتَ: رُبَّ إِنْسَانٍ يُسَمَّى زَيْدًا لَقِيْتُهُ.

وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّكَ تَرَاهَا تَحِيءُ وَلَيْسَ مَعَهَا فِعْلٌ يَتَعَدَّى بِهَا كَالْحَكْمِ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ. تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّكَ تَقُولُ: (رُبُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ)، فَيَكُونُ كَلَامًا صَحِيحًا، ثُمَّ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا قَدْ عُدَّتْ بِقَوْلٍ؛ لِأَنَّ التَّعْدِيَةَ تَكُونُ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَلَيْسَ هَاهُنَا مَفْعُولٌ.

(حَتَّى) ^(١)

وَأَمَّا (حَتَّى): فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

(١) حَتَّى لِلانْتِهَاءِ كَالِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾. وَقَدْ يَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، نَحْوُ "بَذَلْتُ مَا لِي فِي سَبِيلِ أُمِّي، حَتَّى آخِرِ دِرْهَمٍ عِنْدِي". وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ دَاخِلٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، فَالضَّائِمُ لَا يُبَاحُ لَهُ الْأَكْلُ مَتَى بَدَأَ الْفَجْرَ.

وَيَزَعُمُ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّ مَا بَعْدَ "حَتَّى" دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَيَزَعُمُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِدَاخِلٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَدْخُلُ، إِنْ كَانَ جُزْأً مِمَّا قَبْلَهَا، نَحْوُ "سَرْتُ هَذَا النَّهَارَ حَتَّى الْعَصْرِ"، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ "أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا". وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُزْأً مِمَّا قَبْلَهَا لَمْ يَدْخُلْ، نَحْوُ "قَرَأْتُ اللَّيْلَةَ حَتَّى الصُّبْحِ" وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي "حَتَّى" الْخَافِضَةِ. وَأَمَّا "حَتَّى" الْعَاطِفَةُ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا يَجِبُ أَنْ يَدْخُلَ فِي حَكْمِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا سَتَعْلَمُ ذَلِكَ فِي مَبْحَثِ أَحْرِفِ الْعَطْفِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ غَلِيٍّ وَحَتَّى أَنَّ "إِلَى" تَجْرُ مَا كَانَ آخِرًا لَمَّا قَبْلَهُ، أَوْ مُتَّصِلًا بِآخِرِهِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ آخِرًا وَلَا مُتَّصِلًا بِهِ. فَالْأَوَّلُ نَحْوُ "سَرْتُ لَيْلَةَ امْسٍ إِلَى آخِرِهَا" وَالثَّانِي نَحْوُ "سَهَرْتُ اللَّيْلَةَ إِلَى الْفَجْرِ"، وَالثَّلَاثُ نَحْوُ "سَرْتُ النَّهَارَ إِلَى الْعَصْرِ".

وَلَا تَجْرُ "حَتَّى" إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا لَمَّا قَبْلَهَا، أَوْ مُتَّصِلًا بِآخِرِهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ "سَرْتُ لَيْلَةَ امْسٍ حَتَّى آخِرِهَا"، وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾. وَلَا تَجْرُ، مَا لَمْ يَكُنْ آخِرًا وَلَا مُتَّصِلًا بِهِ، فَلَا يُقَالُ "سَرْتُ اللَّيْلَةَ حَتَّى نَصْفِهَا".

وَقَدْ تَكُونُ حَتَّى لِلتَّعْلِيلِ، بِمَعْنَى اللَّامِ، نَحْوُ "أَتَى اللَّهَ حَتَّى تَفُوزَ بِرِضَاهُ"، أَيْ لَتَفُوزَ.

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، وَهَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ لَهَا فِي كَوْنِهَا عَاطِفَةً حُكْمًا لَيْسَ هُوَ لِسَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ جُزْءًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ)، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مِنَ (الْقَوْمِ)، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ، فَإِذَا قُلْتُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ وَزَيْدٌ)، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) وَاحِدًا مِنَ (الْقَوْمِ)، بَلْ يَكُونُ الظَّاهِرُ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ تَجِدُ الْمَعْطُوفَ فِيمَا لَا يُحْصَى شَيْئًا لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (أَخَذْتُ الدَّرَاهِمَ، وَالدَّانِيَرِ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا، وَعَمْرًا)، وَ(رَأَيْتُ الْقَوْمَ، وَحِمَارًا)، وَلَا يَصْلُحُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَعَ (حَتَّى).

ثُمَّ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي (حَتَّى) هَذِهِ: إِنَّهَا تَكُونُ لَتَعْظِيمٍ أَوْ تَحْقِيرٍ، فَالْتَعْظِيمُ، كَقَوْلِهِمْ^(١): (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ)، وَالتَّحْقِيرُ كَقَوْلِهِمْ^(٢): (قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ)، وَ(اسْتَنْتَ الْفَصَالَ حَتَّى الْقَرَعَى)^(٣).

وَأَيْمًا وَجَبَ هَذَا فِيهَا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (حَتَّى) لَا تَنْفَكُ مِنْ مَعْنَى الْغَايَةِ، وَالْأَشْيَاءُ يَكُونُ لَهَا غَايَةً مِنْ جِهَةِ الْفَضْلِ، وَمِنْ جِهَةِ النِّقْصِ، فَإِذَا اعْتَبِرَ الْفَضْلُ وَالشَّرْفُ فِي النَّاسِ، كَانَ (الْأَنْبِيَاءُ) الْغَايَةَ، وَإِذَا اعْتَبِرَ الضَّعْفُ وَالْعَجْزُ فِي الْحَاجِجِ، كَانَ (الْمَشَاةُ) الْغَايَةَ.

وَتَجِدُ مَعْنَى الْغَايَةِ فِيهَا إِذَا كَانَتْ جَارَةً أَيْضًا، كَقَوْلِكَ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ غَايَةُ السَّمَكَةِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ، أَفَلَا تَرَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ^(٤): [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمَجُّ دِمَاءُهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلَ غَايَةً مَا ذَكَرَ مِنْ كَثَرَةِ الْقَتْلِ، وَأَنْصَبَابِ الدِّمَاءِ!

(١) انظر: لللمحة في شرح الملحة ٧٠١/١، والأصول في النحو ٤٢٤/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١٧١/١.

(٣) انظر: زهر الأكم ٣٣٤/١، وكتاب الأمثال ٤٠٢/١، وجمهرة الأمثال ١٠٨/١.

(٤) سبق تحريجه.

فَصْلٌ فِي حُرُوفِ الْقَسَمِ^(١)

الأصل في القسم هو (الباء)؛ لأن القسم بالحقيقة هو: (حلفت، وأقسمت، وآليت)، و(الباء) تُعَدِّي هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَى اسْمِ الْمُحْلُوفِ بِهِ، فَإِذَا قُلْتُ: (حَلَفْتُ بِاللَّهِ)، وَصَلَّ

(١) القسم ليس بمصدر (أقسمت)، بل هو عبارة عن جملة اليمين فهو بمعنى المقسم به فهو كالقبض والنقض بمعنى المقبوض والمنقوض.

فصل: والغرض منه توكيد الكلام الذي بعده من إثبات أو نفي.

فصل: المقسم به كل معظّم إلا أنّه نهي عن الحلف بغير الله تعالى.

فصل: والأصل فيه: (أقسم) و(أحلف)؛ لأن ذلك يدلُّ بصرحِهِ عليه إلا أنّ الفعل حُذِفَ لدلالة حرف الجر والجواب عليه.

فصل: وأصل حروف القسم (الباء)؛ لأن فعل القسم يتعدّى بها دون غيرها؛ ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء ولم يجر إظهار الفعل مع الولو والتاء.

فصل: وتدخل (الباء) على المضمر والمظهر؛ لأنها أصل فتجري في كل مقسم به.

فصل: و(واو) القسم بدل من الباء لأنهم أرادوا التوسعة في أدوات القسم لكثرة في كلامهم و(الواو) تشبه الباء من وجهين:

أحدهما: أنّ الباء للإلصاق والواو للجمع والمعتيان متقاربان.

والثاني: أنّهما جميعاً من الشفتين فأما الفاء وإن كانت من الشفتين ففيها معنى غير الجمع وهو الترتيب في العطف والجواب ولكون الواو بدلاً لا تدخل على المضمر؛ لأنه بدل من المظهر فلم يجتمع بدلان.

فصل: و(التاء) بدل من: (الواو) هنا كما أبدلت في: (تراث وتجاه وقمة ونخمة) ولمّا كانت بدلاً عن بدل اختصّت لضعفها باسم الله تعالى خاصة؛ لأنه أكثر في باب القسم ولا يجوز (تربّي)، وقد حُكِيَ شاذّاً.

فصل: وقد استعملوا (اللام) في القسم إذا أرادوا التعجب كقولهم: لله أبوك لقد فعلت، وإنما جاؤوا بها دون الحروف الأولى ليعلم أنّ القسم قد انضمّ إليه أمر آخر، وكانت اللام أولى بذلك لما فيها من الاختصاص والمقسم به مع التعجب مختصّ.

فصل: وقد قال بعضهم: إنّ (من) الجارة تستعمل في القسم مع: (ربي) ومع: (الله) وقال آخرون:

هي محذوفة من (أمن) وسيأتي القول فيها. [الباب في علل البناء ٢١٦/١]

(حَلَفْتُ) إِلَى اسْمِ (اللَّهِ) بِـ (الْبَاءِ)، وَصُولَ (مَرَرْتُ) إِلَى (زَيْدٍ)، إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).
ثُمَّ إِنَّهُمْ يَحَذِفُونَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْكَلَامِ، فَيَقُولُونَ: (بِاللَّهِ)، ثُمَّ يُدِلُّونَ (الْوَاوَ)
مِنْ (الْبَاءِ)، فَيَقُولُونَ: (وَاللَّهِ)، وَإِذَا أَبَدَلُوهَا مِنْهَا، لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْفِعْلَ مَعَهَا، كَمَا يَسْتَعْمِلُونَهُ
مَعَ (الْبَاءِ)، فَلَا يَقُولُونَ: (حَلَفْتُ وَاللَّهِ لِأَخْرُجَنَّ)، كَمَا يَقُولُونَ: (حَلَفْتُ بِاللَّهِ)؛ وَالسَّبَبُ
فِي ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (حَلَفْتُ بِاللَّهِ)، احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَقْدَ يَمِينٍ فِي الْحَالِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَيْرَ يَمِينٍ قَدْ سَبَقَتْ، وَإِذَا أَبَدَلُوا (الْوَاوَ) مِنْ (الْبَاءِ) أَخْلَصُوا اللَّفْظَ
لِعَقْدِ الْيَمِينِ، وَذَلِكَ كَانَ غَرَضَهُمْ فِي هَذَا الْإِبْدَالِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ
الْفِعْلُ حَتَّى لَا يَبْطُلَ الْغَرَضُ الَّذِي هُوَ خُلُوصُ اللَّفْظِ لِعَقْدِ الْيَمِينِ، فَإِنْ قُلْتَ: (حَلَفْتُ
وَاللَّهِ)، لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّكَ جَعَلْتَ قَوْلَكَ: (وَاللَّهِ)، يَمِينًا يَعْقِدُهَا عَلَى أَنَّكَ حَلَفْتَ فِيمَا
مَضَى، وَكَانَ كَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الرجز]

ذَكَرْتُهَا أَيْمَانَهُ — فَحَلَفْتُ مَا حَلَفْتُ

وَأَمَّا امْتِنَاعُ دُخُولِ (الْوَاوِ) عَلَى الضَّمِيرِ؛ فَلْأَجْلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَصْلٍ، وَالْفُرُوعُ لَا
تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْأَصُولِ، وَقَدْ يَقُولُونَ فِي هَذَا: إِنَّ الضَّمَائِرَ تُرَدُّ الْأَشْيَاءُ فِيهَا إِلَى أَصُولِهَا،
وَيَذْكُرُونَ (لَامَ الْإِضَافَةِ)، وَأَنَّهَا تُرَدُّ مَعَ الضَّمِيرِ إِلَى الْفَتْحِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا.

(١) البيت لابن الرومي، انظر: الديوان ٣٢٠/١.

وهو علي بن العباس بن جريج أو جورجيس، الرومي. شاعر كبير، من طبقة بشار والمتني، رومي
الأصل، كان جده من موالي بني العباس. ولد ونشأ ببغداد، ومات فيها مسموماً قيل: دس له السم
القاسم بن عبيد الله - وزير المعتضد - وكان ابن الرومي قد هجاه.

قال المرزباني: لا أعلم أنه مدح أحداً من رئيس أو مرووس إلا وعاد إليه فهجاه: ولذلك قلت فائدته
من قول الشعر وتحاماه الرؤساء وكان سبباً لوفاة.

وقال أيضاً: وأخطأ محمد بن داود فيما رواه لثقال (الوسطي) من أشعار ابن الرومي التي ليس في
طاقة لثقال ولا أحد من شعراء زمانه أن يقول مثلاً إلا ابن الرومي.

(التاء)

وَأَمَّا (التاء): فَمَقْصُورَةٌ عَلَى الْأِسْمِ الْأَعْظَمِ؛ يُقَالُ: (تَالله)، وَلَا يُقَالُ: (تَالرَّحْمَنِ)، وَلَا: (تَالرَّحِيمِ)، وَلَا (تَرَبَّ الكعبة)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا فَرْعُ الْفَرْعِ، فَحُطِّتْ عَلَى الْوَاوِ، فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي هَذَا الْأِسْمِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ اخْتِصَاصًا لِهَذَا الْأِسْمِ الْعَظِيمِ بِشَيْءٍ لَا يَكُونُ لغيرِهِ.

ثُمَّ أَعْلِمَ أَنَّ الْقَسَمَ كَلَامٌ يَقْتَضِي كَلَامًا آخَرَ، فَلَا يَكُونُ قَسَمٌ مِنْ دُونِ مُقْسَمٍ عَلَيْهِ، يُسَمَّى: جَوَابَ الْقَسَمِ، كَمَا لَا يَكُونُ شَرْطٌ مِنْ دُونِ جَزَاءٍ.

ثُمَّ إِنَّ مِنْ شَرْطِ جَوَابِ الْقَسَمِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ (إِنْ، وَاللَّامِ) فِي الْإِثْبَاتِ، وَ(مَا، وَلَا) فِي النِّفْيِ، تَقُولُ: (وَاللهُ إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَواللهُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَواللهُ لَقَدْ خَرَجَ زَيْدٌ، وَواللهُ لَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَواللهُ مَا يَقُومُ زَيْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ خَلُوهُ جَوَابِ الْقَسَمِ مِنْهَا كُلِّهَا، فَلَوْ قُلْتَ: (وَاللهُ زَيْدٌ خَارِجٌ)، لَمْ يَسْتَقِمْ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ فِي تَقْدِيرِ (اللامِ)، كَمَا قَدَرُوها فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩].

وَقَدْ تُحَذَفُ (مَا، وَلَا) مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَثَرَادُ، فَيُقَالُ: (وَاللهُ يَخْرُجُ زَيْدٌ)، وَيُرَادُ: (مَا خَرَجَ، أَوْ لَا يَخْرُجُ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥]، وَالْمَعْنَى - وَاللهُ أَعْلَمُ - : لَا تَفْتَأُ، وَهَذَا الْحَذْفُ شَائِعٌ مُسْتَمِرٌّ؛ وَالسَّبَبُ فِي اسْتِمْرَارِهِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ لَا يَكُونُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ فِي الْإِثْبَاتِ، إِلَّا مَعَ (اللامِ وَالتَّوْنِ)، أَوْ مَعَ (اللامِ) وَحَدَّاهَا فِي الْقَلِيلِ، كَقَوْلِكَ: (وَاللهُ لَأَفْعَلُنَّ)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ، بِخُلُوهِ مِنَ (اللامِ وَالتَّوْنِ) أَنَّ حَرْفَ النِّفْيِ مُرَادٌ فِيهِ؛ فَجَرَى لِذَلِكَ مَجْرَى الْمَنْطُوقِ بِهِ.

وَأَعْلِمَ أَنَّ الْقَسَمَ إِذَا اعْتَرَضَ فِي أَثْنَاءِ مَا هُوَ جَوَابُهُ، فَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي جَعَلَتْهَا جَوَابًا لَهُ عَلَيْهِ، جَازَ حِينَئِذٍ أَنْ يَخْلُوَ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ وَاللهُ مُنْطَلِقٌ، وَخَرَجَ وَاللهُ زَيْدٌ، وَقَدْ وَاللهُ خَرَجَ زَيْدٌ)، وَإِنْ أَخَّرْتَ الْقَسَمَ عَنِ الْجَوَابِ كُلِّهِ كَانَ أَقْوَى؛ لِجَوَازِ خُلُوهِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ، فَهَذَا مِثَالُ ذَلِكَ فِي الْإِثْبَاتِ.

فَأَمَّا مِثَالُهُ فِي النِّفْيِ، فَأَنْ تَقُولَ: (لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ وَاللهُ، وَلَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ وَاللهُ)، فَتَجْعَلَ حَرْفَ النِّفْيِ فِي الْجَوَابِ غَيْرَ (لَا، وَمَا)؛ فَبِهَذَا ثَبِينَ أَنَّ الْقَسَمَ قَدْ صَارَ فِي حُكْمِ اللَّغْوِ، وَإِذَا

قُلْنَا فِيهِ: إِنَّهُ لَعَوَى؛ فَإِنَّا نُرِيدُ أَنْ الْكَلَامَ يَكُونَ مَعَهُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَسَمٌ؛
لَأَنَّ الْقَسَمَ يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى، هَذَا مُحَالٌ.

فصل: (عَنْ)

(عَنْ) مَعْنَاهُ التَّعَدِّي، تَقُولُ: (رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنْ الْقَوْسِ)؛ لِأَنَّ (السَّهْمَ) يَتَعَدَّى
(الْقَوْسَ)، وَيَذِلُّ أَبَدًا عَلَى أَنْ شَيْئًا كَانَ مُلَابِسًا لَشَيْءٍ، ثُمَّ غُرِّيَ عَنْ تِلْكَ الْمُلَابَسَةِ، وَلِذَلِكَ
يُقَالُ: (انْفَصَلَ عَنْهُ، وَأَعْرَضَ، وَبَعُدَ عَنْهُ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

(عَلَى)

(عَلَى): مَعْنَاهُ كَوْنُ الشَّيْءِ فَوْقَ الشَّيْءِ، كَقَوْلِكَ: (هُوَ عَلَى السَّرِيرِ)، وَلِذَلِكَ يُعَدَّى
بِهِ الْعُلُوُّ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَيُقَالُ: (اسْتَعْلَى عَلَيْهِ، وَصَعَدَ عَلَى السَّطْحِ،
وَغَلَبَ عَلَيْهِ، وَظَهَرَ عَلَيْهِ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ (عَنْ، وَعَلَى) اسْمًا، فَمِثَالُ ذَلِكَ فِي (عَنْ)، قَوْلُهُمْ: (مِنْ عَنْ
يَمِينٍ كَذَا)، كَمَا قَالَ^(١): [الكامل]

مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

تَقْدِيرُهُ: مِنْ جِهَةِ يَمِينِي، أَوْ مِنْ جَانِبِ يَمِينِي، وَلَا يَتَصَرَّفُ، فَلَا يُقَالُ: (هَذَا عَنْ
يَمِينِهِ)، بِمَعْنَى: جَانِبُ يَمِينِهِ، بِالرَّفْعِ.

وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ (عَلَى) اسْمًا، فَكَقَوْلِهِمْ: (أَخَذْتُهُ مِنْ عَلَى الْحَوْضِ)، يُرِيدُونَ: (مِنْ أَعْلَى
الْحَوْضِ)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الطويل]

(١) البيت لقطري بن الفجاءة، من أبيات أولها البيت الذي يستشهدون به على مجئ الحال من
النكرة وهو:

لا يركن أحـ د إلى الأحجام يوم الوغى متخـ فا لحمام
وصدر البيت:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمْحِ دَرِيَّةً

انظر: أبيات قطري القالي ١/١٩٠، والسمط: ١/٨٠٦، والتريزي ١/٦٨، وشرح النهج ١/٣١٣،
والخزانة ٤/٢٥٩، والحصري ٤/١٦٣.

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِمُزَاجِمِ الْعُقَيْلِيِّ.

الشاهد فيه: كَوْنُ (عَلَى) اسْمًا، بِدَلِيلِ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ.
اللغة: (الظَّمءُ): مَا بَيْنَ الشُّرْبِ وَالشُّرْبِ، وَهُوَ مُدَّةُ الصَّبْرِ عَنِ الْمَاءِ. وَيُرْوَى: خِمْسُهَا. وَهُوَ وَرُودُ الْمَاءِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَيَّامٍ.

وَمَعْنَى (تَصِلُ): تَصَوَّرْتُ أَحْشَاؤَهَا مِنَ الْبَيْسِ وَالْعَطَشِ، وَالصَّلِيلُ: صَوْتُ الشَّيْءِ الْيَابِسِ. يُقَالُ: جَاءَتِ الْإِبِلُ تُصَوِّرُ عَطَشًا، وَقِيلَ: تُصَوِّرُ فِي طَيْرَانِهَا. (وَالْقَيْضُ): قَشْرُ الْبَيْضِ الْأَعْلَى، وَإِنَّمَا أَرَادَ: قَشْرَ الْبَيْضَةِ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا الْفَرْخُ. وَالْبَيْدَاءُ: الْقَفْرُ الَّذِي يَبِيدُ مَنْ سَلَكَهُ. (وَالْمَجْهَلُ): الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلْمٌ يُهْتَدَى بِهِ. (وَالزَّرِيَاءُ): مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ وَارْتَفَعَ.

معنى البيت: وَصَفَ قَطَاةً قَامَتْ عَنْ فِرَاحِهَا حِينَ احْتَأَجَتْ إِلَى وَرْدِ الْمَاءِ فَعَطِشَتْ، فَطَارَتْ تَطْلُبُ الْمَاءَ عِنْدَ تَمَامِ ظَمْنِهَا.

الإغرابُ: الْمَاءُ فِي (عَلَيْهِ) عَائِدَةٌ عَلَى الْفَرْخِ؛ أَيْ: غَدَتْ مِنْ فَوْقِ الْفَرْخِ. وَقِيلَ مَعْنَاهُ: مَنْ عِنْدَ الْفَرْخِ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: أَقَامَتْ مَعَ الْفَرْخِ حَتَّى احْتَأَجَتْ إِلَى وَرْدِ الْمَاءِ فَعَطِشَتْ، فَطَارَتْ تَطْلُبُ الْمَاءَ عِنْدَ تَمَامِ ظَمْنِهَا.

(وَمَا) مُصَدَّرَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُهَيَّئَةً، هَيَّاتُ وَقُوعِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا. (وَتَصِلُ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. (وَعَنْ قَيْضٍ) حَالٌ أُخْرَى. وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: غَدَتْ صَالَةً وَقَائِمَةً عَنْ قَيْضٍ.

وَمَنْ رَوَى: (بَيْدَاءً)، جَعَلَ (مَجْهَلًا) صِفَةً لِلْبَيْدَاءِ. وَمَنْ رَوَى: (بَزِيَاءً مَجْهَلًا) خَفَضَ بِالْإِضَافَةِ. وَلَا يَحُوزُ غَيْرَ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّهُمْزَةٌ (بَزِيَاءً) لِلْإِلْحَاقِ، تُلْحَقُ بِنَحْوِ: حِمْلَاقٍ وَسِرْدَاجٍ. وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ هَمْزَتَهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْتَاءَ) [المؤمنون: ٢٠] فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ السَّيْنَ، (فَمَجْهَلٌ) عَلَى قَوْلِهِمْ؛ صِفَةً (لِلزَّرِيَاءِ).

وَلَا يُجِيزُ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْزَةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْإِلْحَاقِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْهَمْزَةُ لِلتَّأْنِيثِ فِي فِعْلَاءِ الْمَفْتُوحَةِ الْفَاءِ.

وَلَا حُجَّةَ لِلْكُوفِيِّينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مِنْ طُورِ سَيْتَاءَ)؛ لِأَنَّهُمْزَةٌ غَيْرُ مَصْرُوفٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ بَقْعَةٌ عُلِّمَ فَلَمْ يَنْصَرَفْ لِذَلِكَ.

وَهُنَا سُؤَالٌ، يُقَالُ: لِمَ قَالَ: غَدَتْ؟ وَالْقَطَاةُ إِنَّمَا تَطْلُبُ الْمَاءَ لَيْلًا لَا غَدُوَّةً. فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْغَدُوَّ، وَإِنَّمَا ضَرَبَهُ مَثَلًا لِلتَّعْجِيلِ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: بَكَرَ إِلَيَّ الْعَشِيَّةُ، وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ بُكُورٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الكامل]

يُرَوِّي بِكَالْفَرْصَةِ.....

وَأَنَّهَا تَجِيءُ فَاعِلَةً، كَقَوْلِ الْأَعَشَى^(١): [البسيط]

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى، مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتِعْمَالُ الْكَافِ اسْمًا، مِنْ قَوْلِهِ: (كَالطَّعْنِ)، فَالْكَافُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَلَنْ يَنْتَهِيَ ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ، فَرَفَعَهُ يَفْعَلُهُ.

الْمَعْنَى: يَقُولُ: لَنْ يَنْتَهِيَ الظَّالِمُ عَنْ ظُلْمِهِ، إِلَّا الطَّعْنُ الْجَائِفُ الَّذِي تَغِيبُ الْفُتْلُ فِيهِ. (وَيَقْنَى الزَّيْتُ؛ أَي: الْجُرْحُ الَّذِي لَا يُدَاوَى.

وَيُرَوَّى: هَلْ تَنْتَهُونَ وَلَا يَنْتَهَى. وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا: [البسيط]

وَدَّعْ هُرَيْرَةً إِنْ الرَّمَكُ مَرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَبَها الرَّجُلُ

وَبَعْدَ الْبَيْتِ: [البسيط]

إِنِّي لَعَمْرُ الْبُذِي حَطَّتْ مَنَاسِمُهَا نَحْنُ عُدِي وَسِيقَ إِلَيْهَا الْبَاقِرُ الْعِيلُ
لَنْ قَتَلْتُمْ عَمِيدًا لَمْ يَكُنْ صَدْدًا لَنَقُتْلَنَّ مِثْلَهُ مِنْكُمْ فَنَمْتَلَّ

الإِعْرَابُ: فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ الْكَافُ فِي الْبَيْتِ حَرْفَ جَرٍّ، فَتَكُونُ صِفَةً قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، تَقْدِيرُهُ: وَلَنْ يَنْتَهِيَ ذَوِي شَطَطٍ شَيْءٌ كَالطَّعْنِ، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ مَحْذُوفًا وَهُوَ شَيْءٌ، وَتَكُونُ الْكَافُ حَرْفَ جَرٍّ صِفَةً لَشَيْءٍ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ التَّكْرَارَ تُوصَفُ بِالْجَمَلِ، نَحْوُ: جَائِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَقَدِمَ غُلَامٌ لِمُحَمَّدٍ.

فَالْجَوَابُ: أَنْ حَذَفَ الْمَوْصُوفُ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَبِيحٌ. وَهُوَ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ أَقْبَحُ مِنْهُ فِي بَعْضٍ، وَهُوَ مَعَ الْفَاعِلِ أَشَدُّ قُبْحًا مِنْهُ مَعَ الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا صَرِيحًا، وَلِلْمَفْعُولِ لَيْسَ كَذَلِكَ. قَدْ يَكُونُ اسْمًا صَرِيحًا وَغَيْرَ صَرِيحٍ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ، وَحَسِبْتُ أَخَاكَ يَضْرِبُ زَيْدًا، قَالَ الثَّابِتِيُّ: [الطويل]

فَالْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحْرَ عَطَاءٍ يَسْتَحِفُّ الْمَعَارِبَا

وَالصِّفَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى صَرِيحَيْنِ: إِمَّا لِلتَّخْلِيفِ وَالتَّخْصِيصِ، وَإِمَّا لِلْمَذْحِ وَالتَّنَاءِ. وَكِلَاهُمَا مِنْ مَقَامَاتِ الْإِسْهَابِ وَالْإِطْنَابِ، لَا مِنْ مَقَانِ الْإِيْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْقَ الْحَذْفُ بِهِ، وَلَا تَخْفِيفُ اللَّفْظِ مِنْهُ. هَذَا مَعَ مَا يَنْصَافُ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْإِلْبَاسِ وَضِدِّ الْبَيَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ، لَمْ يَسْتَتِنِ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ الْمُرُورُ بِهِ، إِنْسَانٌ دُونَ رُمْحٍ أَوْ نَوْبٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ إِثْمًا هُوَ مَتَى قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، أَوْ شَهِدَتْ الْحَالُ بِهِ. وَكَلِمَا اسْتَبْهَمَ الْمَوْصُوفُ كَانَ حَذْفُهُ غَيْرَ لَائِقٍ بِالْحَدِيثِ.

أَتَشْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ
الْمَعْنَى: لَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ، فَالْكَافُ فَاعِلَةٌ كَ (مِثْلُ) سَوَاءٌ.

=

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ عِنْدَكَ ضَعْفَ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مُقَامَهُ، أَلَيْكَ تَحَدُّ مِنْ الصِّفَاتِ مَا لَا
يُمْكِنُ حَذْفُ مَوْصُوفِهِ، وَذَلِكَ أَنْ تُكُونَ الصِّفَةُ جُمْلَةً، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوُهُ، وَلَقِيتُ
غُلَامًا وَجْهُهُ حَسَنٌ. أَلَا تَرَاكَ لَوْ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِقَائِمٍ أَبَوُهُ، وَلَقِيتُ وَجْهَهُ حَسَنٌ لَمْ يَحْسُنْ. فَأَمَّا قَوْلُهُ:
[الرجز]

وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بَنِي _____ صَاحِبَةٌ
وَلَا مُخَالِطُ اللَّيْلِ جَانِبُ _____

فَقَدْ قِيلَ فِيهِ: إِنَّ (تَامَ صَاحِبُهُ) اسْمُ رَجُلٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى مَجْرَى قَوْلِهِ: [الطويل]

بَنِي شَبَابٍ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: [الرجز]

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ
وَعَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدٍ _____ دَةِ الْوَرْتِ
جَادَتْ بِكَفِّي كَأَنَّ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

أَي: بِكَفِّي رَجُلٍ، أَوْ إِنْسَانٍ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ، فَقَدْ رُوِيَ: [الرجز]

جَادَتْ بِكَفِّي كَأَنَّ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

بِفَتْحِ مِيمٍ (مَنْ)؛ أَي: بِكَفِّي مَنْ هُوَ أَرْمَى الْبَشَرِ، وَ(كَانَ) عَلَى هَذَا زَائِدَةٌ. وَلَوْ لَمْ تُكُنْ فِيهِ هَذِهِ
الرُّوَايَةُ، لَمَّا جَارَ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ؛ لِشُدُودِهِ عَمَّا عَلَيْهِ عَقْدُ هَذَا الْمَوْضِعِ. أَلَا تَرَاكَ لَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِوَجْهِهِ
حَسَنٌ وَلَا نَظَرْتُ إِلَى غُلَامِهِ سَعِيدٌ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ جُمْلَةً، لَمْ يَحْزُ أَنْ تَقَعَ فَاعِلَةٌ، وَلَا مُقَامَةٌ مُقَامَ الْفَاعِلِ. أَلَا تَرَاكَ لَا تُجِزُ
قَامَ وَجْهَهُ حَسَنٌ، وَلَا ضَرَبَ قَامَ غُلَامُهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ حَرْفَ جَرٍّ أَوْ ظَرْفًا، لَا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ لَوْ ثَلَّثَ: جَاءَنِي مِنَ
الْكَرَامِ؛ أَي: رَجُلٌ مِنَ الْكَرَامِ، وَخَضَرَنِي سِوَاكَ؛ أَي: النَّاسُ سِوَاكَ، لَمْ يَحْسُنْ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْذَفُ.

انظر: المقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وأسرار العربية ٢٥٨، وشرح المصطلح ٤٣/٨، وابن

الناظم ٣٦٩، ووصف المباني ٢٧٢، والجني الثاني ٨٢، وابن عقيل ٢٨/٢، والهمع ١٩٨/٤، والديوان

٦٣ - والرَّوَايَةُ فِيهِ (هَلْ تَشْتَهُونَ؟ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ....).

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَيْسَ يَغْمُضُ وَجْهَهُ كَوْنُهَا اسْمًا، وَإِنَّمَا الَّذِي يَغْمُضُ هُوَ وَجْهُ كَوْنُهَا
 حَرْفًا؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْرَى أَبَدًا مِنْ إِفَادَةِ مَعْنَى الْمَشَابَهَةِ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ لَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى
 مَعَانٍ هِيَ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ، إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، كَمِثْلِ دَلَالَةِ
 (فِي) فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، عَلَى مَعْنَى: (كَائِنٌ، أَوْ مُسْتَقِرٌّ).

فصل

(مذ، ومُنذ) (١)

(١) هما حرفان في موضع واسمان في موضع؛ فإذا كان معناهما (في) فهما حرفان، وإذا كان معناهما تقدير المدة وابتداءها فهما اسمان إلا أن الأكثر في (مذ) أن تستعمل اسماً، والأكثر في (منذ) أن تستعمل حرفاً وعلّة، وذلك أن أصل (مذ): (منذ) فحذفت نونها والحذف تصرّف، وذلك بعيد في الحروف ويدل على الحذف أنك لو سمّيت بـ (مذ) ثم صغّرتَه أو كسّرتَه أعدتها فقلت: (مُنِذ) و(أمناذ).

فصل: و(منذ) مفرد عند البصريين ومركّب عند الكوفيّين واختلفوا في تركيبه فقال الفراء: (من ذو) التي بمعنى (الذي) في اللغة الطائفة، وقال غيره أصله: (من إذ) ثم حُذِفَ وركّب وضمّ أوله دلالة على التركيب وبنوا على هذا الإعراب.

فقالوا تقدير قولك: ما رأيته منذ يومان، أي: من الذي هو يومان فـ (يومان) خير مبتدأ محذوف، وقال الآخرون: هو فاعل فعل محذوف، أي: من إذ مضى يومان.

وعلى قول البصريين: (منذ) مبتدأ و(يومان) خبره، والتقدير: أمد ذلك يومان أو أوّل ذلك يسوم الجمعة.

وحجّة البصريين: أن الأصل عدم المركّب والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر ولا دليل عليه، وأكثر ما ذكروا أن المعنى يصح على تقدير التركيب وهذا القدر لا يكفي في الانتقال عن الأصل، وإنما يكون حجّة إذا انضم إليه تعذر الحمل على غيره وهنا يصح المعنى على تقدير كونها مفردة فنفى دعوى التركيب تحكّم لا يعلم إلا بالخبر الصادق ثم دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغير والحذف والشذوذ فالتغيير ضمّ الميم والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من إذ، وإسقاط أحد جزئي الصلة أو حذف الفعل الرافع على جهة اللزوم، وذلك كلّ يخالف الأصول.

فصل: وتدخل (منذ) على الزمن الحاضر فتحجره كقولك: أنت عندنا منذ اليوم وتفسّر بـ (في) وتكون حرف جرّ فتعلّق بالفعل الذي قبلها المظهر أو المقدر ويكون الكلام جملة واحدة.

فأمّا دخولها على الماضي لا ابتداء الغاية أو تقدير المدة فقليل في الاستعمال ولكن هو حائز في القياس. وأمّا: (مُنذ) فتدخل على الماضي لا ابتداء مدّة الزمان أو بيان جملة المدة فيرتفع ما بعدنا وتدخل على الحاضر فتحجره؛ لأنها اسم فكان حكمها أوسع من حكم الحرف وجرها الجميع حائز مثل: (منذ)؛ لأنها تكون حرفاً أيضاً. [الباب في علل البناء والإعراب ٢١٤/١]

(مُدٌّ، وَمُنْدٌ): يَكُونَانِ حَرْفِي جَرٍّ مَرَّةً، وَاسْمَيْنِ أُخْرَى، وَإِذَا كَانَا حَرْفِي جَرٍّ كَانَا لابتداء الغاية في الزمان، مثل: (مِنْ) فِي الْمَكَانِ، تَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُدٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمُنْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ أَوَّلَ مُدَّةِ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، كَمَا أَتَى إِذَا قُلْتَ: (سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ)، كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ مُبْتَدَأَ السَّيْرِ كَانَ مِنَ الْبَصْرَةِ.

وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ كَانَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الْأَكْثَرُ: أَنْ يَكُونَا لِحَصْرِ الْمُدَّةِ، وَانْتِظَامِ أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَآخِرِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُدٌّ يَوْمَانِ)، الْمَعْنَى: أَنَّ جَمِيعَ الْمُدَّةِ الَّتِي انْقَطَعَ فِيهَا الرُّؤْيَةُ يَوْمَانِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا لِأَوَّلِ الْمُدَّةِ، تَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُدٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، تُرِيدُ: أَوَّلَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، كَمَا أَرَدْتَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، جَمِيعُ ذَلِكَ يَوْمَانِ.

فصل في معاني الحروف التي لا تعمل

(لو)

(لو) معناه امتناع الشيء، لامتناع غيره، فإذا قلت: (لو جئتني أعطيتك)، كان الإعطاء قد امتنع؛ لامتناع المجيء، فإن كان الواقع بعدها نفياً، كان المعنى على وجود الفعل المنفي، فإذا قلت: (لو لم تجتني لم أعطك)، كان المجيء والإعطاء جميعاً موجودين، وهي تختص بالفعل، فإن رأيت الاسم بعدها كان محمّلاً على فعل مضمر، فإذا قلت: (لو زيد أتاني)، كان في التقليم - في (زيد) -: أنه مرفوع بفعل مضمر، يفسره هذا الظاهر.

الدليل على ذلك: أنه إذا كان الواقع بعدها مفعولاً في المعنى، لم يكن إلا منصوباً، تقول: (لو زيداً ضربته ضربتك)، ولا يجوز: (لو زيد ضربته)، بالرفع، ولا ينبغي أن تُقدّر أنهم قالوا: (لا زيد موجود)، ثم أدخلوا (لو)، فانتقض نفياً (لا) بها، فصار الوجود بذلك ثابتاً، ولو كان يجوز أن يبتدأ الاسم بعدها، لكان ينبغي أن يصح المجيء بالجملة من المبتدأ والخبر، كقولك: (لو زيد خارج خرجت)؛ فلما لم يستعمل ذلك ثبت أنها تختص بالفعل، فأما قول عدي^(١): [الرمل]

(١) قائله: هو عدي بن زيد التميمي.

اللغة: "شرق" بفتح الشين وكسر الراء "كالغصان" فعلان من الغصة وهو الذي غص أي: شرق، والمراد: بغير الماء "اعتصاري" بجائي وملحني. قال أبو عبيدة: الاعتصار: الملحأ.

المعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإن غصصت بالماء فبم أسيفه؟

الإعراب: "لو" للشرط "حلقي" مبتدأ "شرق" خبره "بغير الماء" متعلق به "كنت" كان فعل ماض ناقص والتاء اسم، وهي جواب لو "كالغصان" جار ومجرور في محل نصب خبر كان "اعتصاري" مبتدأ والياء مضاف إليه "بالماء" جار ومجرور خبر مقدم.

الشاهد: قوله: "لو بغير الماء" وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بالفعل، وليس هاهنا كذلك.

انظر: الأشموني ٣/٦٠١، وذكره السيوطي في الجمع ٢/٦٦، وابن هشام في المغني ١/٢٦٧،

وسيويه ١/٤٦٢.

لَوْ بَغَّرَ الْمَاءُ حَلْقِي شَرْقٌ كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالْمَاءِ اغْتَصَارِي
فَشَادُّ لَا اعْتِدَادَ بِهِ.

(لَوْلا)

(لَوْلا) تَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَوُجُودِ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْلا زَيْدٌ لَخَرَجَ عَمْرُو)، وَالْمَعْنَى: أَنَّ خُرُوجَ عَمْرٍو امْتَنَعَ لَوُجُودِ زَيْدٍ، وَيَكُونُ الْاسْمُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأً، وَلَكِنْ يَكُونُ خَبَرُهُ مَحذُوفًا أَبَدًا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ الْخَبَرَ عَنْهُ إِلَّا بِالْوُجُودِ، فَإِذَا قُلْتَ: (لَوْلا زَيْدٌ)، لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّكَ جَعَلْتَ وَجُودَهُ عِلَّةً لَامْتِنَاعِ مَا تَجَعَّلَهُ جَوَابًا لَهُ، فَإِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُ خَبَرًا سِوَى الْوُجُودِ، نَحْوَ أَنْ تَقُولَ: (لَوْلا زَيْدٌ أَخُوكَ)، لَمْ يَسْتَقِمْ، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِـ (أَنْ)، فَتَقُولَ: (لَوْلا أَنْ زَيْدًا أَخُوكَ)، فَإِذَا أَتَيْتَ بِهَا صَارَتْ الْجُمْلَةُ فِي مَعْنَى اسْمٍ مُفْرَدٍ: (لَوْلا كَوْنُ زَيْدٍ أَخَاكَ)، فَيَصِيرُ الْحَالُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَقْدِيرِ مَعْنَى الْوُجُودِ.

وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ: أَنْ تَكُونَ لِلتَّخْضِيعِ، بِمَنْزِلَةِ (هَلَا)، تَقُولُ: (لَوْلا فَعَلْتَ كَذَا)، تُرِيدُ: هَلَا فَعَلْتَ كَذَا. وَهِيَ فِي هَذَا الْوَجْهِ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ التَّخْضِيعَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْرِ، فَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ، وَيُحَذَفُ الْفِعْلُ كَثِيرًا، فَيَقَالُ: (لَوْلا زَيْدًا)، يُرَادُ: لَوْلا ضَرَبْتَ زَيْدًا، أَوْ لَوْلا تَضَرَّبَ زَيْدًا، قَالَ جَرِيرٌ^(١): [الطويل]

(١) من الطويل من قصيدة لجريز بن عطية يهجو الفرزدق والرواية في الديوان ٣٣٨.

.....أفضل سعيكم.....هلا الكمي.....

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (لَوْلا الْكَمِيُّ)؛ لِأَنَّ (لَوْلا) هَذِهِ هِيَ الَّتِي لِلتَّخْضِيعِ، لَا الَّتِي يَرْتَفِعُ الْاسْمُ بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلِلَّذَلِكَ نَصَبَ (الْكَمِيُّ) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ.

لغة البيت: (تَعْدُونَ): مِنَ الْعَدِّ وَالْإِحْصَاءِ؛ أَي: تَحْسُبُونَ، وَيَحْزُونَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: تَعْتَقِدُونَ. وَمَعْنَى الْعَقْرِ: عَرْقَةُ الْإِبِلِ، وَكَانُوا يُعْرِقُونَهَا؛ لِأَنَّهَا تَذْهَبُ وَيَنْحَرُونَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ

أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ: [الطويل]

بَسِيفٍ كَقَيْدِهَا فَلَسْتُ أَبَالِي

وَلَوْلا حِفَاطِي قُلْتُ لِلْمَرْءِ صَاحِبِي
فَجَعَلَ عَرَقَتَهَا تَقْيِيدًا، وَجَعَلَ السِّيفَ قَيْدًا.

(وَالْيَبَ): السَّائِلُ مِنَ الْإِبِلِ، وَاحِدَتُهَا: نَابٍ، عَلَى تَقْدِيرٍ: فَعَلْ، وَقَعْلٌ فِي الْجَمْعِ؛ كَدَارٍ وَدُورٍ، وَسَائِقٍ وَسَوَاقٍ، وَظَلِيمَةٌ مِنَ الصَّحَاحِ: أَسَدٌ وَأَسْدٌ، وَوَتْنٌ وَوَتْنٌ، وَإِنَّمَا هِيَ (يَبَ)، فَكُسِرَتِ التَّوْنُ لِصِحِّحِ الْيَاءِ، كَمَا قَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْيَضِ وَيَضِي، أَلَا تَرَى أَنَّهُ مِثْلُ: أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ.

وَالْحُفْدُ وَالْكُرْمُ وَالشَّرَفُ وَالْحَسْبُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَرَنَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: الشَّرَفُ وَالْحُفْدُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْأَحْكَادِ وَالْكُرْمِ وَالْحَسْبُ يُوصَفُ بِهِمَا الرَّجُلُ الَّذِي لَهُ آيَاءُ أَهْرَافُ، وَيُوصَفُ بِهِمَا الرَّجُلُ الَّذِي يَشْرَفُ بِنَفْسِهِ.

وَمِمَّا تَقْدِيرُ تَحْكُمُ مِنْ قَالِهِ: لِأَنَّ الشَّرَفَ مُتَّصٍ مِنَ الْإِهْرَافِ وَالْعُفُوفِ فَكُلُّ مَنْ عَلَا غَيْرُهُ بِفَضْلٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ فِي آيَائِهِ فَقَدْ اسْتَحَقَّ أَنْ يُسَمَّى شَرِيفًا.

وَكَذَلِكَ الْحُفْدُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَحَدَتِ الْإِبِلُ مَحُودًا إِذَا شَبِعَتْ مِنَ الْكَلَالِ وَأَمْلَحَتَا صَاحِبَهَا؛ فَكُلُّ مَنْ كَثُرَتْ مَنَافِعُهُ وَخَسَتْ أَهْلَاكُهُ هُوَ مَاجِدٌ.

وَيَحْكُمُ الْخَطِيلُ: مَحَدُ الرَّجُلِ، وَمَحَدٌ وَأَمْلَحٌ إِذَا كَرَّمَ فَعَلَهُ، وَيَبْدُلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُ عَالِمَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (كُلُّ شَرِيفٍ كَرَّمَ قَوْمَهُ فَالْقَوْمُ أَحَقُّ بِهِ، وَكُلُّ قَوْمٍ كَرَّمَ قَوْمَهُ شَرِيفٌ أَحَقُّ بِهِ)، وَقَالَ

الشَّاعِرُ: [الكمال]

وَمَا يَشْرَفُ الْإِنْسَانُ إِلَّا بِنَفْسِهِ وَإِنْ خَصَّ بِهِ جَدُّ شَرِيفٌ وَوَالِدٌ
وَأَمَّا الْكُرْمُ فَكَوْنُ بِمَعْنَى: الْفَضْلِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، كَانَ مَعَهُ عَطَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَلِذَلِكَ قِيلَ: الْقَوْمُ
كَرَّمَ، وَكَتَابٌ كَرِيمٌ.

(وَالصُّوْطُورِيُّ): الْحَمِيُّ، وَتَقْدِيرُهُمَا: قَوْمُ عَلِيٍّ، كَالْحَوْزِيِّ. وَالصُّوْطُورِيُّ: الصَّخْمُ الْمُدَّ، وَيُقَالُ فِيهِ:
صُطْرٌ، وَصُطْرٌ.

(وَالْكُمِيُّ): الشُّعَاعُ، وَهُوَ قَبِيلُ لُفْطٍ وَمَعْنَى: كَأَنَّهُ يُكْمِي شَجَاعَتَهُ فَلَا يَهْلُوهَا إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبِيلًا بِمَعْنَى: مَقْعُولٍ أَيْ: يُكْمِي، كَأَنَّهُ مُسَوَّرٌ، وَمِنْ أَمْنَالِهِمْ: (الشُّعَاعُ مُوقٍ).
وَيَحْتَمِلُ الْكُمِيُّ: كَمَاءٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الرَّاءِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ كَامٌ، كَقَاضِي وَقَضَاءِ.
(وَالشُّجُّ): الَّذِي عَلَيْهِ نَيْضَةٌ وَمَشْرُ.

مَعْنَى الْيَتِ: كَانَتْ تَيْنَ أَيْ: الْقَرَوْدَيْنِ وَتَيْنَ سَحِيمٍ بَيْنَ وَجِلٍ مُنَافَسَةً، فَشَرَّ غَالِبٌ نَاقَةً وَأَمَرَ أَنْ
يُصْنَعَ مِنْهَا طَعَامٌ، وَجَعَلَ يُعْدِي مِنْهَا إِلَى قَوْمٍ مِنْ بَنِي تَسِيمٍ لَهُمْ جَلَالَةٌ، جَعَلًا مِنْ قُرَيْدٍ، وَوَجَّهَ مِنْهَا إِلَى
سَحِيمٍ بَيْنَ وَجِلٍ حَتَّى دَخَلَهَا، وَضَرَبَ الَّذِي أَنَاهُ بِهَا، وَقَالَ: أَسْتَعْرِ أَنَا إِلَى طَعَامِهِ؟
فَشَرَّ هُوَ كَأَنَّهُ قَرَعَتْ الْكَاهِرَةَ بَيْنَهُمَا، فَشَرَّ غَالِبٌ لِنَاقَتَيْنِ وَشَرَّ سَحِيمٌ لِنَاقَتَيْنِ، ثُمَّ شَرَّ غَالِبٌ ثَلَاثًا
وَشَرَّ سَحِيمٌ ثَلَاثًا، فَعَمِدَ غَالِبٌ إِلَى مَاءٍ نَاقَةً فَشَرَّهَا، فَغَلَبَ غَالِبٌ.

فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّاسُ إِلَى الْكُوفَةِ، قَالَ بَنُو رِيَّاحٍ لِسُحَيْمٍ: جَرَرْتَ عَلَيْنَا عَارَ الدَّهْرِ، هَلَا نَحَرْتَ كَمَا نَحَرُ، وَكُنَّا نَعْطِيكَ مَكَانَ كُلِّ نَاقَةٍ نَاقَتَيْنِ، فَاعْتَدَرُ بِأَنْ إِبِلَهُ كَانَتْ غَائِبَةً، ثُمَّ عَمِدَ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةِ نَاقَةٍ وَعَقَرَهَا، وَقَالَ لِلنَّاسِ: شَأْنُكُمْ بِهَا.

إِعْرَابُ الْبَيْتِ: مَعْنَى (تَعْدُونَ): تَعْتَقِدُونَ، وَهُوَ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَمَا قَالَ: [الخفيف]

لَا أَعْدُ الْإِقْطَارَ عَدْمًا وَلَكِنْ فَقْتُ مِمَّا قَدْ رُزِقْتُهُ الْإِعْدَامَ

أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِي بِمَعْنَاهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، تَقُولُ: فُلَانٌ يَرَى الْحَقَّ قَوْلَ فُلَانٍ، وَيَرَى الْبَاطِلَ قَوْلَ زَيْدٍ، وَيَحْجُوزُ أَنْ تَقْتَصِرَ فِيهِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، فَتَقُولُ: فُلَانٌ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَيَرَى رَأْيَ أَبِي حَنِيفَةَ، أَيْ: يَتَعَقَّدُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ: [الرجز]

لَا يَأْسُ بِالْفَقْرِ إِنْ أَرَسَ أَنْ يَفِرَا إِذَا رَأَى ذَلِكَ وَأَنْ يَكُ
أَي: إِذَا اعْتَقَدَ صَوَابَ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَأَبْنُ جَنِّي: (رَأَى) بِمَعْنَى: اعْتَقَدَ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَجَعَلَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّي انْتِصَابَ (سَبَّ) فِي بَيْتِ السُّمُوَالِ بْنِ عَادِيَاءَ: [الطويل]

وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا تَرَى الْقَتْلَ سَبًّا إِذَا مَا رَأَيْتُهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ

عَلَى الْحَالِ، لِأَنَّ (تَرَى) هُنَا بِمَعْنَى: تَعْتَقَدُ، وَلَوْ كَانَتْ مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَ(تَرَى) بِمَعْنَى: عَلِمْتُ، لِأَعَادَهَا فَقَالَ: إِذَا مَا رَأَيْتُهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ سَبًّا، أَوْ: إِذَا مَا رَأَيْتُهُ إِيَّاهَا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ عَالِمَانِ عَلَى صِفَةٍ وَضِدَّهَا.

فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، يَنْتَسِبُ (أَفْضَلَ مَجْدُكُمْ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ، وَيَحْجُوزُ أَنْ تَكُونَ (تَعْدُونَ): مِنَ الْعَدَدِ، وَهُوَ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، الثَّانِي بِحَرْفِ جَرٍّ، تَقُولُ: عَدَدْتُكَ الْمَالَ؛ أَيْ: عَدَدْتُ لَكَ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: يُقَالُ: عَدَدْتُكَ الْمَالَ، وَعَدَدْتُ لَكَ الْمَالَ؛ أَيْ: عَدَدْتُ لَكَ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى الْبَيْتِ (تَحْسِبُونَ عَقْرَ الثَّيْبِ مِنْ أَفْضَلِ مَجْدُكُمْ)، فَهُوَ مُنْتَسِبٌ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، فَيَكُونُ: (أَفْضَلَ مَجْدُكُمْ) الثَّانِي مَخْذُوفًا، لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَلَوْلَا حَسِبْتُمْ، أَوْ اعْتَقَدْتُمْ عَقْرَ الْكَبِيِّ الْمُنْتَعِبِ مِنْ أَفْضَلِ مَجْدُكُمْ، أَوْ أَفْضَلَ مَجْدُكُمْ، وَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُعَامَةً.

وَمِثَالُ (لَوْلَا) فِي التَّخْضِيعِ: هَلَا، وَلَوْ مَا، وَأَلَا، وَقِيلَ فِي أَلَا: إِنَّ هَمْزَهَا بَدَلٌ مِنْ هَاءٍ، وَأَنَّهَا هَلَا. وَقِيلَ أَيْضًا: إِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (أَنْ وَلَا)، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ.

وَحُرُوفُ التَّخْضِيعِ بِأَيِّهَا الْفِعْلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وَقَالَ: ﴿لَوْلَا مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِ الصِّمَّةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِيِّ:

[الطويل]

وَبُذِّتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَقَاعٍ _____ إِلَيَّ فَهَـ _____ لَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

(وهلا هنا من حُرُوفِ التَّحْضِيضِ، وَقَدْ أَوْقَعَ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

قُلْتُ: اسْتَعْمَلَ الْجُمْلَةَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ أُنْسَاعًا، وَهُوَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَزِيزٌ جَدًّا، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ مُرَاعَاةً لِلْمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُخَبَّرٌ عَنْهُ، وَأَنْتَهُمَا مَرْفُوعَانِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَةِ تُعْطَفُ عَلَى الْأُخْرَى.

وَمِثْلُ هَذَا فِي اسْتِعْمَالِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ

زَيْدٍ: [الرمل]

لَوْ بَغِيزَ الْمَـ _____ خَلْقِي شَرْقٍ _____ كُنْتُ كَالْعَصَاَنِ بِالْمَـ _____ اعْتِصَارِي

وَمِثْلُهُ قَوْلُ صَخْرٍ الْعَمِّيِّ: [المنسرح]

عَاوَدَنِي حُبُّهَا وَتَـ _____ شَحَطْتُ _____ صَرَفْتُ نَـ _____ وَاهَا فَإِنِّي كَمِدْتُ

أَوْقَعَ (فَإِنِّي كَمِدْتُ) مَوْضِعَ كَمِدْتُ. وَقَالَ آخَرُ: [الرافع]

وَلَوْ يَبْدِي سِوَاكَ غَـ _____ زَلْتُ _____ بِي الْقَـ _____ دَمَانٌ لَمْ أَرْجُ أَطْلَاعًا

وَهَذَا الْبَيْتُ غَرِيبُ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاءَ مِنَ قَوْلِهِ: (يَبْدِي) مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، هُوَ خَبَرٌ (غَدَاةٌ) فِي الْأَصْلِ، فَحَرَى مَجْرَى قَوْلِكَ: يَبْدِي خَيْرُكَ وَشَرُّكَ، وَيَبْدِي صَلَاحُ أَمْرِكَ.

(وَعَدَاةٌ): عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهَا (يَبْدِي سِوَاكَ)، وَفُتِحَتْ (غَدَاةُ زَلْتُ)، وَإِنْ

كَانَتْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا ظَرَفٌ مُضَافٌ إِلَى غَيْرِ مُعْرَبٍ، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

عَلَى حَسِينٍ عَاتَيْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأنعام: ١٩٣]، بِمَعْنَى: أَمْ صَمْتُمْ،

وَمِثْلُهُ: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ [الروم: ٢٨].

تَقْدِيرُهُ: فَتَسْتَوُوا. وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ: [البسيط]

قَالَتْ أَرَاكَ بِـ _____ أَنْفَقْتُ ذَا سَرْفٍ _____ فِيمَا _____ فَعَلْتُ فَهَلَا فِيكَ تَصْنِيدُ

فَهَذَا أَسْهَلُ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ بِالْفِعْلِ أَشْبَهُ، وَإِلَيْهِ أَقْرَبُ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ عَطَفُ الْفِعْلِ عَلَى الظَّرْفِ، وَعَطَفُ الظَّرْفِ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْعَطْفُ تَطْيِيرُ الشَّيْءِ، وَمَحَالٌ أَنْ يُشَى الشَّيْءُ، فَيَصِيرُ مَعَ صَاحِبِهِ شَيْئَيْنِ، إِلَّا وَحَالَهُمَا فِي الْإِعْتِدَادِ وَالتَّيْبَاتِ وَاحِدَةً.

فَمِمَّا جَاءَ فِيهِ عَطَفُ الظَّرْفِ عَلَى الْفِعْلِ، قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الطويل]

نُقَاسِمُهُمْ أَسْيَافَنَا شَرٌّ قَسَمَـ _____ فَفِينَا غَوَاشِيَهَا وَفِيهِـ _____ مِ صُدُورُهَا

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا
المعنى: لَوْلَا تَعْقُرُونَ الْكَمِيَّ الْمُقْنَعَا.

(هَلْ)

(هَلْ): لِلإِسْتِفْهَامِ، وَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ ثَبُوتُهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ لَيْسَ مِنْ
عَدَمِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟) لَمْ يَكُنْ لَكَ فِي وُجُودِ الْخُرُوجِ ظَنٌّ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي
عَدَمِهِ، وَلِذَلِكَ كَانَ جَوَابُهُ (لَا) أَوْ (نَعَمْ).

(الْهَمْزَةُ)

وَأَمَّا (الْهَمْزَةُ): فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الشَّيْءِ، قَدْ ثَبِتَ لَهُ أَصْلٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَزِيدُ عِنْدَكَ
أَمْ عَمَّرُو؟) تُرِيدُ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ فَأَنْتَ قَدْ عَلِمْتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ، وَإِنَّمَا طَلَبْتَ أَنْ
يُعْرِفَكَ عَيْنَ الَّذِي عِنْدَهُ مِنْهُمَا؛ وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِي جَوَابِ هَذَا (لَا)، وَ(نَعَمْ).
وَتَكُونُ الْهَمْزَةُ لِلتَّقْرِيرِ، وَمَعْنَى التَّقْرِيرِ هَاهُنَا: أَنْ تُلْجِئَ الْمُخَاطَبَ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَمْرٍ قَدْ
كَانَ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَضْرَبْتَ زَيْدًا؟) لَمْ يَكُنْ غَرَضُكَ أَنْ يُعْلِمَكَ أَمْرًا لَمْ تَعْلَمْهُ، وَلَكِنْ أَنْ
تُقَرَّرَهُ، أَيْ: تَحْمِلَهُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِفِعْلٍ قَدْ فَعَلَهُ.
وَنُظِيرُ هَذَا فِي (هَلْ) - إِلَّا أَنَّهُ فِي التَّفْهِيمِ دُونَ الْإِثْبَاتِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي
الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، هُوَ حَمَلَ عَلَى الْإِقْرَارِ
بِأَنَّ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ لَا يَسْتَوِيَانِ.

فَعَطَفَ قَوْلُهُ: (فَقَيْنَا) عَلَى قَوْلِهِ: (نُقَاسِمُهُمْ). وَقَالَ آخَرُ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الظَّرْفِ: [المتقارب]
زَمَانَ عَلَى غُرَابٍ غُـدَافَ فَطِيرُهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَـارَا
فَعَطَفَ قَوْلُهُ: (فَطِيرُهُ) عَلَى قَوْلِهِ: (عَلَيَّ). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ ﴿٩﴾ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ
[الطارق: ٩، ١٠]، فَعَطَفَ (لَهُ) عَلَى (تُبْلَى).

انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١٣٣/١، وقد نسب البغدادي البيت في الخزانة ١/ ٤٦١ للأشهب

(أَمَّا)

(أَمَّا): تَجِيءُ فِي شَيْئَيْنِ، أَوْ أَشْيَاءَ أَرَدْتَ أَنْ تَفْصِلَ الْقَوْلَ بَيْنَهُمَا، كَقَوْلِكَ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُؤَافِقٌ لَكَ، وَأَمَّا عَمْرُو فمُخَالَفٌ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَشَاعِرٌ، وَأَمَّا عَمْرُو فَكَاتِبٌ)؛ وَالاسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالاسْمُ الثَّانِي خَيْرٌ لَهُ، وَالْأَصْلُ فِيهَا عِنْدَهُمْ أَنَّهَا تَرْجَمَةُ لَجُمْلَةٍ كَلَامٌ هُوَ شَرْطٌ، وَالْجُمْلَةُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدَهَا جَزَاءٌ لِلذَلِكَ الشَّرْطِ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، فَأَصْلُ الْكَلَامِ: (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، ثُمَّ أَقِيمَ (أَمَّا) مَقَامَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَحَصَلَ: (أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)؛ فَكَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكُونَ مُتَبِعَةً شَيْئًا شَيْئًا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، فَأَخْرَجُوهَا إِلَى الْخَبَرِ، فَقَالُوا: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، وَيَقُولُونَ: إِنَّ ذَلِكَ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، وَلِكِرَاهَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ الْأَصُولِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا جُمْلَةً مِنْ فِعْلٍ، وَفَاعِلٍ، فَإِنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ شَيْئًا يَكُونُ مَفْعُولًا لِلذَلِكَ الْفِعْلِ، أَوْ جَارِيًا مَجْرَى الْمَفْعُولِ، فَالْمَفْعُولُ كَقَوْلِهِمْ: (أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ، وَأَمَّا عَمْرًا فَكَرَّمْتُ)، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ - ١٠]. وَأَمَّا الْجَارِي مَجْرَى الْمَفْعُولِ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

(لَا مَ الْإِبْتِدَاءِ)

وَأَمَّا (لَا مَ الْإِبْتِدَاءِ)، وَالْحُرُوفُ الْمَكْفُوفَةُ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهَا، وَذَكَرْنَا فِي (الْلامِ) أَنْ مِنْ حُكْمِهَا: أَنْ تُعْلَقَ (عَلِمْتُ) وَأَخَوَاتُهَا عَنْ أَنْ تَعْمَلَ فِيهَا بَعْدَهَا. وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا شَيْءٌ يَكُونُ مَعْمُولًا لِغَايَةِ كَائِنٍ بَعْدَهَا، لَوْ قُلْتَ: (زَيْدًا لَعَمْرُو ضَارِبٌ)، ثَرِيدٌ: (لَعَمْرُو ضَارِبٌ زَيْدًا)، لَمْ يَحْزَ.

(سَوْفَ، وَالسَّيْنِ)

وَأَمَّا (سَوْفَ وَالسَّيْنِ)، فَلَا يُشْكِلُ الْأَمْرُ فِي أَهْمَا لَا يَعْمَلَانِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي سَبِيلِهِمَا فِي الْأَفْعَالِ سَبِيلُ (لَا مَ التَّعْرِيفِ) فِي الْأَسْمَاءِ، فَـ (سَوْفَ، وَالسَّيْنِ) يُحْدِثَانِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْإِخْتِصَاصَ بِالْمُسْتَقْبَلِ، كَمَا يُحْدِثُ (لَا مَ التَّعْرِيفِ) إِخْتِصَاصَ الْاسْمِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ شَائِعٌ فِيهِ.

(قَدْ)

و(قَدْ) كَذَلِكَ، تُحَدِّثُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي تَقْرِيبًا مِنَ الْحَالِ، وَتُفِيدُ أَنَّكَ أَخْبَرْتَ بِأَمْرٍ كَانَ يُتَوَقَّعُ كَوْنُهُ.

فصل [في عمل (عشرون)]

الْمَعْنَى فِي قَوْلِنَا: إِنَّ (عِشْرُونَ) تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ عَلَى الْمَجَازِ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، كَانَ نَصَبُ (دِرْهَمًا) مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِي الْأِسْمِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَهُوَ (النُّونُ)، فَلَمَّا امْتَنَعَ الْإِضَافَةُ، نُصِبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِي مِثْلِ: (ضَارِبُونَ زَيْدًا)، وَجَازَ هَذَا التَّشْبِيهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّمْيِيزَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَيَانِ الْعَدَدِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِعْرَابٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ كَانَ تَشْبِيهُهُ بِالْمَفْعُولِ أَوْلَى مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالْفَاعِلِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَكُونُ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ.

مَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ

وَأَمَّا مَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ: فَالْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْكِتَابِ، وَعَمَلُ جَمِيعِهَا حَقِيقَةٌ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا)، وَجَدْتَ (ضَارِبًا) قَدْ اقْتَضَى فِي (زَيْدٍ) مِنَ الْمَعْنَى، مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ، إِذَا قُلْتَ: (يَضْرِبُ زَيْدٌ).

عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ (١)

(١) يعمل اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ المشتق منه، إن متعدياً، وإن لازماً. فالتعدي نحو "هل مُكْرِمٌ سعيدٌ ضيوفُهُ؟". واللازم، نحو "خالدٌ مجتهدٌ أولاده".

ولا تجوزُ إضافتهُ إلى فاعله، كما يجوز ذلك في المصدر، فلا يقال "هل مُكْرِمٌ سعيدٌ ضيوفُهُ". وشرطُ عمله أن يقتربَ بآل. فإن اقترنَ بها، لم يحتج إلى شرطٍ غيره. فهو يعملُ ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، مُعْتَمِداً عَلَى شَيْءٍ أَوْ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ، نحو "جاء المعطي المساكينَ أمسٍ أو الآن أو غداً". فإن لم يقترب بها، فشرطُ عمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبوقاً بنفسي، أو استفهام، أو اسمٌ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِهِ، أَوْ مَوْصُوفٍ، أَوْ بِاسْمٍ يَكُونُ هُوَ حَالاً مِنْهُ، فَالْأَوَّلُ، نحو "ما طالبٌ صديقُكَ رفعَ الخلافَ". والثاني نحو "هل عارفٌ أخوك قدرَ الإنصافَ؟". والثالث نحو "خالدٌ مسافرٌ أبواه". والرابع نحو "هذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤه". والخامس نحو "يُخْطَبُ عَلِيٌّ رافعاً صوته". وقد يكون الاستفهامُ والموصوفُ مُقَدَّرَيْنِ. فالأولُ نحو "مقيمٌ سعيدٌ أم مُنصرفٌ؟" والتقديرُ أمقيمٌ أم منصرفٌ؟ والثاني كقول الشاعر:

كَنَاطِطٌ صَخْرَةٌ يَوْمًا لِيُوْهِنَهَا فَلَمْ يَضْرِبْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

أي كوعلي ناطح صخرة. ونحو "يا فاعلاً الخير لا تنقطع عنه، أي يا رجلاً فاعلاً. واعلم أن مبالغة اسم الفاعل تعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، بالشروط السابقة، نحو "أنت حمولُ النابتة، وحلالُ عقدِ المشكلات".

والثني والجمع، من اسم الفاعل وصيغ المبالغة، يعملان كالمفرد منهما، كقوله تعالى ﴿وَالَّذَاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧]. وإذا جُرَّ مفعول اسم الفاعل بالإضافة إليه، جاز في تابعه الجرُّ مراعاةً لِلْفِظَةِ، والنصبُ مراعاةً لِلْحُلَّةِ، نحو "هذا مُدْرَسُ النحو والبيان، أو البيان" ونحو "أنت مُعِينُ العاجزِ المسكينِ، أو المسكين".

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَنَا (اسْمَ الْفَاعِلِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ): نَعْنِي بِهِ أَنَّ يَكُونُ عَلَى زِنَةِ الْمَضَارِعِ مِنْ فِعْلِهِ، مِثْلُ: إِنَّ (ضَارِبًا) عَلَى وَزْنِ (يَضْرِبُ)، وَ(مُكْرِمًا) عَلَى وَزْنِ (يُكْرِمُ)، وَ(مُنْطَلِقًا)، عَلَى وَزْنِ (يَنْطَلِقُ)، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يُسَمَّ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ، فَلَا يُقَالُ فِي (كَرِيمٍ): إِنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَكِنْ يُقَالُ لَأَمْثَالِهِ: الصِّفَاتُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ.

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ، إِنَّمَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْاِسْتِقْبَالِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا الْيَوْمَ أَوْ غَدًا)؛ وَلَا يَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا أَمْسَ)، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَيْدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فَإِنَّهُ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، وَالْحَالُ الْمَاضِيَةُ إِذَا حُكِيَتْ جَرَى حُكْمُ اللَّفْظِ فِيهَا مَجْرَاهُ، إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَوْجُودًا فِي الْحَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَجِيءُ بِالْفِعْلِ عَلَى لَفْظِ الْحَالِ صَرِيحًا، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمْسَ، وَهُوَ يُطْعِمُ النَّاسَ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُمْلِي الْحَدِيثَ).

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى شَيْءٍ، وَاعْتِمَادُهُ يَكُونُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لِمُبْتَدَأٍ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا).
وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ زَيْدًا).
وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ حَالًا لِذِي حَالٍ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا غُلَامُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ)؛ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْأَصُولُ فِي اعْتِمَادِهِ، وَالْاِثْنَانِ الْبَاقِيَانِ: (هَمْزَةُ الْاِسْتِفْهَامِ)، وَ(مَا).

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ، نَحْوُ "أَنْتَ الْخَيْرُ فَاعِلٌ"، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَقْتَرَنًا بِأَلِ "هَذَا الْمُكْرِمُ سَعِيدًا"، أَوْ بِمَجْرُورٍ بِالإِضَافَةِ، نَحْوُ "هَذَا وَلَدٌ مُكْرِمٌ خَالِدًا"، أَوْ بِمَجْرُورٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ "أَحْسَنْتُ إِلَى مُكْرِمٍ عَلِيًّا"، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ. أَمَّ إِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَرْفِ جَرٍّ زَائِدٍ فَيَجُوزُ تَقْيِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ، نَحْوُ "لَيْسَ سَعِيدٌ بِسَابِقٍ خَالِدًا"، فَتَقُولُ "لَيْسَ سَعِيدٌ خَالِدًا بِسَابِقٍ"، لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ الزَّائِدَ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ.

وَمِثَالُ الْهَمْزَةِ، قَوْلُهُمْ: (أَقَائِمُ أَخَوَاكَ؟) وَ(أَذَاهِبُ الزَّيْدَانِ؟) فَ (أَخَوَاكَ) مَرْفُوعٌ بِـ (قَائِمٍ)، كَمَا يَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ: (أَيُّقَوْمُ أَخَوَاكَ؟) وَكَذَا (الزَّيْدَانِ) مَرْفُوعٌ بِـ (ذَاهِبٍ)، كَمَا يَرْتَفِعُ بِـ (يَذْهَبُ).

وَأَمَّا (مَا)، فَكَقَوْلِهِمْ: (مَا قَائِمُ أَخَوَاكَ؟)، قَدْ ارْتَفَعَ (أَخَوَاكَ) بِـ (قَائِمٍ)، كَمَا تَرَى. فَإِنْ عَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ، لَمْ يَعْمَلْ عَمَلُ الْفِعْلِ، لَوْ قُلْتَ: (قَائِمُ أَخَوَاكَ، وَذَاهِبُ الزَّيْدَانِ، وَخَارِجُ الْقَوْمِ)؛ لَمْ يَجُزْ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَخْلُو اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ فِيهِ أَنَّهُ فَعَلَ لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ الْمَوْصُوفِ، أَوْ ذِي الْحَالِ، أَوْ لَا يَكُونُ فِعْلًا لِمَا قَبْلَهُ، وَلَكِنْ لِمَا بَعْدَهُ، وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلًا لِمَا قَبْلَهُ، وَجَبَ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي الْإِفْرَادِ، وَالتَّشْيِيعِ، وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالتَّذْكِيرِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلًا لِمَا قَبْلَهُ، كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَهُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَخْتَلِفُ حَالُهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّشْيِيعِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ بِحَسَبِ مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الضَّمِيرِ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ اثْنَيْنِ وَجَبَ تَثْنِيَّتُهُ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ جَمَاعَةً وَجَبَ جَمْعُهُ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ مُؤَنَّثٌ وَجَبَ تَأْنِيثُهُ.

وَإِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِعْلًا لِمَا بَعْدَهُ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا)، فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ حَالُهُ بِمَا ارْتَفَعَ بِهِ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ارْتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ، حَتَّى يُبْنَى عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى مَا ارْتَفَعَ بِهِ، ثُمَّ يُنْظَرُ: فَإِنْ كَانَ مَا ارْتَفَعَ بِهِ مُؤَنَّثًا، ثُمَّ كَانَ الْمُؤَنَّثُ حَقِيقِيًّا، وَجَبَ تَأْنِيثُهُ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ذَاهِبَةٌ جَارِيَّتُهُ)، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، كَانَ فِيهِ التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ، تَقُولُ: (هَذَا يَوْمٌ طَالَعَتْ شَمْسُهُ)، وَإِنْ شِئْتَ، قُلْتَ: (طَالَعَ شَمْسُهُ)، وَإِنْ كَانَ مَا ارْتَفَعَ بِهِ مُنْثًى أَوْ مَجْمُوعًا لَمْ يَجُزْ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ؛ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالٍ: (أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ)، تَقُولُ: (زَيْدٌ ذَاهِبٌ غُلَامَاهُ، وَعَمَرُو خَارِجٌ غِلْمَائُهُ)، وَلَا تَقُولُ: (خَارِجَانِ، وَخَارِجُونَ)؛ إِلَّا عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ، فَإِنْ قَدَّرْتَ التَّقْلِيدَ وَالتَّأَخِيرَ حَسَنَ حِينِيذٍ، أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ خَارِجَانِ غُلَامَاهُ)، تُرِيدُ: (غُلَامَاهُ خَارِجَانِ).

فصل [في عمل اسم المفعول]

(اسمُ المفعول) ^(١): يَعْمَلُ عَمَلٌ (يُفَعِّلُ) مِنْ فِعْلِهِ، وَكُلُّ اسْمٍ مَفْعُولٍ، سِوَى (مَفْعُولٍ)، أَي: سِوَى لَفْظٍ: (مَفْعُولٍ)، نَعْنِي: سِوَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ، تَجْرِي عَلَى (يُفَعِّلُ) مِنْ فِعْلِهِ، فَ— (مُكْرَمٌ) عَلَى وَزْنِ (يُكْرَمُ)، وَ(مُسْتَحْرَجٌ) عَلَى وَزْنِ (يُسْتَحْرَجُ)، وَ(مُحْتَقَرٌ) عَلَى وَزْنِ (يُحْتَقَرُ)، وَ(مُضَارَبٌ) عَلَى وَزْنِ (يُضَارَبُ)، وَ(مُدْحَرَجٌ) عَلَى وَزْنِ (يُدْحَرَجُ)، وَكَذَا الْجَمِيعُ، وَقَالُوا: إِنَّ مَفْعُولًا أَيْضًا فِي التَّقْدِيرِ جَارٍ عَلَى (يُفَعِّلُ)؛ لِأَنَّ الْوَاوَ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِهَا، وَإِنَّمَا زِيدَتْ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ رَفَضُوا بِنَاءَ (مَفْعَلٍ) فِي كَلَامِهِمْ؛ فَلَمْ يَجِءْ مِنْهُ إِلَّا (مُكْرَمٌ) فِي (مُكْرَمَةٍ)، كَمَا قَالَ ^(٢): [الرجز]

لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٍ
وَوَعُونٍ جَمْعُ مَعُونَةٍ، قَالَ ^(٣): [الطويل]

(١) يعمل اسمُ المفعول عملَ الفعل المجهول، فيرفع نائبَ الفاعلِ، نحو "عزٌّ من كان مُكْرَمًا جَارُهُ، محمودًا جِوْرَاهُ". وَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَعْمُولِهِ، نَحْوُ "عزٌّ من كان محمودَ الجِوَارِ، مُكْرَمَ الجَارِ".
وشروطُ إعماله كما مرَّ في اسمِ الفاعلِ تمامًا.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبي الأحرز الحماني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص، وقد روى قبله:

مروان مروان أخو اليوم اليمي

وقوله: اليمي: أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء.

ثم قدمت الميم على الواو، فطرقت الواو إثر كسرة فقلبت ياء، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم، على المبتدأ والخير، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حينئذ إثر كسرة.

والرُوع: الفرع والخوف.

والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا.

والمكرم: الكرم، وهو محل الشاهد في البيت.

انظر: أدب الكاتب ٤٧٦/١، وإصلاح المنطق ٢٢٣/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٩/١.

(٣) البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذري.

بُتِنَ الزَمِي (لا) إِنْ (لا) إِنْ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ
وَحُكْمُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَأَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي عَمَلِهِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ
الْحَمْسَةِ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَيْهِ، وَفِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا حُكْمَ اسْمِ الْفَاعِلِ.

فصل [في عمل الصفات المشبهة]

(الصفاتُ المشبهة) ^(١): تَعْنِي بِهَا نَحْو: (حَسَنٌ، وَكَرِيمٌ)، مِمَّا لَا يَكُونُ عَلَى وَزْنِ
(يَفْعَل) مِنْ فِعْلِهِ، وَمَعْنَى الْمُشَبَّهَةِ: أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَوَجْهُ الشَّبَهَةِ: أَنَّهَا تُشَبَّهُ،
وَتُجَمَّعُ، وَتُؤَنَّثُ، وَتُذَكَّرُ، تَقُولُ: (حَسَنٌ، وَحَسَنَانِ، وَحَسَنُونَ، وَحَسَنَةٌ، وَحَسَنَتَانِ،

وبتين مرخم بئينة اسم حبيته.

يقول: إذا سألك الواشون عني أو عن شيء يرتبط بي فلا تذكرني شيئاً سؤل كلمة لا، فإن هذه
الكلمة إن لزمته أكبر عون لك على رد كيدهم، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون
بسكوها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، وهذا شاذ، والقياس المعان، وأصله معون
فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفا.

انظر: الديوان ١/١١٢، وأدب الكاتب ١/٤٧٦، وإصلاح المنطق ١/٢٢٣.

(١) تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد، لأنها مشبهة به ويستحسن فيها أن
تضاف إلى ما هو فاعل لها في المعنى، نحو "أنت حسن الخلق، نقي النفس، طاهر الذيل".
ولك في معمولها أربعة أوجه

١- أن ترفعه على الفاعلية، نحو "علي حسن خلقه، أو حسن الخلق أو الحسن خلقه، أو الحسن خلق
الأب".

٢- أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، نحو "علي حسن خلقه، أو حسن الخلق، أو
الحسن الخلق، أو الحسن خلق الأب".

٣- أن تنصبه على التمييز، إن كان نكرة، نحو "علي حسن خلقاً، أو الحسن خلقاً".

٤- أن تحركه بالإضافة، نحو "علي حسن الخلق، أو الحسن الخلق، أو حسن خلقه، أو حسن خلق
الأب، أو الحسن خلق الأب".

واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة إذا اقترنت بأل، ومعمولها مجرّد منها ومن الإضافة إلى ما فيه "أل"، فلا
يقال "علي الحسن خلقه، ولا العظيم شدة بأس". ويقال "الحسن الخلق، والعظيم شدة البأس".

وَحَسَنَاتٍ)، فَهَذِهِ أَيْضًا تَعْمَلُ عَمَلَ أَفْعَالِهَا؛ إِلَّا أَنَّهَا تَنْحَطُّ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ بِشَيْءٍ، وَهِيَ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ بِمَعْنَى الاسْتِقْبَالِ، فَلَا يُقَالُ: (هَذَا رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ غَدًا)، مَثَلًا كَمَا تَقُولُ: (هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ غَدًا)؛ فَأَمَّا بِمَعْنَى الْمَاضِي، فَأَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ لَهَا عَمَلٌ.

ثُمَّ الْحُكْمُ فِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ حَتَّى تَعْتَمِدَ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ، عَلَى مَا مَضَى فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (حَسَنٌ غَلَامًاكَ)، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمٌ أَخَوَاكَ).

وَإِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ لَا تُثَنَّى، وَلَا تُجْمَعُ، وَلَا تُؤَنَّثُ لَمْ تَعْمَلْ عَمَلَ الْفِعْلِ إِلَّا عَلَى قُبْحٍ، وَذَلِكَ فِي: (خَيْرٍ مِنْهُ)، وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ أَنْ يُرْفَعَ بِـ (خَيْرٍ مِنْهُ) اسْمٌ ظَاهِرٌ، يُقَالُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ)، وَكُلُّ (أَفْعَلٍ مِنْ كَذَا)، فَهَذَا حُكْمُهُ، لَوْ قُلْتُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ)، لَمْ يَحْسُنْ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَرْفَعَ، فَتَقُولَ: (أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ)، حَتَّى تَكُونَ (أَبُوهُ) مُبْتَدَأً، وَ(أَفْضَلُ مِنْهُ) خَبَرًا مُقَدِّمًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَاهُنَا أَصْلًا يَسْتَمِرُّ فِي هَذِهِ الضَّرُوبِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَهُوَ أَنَّ الشَّيْءَ يُخْبِرُ عَنْهُ بِفِعْلٍ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، وَيُوصَفُ بِفِعْلٍ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، وَيُجْعَلُ فِعْلٌ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ حَالًا لَهُ، كَمَا مَضَى فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، ثُمَّ يَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ يُنْقَلُ فِعْلٌ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الشَّيْءِ فِي اللَّفْظِ إِلَى الشَّيْءِ، وَيُقَدَّرُ ضَمِيرُهُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، ثُمَّ يُضَافُ ذَلِكَ إِلَى الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَلَيْكَ تَقُولُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ الْغُلَامِ، وَعَمَرُو مُؤَدَّبٌ الْخُدَّامِ، وَزَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ)، الْفِعْلُ فِي هَذَا كُلُّهُ لِمَا أُضِيفَ الصِّفَةُ إِلَيْهِ؛ فَـ (الْقِيَامُ) فِعْلٌ لِلْغُلَامِ، وَ(التَّأْدِيبُ) وَصْفٌ لِلْخُدَّامِ، وَ(الحَسَنُ) وَصْفٌ لِلْوَجْهِ، وَلَكِنَّهُمْ نَقَلُوا الْفِعْلَ فِي اللَّفْظِ إِلَى الشَّيْءِ الَّذِي الْفَاعِلُ مِنْ سَبَبِهِ، وَجَعَلُوا فِيهِ ضَمِيرًا لَهُ اعْتِمَادًا عَلَى إِضَافَةِ الصِّفَةِ الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ، لِيَسِينِ أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ فِي الْمَعْنَى، أَعْنِي أَلَيْكَ إِذَا أَضِفْتَ (قَائِمًا) إِلَى الْغُلَامِ، فَقُلْتُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ الْغُلَامِ)، عَلِمَ أَنَّ (الْقِيَامَ) لِلْغُلَامِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَضِفْتَ (مُؤَدَّبًا) إِلَى (الْخُدَّامِ)، وَ(حَسَنًا) إِلَى (الْوَجْهِ)، عَلِمَ أَنَّ (التَّأْدِيبَ) لِلْخُدَّامِ، وَ(الحَسَنَ) لِلْوَجْهِ.

ثُمَّ إِنَّ الصِّفَةَ فِي هَذَا كُلِّهِ تَحْرِي - فِي أَنَّهَا تَتَّبِعُ مَا قَبْلَهَا فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ - مَحْرَاهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْمَعْنَى لِمَا جَرَتْ عَلَيْهِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنْكَ تَقُولُ: (هِنْدَ قَائِمَةٌ الْعُلَامُ، وَمُؤَدَّبَةٌ الْخُدَّامُ، وَحَسَنَةُ الْوَجْهِ)، فَتَوُثُّتُ، كَمَا تُوُثُّتُ، إِذَا قُلْتَ: (هِنْدَ قَائِمَةٌ، وَهِنْدَ مُؤَدَّبَةٌ، وَهِنْدَ حَسَنَةٌ)، فَفَعَلْتَ الْفِعْلَ لَهَا بِالْحَقِيقَةِ، وَالْحُكْمُ فِي الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ، تَقُولُ: (الزَّيْدَانِ قَائِمَا الْعُلَامُ، وَالزَّيْدُونِ قَائِمُوا الْعُلَامُ)، كَمَا تَقُولُ: (الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونِ قَائِمُونَ)، فَفِصَّ عَلَى هَذَا الْبَابِ كُلُّهُ.

فصل [في عمل المصدر]

(المصدر): يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ^(١)، وَلَهُ أحوَالٌ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا.

(١) يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ تَعْدِيًّا وَلِزُومًا.

فَإِنْ كَانَ فِعْلُهُ لَازِمًا، احتَاجَ إِلَى الْفَاعِلِ فَقَطْ، نَحْوُ "يَعْجُبُنِي اجْتِهَادُ سَعِيدٍ".

وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِيًّا احتَاجَ إِلَى فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ بِهِ. فَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلُهُ، إِمَّا بِنَفْسِهِ، نَحْوُ "سَاعَتِي عَصِيائِكَ أَبَاكَ"، وَإِمَّا بِمَحَرِّ الْجَرِّ، نَحْوُ "سَاعَتِي مُرُورُكَ بِمَوَاضِعِ الشَّبْهِةِ". وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ لَشَبْهِهِ بِهِ، بَلْ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ.

وَيُجَوِّزُ حَذْفُ فَاعِلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَحَمَّلَ ضَمِيرُهُ، نَحْوُ "سَرَّنِي تَكْرَمَ الْعَامِلِينَ". وَلَا يُجَوِّزُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبْرُزْ فَاعِلُهُ كَانَ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ.

وَيُجَوِّزُ حَذْفُ مَفْعُولِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، أَيْ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ لِأَبِيهِ.

وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَضَافًا، أَوْ بِمَجْرَدٍ مِنْ "أَل" وَالْإِضَافَةِ، أَوْ مُعَرَّفًا بِأَلْ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [الحج: ٤٠]. وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤] يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ [البلد]. وَالثَّالِثُ إِعْمَالُهُ قَلِيلٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

لَقَدْ عَلِمْتَ أَوَّلَى الْمَغْصِرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ، فَلَمْ أَتَّكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وَشَرِطَ لِأَعْمَالِ الْمَصْدَرِ أَنْ يَكُونَ نَائِبًا عَنْ فِعْلِهِ، نَحْوُ "ضَرْبًا لِلصَّ"، أَوْ أَنْ يَصْحَحَ حُلُولُ الْفِعْلِ مَصْحُوبًا بِأَنْ أَوْ "مَا" الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ مَحَلَّةً. فَإِذَا قُلْتَ "سَرَّنِي فَهَمَّكَ الدَّرْسُ"، صَحَّ أَنْ تَقُولَ "سَرَّنِي أَنْ تَفْهَمَ الدَّرْسَ". وَإِذَا قُلْتَ "يَسَرَّنِي عَمَلُكَ الْخَيْرَ"، صَحَّ أَنْ تَقُولَ "يَسَرَّنِي أَنْ تَعْمَلَ الْخَيْرَ". وَإِذَا قُلْتَ "يَعْجِبُنِي قَوْلُكَ الْحَقُّ الْآلَنَ"، صَحَّ أَنْ تَقُولَ "يَعْجِبُنِي مَا تَقُولُ الْحَقُّ الْآلَنَ". غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْمُضْيِ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ قُدِّرَ بِأَنْ، وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ قُدِّرَ بِمَا، كَمَا رَأَيْتَ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

فَإِذَا كَانَ مُنَوَّنًا عَمِلَ عَمَلُ الْفَاعِلِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَمْرِ الْأَكْثَرِ يُتْرَكُ فِيهِ ذِكْرُ الْفَاعِلِ، وَيَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ (إِطْعَامًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةِ﴾ (١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ [البلد: ١٤ - ١٥]، عَمِلَ عَمَلُ (يُطْعَمُ) بِأَنْ نَصَبَ ﴿يَتِيمًا﴾، وَلَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ، فَلَمْ يَقُلْ: أَوْ إِطْعَامٌ هُوَ يَتِيمًا، وَمِثْلُهُ بَيْتُ الْحَمَاسَةِ^(١): [الطويل]

وَهَلْ يَدْعُ الْوَاشُونَ إِفْسَادَ بَيْنِنَا وَحَفَرًا لَنَا الْعَاثُورَ مِنْ حَيْثُ لَا نَذْرِي

فَ (الْعَاثُورُ) مَنْصُوبٌ بِـ (حَفَرٍ) كَمَا يُنْصَبُ بِالْفِعْلِ، إِذَا قُلْتَ: وَهَلْ يَدْعُ الْوَاشُونَ أَنْ يَحْفَرُوا لَنَا الْعَاثُورَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ، فَلَمْ يَقُلْ: وَحَفَرًا هُمْ لَنَا الْعَاثُورَ؛ وَلِتَرْكِهِمْ ذِكْرَ الْفَاعِلِ قُلْ فِي الْكَلَامِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، وَمِنْ دَقِّ الْقَصَّارِ الثَّوْبَ)، إِنَّمَا يَجِيءُ فِي أَمْثَلَةِ التَّحْوِيلِ.

وَإِذَا كَانَ مُضَافًا، ثُمَّ كَانَ الْفِعْلُ مِنْهُ مُتَعَدِّيًا، كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ، فَيَجْرُ بِهِ، وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (عَجِبْتُ

مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا)، تَقْدِيرُهُ: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا.

وَالثَّانِي: أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَيَرْفَعَ الْفَاعِلَ، فَيُقَالُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو

زَيْدٌ)، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ، وَهَذَا قَلِيلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنَّمَا

يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ عَلَى قِلَّةٍ أَيْضًا، كَقَوْلِهِ^(٢): [الطويل]

(١) العاثور: المهلكة من الأرض وما أعد ليقع فيه أحد، والبين هنا الوصل، والمعنى: وهل أرى نفسي

سليمة من رمي الوشاة وطلبهم لإفساد وصلنا وحفر مهواة لنقع فيها إذا غبنا عنهم من حيث لا نشعر ولا نذري.

انظر: ديوان الحماسة ١١٧/٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٨٧/٢.

(٢) مطلع قصيدة للحطيمية في مدح سعيد بن العاص وإلى المدينة المنورة "الديوان ص ٨١".
وَأَسْمُهُ: جَرُول، وَيُكْنَى: أَبَا مُلَيْكَةَ.

أَمِنْ رَسَمِ دَارٍ مَرَبَّعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْتِكَ مِنْ مَاءِ الشُّثُونِ وَكَيْفُ
التَّقْدِيرُ: أَمِنْ أَنْ رَسَمَ دَارًا مَرَبَّعًا، وَمَصِيفًا، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَسَمَ الْمَطَرُ الدَّارَ، إِذَا
أَحْدَثَ فِيهَا آثَارًا.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَيُتْرَكَ ذِكْرُ الْفَاعِلِ، وَمِثَالُهُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ
ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى تِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾
[فصلت: ٤٩]، الْمَعْنَى: لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِهِ نَعَجَتَكَ، وَلَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَائِهِ الْخَيْرِ،
أَي: مِنْ طَلَبِهِ الْخَيْرِ، وَهَذَا يَكْثُرُ جِدًّا.

الشاهد فيه: إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (رَسَمَ) إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَعَهُ الْفَاعِلُ، وَتَقْدِيرُهُ: أَمِنْ أَجْلِ أَنْ
رَسَمَ دَارًا مَرَبَّعًا وَمَصِيفًا.

لغة البيت: (الرَّسْمُ) هُنَا: بَقِيَّةُ الْأَثَرِ. وَالرَّسْمُ: الرِّكْبَةُ تُحْفَرُهَا ثُمَّ تُدْعَى، فَتَقْدَعُونَ مِنْ قَبْلِ أَنْ
تُسْتَبْطِهَا، وَجَمْعُهَا: الرِّسَامُ.

و(الْمَرَبَّعُ): زَمَنُ الرَّبِيعِ. وَ(الْمَصِيفُ): الْمَنْزِلُ فِي الصَّيْفِ، وَالْمَصِيفُ: زَمَنُ الصَّيْفِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ الْمَصْدَرُ مِنْ صَافٍ، يَصِيفُ. وَالْمَرَبَّعُ أَيْضًا: الْمَوْضِعُ الَّذِي يُرْتَبِعُ فِيهِ.

و(الشُّثُونُ) هُنَا: غُرُوقُ الدَّمْعِ، وَالشُّثُونُ أَيْضًا: تَمَاتِمُ فِي الْجُمُحَةِ، وَاحِدُهَا: شَأْنٌ.

وَالشُّثُونُ أَيْضًا: الْأُمُورُ، وَاحِدُهَا: شَأْنٌ. قَالَ: [الوافر]

أَخُو خَمْسِينَ مُحْتَمِلٌ أَشَدِّي وَتَحْتِ مِدَاوِرَةِ الشُّثُونِ
وَقَوْلُهُ: (وَكَيْفُ) أَي: سَائِلٌ، يُقَالُ: وَكَفَ الْمَطَرُ وَالْدَّمْعُ، وَالْعَيْنُ وَالْبَيْتُ، وَكُوفًا، وَوَكَيْفًا،
وَوَكَافًا، وَأَوْكَفَ أَيْضًا.

وَبَعْدَهُ: [الطويل]

تَذَكَّرْتُ فِيهَا أَهْلَهَا فَتَبَادَرَتْ دُمُوعٌ وَأَصْحَابِي عَلَيَّ وَقُوفُ
رَشَاشٍ كَغَرَبِي هَاجِرِي كِلَاهُمَا لَهُ دَاجِنٌ بِالْكَرَّتَيْنِ عَلِيفُ
يَمْدَحُ بِهِذِهِ الْقَصِيدَةَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِي، لَمَّا وَلِيَ الْكُوفَةَ، وَفِي مَدْحِهِ يَقُولُ: [الطويل]
إِلَيْكَ سَمِعْتُ الْخَيْرَ جَبْتُ مَهَامَهَا يُقَابِلُنِي آلُ بَهَا وَتُسَافِرُ

انظر: تاج العروس (رسم) ٢٥٦/٣٢، ولسان العرب (رسم) ٢٤١/١٢، وإيضاح شواهد الإيضاح

وَإِذَا كَانَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعْرٍ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ:
(عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا)، وَأَنْشُدُوا فِي إِعْمَالِهِ ^(١): [المقارب]

(١) لم ينسب إلى قائل -وبالبحث- لم أعثر له على قائل - وذكره سيبويه وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها، وهو من المقارب. وذكر أنه مصنوع.

الشاهد فيه: إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (النَّكَايَةُ) نَصَبَ بِهِ (أَعْدَاءَهُ)، لِمَنْعِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَمَعَاقِبَتِهِمَا التَّنْوِينَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ: [الطويل]

وَلَا تُحَسِّنُ الْقَتْلَ مَحْضًا شَرِيئَةً نَزَارًا وَلَا أَنْ تُفْشِيَنَّ وَسَاسْتَقَرَّتْ

أَي: وَلَا تُحَسِّنُ الْقَتْلَ نَزَارًا مَحْضًا شَرِيئَةً، فَبِهِ التَّقْلِيدُ وَالتَّأَخِيرُ، وَلَا يُفَصِّلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْضُولِ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي (لِتَحْسِينٍ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَصِبَ قَوْلُهُ: (نَزَارًا) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (الْقَتْلُ)؛ أَي: قَتَلْتُ نَزَارًا، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذَا.

لغة البيت: (النَّكَايَةُ): الْإِيْقَاعُ بِالْعَدُوِّ، وَيُقَالُ: نَكَاهُ، يَنْكِيهِ، نَكَايَةً. (وَالْأَعْدَاءُ): جَمْعُ عَدُوٍّ، الَّذِي هُوَ ضِدُّ الصَّدِيقِ، وَيَقَعُ لِلْوَاحِدِ، وَالْأَثْنَيْنِ، وَالْجَمْعِ، وَالْأَثْنَى وَالذَّكَرُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾ [الشعراء: ٧٧].

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: (عَدُوٌّ) وَصَفٌ، وَلَكِنَّهُ ضَارَعَ الْأِسْمَ، وَقَدْ يُنْتَى وَيُجْمَعُ. قَالَ سِيبَوَيْهٍ: وَلَمْ يُكْسَرْ عَلَى فِعْلٍ وَإِنْ كَانَ كَصَبُورٍ، كَرَاهِيَةِ الْإِغْتِلَالِ وَالْإِخْلَالِ.

وَلَمْ يُكْسَرْ عَلَى فِعْلَانِ، كَرَاهِيَةِ الْكُسْرَةِ قَبْلَ الْوَاوِ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ خَصِيْنٍ. (وَالْأَعْدَاءُ): جَمْعُ الْجَمْعِ، وَالْعَدَى وَالْعُدَى: اسْمَانِ لِلْجَمْعِ. وَقَالُوا: فِي جَمْعِ عَدُوَّةٍ: عَدَايَا، وَلَمْ يُسْمَعْ إِلَّا فِي الشُّعْرِ.

(وَالضَّعِيفُ): خِلَافُ الْقَوِيِّ، وَيُقَالُ: ضَعْفٌ ضِعْفًا، وَضَعْفٌ، الْفَتْحُ عَنِ اللَّحْيَانِي، فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالْجَمْعُ: ضُعْفَاءُ، وَضَعْفَى، وَضِعَافٌ، وَضَعْفَةٌ، وَضَعَافَى، قَالَ: [البسيط]

تَرَى الشُّبُوحَ الضَّعَافَى حَوْلَ جَفْنَتِهِ وَتَحْتَهُمْ مِنْ جَحَانِي دَرْدَقٍ شَرَعْنَهُ

(وَسُوءَةٍ): ضَعِيفَاتٍ، وَضَعَائِفُ، وَضِعَافٌ، قَالَ: [الوافر]

لَقَدْ زَادَ الْحَيَاةَ إِلَيَّ حُبًّا بَنَاتِي إِيَّاهُنَّ مِنَ الضَّعَفِ اف

(وَيَخَالُ): يَظُنُّ، خَيْلًا وَخَيْلَانًا، وَهُوَ فِعْلٌ يَفْعَلُ. (وَالْتَّرَاحِي): التَّأَخِيرُ.

معنى البيت: يَهْجُو رَجُلًا وَيَصِفُهُ بِالضَّعْفِ عَنْ نِكَايَةِ أَعْدَائِهِ، وَأَنَّهُ يُلْحَأُ إِلَى الْفِرَارِ وَيَظُنُّهُ يُؤَخَّرُ أَجَلُهُ.

الإعراب: مِنَ التَّنْوِينَ مَنْ يُنْكَرُ إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ لَخُرُوجِهِ عَنْ شِبْهِ الْفِعْلِ، فَيَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُ بِإِضْمَارِ مَصْدَرٍ مَنكُورٍ مَنُونٍ، وَيُقَدَّرُ ضَعِيفُ النَّكَايَةِ نِكَايَةً أَعْدَاءَهُ، وَهَذَا يُلْزِمُهُ مَعَ

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارَ تُرَاخِي الْأَجَلَ
(أَعْدَاءُهُ): مَنْصُوبٌ بِـ (النَّكَايَةِ)، وَفِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا تَرَى، وَهُوَ شَاذٌ.

تَنْوِينِ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُتَوَّنُ، فَقَدْ خَرَجَ الْمَصْدَرُ عَنْ شَبْهِهِ بِالتَّنْوِينِ، فَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَلَّا يَضَعُفَ عَمَلُهُ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِنَّمَا ضَعُفَ عَمَلُهُ؛ لِأَنَّهُ عُرِفَ تَعْرِيفًا لَا يُتَوَّى بِهِ الْإِنْفَصَالُ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِاسْمٍ يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، كَأَنَّصَالَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ، فَقَدْ بَانَ الْفِعْلُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَعْرُوفَ بِالْإِضَافَةِ قَدْ يُتَوَّى بِإِضَافَتِهِ الْإِنْفَصَالُ، كَمَا يُتَوَّى بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي نَحْوِ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ غَدًا، فَصَارَ الْمَصْدَرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ شَبِيهَاً وَنَظِيرًا يُحْمَلُ عَلَيْهِ، وَلَا نَظِيرَ لِمَصْدَرٍ عُرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ فِي شَبْهِهِ، وَبُرْدٌ إِلَيْهِ. انظر: الكتاب ١٩٢/١، والنصف ٧١/٣، وشرح المفصل ٥٩/٦، ٦٤، والمقرب ١٣١/١، وابن الناطم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢٤١/٢، وابن عقيل ٩٠/٢، والتصريح ٦٣/٢، والخزانة ١٢٧/٨.

فصل في أسماء الأفعال^(١)

هذه الكلمات بعضها في الأصل مصدرٌ، وبعضها حرفٌ، وبعضها صوتٌ، وقد جعلت أدلة على أفعالٍ، وأريد بها الاختصارُ، ويستوي فيها الواحدُ، والجمعُ، والمؤنثُ، والمذكرُ.

(رُويِد)

تَقُولُ: (رُويِدًا زَيْدًا)، للمؤنثِ، كَمَا تَقُولُ للمذكرِ، والاثْنَيْنِ، والجميعِ، كَمَا تَقُولُ للواحدِ، فَلَا يُقَالُ: (رُويِدًا، ورُويِدُوا، ورُويِدِي). ثُمَّ الْقَوْلُ فِي بَيَانِ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا: إِنَّ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ، هُوَ (رُويِدٌ)، أَصْلُهُ عِنْدَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَرُوذْثُهُ إِرُوَادًا)، أَي: أَمَهَلْتُهُ، ثُمَّ حُذِفَتْ زَوَائِدُهُ، فَبَقِيَ (رُودٌ)، كَمَا قَالَ^(٢): [الوافر]
وإِنْ يَهْلِكُ فَذَلِكَ كَانَ قَدَرِي

يُرِيِدُ: تَقْدِيرِي، وَكَقَوْلِهِمْ: (عَمَرَكَ اللَّهُ)، وَالْأَصْلُ: تُعْمِرُكَ اللَّهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (عَمَّرْتُكَ اللَّهُ)، أَي: (سَأَلْتُ اللَّهَ عَمَرَكَ)، ثُمَّ صَغُرَ (رُودٌ)، فَقِيلَ: (رُويِدٌ)، وَجُعِلَ اسْمًا لـ (أَرُوذْ)، وَ(أَمَهَلْ)، وَتَلَحَّقَ الْكَافُ لِلْخِطَابِ، فَيُقَالُ: (رُويِدَكَ زَيْدًا، ورُويِدَكُنْ زَيْدًا، ورُويِدَكُمَا

(١) اسمُ الفعل كلمةٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ، غيرَ أنَّها لا تقبلُ علامتهُ. وهو، إما أن يكون بمعنى الفعلِ الماضي، مثل "هَيَّاهُ"، بمعنى "بَعُدْ" أو بمعنى الفعلِ المضارع، مثل "أَفْ"، بمعنى أَتَضَحَّرُ، أو بمعنى فعلِ الأمر، مثل "أَمِينَ"، بمعنى اسْتَجِبْ.

ومن أسماء الأفعال "شَتَانٌ" بمعنى اِفْتَرَقَ، و"وَيٌّ"، بمعنى أَحَبُّ، و"صَهٌ" بمعنى اسْكُتْ، و"مَهٌ" بمعنى انْكَفَيْ، و"بَلَهٌ" بمعنى دَغَّ وَاثْرَكَ، و"عَلِيكَ"، بمعنى الزَمَ، و"إِلَيْكَ عَنِي"، بمعنى تَنَحَّ عَنِّي، و"إِلَيْكَ الْكِتَابُ"، بمعنى خُذْهُ، و"هَا وَهَاكَ وَهَاءَ الْقَلَمِ" أَي خُذْهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع. فنقول "صَهٌ"، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقته كافُ الخطاب، فيراعى فيه المخاطبُ فتقول "عَلَيْكَ نَفْسُكَ، وَعَلَيْكَ نَفْسُكَ، وَعَلَيْكُمَا نَفْسُكُمَا، وَإِلَيْكُمَا نَفْسُكُمَا، وَإِلَيْكُنْ أَنْفُسُكُمَا، وَإِلَيْكُنْ أَنْفُسُكُنْ، وَإِلَيْكَ عَنِي، وَإِلَيْكَ عَنِي، وَإِلَيْكُمَا عَنِي، وَإِلَيْكُمَا عَنِي، وَإِلَيْكُنْ عَنِي، وَهَاكَ الْكِتَابُ، وَهَاكُمَا الْكِتَابُ، وَهَاكُنْ الْكِتَابُ".

[جامع الدروس ١/١٢٧]

(٢) انظر: المخصص ٢/٤١٨، وفرحة الأديب ١/٣٢، وأساس البلاغة ١/٤٨٢.

زَيْدًا، وَرُوَيْدَكَ زَيْدًا)، حُكِمَ الْكَافُ مَعَهُ حُكْمُهَا فِي ذَلِكَ فِي أَنَّهَا حَرْفٌ مُتَجَرِّدٌ لِلْخِطَابِ، وَلَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَفِي (رُوَيْدَ) وَجْهَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَصْدَرًا صَحِيحًا، فَيَقَالُ: (رُوَيْدَكَ زَيْدًا)، عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكَافُ ضَمِيرًا مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبْتَ زَيْدًا)، تُرِيدُ: (اضْرِبْ زَيْدًا ضَرْبًا)، ثُمَّ تَحْذِفُ الْفِعْلَ، وَتُضَيِّفُ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ، فَأَنْتَ فِي هَذَا الْوَجْهِ، تَقُولُ: (رُوَيْدَكَ نَفْسِكَ زَيْدًا)، فَلَا تَقُولُهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَيُضَافُ فِي هَذَا الْوَجْهِ إِلَى الْمَفْعُولِ، فَيَقَالُ: (رُوَيْدَ زَيْدَ)، كَأَنَّكَ تَقُولُ: (إِمْهَالَكَ زَيْدًا)، تُرِيدُ: أَمْهَلَهُ إِمْهَالًا، ثُمَّ تَحْذِفُ الْفِعْلَ، وَتُضَيِّفُ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَحَكَى صَاحِبُ الْكِتَابِ عَنِ الْعَرَبِ: رُوَيْدَ نَفْسِهِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُسْتَعْمَلَ صِفَةً، كَقَوْلِهِمْ: (ضَعُوهُ وَضْعًا رُوَيْدًا)، كَأَنَّهُ قَالَ: وَضْعًا هَيِّنًا.

(بَلَهُ)

و(بَلَهُ): مَصْدَرُ فِعْلِ مَتْرُوكٍ، وَيُنْصَبُ مَا بَعْدَهُ، وَيُجَرُّ، فَإِذَا نُصِبَ مَا بَعْدَهُ، كَانَ قَدْ جُعِلَ اسْمًا لـ (دَعِ)، وَإِذَا جُرَّ مَا بَعْدَهُ، كَانَ قَدْ اسْتُعْمِلَ مَصْدَرًا عَلَى أَصْلِهِ، وَأُضِيْفَ إِلَى الْمَفْعُولِ، مِثْلُ: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، الْأَصْلُ: اضْرِبُوا الرُّقَابَ ضَرْبًا، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ، وَأُضِيْفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمَفْعُولِ.

(دُونَكَ)

وَأَمَّا (دُونَكَ)، فَهُوَ ظَرْفٌ فِي الْأَصْلِ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلْتَ: (هُوَ دُونَكَ)، ثُمَّ جُعِلَ اسْمًا لـ (خُذْ)، فَقِيلَ: (دُونَكَ زَيْدًا).

(عَلَى)

وَأَمَّا (عَلَى) فَهُوَ الْحَرْفُ الَّذِي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ: (الْمَالُ عَلَيْكَ)، ثُمَّ جُعِلَ هَكَذَا اسْمًا لـ (الزَّمْ)، وَالْكَافُ فِيهَا ضَمِيرٌ، وَلَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يُوكَّدَ، فَيَقَالُ: (عَلَيْكَ نَفْسُكَ).

وَمَنْ تَوَّنَ اعْتَقَدَ تَنَكُّرَهَا، وَتَصَوَّرَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ التَّنْكَرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: بَعْدًا بَعْدًا. وَمَنْ لَمْ يَتَوَّنْ اعْتَقَدَ تَعْرِيفَهَا، وَتَصَوَّرَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةَ، كَأَنَّهُ قَالَ: الْبَعْدُ، فَجَعَلَ التَّنْوِينَ دَلِيلَ التَّنْكِيرِ، وَعَدَمَهُ دَلِيلَ التَّعْرِيفِ.

(وَهَيْهَاتَ) مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْمُضَعَّفَةِ مِنَ الْيَاءِ، مِنْ بَابِ: حَاحَيْتَ وَصَيَّصِيهَ، وَأَصْلُهَا بِوَزْنِ (الْقَلْقَلَةِ) وَ(الْحَقِيقَةِ)، فَأَنْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ (هَيْهَاتَ)؛ كَالسَّلْقَاءِ وَالْجَعْبَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ الْيَاءُ الَّتِي أَنْقَلَبَتْ عَنْهَا أَلْفٌ سَلْقَاءَ وَجَعْبَاءَ زَائِدَةً، وَيَاءُ (هَيْهَيْهَ) أَصْلًا، فَلَمَّا جُمِعَتْ كَانَ قِيَاسُهَا عَلَى قَوْلِهِمْ: أَرْطَبَاتٍ وَعَلَقِيَّاتٍ، أَنْ يَقُولُوا فِيهَا: (هَيْهَيَّاتِ)، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا هَذِهِ الْأَلْفَ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، لَمَّا كَانَتْ فِي آخِرِ اسْمٍ مُبْنِيٍّ، كَمَا حَذَفُوهَا فِي: ذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَكَانَ؛ لِيَفْصِلُوا بَيْنَ الْأَلْفَاتِ فِي أَوَاخِرِ الْمَبْنِيَّةِ وَالْأَلْفَاتِ فِي أَوَاخِرِ التَّمَكِّنَةِ، عَلَى هَذَا حَذَفُوهَا فِي: أُولَاتِ وَذَوَاتِ؛ لِتُخَالِفَ يَاءَ حَصِيَّاتٍ وَنَوِيَّاتٍ.

وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يَرْتَفِعُ عَلَى حَدِّ ارْتِفَاعِ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ، قَالَ: [الطويل]
هَيْهَاتَ مَثَرَلُنَا بِنَعْفٍ سَوِيْقَةٍ كَأَنَّ مَبَارَكَةً عَلَى الْأَيَّامِ

وَقَالَ: [الطويل]
هَيْهَاتَ نَاسٍ مِنْ أَتْسَاسِ دِيَارِهِمْ دَوَّاقٌ وَدَارُ الْآخِرِينَ الْأَوَائِنِ
وَقَالَ آخَرُ: [الرجز]

هَيْهَاتَ مِنْ مُنْخَرِقِ هَيْهَاؤُهُ

وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِكَ: بَعْدُ بَعْدُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَنَى مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَعْلَالًا، فَجَاءَ بِهِ مَجِيءَ (الْقَلْقَالِ)، وَالزُّزْزَالِ).

وَالْأَلْفُ فِي (هَيْهَاتَ) غَيْرُ الْأَلْفِ فِي (هَيْهَاؤُهُ)، وَهِيَ فِي (هَيْهَاتَ) لَامُ الْفِعْلِ الثَّانِيَةِ كَقَافِ الْحَقِيقَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ فِي (هَيْهَاؤُهُ) أَلْفُ الْفِعْلَالِ الزَّائِدَةِ.
وَمِنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي سُمِّيَ بِهَا الْفِعْلُ فِي الْحَبْرِ: (أَوْتَاهُ): وَهُوَ اسْمُ أَتَّالَمَ، وَفِيهَا لُعَاتُ: أَوْتَاهُ، أَوْهَ، أَوْهَ، قَالَ: [الطويل]

فَأَوْهَ لَذْكُورَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وَمِنْ بُعْغِدِ أَرْضِ بَيْنَتَا وَسَمَاءِ
وَالصَّنْعَةُ فِي تَصْرِيفِهَا طَوِيلَةٌ.

لُغَةُ الْبَيْتِ: (الْعَقِيقُ): وَادٌ بِالْحِجَازِ، كَأَنَّهُ عَقٌّ؛ أَيْ: شَقٌّ، غَلَبَتِ الصَّفَةُ عَلَيْهِ غَلَبَةَ الْإِسْمِ، وَكُرِّمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، لِأَنَّهُ جُعِلَ الشَّيْءُ بِعَيْنِهِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَلِيلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ الَّتِي أَصْلُهَا الصَّفَةُ؛ كَالْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ.

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خَلٍ بِالْعَقِيقِ تُوَاصِلُهُ
وَلَا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ (بَعْدَ) هَكَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، إِنَّمَا يَكُونُ حَيْثُ يُرَادُ اسْتِعْبَادُ أَنْ
يَكُونَ الشَّيْءُ، وَأَنْ يُوصَلَ إِلَى الشَّيْءِ، فَلَا يُقَالُ: (هَيْهَاتَ مِنِّي زَيْدٌ)، بِمَعْنَى: بَعْدَ مِنِّي بَعْدَ
أَنْ كَانَ جَالِسًا بِالْقُرْبِ مِنِّي.

(وَالْعَقِيقَانِ): بَلَدَانِ فِي بِلَادِ بَنِي عَامِرٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْيَمَنِ.
فَإِذَا رَأَيْتَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُثَنَّاةً، فَإِنَّمَا يُعْنَى بِهَا ذَاتُكَ الْبَلَدَانِ. وَإِذَا رَأَيْتَهَا مُفْرَدَةً، فَقَدْ يَكُونُ أَنْ يُعْنَى
بِهَا الْعَقِيقُ، الَّذِي هُوَ وَادٍ بِالْحِجَازِ وَأَنْ يُعْنَى بِهَا أَحَدُ هَذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ يُفْرَدُ كَأَبَانِينَ، قَالَ
أَمْرُو الْقَيْسِ: [الطويل]

كَأَنَّ أَبَانَا فِي أَفَانِينَ وَذَقْنَاهُ
وَإِنْ كَانَتْ التَّنْبِيْهُ فِي مِثْلِ هَذَا أَكْثَرَ مِنَ الْإِفْرَادِ، أَعْنَى فِيمَا تَقَعُ عَلَيْهِ التَّنْبِيْهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَوَاضِعِ؛
لِتَسَاوِيهِمَا فِي الثَّبَاتِ وَالْخِصْبِ وَالْقَحْطِ، وَأَنَّهُ لَا يُبْشَرُ إِلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، وَلِهَذَا ثَبَتَ فِيهِ
التَّعْرِيفُ فِي حَالِ تَنْبِيْهِهِمَا وَلَمْ يُجْعَلْ كَرْتَيْنِ، فَقَالُوا: هَذَانِ أَبَانَانِ.
(وَالْخِلْ): الصَّدِيقُ، يُقَالُ: خَالَلتُ الرَّجُلَ خِلَّةً وَخِلَالًا، فَهُوَ لِي خِلٌ وَخِلَّةٌ، وَالْجَمْعُ: خِلَانٌ.

معنى البيت: ظَاهِرٌ بَيِّنٌ وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ أَوَّلَهَا: [الطويل]
أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْجَهْلَ أَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَأَنْسَى خَلَاءَ قَدْ تَحَلَّتْ مَخَايِلُهُ
أَجْنُ الْهَوَى أَمْ طَائِرُ الْبَيْنِ شَفَنِي بِوَادٍ بِهِ تَتَعَابَى وَخَلَّجَتْهُ وَمَخَاجَلُهُ
لَعَلَّكَ مَحْزُونٌ لِعِرْفَانِ مَنْزِلِ مُحِيلِ بِوَادِي الْقَرَيْتَيْنِ مَنَازِلُهُ
الإعراب: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي "الْحَلَبِيَّاتِ": فِي الْكَلِمَةِ الْأُولَى، فِيمَنْ أَعْمَلَ الثَّانِي، ذَكَرَ (الْعَقِيقُ)
وَأَضْمَرَهُ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَمَنْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ كَانَ فِي الثَّانِيَةِ ذِكْرٌ مِنَ الْفَاعِلِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ التَّرْكِيْبَ فِيهِمَا فَـ
(الْعَقِيقُ) مُرْتَفِعٌ بِمَا يُفِيدُ مِنْ مَحْمُوعِيَّتِهِمَا، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ بِـ (الْعَقِيقِ) فِي مَوْضِعِ الصُّفَةِ، لِقَوْلِهِ:
(خِلٌ)، وَالْبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: (تَوَاصِلُهُ)، أَوْ فِي مَوْضِعِ الصُّفَةِ
(الْخِلِ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ. وَالْعَامِلُ فِيهَا مَا فِي (هَيْهَاتَ) مِنْ مَعْنَى
الْفِعْلِ.

انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٠/١، وتاج العروس ٥٥٧/٣٦، ومقاييس اللغة ١٥/٤.

(شَتَان)

وَأَمَّا (شَتَان): فَاسْمٌ لـ (افترق)، وَيَقْتَضِي فَاعِلِينَ كَمَا يُوجِبُهُ، مَعْنَى (افترق)؛ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَكْثَرِ مُفَحِّمًا فِيهِ (مَا)، كَقَوْلِهِمْ: (شَتَان مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو)، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (شَتَان بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو)؛ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ (بَيْنَ) ظَرْفٌ، وَالْمَجِيءُ بِالظَرْفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلٌ مُحَالٌ، فَإِذَا قِيلَ: (شَتَان مَا بَيْنَهُمَا)، كَانَ مِثْلَهُ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَى الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ (مَا) تَكُونُ بِمَعْنَى (الَّذِي)، إِذَا قُلْتَ: (شَتَان الَّذِي بَيْنَهُمَا)، كُنْتَ قَدْ أَعْطَيْتَهُ فَاعِلًا وَاحِدًا، وَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلِينَ، إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَأَوَّلَ عَلَى مَعْنَى: (اِخْتَلَفَ الَّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَوْصَافِ وَالْمَعَانِي)، وَلَيْسَ بِالْبَيِّنِ.

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْاِفْتِرَاقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يُرَادُ اِفْتِرَاقُ الرَّجُلَيْنِ فِي الْأَخْلَاقِ، وَالصِّفَاتِ، وَالْمَعَانِي، كَمَا قَالَ^(١): [الكامل]

شَتَانُ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ حَيٌّ أَمَاتٌ وَمَيِّتٌ أَحْيَانِي
وَكَمَا قَالَ^(٢): [السريع]

شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانٍ أَخِي جَابِرٍ
أَرَادَ: أَنَّهُ يَرْكَبُ الْمَفَاوِزَ، وَيَتَحَشَّمُ أَعْيَاءَ السَّفَرِ، وَحَيَّانٌ مُشْتَغِلٌ بِالشُّرْبِ وَاللَّهْوِ.
فَإِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُذَكَّرَ (شَتَانٌ)، حَيْثُ يُرَادُ اِفْتِرَاقُ الرَّجُلَيْنِ عَنِ الْمَكَانِ، وَتَبَايُنُ الشَّخْصَيْنِ فِي الْمَوْضِعِ، فَلَا يُقَالُ: (شَتَانُ زَيْدٍ وَعَمْرُو عَنِ الْمَجْلِسِ).

(١) ذكر علي بن يحيى النحوم: أن البيت للمحنم الراسي، وكان شاعرا اتصل بمحمد بن منصور بن زياد، فكسب معه ألف درهم فلما مات اتصل بمحمد بن يحيى بن خالد اليرمكي فأساء صحبته فهجاه.
انظر: الموازنة ٧٢٢/١، وخزانة الأدب ٢٧٧/٦، ولباب الآداب ١٨٢/١.
(٢) البيت للأعشى.

والكور: الرحل، والضمير المتصل به يعود على الناقة، وحيان كان ندما للأعشى، والمعنى: يومي على رحل هذه الناقة، ويومي مع حيان أخي جابر مختلفان لا يستويان، لأن أحدهما يوم سفر وتعب، والثاني يوم لهو وطرب.

انظر: الاقتضاب ٢٤٣/٣، والخزانة ٣٠٣/٦، وأدب الكاتب ٣١٢/١، وإصلاح المنطق ٢٨٢/١.

(أَفٍّ، أَوْهٌ، وَاهٌ، وَيٌّ)

وَمِمَّا جَاءَ اسْمًا لِلْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ قَوْلُهُمْ: (أَفٍّ)، وَهُوَ اسْمٌ لـ (أَنْضَجُرُ)، وَ(أَوْهٌ): اسْمٌ لـ (أَتَأَلَّمُ)، وَ(وَاهٌ): اسْمٌ لـ (أَتَعْجَبُ)، قَالَ الشَّاعِرُ^(١): [الرجز]

وَاهًا لِرِيَاثُكُمْ وَاهًا وَاهًا

يَا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَقَاهَا

بِشَمَنِ تُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

وَ(وَيٌّ): اسْمٌ لـ (أَتَعْجَبُ)؛ إِلَّا أَنَّهُ تَعْجَبُ مُنْكَرٍ أَوْ مُتَنَدِّمٍ، أَوْ مُتَنَبِّهِ لِأَمْرٍ قَدْ غَفَلَ عَنْهُ، وَغَلَطَ فِيهِ، يَذَلُّ عَلَى ذَلِكَ بَيْتُ الْكِتَابِ^(٢): [الخفيف]

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَا مَالِي قَلِيلًا قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرٍ

وَيٍّ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ

وَعَلَى ذَلِكَ فَسَّرَ الْخَلِيلُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَنْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا وَيَكَاثُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]،

(١) نسبه العيني لأبي النجم العجلي انظر: الديوان ٢٢٧/١.

(٢) من جملة أبيات تنسب إلى سعيد بن زيد الصحابي، كما تنسب لزيد بن عمرو بن نفيل وهو أحد الذين برئوا من عبادة الاوثان في الجاهلية وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا، وهي على هذه النسبة في كتاب سيبويه ٢/ ١٧٠، كما تنسب إلى نبيه بن الحجاج "مجالس ثعلب ٣٨٩، أمالي الشجري ٣٣٩، الخصائص ٣/ ٤١، ابن يعيش ٤/ ٧٦ مع ٢/ ١٠٦، شرح شواهد الشافعية ٣٣٩، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢".

والنشب: المال والعقار، والضمير في قوله "سألتاني" يعود إلى زوجته في بيت سابق هو:

تلك عرساي تنطقان على العمى ————— إلى اليوم قول زور وهتر

عرساي: مثني عرس مضاف إلى ياء التكلم، وعرس الرجل - بكسر فسكون -: زوجته، والهنتر - بفتح الهاء وسكون التاء -: مصدر هنتره يهنتره، إذا مزق عرضه، وبكسر الهاء وسكون التاء: اسم بمعنى الكذب، والامر العجيب، والساقط من الكلام.

واستشهاد بالبيت في قوله "سألتاني" على أن أصله سألتاني، فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا على نحو ما ذكرنا في البيت الذي قبله.

قَالَ: (وَيَ) مَفْصُولَةٌ مِنْ (كَأَنَّ)، وَالْمَعْنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ تَنَبَّهُوا، فَتَكَلَّمُوا عَلَى قَدْرِ عِلْمِهِمْ، أَوْ تَبَّهُوا، فَقِيلَ لَهُمْ: (أَمَّا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ ذَا عِنْدَكُمْ هَكَذَا).

وَتَلَحُّقُ الْكَافُ، فَيُقَالُ: (وَيْكَ)، كَقَوْلِهِ: [الكمال]

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيَكُ عَتَرُ أَقْدِمِ

وَفِي هَذَا أَمْرٌ خَفِيٌّ، وَهُوَ أَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْفِعْلِ الَّذِي تَقُولُ: إِنَّهُ اسْمٌ لَهُ، فَقُلْتَ مَكَانَ (أَفْ): (أَتَضَحَّرُ)، وَمَكَانَ (أَوْهْ): (أَتَأَلَّمُ)، وَمَكَانَ (وَاهَا): (أَتَعْجَبُ)، وَمَكَانَ (وَيَ): (أَتَعْجَبُ) أَوْ (أَتَذَمُّ)؛ لِكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ خَيْرًا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: صَدَقْتَ. أَوْ: كَذَبْتَ. وَإِذَا ذَكَرْتَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ دَلَّتْ عَلَى وَجُودِ الصِّفَةِ فِي نَفْسِكَ؛ فَإِذَا قُلْتَ: (أَفْ) دَلَّتْ عَلَى أَنَّكَ قَدْ ضَحَرْتَ، وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ لَكَ: صَدَقْتَ. أَوْ: كَذَبْتَ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْبَاقِي.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُسَمَّيَ بِهَا أَفْعَالُ الْأَمْرِ، لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْغَائِبِ، فَلَا يُقَالُ: (رُؤِيدَ عَمْرٍو زَيْدًا)، عَلَى مَعْنَى لِيَمُهِلْ عَمْرٍو زَيْدًا، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: (عَلَيْهِ زَيْدًا)، بِمَعْنَى: لِيَلْزَمْ زَيْدًا، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الشُّذُودِ، حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي)، أَي: لِيَلْزَمْ رَجُلًا، وَلِيَقْصِدَ رَجُلًا غَيْرِي.

وَ(إِلَيْكَ) بِمَعْنَى (تَنَحَّ)، يَقُولُونَ: (إِلَيْكَ عَنِّي)، أَي: تَنَحَّ عَنِّي.

ثُمَّ إِنَّ تَسْمِيَتَهُمْ هَذِهِ الْكَلِمَ أَسْمَاءً، وَعَدَّهُمْ لَهَا فِي الْأَسْمَاءِ أَمْرٌ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ مَعَانِيَهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ، فَكَيْفَ تَكُونُ أَسْمَاءً؟ وَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ فِي هَذَا أَقْوَالًا تَخْرُجُ بِهِمْ إِلَى أَنْ يُبْطِلُوا أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا حَقِيقَةً، لَهَا كَانَ الْاسْمُ اسْمًا.

فصل [في حبذا]

(حَبْذَا): اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَالْأَقْرَبُ مِمَّا قَالُوا: أَنَّ (حَبَّ) فِعْلٌ عَلَى تَقْدِيرِ (حَبَّبَ)، وَ(ذَا) فَاعِلٌ لَهُ، وَأَنَّهُ خُلِعَ مِنْهُ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (الشَّيْءُ)، فَإِذَا قُلْتَ: (حَبْذَا زَيْدًا)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَبَّ الشَّيْءُ زَيْدًا)، فَحُكْمُهُ عَلَى هَذَا يَكُونُ حُكْمَ: (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا). وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ جَارٍ مَجْرَى الْمَعْرِفَةِ، فَلَوْ قُلْتَ: (حَبْذَا رَجُلًا)، وَسَكَتَ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ شَيْئًا، فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعْرِفَةٌ وَتَكْرَرٌ نَصَبَ التَّكْرَرِ الْبَتَّةَ، وَرَفَعَ الْمَعْرِفَةَ، كَقَوْلِكَ: (حَبْذَا رَجُلًا زَيْدًا).

وَقَدْ يَدْعُلُ (مِنْ) عَلَى الثَّكْرِ، فَيَقَالُ: (حَبْدًا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ)، كَمَا قَالَ^(١): [البسيط]
يَا حَبْدًا حَبِلَ الرِّيَّانُ مِنْ حَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

(١) هذا البيت لحرير بن الخطفي (الديوان ١/١٦٥). وهو من قصيدة يهجو فيها الأخطل.
وقوله: يَا حَبْدًا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ يَا نَدَاءَ وَالْمَنَادَى مَحذُوفٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَا قَوْمَ حَبْدًا حَبِلَ الرِّيَّانُ.
ويَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْتَاحُ كَلَامٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

يَا لَعْنَةَ اللَّذَّةِ عَلَى أَفْسَلِ الرُّقَمِ

أَهْلُ الْوَقْرِ وَالْحَمْرِ وَالْخُزْمِ

وقوله: مِنْ حَبَلٍ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْجُمْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ كَمَا قَالَ الْآخَرُ:
يَا فَارِسًا مَا أَنْتَ مِنْ فَارِسٍ مَوْطِلًا الْأَكْنَافَ رَحْبَ الْفَرَاعِ
كَأَنَّهُ قَالَ: هُوَ حَبِيبٌ إِلَى مَنْ يَبِينُ الْجِبَالِ، أَوْ أَحْصَاهُ بِمَحَبَّتِهِ مِنْ بَيْنِ الْجِبَالِ، كَذَا قَالَ الْكَسَاوِيُّ وَالْفَرَّاءُ.

فصل في الإضافة

إِنَّمَا جَعَلْنَا الْأَصْلَ فِي الْحَرْفِ الْحَرْفَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجَرُّ اسْمٌ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى حَرْفِ كَاللَّامِ، وَمِنْ، وَلَيْسَ هَاهُنَا اسْمٌ أَضِيفَ لَيْسَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى مَا أَضِيفَ إِلَيْهِ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ.

ثُمَّ إِنَّ لِلْإِضَافَةِ حُكْمًا فِي اللَّفْظِ، وَحُكْمًا فِي الْمَعْنَى؛ فَحُكْمُهَا فِي اللَّفْظِ جَرُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَحَذْفُ التَّنْوِينِ، وَتَوْنِ الثَّنِيَّةِ، وَالْجَمْعُ مِنَ الْمُضَافِ، وَيَكُونُ الْمُضَافُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَبَدًا فِي حُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (غَلَامٌ زَيْدٌ)، كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ)، فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ، حَتَّى تَضُمَّ إِلَيْهِ اسْمًا آخَرَ أَوْ فِعْلًا، فَتَقُولَ: (غَلَامٌ زَيْدٌ حَاضِرٌ)، وَ(جَاءَنِي غَلَامٌ زَيْدٌ).

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ الْبَيِّنَةِ، وَلَا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا. أَمَّا التَّقْدِيمُ فَلَا يَكُونُ بِوَجْهِهِ، وَأَمَّا الْفَصْلُ، فَقَدْ يَجِيءُ نَادِرًا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ^(١):
[البسيط]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهُنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ
التَّقْدِيرُ: كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ مِنْ يُغَالِهُنَّ بَنَّا.

(١) هذا بيت من البسيط، وهو لذي الرُّمَّة.

اللغة: (من) للتعليل. و (الإيغال): الإبعاد؛ تقول: أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها؛ والضمير يعود إلى الإبل. و (الأواخر): جمع آخره الرّحل؛ وهي: العود الذي يستند إليه الراكب. و (الميس) - بالفتح - شجر يتخذ منه الرّحال والأقتاب. و (الفراريح): جمع فرّج، وهو: الصّغير من الدّجاج. والمعنى كما قال البغدادي في الخزانة ٤/٤١٣: "يريد أن رحالهم جديدة، وقد طال سيرهم فبعض الرّحل يحكّ بعضها، فيحصل مثل أصوات الفراريح من اضطراب الرّحال لشدة السير".
والشاهد فيه: (كأنّ أصوات من يغالهنّ بنا أواخر) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجارّ والمجرور (من يغالهنّ بنا).

انظر: الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/١٠، والإنصاف ٢/٤٣٣، وشرح المفصل ١/١٠٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٨٠، وشرح الرّضي ١/٢٩٣، ووصف المباني ١٥٣، والخزانة ٤/١٠٨، والديوان ٢/٩٩٦.

وَهَذَا الْفَصْلُ يَكُونُ بِالظَّرْفِ، كَذَلِكَ جَاءَ فِي الشَّعْرِ الْفَصِيحِ، وَمِنْهُ بَيْتُ الْحَمَاسَةِ^(١):

[الطويل]

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَيِّ مَنْ لَا أَخَالَه

وَأَمَّا الْفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ، فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي شِعْرِ ضَعِيفٍ، كَقَوْلِهِ^(٢): [الكامل]

فَرَجَحَتْهُمَا بِمَرْجَاةٍ زَجَّ الْقُلُوصُ أَبِي مَزَادَةَ

أَرَادَ: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصُ، وَعَلَى هَذَا بَنَى ابْنُ عَامِرٍ فِي قِرَاءَتِهِ: (وَكَذَلِكَ زَيْنُ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)^(٣) [الأنعام: ١٣٧]، بِنَصَبِ (الأولاد)، وَجَرَّ (الشُّرَكَاءَ)، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا حُكْمُ الْإِضَافَةِ فِي الْمَعْنَى، فَهُوَ أَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِبُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّعْرِيفَ، وَالتَّخْصِصَ، فَالتَّعْرِيفُ كَقَوْلِكَ: (غُلَامٌ زَيْدٌ)، تَقُولُ: (جَاءَنِي غُلَامٌ)، فَيَكُونُ تَكْرَرًا، لَا يَخْتَصُّ وَاحِدًا دُونَ وَاحِدٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (غُلَامٌ زَيْدٌ)، دَلَّ عَلَى غُلَامٍ بَعِيْنِهِ، بِحَيْثُ تَضَعُ الْيَدَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا التَّخْصِصُ، فَكَقَوْلِكَ: (رَاكِبٌ فَرَسٌ)؛ إِذَا قُلْتَ: (رَاكِبٌ)، صَلَحَ لِجَمِيعِ الرُّكَبَانِ، فَإِذَا قُلْتَ: (رَاكِبٌ فَرَسٌ)، تَخَصَّصَ، وَصَارَ لَا يَصْلُحُ لِكُلِّ رَاكِبٍ، وَمَعْنَى التَّخْصِصِ أَبَدًا هُوَ أَنْ يُنْقَصَ مِنْ عُمُومِ الْأَسْمِ.

(١) ينسب لدرنا بنت سيار ترثي شيان وعبيدة ابني سيار. انظر: أشعار النساء ١/١١٩.

(٢) قيل: إن هذا بيت مصنوع، أو من شعر المولدين فلا يصلح حجة، وفي كلام البغدادى في خزانة الأدب تفصيل طيب عن مثل هذه الأساليب.

وقال ابن جني في الخصائص ٢/٤٠٦: وفي هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول.

(٣) اختلفوا في قوله جل وعز: (وَكَذَلِكَ زَيْنُ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ).

فقرأ ابن عامر وحده: وكذلك زَيْنُ برفع الزاي، لكثير من المشركين قتل برفع اللام، أولادهم بنصب الدال، شركائهم بياء.

وقرأ الباقر: زَيْنُ بفتح الزاي، لكثير من المشركين قتل بنصب اللام، أولادهم خفض، شركائهم

رفع. [الحجة للقراء السبعة ٣/٤١١]

ثُمَّ الْغَالِبُ عَلَى الْإِضَافَةِ أَنْ تُكُونَ بِمَعْنَى (اللام)، وَ(مِنْ).
فَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (اللام) لَمْ يَقَعِ اسْمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (مِنْ) وَقَعَ اسْمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: (خَاتَمُ فِضَّةٍ، وَبَابُ سَاجٍ)، فَالْخَاتَمُ فِضَّةٌ، وَالْبَابُ سَاجٌ.
وَإِذَا قُلْتَ: (غُلَامٌ زَيْدٌ)، لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ الْغُلَامَ، فَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ يَكُونُ فِيمَا
إِضَافَتُهُ بِمَعْنَى (مِنْ) مَا لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، وَذَلِكَ إِضَافَةُ الْبَعْضِ
إِلَى الْجُمْلَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ بَعْضُ الْقَوْمِ)، لَمْ يَقَعِ اسْمُ (الْقَوْمِ) عَلَى (الْبَعْضِ)، وَكَذَلِكَ:
إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ أَحَدُهُمْ)، لَمْ يَكُنِ الْمُضْمَرُونَ (الْأَحَدَ).

وَقَدْ تَجَيَّءُ الْإِضَافَةُ فِي النَّادِرِ عَلَى مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ سِوَى (اللام، وَمِنْ)، فَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُمْ: (هُوَ ثَبِتُ الْعَدْرِ)؛ الْمَعْنَى: هُوَ ثَبِتَ فِي الْعَدْرِ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَغْتَرُّ الْإِنْسَانُ فِيهِ،
يُرَادُ: أَنَّهُ لَا يَعْنِي بِالْأُمُورِ الصَّعْبَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ^(١): [الطويل]
... قَتَلَى الطِّفُّ.....

الْمَعْنَى: الْقَوْمُ الَّذِينَ قَتَلُوا بِالطِّفِّ، وَكَذَلِكَ (عَرَبُ الْعِرَاقِ، وَعَرَبُ الشَّامِ)، الْمَعْنَى:
الْعَرَبُ الَّذِينَ يُقِيمُونَ بِالْعِرَاقِ، وَالَّذِينَ يُقِيمُونَ بِالشَّامِ.

(١) لأبي دهب الجمحي، والبيت كاملاً:

أَلَا إِنْ قَتَلَى الطِّفُّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتْ

قَتَلَى الطِّفُّ: الْحُسَيْنُ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ ذَوِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَوْلُهُ أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتْ كَأَنَّهَا لَمَّا
أَذَلَّتْ، بَأَنَ بَغَى لِعَتْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَلَدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْغَوَائِلَ، وَاسْتَحَلَّ مِنْهُمْ
الْحَارِمَ، وَنِيلَ مِنْهُمْ مَا كَانَ مُحْظُوراً مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَيْفَ مِنْهُمْ، وَقَهَرُوا عَلَى حَقْرِهِمْ
وَاسْتَبِيحَتْ دِمَاؤُهُمْ وَحَرَمَهُمُ التَّزِمَتْ رِقَابُهُمْ ذَلِكَ الذِّلُّ فَأَقْرَتْ بِهِ وَخَضَعَتْ، وَلَبِسَتْ لِبْسَةً مِنْ كَانَ
ذَلِكَ نَصِيهِهِ مِنْ مَوَالِيهِ، فَصَارُوا كَالرَّاضِينَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ رِضاً.

انظر: العباب الزاخر ٤٦٥/١، وتاج العروس (طفف) ٩٢/٢٤.

فصل في تمييز الأعداد المبهمة

الأعداد المبهمة: تحتمل الأجناس المختلفة، فتحْتَاجُ لذلك إلى ذكر الجنس الذي يُقصدُ بها إليه، ولا بُدَّ لذلك المميز من إعراب، وقد جعلوا إعرابه الجرَّ والنصب، ثمَّ خصَّوا كُلَّ بابٍ من الأعداد، بضربٍ من ذلك، فالثلاثة إلى العشرة تُمَيِّزُ بالإضافة إلى جمع، كقولك: (ثلاثة أبواب، وخمسة نساء، وعشرة غلَمَة)، ومن شرط ذلك الجمع أن يكون من عقود القلة التي هي: (أفعل، وأفعلال، وأفعلَة، وفعلَة)، إذا وُجدَ ذلك. فلا يحسن أن تقول: (أربعة غلمان)، لأنَّ معك عقد القلة الذي هو (الغَلَمَة)، كذلك لا يحسن أن تقول: (أربع نساء)، وعقد القلة هو (النِّسوة) موجود، فإن لم يكن للاسم عقد قلة، جاز حينئذ أن يُضاف إلى عقود الكثرة، تقول: (أربعة شُروع)؛ لأنه لم يأت في جمع (شروع) عقد قلة.

فإذا جاوزت العشرة كان التمييزُ باسم مُفرد نكرة، كقولك: (أحد عشر درهماً)، منصوب، وهكذا إلى تسعة وتسعين درهماً، فإذا بلغت المائة كان التمييزُ بالإضافة إلى مُفرد، كقولك: مائة درهم، وألف درهم، وكذلك تضعيفهما نحو: مائتا درهم، وألفا درهم.

فصل في أسماء الشرط

(مَنْ)

(مَنْ) قَدْ ضُمِنَتْ مَعْنَى (إِنْ) لِلْجَزَاءِ كَمَا ضُمِنَتْ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِمْ: (مَنْ عِنْدَكَ؟) وَلَمَّا تَضَمَّنْ مَعْنَى (إِنْ) عَمَلَ عَمَلُهَا، فَقُلْتُ: (مَنْ يَأْتِينِي أَكْرَمُهُ)، كَمَا تَقُولُ: (إِنْ يَأْتِينِي زَيْدٌ أَكْرَمُهُ)، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي جَعْلِهِ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ مُقْتَضِيًا لِلْفِعْلِ الْآخِرِ، إِلَّا أَنْ (مَنْ) عَامٌّ فِي جَمِيعِ مَا يَعْقِلُ، فَإِذَا قُلْتُ: (مَنْ يَأْتِينِي أَكْرَمُهُ)، كُنْتُ جَعَلْتُ الْإِيتِيَانَ مِنْ أَيِّ أَتَ كَانَ مِنْ جَمِيعِ الْإِنْسَانِ مُوجِبًا مِنْكَ الْإِكْرَامَ لَهُ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى. وَأَمَّا مَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُبْتَدَأً، وَمَفْعُولًا، وَمَجْرُورًا، وَلَا يَكُونُ فَاعِلًا، إِنَّمَا يَكُونُ ضَمِيرُهُ الْفَاعِلَ.

فَمِثَالُ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ (مَنْ يَأْتِينِي) مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُكَ: (أَكْرَمُهُ)، خَبَرٌ لَهُ مَعَ الشَّرْطِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا مَعَ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَنْقَطِعُ عَنِ الشَّرْطِ، فَالْجُمْلَتَانِ مِنْهُمَا تَجْرِيَانِ مَجْرَى جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذَا قُلْتُ: (زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ)، كَانَ مَجْمُوعُ هَذَا الْكَلَامِ خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ.

وَمِثَالُ كَوْنِهِ مَفْعُولًا، قَوْلُكَ: (مَنْ تُكْرِمُ أَكْرَمَ)، تَقْدِيرُهُ: إِنْ زَيْدًا تُكْرِمُ أَكْرَمَ. وَمِثَالُ كَوْنِهِ مَجْرُورًا، قَوْلُكَ: (بِمَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلْ)، بِمَعْنَى: أَنْزِلْ بِهِ، ثُمَّ يُحْذَفُ، مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: (غُلَامٌ مَنْ يَضْرِبُ أَضْرِبْ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنْ يَضْرِبُ غُلَامٌ زَيْدٌ أَضْرِبْ، وَإِنْ يَضْرِبُ غُلَامٌ عَمْرٍو أَضْرِبْ)، ثُمَّ هَكَذَا، فَ (مَنْ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ الْغُلَامِ إِلَيْهِ.

(مَا)

وَأَمَّا (مَا): فَيَكُونُ لِمَا لَا يَعْقِلُ، وَهُوَ أَيْضًا ضَمَّنْ مَعْنَى (إِنْ)، كَمَا ضُمِنَ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِمْ: (مَا عِنْدَكَ؟) يَعْنُونَ: أَيُّ شَيْءٍ عِنْدَكَ؟ تَقُولُ: (مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيُّ شَيْءٍ تَصْنَعُ أَصْنَعُ)، مِثْلُ: (إِنْ تَصْنَعُ هَذَا أَصْنَعُ، وَإِنْ تَصْنَعُ ذَلِكَ أَصْنَعُ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢].

(أَيُّ)

وَأَمَّا (أَيُّ): فَيَكُونُ أَبَدًا وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ، وَيَكُونُ مِنْ جِنْسِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، تَقُولُ: (أَيُّهُمْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ)؛ فَيَكُونُ وَاحِدًا مِنَ الَّذِينَ أَرَدْتَهُمْ بِـ (هُمْ)، وَإِذَا قُلْتَ: (أَيُّ فَرَسٍ تَرَكِبُ أَرْكَبُ)، يَكُونُ (أَيُّ) وَاحِدًا مِنَ الْفَرَاسِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِضَافَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْ يُتْرَكَ ذِكْرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِذَا دَلَّ الْحَالُ عَلَيْهِ، تَقُولُ: (أَيُّ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ)، تُرِيدُ: وَاحِدًا مِنْ جَمَاعَةٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُمْ.

(أَيْنَ)

وَأَمَّا (أَيْنَ): فَظَرْفُ مَكَانٍ، وَيَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْجَزَاءِ، كَمَا تَضَمَّنُ مَعَانِي الاستفهامِ فِي قَوْلِكَ: (أَيْنَ زَيْدٌ؟) تَقُولُ: (أَيْنَ تَكُنُ أَكُنْ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنْ تَكُنْ فِي الدَّارِ أَكُنْ فِيهَا، وَإِنْ تَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ أَكُنْ فِيهِ)، وَهَكَذَا حَتَّى يَعُمَّ الْأَمَكَةُ كُلُّهَا، وَيَزَادُ (مَا) بَعْدَهُ، تَقُولُ: (أَيْنَمَا تَكُنُ أَكُنْ).

(مَتَى)

وَأَمَّا (مَتَى): فَظَرْفُ زَمَانٍ، وَهُوَ كَالِاسْمَاءِ الَّتِي مَضَتْ فِي أَنَّهُ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا، كَمَا يَكُونُ جَزَاءً، تَقُولُ: (مَتَى تَخْرُجُ أَخْرُجْ)، تَقْدِيرُهُ قَوْلُكَ: (إِنْ تَخْرُجْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخْرُجْ، وَإِنْ تَخْرُجْ يَوْمَ السَّبْتِ أَخْرُجْ)، وَهَكَذَا حَتَّى تَعُمَّ الْأَرَمَةُ كُلُّهَا.

(حَيْثَمَا)

وَأَمَّا (حَيْثَمَا): فَـ (حَيْثُ) ظَرْفُ مَكَانٍ، وَهُوَ مِنْ بَيْنِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ مَخْصُوصٌ بِأَنْ يُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ، كَمَا تُضَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ، تَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسْتُ)، كَمَا قُلْتَ: (خَرَجْتُ يَوْمَ خَرَجَ زَيْدٌ)، وَلَا يَصْلُحُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُفْرَدِ، وَهَذَا الَّذِي يَقُولُهُ النَّاسُ فِي نَحْوِ: (هَذَا لَا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ) خَطَأً، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: (مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ)، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَيَكُونُ الْخَبَرُ مُضْمَرًا، نَحْوُ: (مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ مُقْتَضِيَةً)، وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يُجَازَى بِـ (حَيْثُ)؛ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ (مَا)، تَقُولُ: (حَيْثَمَا تَكُنُ أَكُنْ)، وَلَا يَجُوزُ: (حَيْثُ تَكُنُ أَكُنْ)، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكْفُوهَا عَنِ الْإِضَافَةِ بِـ (مَا)؛ لِأَنَّهَا لِلْكَافَةِ مِثْلَهَا فِي (إِنَّمَا، وَكَأَنَّمَا)، وَإِنَّمَا وَجَبَ كَفُّهَا عَنِ الْإِضَافَةِ، لِأَنَّ الْمُحَازَاةَ كَالِاسْتِفْهَامِ

فِي أَنْ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُكَوْنَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، فَإِذَا لَمْ تُكَفَّ (حَيْثُ) عَنِ الْإِضَافَةِ، وَصَارَتْ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا وَاقِعَةً فِي الْكَلَامِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ صَدْرًا، كَيْفُ وَالْمُضَافُ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ؟

وَأَمْرٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا لَمْ تُكَفَّهُ عَنِ الْإِضَافَةِ كَانَ مَكَانًا مَخْصُوصًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، فَإِنَّكَ تُشِيرُ إِلَى مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ، وَالْمُحَازَاةُ تَقْتَضِي الْعُمُومَ؟ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ)، لَمْ يَخْتَصَّ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ؟ وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (حَيْثُ) عَامًّا، وَالْإِضَافَةُ تَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَامًّا لِلْإِمْكِنَةِ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوهَا الْإِضَافَةَ بِـ (مَا).

(إِذَا مَا)

وَأَمَّا (إِذَا): فِيمَتَرْلَةٍ (حَيْثُ) فِي أَنَّهُ لَا يُجَازَى بِهِ حَتَّى تُضَمَّ إِلَيْهِ (مَا)، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ هِيَ مَا ذَكَرْنَا فِي (حَيْثُ)، وَذَلِكَ أَنَّ (إِذَا) يُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ، وَيَكُونُ لَوْحَةً مَخْصُوصَةً، فَإِذَا قُلْتَ: (خَرَجْتُ إِذْ خَرَجَ زَيْدٌ)، كُنْتَ أَشَرْتَ إِلَى وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَالْجُزْءُ يُنَافِي الْخُصُوصَ، فَأَلْزَمَ (مَا) الْكَافَّةَ لِيَكُونَ عَامًّا.

وَأَمْرٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْجُزْءِ يَكُونُ لِلْمَاضِي، وَيَكُونُ فِي الْجُزْءِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْمُحَازَاةَ تَقْتَضِي الِاسْتِقْبَالَ.

(أَنَّى)

وَأَمَّا (أَنَّى): فَإِذَا جُوزِيَ بِهَا، كَانَ بِمَعْنَى (أَيْنَ)، مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الطويل]

(١) قاله لبيد بن ربيعة العامري من قصيدة في عتاب عمه عامر بن مالك، وكان قد ضرب جاراً للبيد.

و(شجر رجله): إذا فَرَّقَ بينهما إذا ركب. و (كلا مركبيها): كلتا ناحيتيها اللتين تُرام منهما. والشاهدُ فيه: (أَنَّى تَأْمَا تلتبس) حيث جزم بـ(أَنَّى) فعلين؛ أولهما: (تأت) وهو فعل الشرط، وثانيهما: (تلتبس) وهو جواب الشرط.

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَّا مَرَكِبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ
مَعْنَاهَا: مِنْ أَيْنَ تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا.

(مَهْمَا)

وَأَمَّا (مَهْمَا) فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ (مَا) مُكَرَّرَةٌ، وَأَنَّ الْأَصْلَ (مَا مَا)، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الْأَلِفِ فِي (مَا) الْأُولَى (الْهَاءُ)، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي (أَنَا) فِي الْوَقْفِ، حَيْثُ قَالُوا: (أَنَّهُ).
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ (مَهْ) ضُمَّ إِلَى (مَا)، كَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ)، فَأَنْتَ تَقُولُ: اكْفُفْ مِنْ دَعْوَاكَ أَنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى مَا لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَا تَفْعَلْ شَيْئًا إِلَّا فَعَلْتَهُ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ شَيْئًا غَيْرَ (مَا)، أَنَّكَ تَرَى الذِّكْرَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ كَمَا يَرْجِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ (مَهْ).
بَيَانُ ذَلِكَ: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وَالْهَاءُ فِي ﴿بِهِ﴾ تَعُودُ إِلَى (مَا).

فَصْلٌ فِي الْمَعَارِفِ (١)

(١) أقسام الأسماء المعارف خمسة العلم الخاص والمضاف إلى المعرفة والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار.

فالوصوف منها أربع:

الأول: وهو العلم الخاص: يوصف بثلاثة أشياء بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام نحو: مررتُ بزيدٍ أخيك والألف واللام نحو: مررتُ بزيدٍ الطويل وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررتُ بزيدٍ هذا وبعمروٍ ذاك والمرفوع والمنصوب في أتباع الأول كالمجروح. الثاني: المضاف إلى المعرفة: يوصف بثلاثة أشياء بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء المبهمة وذلك مررتُ بصاحبكٍ أخي زيدٍ ومررتُ بصاحبكٍ الطويل ومررتُ بصاحبكٍ هذا. الثالث: الألف واللام: يوصف بالألف واللام وربما أضيف إلى الألف واللام؛ لأنه بمنزلة الألف واللام وذلك قولك مررتُ بالجميلِ النبيلِ ومررتُ بالرجلِ ذي المالِ. الرابع: المبهمة: توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً. قال سيبويه: وإنما وصفت بالأسماء لأنها والمبهمة كشيءٍ واحدٍ.

والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع وليست بمنزلة الصفات في زيدٍ وعمروٍ يعني أنك إذا قلت: هذا الطويل فإنما تريد: الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك؛ لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما يحضرتك فإذا ألبس على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح وجب أن تقول: بهذا الرجلِ أو بهذا الرمح فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيءٍ واحدٍ وخالف.

سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويل إذا لم يكن يحضرتك طويلان فيقع لبسٌ فأما إذا كان شيئان طويلان لم يجر إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة وهذا المعنى ذكره النحويون مجملًا وقد ذكرته مفصلاً وأعلم أن صفة المعرفة لا تكون إلا معرفة كما أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة ولا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويل فالطويل أعم من زيدٍ وحده والأشياء الطوال كثيرة وزيدٌ وحده أخص من الطويل وحده، فإن قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلى العموم قيل له: هذا كان يكون واجباً لو ذكر الوصف وحده فقلت: مررتُ بالطويل لكانَ لعمري أعم من زيدٍ ولكنك إذا قلت: بزيدٍ الطويل

الْأَسْمَاءُ الْمَعَارِفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

- ١- ضَرْبٌ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً فِي حَالٍ.
 - ٢- وَضَرْبٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ ذَلِكَ؛ فَالْأَوَّلُ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَانَ نَكْرَةً، وَمِنْهُ: (الْعَلَمُ)، وَذَلِكَ أَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ يُوضَعُ أَوَّلُ مَا يُوضَعُ لِشَيْءٍ بَعِيْنِهِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَنْكِيرُهُ عَلَى تَأْوِيلٍ: مُسَمًى بِكَذَا.
- تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ، وَزَيْدٍ آخَرَ)، تُرِيدُ: وَوَاحِدًا آخَرَ يُسَمًى زَيْدًا.

وَأَمَّا الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً فَالضَّمَائِرُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ، أَوْ مُخَاطَبٌ، أَوْ غَائِبٌ.

فَأَمَّا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ فَلَا يُشْكَلُ الْأَمْرُ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا التَّنْكِيرُ.

وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ لَا تُضْمِرُ الشَّيْءَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تُكُونَ قَدْ أَجْرَيْتَ ذِكْرَهُ، وَحَدَّثْتَ عَنْهُ بِأَمْرٍ تَخْصُّصَ بِهِ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، وَلِذَلِكَ تُعَرِّفُهُ فِي الثَّانِي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي أَمْسٍ رَجُلٌ، فَقَالَ: كَيْتَ وَكَيْتَ، ثُمَّ عَادَ الرَّجُلُ الْيَوْمَ). هَذَا هُوَ الْحُكْمُ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ.

كان مجموع ذلك أحسن من زيدٍ وحده ومن الطويل وحده ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

واعلم أنه لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة ولم تكن اسما وصفت به مبهما.

ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف في المعرفة والنكرة فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ وبكرٍ الطوال تجمع النعت وتفرق المنعوت وتقول: مررتُ بالزيدينِ الراكبِ والجالسِ والضاحكِ فتجمع الاسم وتفرق الصفة ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع وليس لك مثل هذا في المبهم لا يجوز أن تقول: مررتُ بهذينِ: الراكع والساجد وأنت تريد الوصف؛ لأن المبهم اسم وصفته اسم فهما اسمان يسيين أحدهما الآخر فقاما مقام اسم واحد ولا يجوز أن يفرقا لا يثنى أحدهما ويفرد الآخر بل يجب أن يكون مناسباً له في توحيده وتثنيته وجمعه ليكون مطابقاً له لا يفصل أحدهما عن الآخر. [الأصول: ٣٢٦/١]

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ تَكْرَرًا، فَإِنَّمَا جَاءَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (رَبُّهُ رَجُلًا)، فَإِنَّ الْهَاءَ هَاهُنَا لَا يُرَادُ بِهِنَّ شَيْءٌ بَعِيْنُهُ، كَيْفَ وَ(رُبَّ) لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَخْصُوصِ؟ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُمْ أَضْمَرُوا وَاحِدًا مِنْ جِنْسٍ غَيْرِ مَذْكُورٍ، ثُمَّ فَسَّرُوهُ بِالْمَنْصُوبِ بَعْدَهُ، وَهُوَ شَيْءٌ كَالْخَارِجِ عَنِ الْقِيَاسِ، وَلَمْ يَجِئْ فِي التَّزْيِيلِ، وَلَا فِي شِعْرِ مَعْرُوفٍ.
وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ، فَالَّذِي يَقَعُ فِيهِ زِيَادَةُ قَوْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالْمُبْهَمُ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى ضَرِيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ، وَمَعْنَى الْعَهْدِ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَنِي الرَّجُلُ)، وَأَنْتَ تَعْنِي وَاحِدًا قَدْ عَهْدَهُ الْمُخَاطَبُ، فَعَرَفَهُ إِمَّا بِمُشَاهَدَةٍ، أَوْ صِفَةٍ، وَمَعْنَى الصِّفَةِ: أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ فِي بَلَدٍ يَخْتَصُّ بِمَعَانٍ، وَتَكُونُ أَنْتَ وَالْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفْتُمَا أَوْصَافَهُ، وَبَلَّغْتُمَا خَبْرَهُ، فَإِذَا قُلْتَ لَهُ: (قَدْ كَتَبَ الرَّجُلُ إِلَيَّ بِكَذَا)، عَرَفَ أَنَّكَ تَعْنِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِلْجِنْسِ، وَذَلِكَ أَنْ لَا يُرَادَ وَاحِدٌ مِنَ الْجِنْسِ، وَلَكِنْ الْجِنْسُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَقَوْلِكَ: (خَلَقَ اللَّهُ الرَّجُلَ عَلَى صِفَةٍ كَذَا)، وَكَقَوْلِهِمْ: (أَهْلَكَ النَّاسَ السُّدَيْنَارُ وَالْدَّرْهَمُ)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾ [العصر: ١ - ٢].

وَأَمَّا الْمُبْهَمُ فَعَلَى ضَرِيْنِ: أَسْمَاءُ الْإِشَارَاتِ، وَالْمَوْصُولَاتِ. وَإِنَّمَا قِيلَ: (مُبْهَمٌ) بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى جِنْسٍ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَقَوْلُنَا: (هَذَا)، يَصْلُحُ لِلْإِشَارَةِ إِلَى الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْجِنْسِ، وَكَذَلِكَ (الَّذِي)، يَصْلُحُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْأَشْيَاءُ الْمُخْتَلِفَةُ فِي الْجِنْسِ، تَقُولُ: (الَّذِي)، وَأَنْتَ تَعْنِي (رَجُلًا)، وَ(الَّذِي)، وَأَنْتَ تَعْنِي: (ثَوْبًا) مَثَلًا. ثُمَّ إِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ يُوصَفُ بِاسْمِ الْجِنْسِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا الرَّجُلُ، وَهَذَا الثَّوْبُ)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِغَيْرِ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ.

مَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْمُضَافِ، فَلَا يُقَالُ: (مَرَرْتُ بِهَذَا ذِي الْمَالِ).

وَأَمَّا الْمَوْصُولُ: فَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ فِيهِ أَنْ صِلَتُهُ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً مِنَ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الَّذِي عَرَفْتُهُ، وَجَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، فَإِنْ رَأَيْتَ بَعْضَ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ فِي صِلَتِهِ اسْمٌ وَاحِدٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ اسْمٌ آخَرُ مُضْمَرٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا)، الْمَعْنَى: بِالَّذِي هُوَ قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ: (كَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) [الأنعام: ١٥٤]، بِالرَّفْعِ، التَّقْدِيرُ فِيهِ: الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ.

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُولِ، كَالْهَاءِ فِي (أَبُوهُ)، مِنْ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، فَإِنْ أَحْلَيْتَهَا مِنَ الذِّكْرِ فَقُلْتَ: (جَاءَنِي الَّذِي أَبُو مُنْطَلِقٌ)، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الرَّاجِعُ ضَمِيرٍ مَنْصُوبٍ، فَإِنَّهُ يُحْذَفُ كَثِيرًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، فَلَا أُصْلَ: (بَعَثَهُ اللَّهُ)، وَيَكْثُرُ هَذَا الْحَذْفُ جَدًّا.

فَإِنْ كَانَ ضَمِيرٌ مَحْرُورٌ لَمْ يُحْذَفْ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ، لَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي الَّذِي مَرَرْتُ)، تُرِيدُ: (بِهِ) لَمْ يَحْزَرْ لَأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي آيَاتٍ شَادَّةٍ، مِنْهَا قَوْلُهُ^(١): [الطويل]

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءٍ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَذْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ
الْمَعْنَى: لَا يَذْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ حُذِفَ (عَلَيْهِ)، وَهُوَ شَادٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

فصل [في (من)]

(من): تَكُونُ عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَتُسَمَّى (مَوْصُولَةً) حَيْثُذُ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي مَنْ عَرَفْتَهُ)، تُرِيدُ: (الَّذِي عَرَفْتَهُ).

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ نَكْرَةٍ كـ (إِنْسَانٍ)، وَتُسَمَّى حَيْثُذُ: (مَوْصُوفَةً)، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢): [الرملي]

(١) انظر: المخصص ٢٥٩/١، وجمع الأمثال ١٤٩/٢.

(٢) لسويد بن أبي كاهل اليشكري، من قصيدة طويلة وردت في المفضليات ص ١٩٨. والبيت من شواهد الأماي الشجرية ١٦٩/٢ والمرجّل ٣٠٧ وشرح المفصل ١١/٤ ومغني اللبيب ص ٤٣٢ والهمع ٩٢/١ والأشونى ١٥٤/١ والخزانة ١٢٣/٦. والشاهد فيه وقوع (من) نكرة لدخول (رب) عليها.

وقال البغدادي في الخزانة: جملة (أنفضحت) في موضع جر على أنها صفة لـ (من) لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول رب عليها. وأورده صاحب الكشف عند قوله تعالى: (إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً) على أن من فيها نكرة موصوفة بالظرف؛ لأنها وقعت بعد كل كوقوعها

رُبَّ مَنْ أَنْضَحَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعِ
وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا، وَيَكُونُ سُؤَالَ عَنِ الْعَيْنِ، فَإِذَا قُلْتَ: (مَنْ جَاءَكَ؟)
فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ يُعْلَمَكَ أَنَّ الَّذِي جَاءَهُ (زَيْدٌ) مَثَلًا.
وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ شَرْطًا وَجَزَاءً عَلَى مَا مَضَى.

(هـ)

وَأَمَّا (مَا): فَيَكُونُ اسْمًا مَرَّةً، وَحَرْفًا أُخْرَى، فَإِذَا كَانَ اسْمًا، كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَوْجُهٍ:
أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَوْصُولًا، بِمَعْنَى (الَّذِي)، كَقَوْلِكَ: (أَخَذْتُ مَا عَرَفْتَهُ)، تُرِيدُ: الَّذِي
عَرَفْتَهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ مَثَلًا، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١): [الخفيف]

بعد رب في البيت. قال ابن هشام في المغني: زعم الكسائي أن (من) لا تكون نكرة إلا في موضع يخص
النكرات. ورد بقوله: فكفى بنا فضلا على من غيرنا.

(١) هذا البيت يروى في عدة روايات، قيل: أمية بن أبي الصلت، وقيل: حنيف بن عمير اليشكري،
وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف.

الشرح: "فرجة" بفتح الفاء وهو الانفراج، "العقال" بكسر العين وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال
الحبل الذي يعقل به البعير.

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة.
الإعراب: ربما: رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائد، ما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ، "تكره النفوس"
فعل وفاعل. والجملة صفة لما في محل رفع أو جر على ما عرفت في الشواهد السابقة، "من الأمر" جار
ومجرور متعلق بتكره، "له" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "فرجة" مبتدأ مؤخر والجملة في
محل جر صفة للأمر لأنه محلى بأل الجنسية ومدخولها مثل النكرة كذا قال غير واحد وعندي أن الجملة
في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو "ما" الموصوفة، "كحل" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة
وحل مضاف و"العقال" مضاف إليه.

الشاهد: في "ربما تكره" حيث وقعت "ما" نكرة موصوفة، بمعنى شيء.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٧٠، وابن هشام في المغني ٢/ ٢، والسيوطي في الجمع ١/ ٢٨،
والشاهد ٥٤١ في الخزانة، وسيبويه ج ١ ص ٢٧٠.

رُبَّمَا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهٗ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
هُوَ فِي تَقْدِيرِ قَوْلِكَ: رَبُّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ الثُّفُوسُ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا، كَقَوْلِكَ: (مَا عِنْدَكَ؟) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَدِينَارٌ عِنْدَكَ أَمْ دِرْهَمٌ؟ وَإِذَا رَأَيْتَ شَخْصًا مِنْ بَعِيدٍ، فَإِنَّكَ تَسْأَلُ عَنْهُ بِـ (مَا)؛ لِأَنَّكَ بَعْدَ لَمْ تَعْرِفَ أَهْوَى إِنْسَانٍ أَوْ غَيْرِ إِنْسَانٍ؟ فَإِنَّمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي، وَإِنَّمَا تَسْأَلُ بِـ (مَنْ) مِنْ بَعْدِ أَنْ تَكُونَ عَرَفْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ، وَقَدْ يُسْأَلُ بِـ (مَا) عَنْ وَصْفِ الشَّيْءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ عُلِّمْنَا رَبُّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨]، السُّؤَالُ هُنَا عَنِ الْوَصْفِ دُونَ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ أَوَّلًا أَنَّ الْمَأْمُورَ بِذَبْحِهِ بَقَرَةٌ.

وَقَدْ يُسْأَلُ بِهَا عَنْ وَصْفٍ مَا يَعْقِلُ، يُقَالُ: (مَا زَيْدٌ؟) كَأَنَّهُ قِيلَ: أَحَوَاذٌ أَمْ بَخِيلٌ؟ وَأَشْجَاعٌ أَمْ جَبَانٌ؟ وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١): [المتقارب]

وَقَائِلِي لِي مَا أَشْجَعُ فَقُلْتُ يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ
وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ جَزَاءً، عَلَى مَا مَضَى.

وَالْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ تَعْجِبًا، كَقَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، عَلَى مَا مَضَى.

وَالسَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مُحَرَّذَةً مِنَ الصَّلَةِ، وَالصَّفَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُبْذَرُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، الْمَعْنَى: فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا، فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ خَصَّتْهُ بِالْحَالِ، فَإِذَا قُلْتَ: (مَا يَخْرُجُ زَيْدٌ)، كُنْتَ نَفَيْتَ خُرُوجَهُ فِي الْحَالِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي الْكَثِيرِ عَلَى نَفْيِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عَادَةً لَهُ، وَيَكُونُ فِيمَا يَفْعَلُهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا زَيْدٌ خَارِجٌ)، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ خَارِجًا فِي الْحَالِ، فَلَوْ قُلْتَ: (مَا زَيْدٌ خَارِجٌ غَدًا)، لَمْ يَسْتَقِمَّ، إِذْ لَمَّا الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ: (لَا يَخْرُجُ).

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ، بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، أَيْ: بِرَحْبِهَا، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الوافر]

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا
وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ كَافَّةً، عَلَى مَا مَضَى فِي بَابِ (إِنْ).

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]،
الْمَعْنَى: فَبِنَقْضِهِمْ، وَ(مَا) صِلَةٌ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهَا تُؤَكِّدُ مَعْنَى الْكَلَامِ، وَقَدْ يَكُونُ لِرِيَادَتِهَا
فَائِدَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: (كَانَ ذَلِكَ لَشَيْءٍ مَا)، قَدْ أَفَادَتْ أَنَّكَ أَرَدْتَ الْإِيْهَامَ، وَأَنْ
لَا تُخَصِّصَ (شَيْئًا) بِصِفَةٍ، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّيْءِ، مُبْهَمًا غَيْرَ مُخَصَّصٍ.

فصل [في (الذي)]

وَأَعْلَمُ أَنَّ (الَّذِي): اسْمٌ مُبْهَمٌ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ شَيْءٌ بَعِيْنُهُ إِلَّا بِصِلَتِهِ، لَوْ قُلْتُ: (جَاءَنِي
الَّذِي)، وَسَكَتُ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ، بَلْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ لَكَ قَصْدٌ إِلَى ذِكْرِهِ مِنْ دُونِ أَنْ
يَكُونَ فِي نَفْسِكَ أَنْ تَأْتِيَ جُمْلَةً مِنَ الْكَلَامِ تَجْعَلُهُ صِلَةً لَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ التَّحْوِيلُونَ: أَنَّهُ
يَعْرِفُ بِصِلَتِهِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الصِّلَةُ مُعْرِفَةً لَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَكُونُ قِصَّةً قَدْ عَرَفَ الْمُخَاطَبُ
الَّذِي يَعْنِي بِهَا، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: (جَاءَنِي الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسٍ، وَأَنْشَدَنَا بَيْتَ كَذَا)، فَهَذِهِ
الْقِصَّةُ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا هَذَا الْكَلَامُ، تَكُونُ مَخْصُوصَةً بِرَجُلٍ مُتَعَيِّنٍ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، فَهُوَ لَا
مَحَالَةَ يَعْلَمُ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِـ (الَّذِي)، وَكَذَلِكَ حُكْمُ (مَنْ)، وَ(مَا) إِذَا كَانَا بِمَعْنَى (الَّذِي)؛
فَأَنْتَ لَا تَقُولُ: (أَخَذْتُ مَا عَرَفْتُهُ) إِلَّا وَيَكُونُ (عَرَفْتُهُ) ذَالَا عَلَى قِصَّةٍ قَدْ عَرَفْتَهَا الْمُخَاطَبُ
لَشَيْءٍ بَعِيْنِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ^(١): (بَعْدَ اللَّتْيَا، وَالَّتِي)، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُوْتِ فِيهِ بِصِلَةٌ، فَالْمَعْنَى: عَلَى
الْأَمْرِ الْعَظِيمِ وَعَلَى مَعْضِلَةٍ شَدِيدَةٍ كَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ: (بَعْدَ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ وَصْفُهَا، وَالَّتِي

(١) أي: هاهما، ولا يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وما راعني إلا
يسير الخ، أي إلا أن يسير أي سيره.

انظر: الجنى الداني ٥٦/١، والمفصل في صناعة الإعراب ٤٢٩/١، وحاشية الخضرى ٣٥٨/١.

(٢) انظر: زهر الأكم ٨٩/١، وجمهرة الأمثال ٢٢٣/١، وجمع الأمثال ٩٢/١.

هما الداهية الكبيرة والصغيرة وكُنَى عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهاً بالحيّة فإنها إذا كثر سمها صغرت
لأن السم يأكل جسدها وقيل: الأصل فيه أن رجلاً من جدّيس تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها

عَظُمَ شَأْنُهَا، وَالتِّي بَلَغَكَ مِنْ نَكَادَتِهَا مَا بَلَغَكَ، وَأَشْبَاهُ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ، ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ (الَّذِي) مُحَدَّثًا عَنْهُ كَانَتْ الصَّلَةُ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ، مُعَرَّفَةً عَيْنَ مَنْ هِيَ لَهُ، كَمَثَلِ مَا مَضَى مِنْ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسٍ)، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ إِذَا كَانَ (الَّذِي) مَفْعُولًا، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسٍ)، فَإِنْ كَانَ (الَّذِي) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ عَرَفْتَ قِصَّةَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهَا صَاحِبٌ مُتَعَيَّنٌ، إِلَّا أَنَّكَ لَمْ تَعْرِفْ عَيْنَ ذَلِكَ الصَّاحِبِ، مِثْلَ أَنْ يَبْلُغَكَ أَنَّ رَسُولًا قَدِمَ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ فِي أَمْرٍ خَاصٍّ، وَلَا تَكُونَ قَدْ عَرَفْتَ عَيْنَ ذَلِكَ الرَّسُولِ، فَإِذَا أُرِيدَ أَنْ تَعْرِفَ عَيْنَهُ قِيلَ لَكَ: هَذَا هُوَ الَّذِي وَرَدَ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ، أَوْ هَذَا الَّذِي بَلَغَكَ أَنَّهُ وَرَدَ. فَتَكُونُ فَائِدَةُ (الَّذِي) هَاهُنَا تَعْيِينُ صَاحِبِ قِصَّةٍ قَدْ عَرَفْتَهَا، فَلَمْ يَخْرُجْ هَذَا أَيْضًا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ حَقَّ الصَّلَةِ أَنْ تَكُونَ قِصَّةً مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ إِذَا كَانَا بِمَعْنَى (الَّذِي)، كَانَ عِنْدَهُمْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا)، كَانَ الْمَعْنَى: الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا، فَالاسْمُ بِالْحَقِيقَةِ هُوَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ الْمُنْزَلُ مَرَّةً (الَّذِي)، فَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ، فَهُوَ عَلَى لَفْظِ الْاسْمِ دُونَ مَعْنَاهُ، وَلِذَلِكَ عَمِلَ عَلَى مَعْنَى الْمَاضِي، فَقُلْتَ: (جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ)، وَلَوْ كَانَ (الضَّارِبُ) هَاهُنَا، مِثْلَ: (ضَارِبٍ) فِي قَوْلِكَ: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا)، كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَعْمَلَ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْمَضِيِّ، كَمَا لَا يَعْمَلُ هَاهُنَا، إِذْ لَا يَحْزُورُ (هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ).

الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة فطلقها وقال: بعد اللتيا والتي لا أتزوج أبداً فحرى ذلك على الداهية وقيل: إن العرب تصغر الشيء العظيم كالدهيم واللهيم وذلك منهم رمز.

ويقال ذلك في الأمر بعد ما كاد صاحبه يهلك. أو يقال ذلك للرجل إذا وصل بعد ما لقي صغير المكاره وكبيرها. واللتيا تصغير التي، وقيل: اللتيا والتي من أسماء الداهية، واللتيا تصغير التي.

(أَيُّ)

وَأَمَّا (أَيُّ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى (الَّذِي): فَمِثَالُهُ قَوْلُهُمْ: (مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ)، وَفِيهِ أَمْرٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ)، فَيَنْتَوْنَهُ عَلَى الضَّمِّ، إِذَا حَذَفُوا (هُوَ) مِنَ الْكَلَامِ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿ثُمَّ لَنْتَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مریم: ٦٩]، فَالضَّمَّةُ فِي ﴿أَيُّهُمْ﴾ لِلْبِنَاءِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ؛ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَفْعُولٌ لـ (لَنْتَزِعَنَّ)؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: ثُمَّ لَنْتَزِعَنَّ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ عِتِيًّا، وَإِذَا لَمْ يَحْذَفُوا (هُوَ) أَعْرَبُوهُ، فَقَالُوا: (مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ، وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ، وَجَاءَنِي أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ)، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ.

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ إِلَّا الْإِعْرَابُ، وَلَا يَضُمُّونَهُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ، وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، وَجَاءَنِي أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وَقَدْ نَصَبُوا فِي الْآيَةِ أَيْضًا، فَقَرَأَ مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) ^(١) [مریم: ٦٩]، بِالنَّصَبِ. وَمِمَّا يَكُونُ (أَيُّ) فِيهِ، بِمَعْنَى (الَّذِي) مَا كَانَ مِنَ الْكَلَامِ مِثْلُ يَتِ الْمُتَنَبِّي ^(٢):

[البسيط]

وَتَغْبِطُ الْأَرْضُ مِنْهَا حَيْثُ حَلَّ بِهَا وَتَحْسُدُ الْخَيْلُ مِنْهَا أَيُّهَا رَكِبَا
نَصَبَ: (أَيُّ) بِـ (تَحْسُدُ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّهَا رَكِبَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: وَتَحْسُدُ الْخَيْلُ الَّذِي رَكِبَهُ مِنْهَا.

(١) قوله: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا): قرأ هارون القاريء: بنصب (أَيُّهُمْ)، أعمل فيها (لنزعن). و الرفع في أيهم عند الخليل على الحكاية، فهو ابتداء، وخبره (أشد)، تقديره: ثم لنزعن من كل شيعه الذي من أجل عتوه. [مشكل إعراب القرآن ١٤/٢]

(٢) الغبطة أحسن من الحسد، وجعلها للأرض لأنها وإن كثرت بقاعها فهي كالملك كان الواحد؛ لاتصال بعضها ببعض، والخيال ليست كذلك لأنها متفرقة، فاستعمل للأرض الغبطة وللخيال الحسد، والهاء في به تعود إلى حيث حل وهو في موضع نصب لأنه مفعول تغبط، وأيها منصوب بركب.

انظر: شرح ديوان المتنبّي ٨٠/١، والنصف للسارق والمسروق ٨٣/١.

فصل في التوابع^(١)

(١) اختلف الناس في عوامل التوابع، فمنهم من يقول: ينسحب حكم العامل على القبيلين جميعاً؛ أعني التابع والمتبوع، ومنهم من يقول: يُقدر عامل مثله في المتبوعات كلها، ومنهم من يقول: هو في البدل والمعطوف بالحرف مُقدر، وفي غيرهما منسحب، والفرق أن البدل في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، والعطف بالحرف فيه ما يقوم مقام العامل، فكأنه موجود، ولذلك فرق هذين القسمين وبين ما عداهما، وقيل: العامل فيها كونها صفة، وقيل: العامل عامل الصفة والموصوف معاً، وكذلك بقية التوابع.

والصحيح الأول؛ لأنه به يتقوم المعنى المُقتضي للإعراب، ولأن المعنى عليه، بدليل (اشترت الجارية نصفها) (جاءني غلام زيد وعمرو)، ألا ترى أنه لو قدر الأول فسد المعنى؟ وفساد غير البدل والعطف أولى، وبه يتبين فساد القول الثالث.

ومن صحح الثاني بدليل (أعجبني قيام زيد وعمرو)، و(قيام زيد) لا ينسب إلى عمرو مردود بأن القيام لم ينسب إلى عمرو بعد نسبتِه إلى زيد، وإنما نسب المتكلم في أول الأمر إليهما معاً، مثل (قام الزيدون)، وإذا وجب صحة ذلك من غير تقدير وجب صحة الآخر.

ومن صحح الثالث بنحو: ﴿ليوتهم سقفا﴾ [الزخرف: ٣٣] يُجاب بأن حروف الجر في نحو ذلك للتأكيد.

وضعف الرابع بلزوم إعراب واحد، وبأنه ليس مما به يتقوم المعنى المُقتضي للإعراب، والخامس قريب.

وترك ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنه عنده فاعل، وترك ذكر المرفوع في باب (كان)؛ لأنه عنده فاعل، لأنه منسوب إليه الفعل، ومن قال: إنه ليس بفاعل؛ لأن أفعالها لا دلالة لها على الحدث يلزمه أنه لا تكون أفعالا.

وسمي الرفع رفعا لاستعلاء الشفتين عنده، كما أن الخفض سمي خفضا لنزول الشفتين عما كانت عنده، والجر إما لأنه بمعنى الخفض من جر الحبل وهو أسفله؛ وإما لأنه يدل على جر معنى الفعل إلى الاسم؛ أي: إيصاله، فسمي باسم مذكوله، وأما النصب فلائله من الألف التي الانصباب من صفتها.

الْمَعْنَى الَّذِي فِي تَسْمِيَّتِهِمْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ تَوَابِعُ: أَنَّهَا أَسْمَاءُ يَجِبُ لَهَا الْإِعْرَابُ مِنْ أَجْلِ
 غَيْرِهَا؛ فَإِذَا قُلْتُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الظَّرِيفِ)، كَانَ الْجَرْ فِي (الظَّرِيفِ) مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ صِفَةً
 لـ (زَيْدٍ)، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْبَاقِي، فَإِنَّمَا يَجِبُ الْإِعْرَابُ لِلتَّأَكِيدِ مِنْ أَجْلِ الْمُؤَكَّدِ،
 وَلِعَطْفِ الْبَيَانِ مِنْ أَجْلِ مَا هُوَ عَطْفُ بَيَانٍ لَهُ، وَلِلْبَدَلِ مِنْ أَجْلِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَلِلْمَعْطُوفِ مِنْ
 أَجْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

التَّأْكِيدُ^(١)

ثُمَّ إِنَّ التَّأْكِيدَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ تَحْقِيقَ عَيْنِ الشَّيْءِ، مِثْلُهُ قَوْلُكَ: (أَتَانِي زَيْدٌ نَفْسُهُ)، إِنَّمَا قُلْتَ: (نَفْسُهُ)؛ لِأَنَّهُ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَتَاكَ مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ، وَمَنْ يَتَوَبُّ عَنْهُ، أَوْ يُظَنُّ أَنَّكَ غَلَطْتَ بِذِكْرِ (زَيْدٍ)، وَأَنَّ الَّذِي أَتَاكَ غَيْرُهُ.

(١) التوكيد: تمكين المعنى في النفس ويقال: توكيد وتأکید ووكّد وأكّد وبالواو جاء القرآن: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] ولفظه على ضربين: أحدهما: إعادة الأول بعينه ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل. والثاني: غير لفظ الأول ولكن في معناه.

فصل: والغرض من ذكره إزالة الاتساع، وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخير ويراد به غيره مجازاً كقولك: جاءني زيد؛ فإنه قد يراد جاءني غلامه أو كتابه، ومنه عمر السلطان داراً أو حفر نهرًا، أي: أصحابه بأمره؛ فإذا قلت: جاء زيدٌ نفسه كان هو الجائي حقيقةً، وقد يذكر العام ويراد به الخاص كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] والمراد بعضهم؛ فإذا قلت: (قال الناسُ كلهم) لم يحتمل بعضهم.

فصل: ويؤكد الواحد بلفظين: (نفسه) و(عينه) وهما عبارتان عن حقيقة ويؤكد الاثنان — (كلا) و(كلتا) والجمع — (كلهم) و(أجمع) و(أجمعين) و(جمعاء) و(جمع)؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء والإحاطة بها فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنك لو قلت كتب زيد كله أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون في قولهم: كتب القوم كلهم. فصل: ولا تؤكد النكرات وأجازه الكوفيون.

وحجة الأولين من وجهين: أحدهما: أن التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة.

والثاني: أن النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني رجل لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل؛ لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة: (القوم) فإنه يغلب استعمالها في الأكثر؛ فإذا أردت الجميع أكدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالباً. [اللباب ٢٢٧/١]

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّأَكِيدُ لِلإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي (كُلٍّ، وَأَجْمَعُونَ)، فَإِذَا قُلْتُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، وَجَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ)، كَانَ الْمَعْنَى فِي ذِكْرِهِمَا أَنْ لَا يَتَوَهَّمُ أَنَّكَ أَطْلَقْتَ اسْمَ الْجُمْلَةِ، وَأَرَدْتَ أَكْثَرَهَا، فَقُلْتُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ)، وَقَدْ جَاءَكَ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ، وَبَقِيَ مَنْ لَمْ يَجِئْ.

الْفَرْقُ بَيْنَ (كُلُّهُمْ)، وَ(أَجْمَعُونَ) ^(١)

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ فَرْقًا بَيْنَ (كُلٍّ، وَأَجْمَعُونَ): وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (كُلٍّ) أَنْ يَلِيَّ الْعَوَامِلَ، فَيَكُونَ فَاعِلًا، وَمَفْعُولًا بِنَفْسِهِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي كُلُّهُمْ، وَرَأَيْتُ كُلُّهُمْ)، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي أَجْمَعُونَ، فَلَا يُقَالُ: (جَاءَنِي أَجْمَعُونَ، وَرَأَيْتُ أَجْمَعِينَ)، وَلَكِنَّهُ أَمْرٌ تَابِعٌ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ)، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّعَلَقْ بِهِ شَيْءٌ يُعْلَمُ مَعَهُ الْمُرَادُ بِهِ، كَمَا يَذُلُّ الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَى (كُلٍّ) فِي قَوْلِكَ: (كُلُّهُمْ): أَنَّكَ تَعْنِي: مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ لَهُ، وَإِذَا قَالُوا ^(٢): (أَجْمَعُونَ أَكْثَرُونَ)، كَانَ الْأَكْثَرُ فِي (أَكْثَرُونَ)، أَنْ يَكُونَ تَبَعًا لـ (أَجْمَعُونَ)، كَمِثْلِ قَوْلِهِمْ: (حَسَنَ بَسَنَ، وَجَائِعَ نَائِعَ).

(١) "كُلُّهُمْ، وَأَجْمَعُونَ" يجريان مَجْرَى النَفْسِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا تَأَكِيدُ مَعْنَى لَا لَفْظًا، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، لَمْ يَكُنْ (كُلُّهُمْ) مِنْ لَفْظِ الْقَوْمِ، وَكُنَّا (أَجْمَعُونَ).
ويفارقان النَفْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا يجريان عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ تَأَكِيدٍ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ، تَقُولُ: جَاعَوْنِي أَجْمَعُونَ، وَجَاعَوْنِي كُلُّهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ أَجْمَعُونَ لَا يَلِيَّ الْعَامِلَ بِوَجْهِ؛ إِذْ لَا تَقُولُ: جَاعَوْنِي أَجْمَعُونَ، وَلَا رَأَيْتُ أَجْمَعِينَ، فَأَيُّ مَوْضِعٍ وَقَعَ فِيهِ عِلْمٌ أَنَّهُ تَأَكِيدٌ، فَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ حَسَنٍ أَجْمَعُونَ، عُلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ بـ (حَسَنٍ) ارْتِفَاعَ الْغُلَمَانِ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ حَسَنٍ غُلَمَانُهُمْ، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ حَسَنٍ أَنْفُسُهُمْ، جَازَ أَنْ يَظُنَّ أَنَّ (أَنْفُسُهُمْ)، رُفِعَ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: حَسَنَ أَنْفُسُهُمْ، وَلَا تَقُولُ: حَسَنَ أَجْمَعُونَ.

وَأَمَّا (كُلُّهُمْ)؛ فَيَلِيَّ الْعَوَامِلَ فِي الْقَلِيلِ؛ نَحْوُ: جَاعَوْنِي كُلُّهُمْ، وَرَأَيْتُ كُلُّهُمْ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى (أَجْمَعِينَ) فِي أَنَّهُ يَعْمَلُ تَأَكِيدًا لِلْمَرْفُوعِ مُتَصِلًا؛ نَحْوُ: جَاعَوْنِي كُلُّهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ: أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا تَأَكِيدًا؛ لِمَسَاوَاتِهِ (أَجْمَعُونَ) فِي مَعْنَى الْإِشْتِمَالِ وَالْإِحَاطَةِ.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٣٢/٢، والخصائص ٨٣/١.

امتناع التوكيد في النكرة

وَأَمَّا امْتِنَاعُ التَّأْكِيدِ فِي النُّكْرَةِ كَ فَهُوَ أَنَّ النُّكْرَةَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ وَاحِدًا أَوْ جَمْعًا، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ)، لَمْ يَكُنْ لِلتَّأْكِيدِ فِيهِ بِالنَّفْسِ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ، حَتَّى يَكُونَ ذِكْرُ النَّفْسِ تَأْكِيدًا أَنَّهُ جَاءَكَ بَعِيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ جَمْعًا لَمْ يَكُنْ لـ (كُلُّهُمْ، وَأَجْمَعُونَ) أَيْضًا مَعْنَى؛ لِأَنَّ أَمثلةَ الْجَمْعِ تَحْتَمِلُ عِدَّةَ أَعْدَادٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي رِجَالٌ)، لَمْ يَخْتَصَّ بَعْدَهُ مَعْلُومَةٌ، حَتَّى تَجِيءَ بِـ (كُلُّهُمْ، وَأَجْمَعُونَ)، لِئُفِيدَ الْإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (كُلًّا) مُفْرَدٌ فِي اللَّفْظِ، جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ ثَارَةً عَلَى الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وَآخَرُ عَلَى اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

فصل في الصفة ^(١)

الصِّفَةُ تَكُونُ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفِ)، كَانَ الْمُرَادُ بِـ(الظَّرِيفِ)، هُوَ الْمُرَادُ بِـ (زَيْدٍ)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ)، لَمْ يَكُنْ (ظَرِيفٌ) غَيْرَ (رَجُلٍ).

ثُمَّ إِنَّ مِنْ حُكْمِ الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ مُوَافِقَةً لِلْمَوْصُوفِ فِي التَّعْرِيفِ، وَالتَّسْنِكِ؛ فَصِفَةُ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ، وَصِفَةُ التَّنْكِرَةِ تَنْكِرَةٌ، فَلَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ظَرِيفٍ، أَوْ بِرَجُلٍ الظَّرِيفِ)، كَانَ خَطَأً، وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَتْ الصِّفَةُ فِعْلاً لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الْمَوْصُوفِ، تَقُولُ:

(١) اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفِ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفِ، لَمْ يَكُنِ الظَّرِيفُ غَيْرَهُ، وَإِنَّمَا الظَّرِيفُ عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِكَ: حُلُّ الظَّرْفِ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ صِفَةَ زَيْدٍ لَا تَكُونُ فِي غَيْرِهِ، فَلَا يُوصَفُ بِالْحَسَنِ وَلَا خَطَأً لَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ مُشْتَمِلاً عَلَى الظَّرَافَةِ لَمْ يَكُنْ قَوْلُكَ: الظَّرِيفُ؛ إِذْ لَوْ جَعَلْتَهُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ صِفَةً لَهُ. وَإِذَا كَانَ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفِ وَجَبَ أَنْ يَدْخُلَهَا مَا يَدْخُلُ الْمَوْصُوفَ مِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّسْنِكِ، فَكَمَا لَا يَكُونُ الْوَاحِدُ جَمِيعًا؛ نَحْوُ أَنْ تَقُولَ فِي قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، أَنَّهُ جَمَاعَةٌ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَوْصِفَ الْمَعْرِفَةَ بِالتَّنْكِرَةِ؛ لِأَجْلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلٌ، كَانَ شَائِعًا غَيْرَ مَخْصُوصٍ بِزَيْدٍ دُونَ عَمْرٍو، وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ، أَوْ الرَّجُلُ، كَانَ مَقْصُورًا عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْتِهِ عَارِيًا مِنَ الشَّيَاعِ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي الرَّجُلُ ظَرِيفٌ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ يَدُلُّ عَلَى وَاحِدٍ مَخْصُوصٍ، وَظَرِيفٌ عَلَى الشَّيَاعِ وَالْعُمُومِ، لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُوَافِقًا لِصَاحِبِهِ، وَكَانَ بِمَثَلَةِ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي الرَّجُلُ الظَّرَفَاءُ، فَتَجْعَلَ الْجَمِيعَ صِفَةً لِلْمُفْرَدِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الشَّيَاعَ زَائِدٌ عَلَى التَّخْصِصِ، كَمَا أَنَّ الْجَمْعَ زِيَادَةٌ عَلَى الْإِفْرَادِ، وَكَمَا لَا يَحُوزُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي الرُّجَالُ، فَتَذْكُرَ الْجَمْعَ وَتُرِيدَ أَنَّهُ وَاحِدٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدًا مُفْرَدًا وَمَجْمُوعًا إِلَى غَيْرِهِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُصِفَ التَّنْكِرَةَ بِالْمَعْرِفَةِ، فَتَقُولَ: جَاءَنِي رَجُلُ الظَّرِيفِ؛ لِأَنَّ (رَجُلًا) شَائِعٌ فِي أُمْتِهِ غَيْرَ مَخْصُوصٍ بِوَاحِدٍ، وَالْمَعْرِفَةُ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُخْتَصَّ بِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ، فَإِذَا جَعَلْتَ الْمَعْرِفَةَ صِفَةَ التَّنْكِرَةِ؛ نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلُ الظَّرِيفِ الَّذِي تُعْلَمُ، كُنْتَ جَعَلْتَ الْمَخْصُوصَ الشَّائِعَ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَكُونُ شَائِعًا لَا يَكُونُ مَخْصُوصًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا أَنَّ الْمَفْرَدَ لَا يَكُونُ جَمْعًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ أَدَّى قَوْلُكَ: جَاءَنِي رَجُلُ الظَّرِيفِ الَّذِي تُعْلَمُ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ الْمَعْرِفَةَ صِفَةً لِلتَّنْكِرَةِ إِلَى أَنْ تَجْعَلَ الْجَمْعَ صِفَةً لِلْمُفْرَدِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي الرَّجُلُ الظَّرَفَاءُ، وَرَجُلُ ظَرِيفُونَ، وَزَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَجْلَاءُ، وَعَمْرُو الْفَاضِلِ الْأَدْبَاءُ، فَتَجْعَلَ شَيْئًا وَاحِدًا مُفْرَدًا وَجَمْعًا، حَتَّى كَأَنَّهُ يُوصَفُ مَرَّةً بِالْمُفْرَدِ، فَيُقَالُ: الْفَاضِلُ، وَثَانِيَةً بِالْجَمْعِ، فَيُقَالُ: الْأَدْبَاءُ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، فَاعْرِفْهُ. [المقصد: ٢٥٥/٢]

(مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْقَائِمِ غُلَامُهُ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلَامُهُ)، كَمَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ).

فَأَمَّا مَا عَدَا التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ كَالْتَذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ، وَالتَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ فِعْلًا لِلْمَوْصُوفِ، وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، فَإِذَا كَانَ الصِّفَةُ فِعْلًا لِلْمَوْصُوفِ، وَجَبَ أَنْ تُوَافِقَهُ فِي التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنَةٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ، وَبِرِجَالٍ قَائِمِينَ).

وَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ فِعْلًا، لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الْمَوْصُوفِ، فَيَتَّبِعِي أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الصِّفَةِ مُؤَنَّثًا أَثْنَتِ الصِّفَةَ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ جَارِيَتُهُ، وَبِرَجُلٍ حَسَنَةِ امْرَأَتِهِ).

وَإِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا، لَمْ تُثَنَّ الصِّفَةَ، وَلَمْ تَجْمَعْ، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلَامَاهُ، وَبِرَجُلٍ ذَاهِبٍ أَصْحَابُهُ)، وَلَا تَقُولُ: (قَائِمِينَ، ذَاهِبِينَ)؛ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مَنِ قَالَ: أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الصِّفَةَ تُفِيدُ فِي التَّنْكِيرِ التَّخْصِيسَ، وَفِي الْمَعْرِفَةِ التَّوْضِيحَ.

نَفْسُهُ هَذَا: أَلَيْكَ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ)، كُنْتَ قَدْ نَقَصْتَ مِنْ عُمُومِ الْأِسْمِ، فَجَعَلْتَهُ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ الْجِنْسِ دُونَ كُلِّهِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا تُدْخِلُ مَنْ لَا يَكُونُ طَوِيلًا مِنَ الرِّجَالِ فِيهِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالتَّخْصِيسِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي التَّنْكِيرِ.

وَأَمَّا التَّوْضِيحُ فِي الْمَعْرِفَةِ، فَهُوَ أَلَيْكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدُ الطَّوِيلِ)، فَإِنَّكَ إِنَّمَا تَحْتَاجُ إِلَى الصِّفَةِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسَمَّى زَيْدًا، فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُبَيِّنَ لِلْمُخَاطَبِ أَنَّكَ عَنَيْتَ مِنْهُمَا الَّذِي هُوَ طَوِيلٌ، فَكَانَ ذَلِكَ إِزَالَةً لِلْبَسِ، وَتَوْضِيحًا، وَلَا يَكُونُ تَخْصِيسًا؛ لِأَنَّ التَّخْصِيسَ كَمَا ذَكَرْنَا: هُوَ أَنْ تَخْصُ مِنْ الْجِنْسِ بَعْضَهُ، وَالْعَلَمُ يَكُونُ اسْمًا لِشَيْءٍ بَعِيْنِهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى جِنْسٍ حَتَّى يُتَصَوَّرَ فِيهِ التَّخْصِيسُ، وَلَهُمْ فِي حَدِّ الصِّفَةِ عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الصِّفَةَ تَكُونُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُشْتَرِكَيْنِ فِي الْأِسْمِ؛ فَلِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدُ الطَّوِيلِ)، كُنْتَ فَرَّقْتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (زَيْدٌ).

وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي التَّنْكِيرِ أَيْضًا، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ، وَرَجُلٍ قَصِيرٍ)، كُنْتَ فَصَلْتَ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَإِذَا كَانَ الْاسْمُ مِمَّا لَا يَقَعُ فِيهِ لَبْسٌ، وَلَا يَحْتَاجُ الْمُخَاطَبُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَقْصُودِ بِهِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذِكْرِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَدْ وُصِفَ كَانَتْ الصِّفَةُ حَيْثُ لِلْمَدْحِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ اللَّيِّبِ)، وَأَنْتَ تَقُولُهُ لِمَنْ لَا يَشْتَبُهُ عَلَيْهِ الَّذِي قَصَدْتَ بِالْاسْمِ، وَالصِّفَاتُ الْجَارِيَةُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى تُكُونُ أَبَدًا لِلثَّنَاءِ، وَذِكْرُهُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا مِنْ صِفَاتِ الْجَلَالِ وَالْعَظَمَةِ. وَقَدْ تُكُونُ الصِّفَةُ مُؤَكِّدَةً، وَذَلِكَ كَمِثْلِ: (مَضَى أَمْسِ الدَّابِرِ)، وَ(أَمْسِ) لَا يَكُونُ إِلَّا دَابِرًا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وَ(النَّفْخَةُ) لَا تُكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً.

فصل في (ذو)

اعْلَمْ أَنَّ التَّحْوِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ (ذُو) اجْتَلَبَ لِيَكُونَ وَصْلَةً إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، كَمَا أَنَّ (الَّذِي) اجْتَلَبَ لِيَكُونَ وَصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمْلِ. تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ الرَّجُلَ بِالْمَالِ، لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَالٍ)، فَإِذَا جِئْتَ بِـ (ذُو)، فَقُلْتَ: (بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ)، حَصَلَ الْغَرَضُ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ الرَّجُلَ بِصِفَةٍ قَدْ عُرِفَ بِهَا، لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَانَ مَعْنَا أَمْسِ)، فَإِذَا جِئْتَ بِـ (الَّذِي)، فَقُلْتَ: (زَيْدِ الَّذِي كَانَ مَعْنَا أَمْسِ)، حَصَلَ الْمُرَادُ.

فصل في عطف البيان^(١)

عطفُ البيان لا يكونُ واحداً من أقسامِ الصِّفةِ التي ذُكرناها، فلا يكونُ حليّةً، ولا غريزةً، ولا فعلاً، ولا قرابةً، ولا نسباً، وإنّما يكونُ علماً، أو كالعلم، كقولك: (مررتُ بأخيك زيد، ومررتُ بزيد أبي عبد الله، أو بأبي عبد الله زيد)، ويعتبرُ هذا في هذا أن يكونَ أشهرَ الاسمين، فإذا كانَ الرجلُ بالكُنيةِ أعرفَ منه بالاسمِ كانَ عطفُ بيانٍ للاسمِ، وإذا كانَ بالاسمِ أعرفَ منه كانَ عطفُ بيانٍ لها.

ومما يفصلُ عطفَ البيانِ من الصِّفةِ: أن عطفَ البيانِ يدلُّ على المقصودِ، وإن لم يذكر قبله اسمُ آخر، والصِّفةُ لا تدلُّ على المقصودِ من غير أن يكونَ قبلها اسمٌ تحري عليه، فلو أنّك أسقطتَ (زيداً) من قولك: (جاءني زيدُ الطّريفِ)، فقلت: (جاءني الطّريفِ)، لم يُعلم أنّك أردتَ زيداً، كما يُعلمُ من قولك: (جاءني أبو عبد الله)، إذا كانَ معروفاً بالكُنيةِ أنّك أردتَ (زيداً)، اللهم إلا أن تكونَ الصِّفةُ غالبيةً على رجلٍ بعينه كالجاحظ مثلاً، فإنّها حينئذٍ تدلُّ على المقصودِ، وإنّما دلت؛ لأنّها قد خرجت عن حدِّ الصِّفةِ، ولحقّت بالعلم، وكلامنا في الصِّفةِ التي لا تكونُ غالبيةً على إنسانٍ.

(١) هو أن تجري الأسماء الجامدة بحرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الأول كقولك: مررت بزيد أبي عبد الله، إذا كان بالكنية أعرف وبأبي عبد الله زيد إذا كان الاسم أعرف، وليس هو ههنا ببدل؛ لأنه كالموصوف في التعريف والتكثير وجميع ما ذكرناه في الصفة، وليس البديل كذلك. وفي بعض المواضع يجوز أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلاً، وفي بعضها يتعين أحدهما كقولك: جاءني زيد أبو محمد بحملها، وفي قولك: يا أيها الرجل زيد، يتعين أن يكون عطف بيان، وفي قولك: يا أحنان زيداً إن نصبت كان بياناً، وإن أردت البديل ضمنت: (زيداً)؛ لأن حرف النداء يقدر عوده مع البديل. [الباب ٣٣٣/١]

فصل في البدل^(١)

البدل: يَقُومُ مَقَامَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَمَوْضُوعُهُ عَلَى أَنَّكَ تُرِيدُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ شَيْئًا، ثُمَّ تَتَرَكُهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَأَظْهَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْسُ الْقَوْمِ ثُلُثِيهِمْ)، كُنْتَ أَرَدْتَ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُ أَنَّكَ رَأَيْتَ الْقَوْمَ عَلَى الْجُمْلَةِ، ثُمَّ أَرَدْتَ ثَانِيًا أَنْ تُبَيِّنَ الْمِقْدَارَ الَّذِي رَأَيْتَهُ مِنْهُمْ، فَقُلْتَ: (ثُلُثِيهِمْ)، فَأَنْتَ فِي ثَانِي الْحَالِ تَارِكٌ لِلأَوَّلِ، وَقَاصِدٌ إِلَى الثَّانِي.

وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ، فَإِذَا قُلْتَ: (سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ)، فَإِنَّكَ أَرَدْتَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنْ تُعْلِمَ السَّامِعَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ سَلَبٌ عَلَى (زَيْدٍ)، ثُمَّ لَمَّا أَعْلَمْتَهُ ذَلِكَ أَرَدْتَ أَنْ تُعْلِمَ الْمَسْلُوبَ مَا هُوَ؟ فَقُلْتَ: (ثَوْبَهُ)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)، فَقَدْ أَرَدْتَ أَوَّلًا أَنْ تُعْلِمَهُ أَنَّ زَيْدًا أَعْجَبَكَ عَلَى الْجُمْلَةِ، ثُمَّ أَرَدْتَ مِنْ بَعْدِهِ إِعْلَامَهُ أَنَّ الَّذِي أَعْجَبَكَ مِنْهُ عِلْمُهُ.

وَأَمَّا بَدَلُ الْعَلَطِ: فَلَا يَكُونُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مُرَادًا بِحَالٍ، بَلْ يَكُونُ الْمُرَادُ هُوَ الْبَدَلُ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ)، فَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: (بِحِمَارٍ)، وَذَكَرَ (الرَّجُلَ) سَهْوًا، وَعَلَى سَبِيلِ الْعَلَطِ، فَهُوَ يَكُونُ سَاقِطًا بِكُلِّ وَجْهٍ.

وَأَمَّا بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ٦٠، صِرَاطَ الَّذِينَ ﴿[الفاتحة: ٦ - ٧]: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وَيَعْمُضُ فِيهِ مَعْنَى (تَرَكَ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي).

(١) الْبَدَلُ هُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ نَحْوُ "وَضَعُ النُّحُوَّ الْإِمَامُ عَلِيٌّ".

(فعليٌّ تابع للإمام في إعرابه. وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه. والإمام إنما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد مجمرعهما فضلاً وتوكيد وبيان، لا يكون في ذكرك أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقلَّ "عليٌّ" بالذكر منفرداً، فلو قلت "وَضَعُ النُّحُوَّ عَلِيٌّ"، كَانَ كَلَاماً مُسْتَقِلاً. وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَ التَّابِعِ وَالتَّبَوُّعِ.

أما إن كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلاً بل هو معطوف، نحو "جاء عليٌّ وخالدٌ" وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكد.

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ إِذَا كَانَ لَهُ اسْمَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌّ بِالِدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَوَّلًا بِأَحَدِ الاسْمَيْنِ، ثُمَّ ذُكِرَ ثَانِيًا بِالِاسْمِ الثَّانِي، كَانَ الْقَصْدُ قَدْ انصَرَفَ عَنْ ذِكْرِهِ بِالْأَوَّلِ إِلَى ذِكْرِهِ بِالثَّانِي. وَالتَّحْوِيلُونَ يَقُولُونَ: فِي بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ: إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ مُعْتَدًّا بِهِ غَيْرَ مُنْزَلٍ مَرَّةً الْمَتْرُوكِ كَمَا يُوجِبُهُ ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي الْبَدَلِ.

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمْ يُبْدِلُونَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ التَّكْرَةِ، وَالتَّكْرَةَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَلِأَوَّلِ كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ)، وَالثَّانِي: كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ كَرِيمٍ)، وَلَا يَصِحُّ إِبْدَالُ التَّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، حَتَّى تَكُونَ مُخَصَّصَةً بِصِفَةٍ، فَلَوْ قُلْتُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ)، لَمْ يَكُنْ شَيْئًا. وَمِنْ بَدَلِ التَّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مُخَصَّصَةً بِالصِّفَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَتَنْسِفَنَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿[العلق: ١٥ - ١٦]، وَيُبْدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ الضَّمِيرِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ)، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ، فَأَمَّا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَالتَّكَلُّمِ، فَلَا يَصِحُّ الْإِبْدَالُ مِنْهُمَا، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: لَوْ قُلْتُ: (يَا بِي الْمَسْكِينِ)، كَانَ الْأَمْرُ (مَرَرْتُ)، فَجَرَرْتُ (الْمَسْكِينِ) عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْيَاءِ فِي (يَا) لَمْ يَحْزَرْ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمُخَاطَبِ، لَوْ قُلْتُ: (يَا بِي الْمَسْكِينِ)، كَانَ فَاسِدًا.

وَقَوْلُهُمْ فِي بَدَلِ الْغَلَطِ: إِنَّ حَقَّهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِـ (بَلٍ)، فَيُقَالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلٍ حِمَارٍ)، فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَذُمَّ إِنْسَانًا بِالْجَهْلِ، فَتَقُولُ أَوَّلًا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ)، ثُمَّ تَقُولُ: (بَلٍ حِمَارٍ)، لَا تُرِيدُ الْحِمَارَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّكَ تُرِيدُ أَنْ الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ مِنَ الْجَهْلِ، وَعَدَمِ مَعَانِي الْإِنْسَانِيَّةِ، بِحَيْثُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْغَلَطِ الَّذِي يُسْتَدْرَكُ بِـ (بَلٍ).

فصل في حُرُوفِ العطف^(١)

(الواو)

(١) حروف العطف على ضربين:

أحدهما: ما يعطف مطلقاً، أي: يُشرك في الإعراب والمعنى؛ وهو (الواو) و(ثم) و(الفاء) و(حتى) و(أم) و(أو) و(إما).

والثاني: ما يُعطف لفظاً فحسب، أي: يُشرك في الإعراب وحده؛ وهو (بل) و(لا) و(لكن).

يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٢٠٢/٣، وابن الناطم ٥١٩، والأشموني ٩٠/٣.

(٢) اعْلَمْ أَنَّ الواو أَوَّلُ حُرُوفِ الْعُطْفِ، ومعناها: الجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَسْمِينَ الْمُخْتَلِفِينَ بِإِزَاءِ الثَّنِيَّةِ فِي الْمُتَّفِقِينَ، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ الْمَبْدُوءُ بِهِ فِي اللَّفْظِ سَابِقاً، بَلْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِهِ فِي جَوَازِ تَقْدُمِهِ؛ إِذْ كَانَ الْمَقْصُودُ أَنَّهُمْ مُجْتَمِعَانِ فِي ذَلِكَ، كَمَا أَتَى إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي الزَّيْدَانِ، لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ مُقْتَضِياً تَقْدِمَ أَحَدِهِمَا، بَلْ كَانَ مُقْتَضِياً اجْتِمَاعَهُمَا فِي وَجُودِ الْفِعْلِ فَقَطْ.

وَيَذَلُّكَ عَلَى أَنَّ الْوَائِ لَا أَصْلَ لَهُ فِي التَّرْتِيبِ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ وَضَعُوهُمَا، حَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ التَّرْتِيبُ؛ كَقَوْلِهِمْ: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاخْتَصَمَ بَكْرٌ وَخَالِدٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِشْتِرَاقَ وَالْإِخْتِصَامَ مِمَّا يَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ، فَلَوْ قُلْتَ فِي قَوْلِكَ: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو: إِنَّ زَيْدًا قَبْلَ عَمْرُو فِي الرُّبُوبَةِ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَتَسَكَّتْ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى صَاحِبِهِ لَمْ يَكُنْ مُسَاوِياً لَهُ وَمُجْتَمِعاً مَعَهُ، كَمَا أَتَى إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرُو، لَمْ يَكُنْ لِزَيْدٍ اجْتِمَاعٌ مَعَ عَمْرُو فِي الْمَجِيءِ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْوَائِ دَلِيلٌ عَلَى التَّرْتِيبِ، لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاشْتَرَكَ عَمْرُو وَتَسَكَّتْ، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ لَمَّا كَانَ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، لَمْ يَقَعْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْعُطْفِ إِلَّا وَجَازَ السُّكُوتُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمْرُو، فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَلَا تَأْتِي بِالْمَعْطُوفِ. وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ: (وَلَوْ قُلْتَهُ بِالْفَاءِ أَوْ بِثَمٍّ، لَجَعَلْتَ الْإِخْتِصَامَ وَالْإِشْتِرَاقَ مِنْ وَاحِدٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرُو، وَاشْتَرَكَ زَيْدٌ ثُمَّ خَالِدٌ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمْرُو، فِي جَعْلِكَ الْإِخْتِصَامَ وَالْإِشْتِرَاقَ مِمَّا يُسْتَدُّ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَتَسَكَّتْ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ التَّرْتِيبَ يُزِيلُ الْاجْتِمَاعَ.

وَالثَّانِي مِمَّا يَذَلُّكَ عَلَى أَنَّ الْوَائِ لَمْ يُوضَعْ لِلتَّرْتِيبِ: أَنَّكَ تَقُولَ: جَاءَنِي عَمْرُو الْيَوْمَ، زَيْدٌ أَمْسَ، فَيَكُونُ مَا بَعْدَ الْوَائِ مُقَدِّماً فِي الْمَعْنَى؛ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]؛ لِأَنَّ السُّجُودَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ فِي الذِّكْرِ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: أَجْمَعِي بَيْنَ هَذَيْنِ

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ فِي (الوَاوِ): أَنَّ الَّذِي أَرَادَهُ التَّحْوِيلُونَ فِيهَا بِالْجَمْعِ لَيْسَ هُوَ مِمَّا يَظُنُّهُ النَّاسُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ الْمَعْنَى إِذَا قُلْنَا فِي مِثْلِ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو): إِنَّ (الوَاوِ) لِلْجَمْعِ، أَنَّهُمَا جَاءَا مَعًا، وَفِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وَهَذَا خَطَأٌ مِنْهُمْ فِي الظَّنِّ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُمْ بِالْجَمْعِ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يُشَارِكُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي عُلِّقَتْ بِهِ؛ فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو)، كُنْتَ قَدْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا فِي إِثْبَاتِ الْمَجِيءِ لَهُمَا، وَجَعَلْتَهُمَا شَرِيكَيْنِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَأَمَّا الْمَجِيءُ نَفْسُهُ، فَلَيْسَ الْقَصْدُ بِالْجَمْعِ إِلَيْهِ، ثُمَّ هَذَا الْجَمْعُ الَّذِي أَرَادُوهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ إِرَادَةِ الْجَمْعِ فِي الْمَجِيءِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُوجِبُهُ، حَتَّى لَا يَجُوزَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَا مَعًا، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَا فِي وَقْتَيْنِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمَبْدُوءُ بِهِ فِي اللَّفْظِ، قَدْ تَأَخَّرَ مَجِيئُهُ عَنْ مَجِيءِ الثَّانِي، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ فِي اللَّفْظِ مُقَدَّمًا فِي الْفِعْلِ أَيْضًا، وَهُوَ يَحْتَمِلُ إِذَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهًا:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَا مَعًا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ فِي اللَّفْظِ مُقَدَّمًا فِي الْفِعْلِ كَمَا هُوَ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ مُؤَخَّرًا فِي الْفِعْلِ، وَالْمُؤَخَّرُ مُقَدَّمًا.

وَأَمَّا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ، أَنَّ الْوَاوَ تُوجِبُ التَّرْتِيبَ، فَمِنْ غَلَطِ الظَّاهِرِ؛ لِأُمُورٍ مِنْهَا: أَنَّا نَرَى الْوَاوَ يُعْطَفُ بِهَا مَا لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ فِيهِ أَصْلًا، وَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (اخْتَصَمَ، وَاشْتَرَكَ، وَاجْتَمَعَ)، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى، فَإِذَا قُلْتَ: (اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ يُثَبَّتَ الْإِشْتِرَاكُ لـ (زَيْدٍ) وَحْدَهُ، حَتَّى تَرْغَمَ أَنْ (عَمْرًا) تَأَخَّرَ عَنْهُ، كَمَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَقُولَ فِي: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو)، أَنْ مَجِيءَ (عَمْرُو) كَانَ قَبْلَ مَجِيءِ (زَيْدٍ)، فَلَوْ كَانَ الْوَاوُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُوجِبَ التَّرْتِيبَ، لَكَانَ مُحَالًا أَنْ يُعْطَفَ بِهَا فِي مَوْضِعٍ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ فِيهِ.

الفاعلين، وَلَوْ كَانَ مَوْضُوعًا لِلتَّرْتِيبِ؛ لَامْتَنَعَ كَمَا يَمْتَنِعُ الْفَاءُ، أَلَا تَرَى أَنْ نَحُو (اسجد فاركم) لَا يَكُونُ

بوجه، وَلَا (اسجد ثُمَّ أركع). [المقتصد: ٢٨٣/٢]

وَمِنْهَا أَنَا نَرَى النَّاسَ يَقُولُونَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ الْيَوْمَ، وَعَمَرُو أَمْسٍ)، وَهُوَ كَلَامٌ شَائِعٌ لَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهِ.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ وَقُوعُهَا فِي مَعْنَى (الْفَاءِ)، وَأَنْ يُوجِبَ كَوْنُ الثَّانِي مُسَبِّبًا عَنِ الْأَوَّلِ، كَمَا تُوجِبُهُ (الْفَاءُ)، إِذَا قُلْتَ: (أَعْطَانِي فَشَكَرْتُهُ)، وَأَنْ تَقَعَ فِي جَوَابِ شَرْطٍ، كَمَا تَقَعَ الْفَاءُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ.

(الفاء) (١)

وَأَمَّا (الْفَاءُ): فَإِنَّهُ يُوجِبُ التَّرْتِيبَ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمَرُو)، دَلَّ الْفَاءُ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ (عَمَرُو)، كَانَ بَعْدَ مَجِيءِ (زَيْدٍ)، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (أَخَذْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا)، الْمَعْنَى: فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَلَا تَصْلُحُ الْوَاوُ هَاهُنَا الْبَتَّةَ، وَتَقُولُ: (أَخَذْتُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا، وَأَوَّلًا فَأَوَّلًا)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ أَخَذْتَ الْوَاحِدَ بَعْدَ الْوَاحِدِ، وَأَنَّكَ أَخَذْتَهَا مُفَرَّقَةً، وَلَمْ تَأْخُذْهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً.

(١) اعْلَمْ أَنَّ (الْفَاءَ) وَتَمَّ يُوجِبَانِ التَّرْتِيبَ، فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدًا فَعَمَرًا، وَأَعْطَيْتَ بَكْرًا تَمَّ خَالِدًا، كَانَ مَا بَعْدَ (الْفَاءِ) مُؤَخَّرًا فِي الْمَعْنَى، وَلَمْ يَحْزَ أَنْ تَقُولَ: اضْرِبْ زَيْدًا فَعَمَرًا، وَأَنْتَ تَأْمُرُهُ بِتَقْدِيمِ عَمَرُو، وَلَوْ قَدَّمَهُ لَمْ يَكُنْ مُتَمَثِّلًا مَقْتَضِي الْأَمْرِ. وَالْفَصْلُ بَيْنَ (تَمَّ) وَ(الْفَاءِ) أَنَّ فِي (تَمَّ) تَرَاحِيًا، وَلَيْسَ فِي (الْفَاءِ)، فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدًا تَمَّ عَمَرًا، كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ وَقَعَ بَيْنَهُمَا مُهْلَةً، وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدًا فَعَمَرًا، كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ ضَرْبَ عَمَرُو وَقَعَ عَقِيبَ ضَرْبِ زَيْدٍ، وَلَمْ تَنْطَاطِرْ الْمُدَّةُ بَيْنَهُمَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَعَمَرًا بَعْدَ شَهْرٍ، وَقَدْ تَقُولُ ذَاكَ فِي (تَمَّ)، وَلَتَعْرِي (الْفَاءُ) مِنَ التَّرَاحِيِ وَقَعَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ؛ نَحْوُ: إِنْ تَأْتَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ، وَلَمْ يَقَعْ (تَمَّ)، نَحْوُ أَنْ تَأْتِي (تَمَّ) أَنَا أَكْرَمُكَ؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْجَوَابَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَلْحَقَ بِالشَّرْطِ سَرِيعًا، وَ(تَمَّ) إِذَا كَانَ يَقْتَضِي التَّرَاحِيِ، لَمْ يَكُنْ لَاتِّفَاقًا بِهِ، كَمَا يَلِيقُ الْفَاءِ، وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ (الْفَاءِ) الْإِتْبَاعَ، وَالْعَطْفُ فَرْعٌ عَلَى ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَغْرَى مِنَ الْإِتْبَاعِ، بِوَجْهِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدًا فَعَمَرًا، كُنْتَ قَدْ أَتَيْتَ عَمَرًا زَيْدًا، مَعَ عَطْفِكَ لَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ لَفْظًا، وَقَدْ يَكُونُ لِلْإِتْبَاعِ مُتَحَرِّدًا مِنَ الْعَطْفِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ؛ نَحْوُ: إِنْ تَأْتَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ، يَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَا قَبْلَ الْفَاءِ فِعْلٌ مَجْزُومٌ مَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَسْمِ، وَالْمَعْطُوفُ يَكُونُ مِنْ جِنْسِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، عَلِمْتَ أَنَّ أَغْرَقَ الْمَعْنَيْنِ هُوَ الْإِتْبَاعُ، فَأَعْرِفُهُ. [المقتصد:

(ثُمَّ)

وَأَمَّا (ثُمَّ) فَلِلتَّرْتِيبِ أَيْضًا، إِلَّا أَنْ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ وَتَرَاحٌ، فَلِذَا قُلْتُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو)، دَلَّ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ (عَمْرُو) تَرَاحِي عَنْ مَجِيءِ زَيْدٍ، وَأَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ، وَ(الفَاءُ) تَقْتَضِي أَنَّ الثَّانِي اتَّصَلَ بِمَجِيئِهِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ، وَكَذَلِكَ تَجِيءُ (ثُمَّ) فِي حَطِّ الْأَقْدَارِ، وَالْمَرَاتِبِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، كَقَوْلِهِمْ: (الْأَمِيرُ ثُمَّ الْوَزِيرُ، وَالْأَبُ ثُمَّ الْعَمُّ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ. وَلَا تَصْلُحُ الْفَاءُ فِي أَشْبَاهِ هَذَا، فَلَا يُقَالُ: (الْأَمِيرُ فَالْوَزِيرُ)، عَلَى مَعْنَى التَّزْيِيلِ.

(أَوْ)

وَأَمَّا (أَوْ): فَالْعِبَارَةُ الْمُحَقَّقَةُ فِيهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا تَكُونُ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، أَوْ الْأَشْيَاءِ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْخَبَرِ، كَانَتْ شَكًّا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِثْمًا تَجْعَلُ الْفِعْلَ الَّذِي تُخْبِرُ بِهِ لِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ، بغير عَيْنِهِ إِذَا كُنْتَ شَاكًّا، وَإِذَا كَانَتْ فِي الْأَمْرِ كَانَتْ لِلتَّخْيِيرِ؛ فَإِذَا قُلْتَ: (اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا)، كُنْتَ خَيْرْتُهُ فِي ضَرْبِ أَيِّهِمَا شَاءَ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ إِذَا لَمْ تَخْصُ وَاحِدًا مِنْهُمَا كَانَ تَخْيِيرًا لَا مَحَالَةَ.

(١) اعْلَمْ أَنَّ (أَوْ) لَهُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ:

أَوَّلُهَا: الشُّكُّ؛ نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَ بِضَرْبِكَ زَيْدًا، فَاعْتَرَضَكَ شَكُّ جَوَازِ أَنْ تَكُونَ ضَرَبْتَ عَمْرًا، فَأَتَيْتَ بِـ (أَوْ)، وَعَطَفْتَ (عَمْرًا) عَلَى (زَيْدٍ)، فَصَارَ كَلَامُكَ مُفِيدًا أَنَّكَ ضَرَبْتَ وَاحِدًا مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو بِغَيْرِ عَيْنِهِ، وَكَذَا لَوْ أَتَيْتَ بِأَشْيَاءَ فَقُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَوْ خَالِدًا، فَالْمَعْنَى: أَنَّكَ ضَرَبْتَ الرَّجُلَيْنِ جَمِيعًا، أَوْ ضَرَبْتَ الثَّلَاثَ عَلَى انْفِرَادِهِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: التَّخْيِيرُ؛ كَقَوْلِكَ: اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، فَقَدْ أَمَرْتُهُ بِضَرْبِ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ عَيْنِهِ، وَلَمْ تُحَوِّزْ أَنْ يَضْرِبَهُمَا مَعًا، فَلَيْسَ فِي هَذَا شَكٌّ، وَإِنَّمَا هُوَ تَخْيِيرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا قَالَ: اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيْءٌ مُوجُودٌ قَدْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ، كَمَا يَكُونُ فِي الْخَبَرِ؛ نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: الْإِبَاحَةُ؛ نَحْوُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ: جَالَسَ الْحَسَنُ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ، وَهَذَا مُشَبَّهٌ لِلتَّخْيِيرِ مِنْ وَجْهِ؛ وَهُوَ: أَنَّهُ إِنْ جَالَسَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُطِيعًا، وَمُفَارِقٌ لَهُ مِنْ آخَرَ؛ وَهُوَ: أَنَّهُ إِنْ جَالَسَهُمَا مَعًا كَانَ جَانِزًا، وَلَوْ قُلْتَ: اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، فَضَرَبَهُمَا جَمِيعًا، لَمْ يَحْزَ، وَيَخْرِي هَذَا الْمَحْرَى كُلَّ خَبْرًا أَوْ لَحْمًا أَوْ تَمْرًا؛ لِأَنَّكَ أَبْخَتْ لَهُ أَكَلَ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَآكَلَ وَاحِدًا مِنْهُ دُونَ الْبَاقِي.

وَلَوْ أَتَيْتَ بِالْوَاوِ فَقُلْتَ: كُلْ خَبْرًا وَلَحْمًا وَتَمْرًا، كُنْتَ قَدْ أَوْجَبْتَ عَلَيْهِ أَكْلَ الْجَمِيعِ، فَـ (الْوَاوِ) لَا يَجِبُ الْجَمْعُ، وَ(أَوْ) لِتَخْوِيزِهِ.

وَلَمَّا كَانَ (أَوْ) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا، قَالُوا: زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو قَامَ، وَلَمْ تُقَلْ: قَامَا؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْمَعْنَى: أَحَدُهُمَا قَامَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى الْمَعْنَى؛ كَأَنَّهُ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا، فَاللَّهُ أَوْلَى بِمَذْيَبِ التَّوَعُّينِ، وَإِذَا كَانَ أَوْلَى بِالْتَّوَعُّينِ كَانَ هَذَا الْمَقْصُودُ دَاخِلًا تَحْتَهُ. [المقتصد: ٢/٢٨٨]

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِيمَا كَانَ الْعَظْفُ فِيهِ بِـ (أَوْ) عَلَى لَفْظِ الْمُفْرَدِ دُونَ التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو قَامَ)، وَلَا تَقُولَ: (قَامَا)؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتِ الْفِعْلَ لَهُمَا جَمِيعًا، وَإِنَّمَا أَثَبَّتَهُ لِأَحَدِهِمَا لَا بَعَيْنِهِ، فَصُرْتَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَاحِدٌ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو قَامَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ بِجِنْسِ الْفَقِيرِ وَالْغَنِيِّ، لَا لِـ (غَنِيٍّ)، وَ(فَقِيرٍ) الْمُنْكَوْرَيْنِ فِي الْآيَةِ. هَذَا وَلَا يَصِحُّ جَعْلُ الضَّمِيرِ لِـ (فَقِيرٍ، وَغَنِيٍّ) بِوَجْهِ؛ لِأَنَّهُمَا خَبَرٌ (كَانَ)، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِذَا عَادَ إِلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ لَا إِلَى الْخَبَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الَّذِي يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى أَنْ تَقُولَ: إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا، أَوْ فَقِيرًا، فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِ، فِي الْحَالَيْنِ: الْفَقْرَ وَالْغِنَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (جَالِسِ الْحَسَنَ، أَوْ ابْنَ سِيرِينَ)، فَإِنْ (أَوْ) هَاهُنَا عَلَى أَصْلِهَا مِنْ وَجْهِ، وَخَارِجَةٌ عَنْهُ، وَدَاخِلَةٌ فِي حُكْمِ الْوَائِ مِنْ وَجْهِ.

أَمَّا كَوْنُهَا عَلَى أَصْلِهَا، فَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَأَمَّا دُخُولُهَا فِي حُكْمِ الْوَائِ، فَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَجَالَسَةِ، وَيُسَمَّى هَذَا (الْإِبَاحَةَ).

(أَمْ) (١)

وَأَمَّا (أَمْ) فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: مُتَّصِلَةً، وَمُنْقَطِعَةً:
فَالْمُتَّصِلَةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الْهَمْزَةِ بِمَعْنَى (أَيَّ)، كَقَوْلِكَ: (أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟)
تُرِيدُ: (أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟) وَإِنَّمَا يَسْأَلُ بِهَذَا مَنْ عَرَفَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ
عَيْنَهُ، فَهُوَ يَسْأَلُ لِيُنْصَرَ لَهُ عَلَى وَاحِدٍ.

وَالْمُنْقَطِعَةُ: هُوَ أَنْ تَسْتَفْهَمَ عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ تَدْعُ الْاسْتَفْهَامَ عَنْهُ وَتَسْتَأْنِفُ الْاسْتَفْهَامَ عَنْ
وَاحِدٍ آخَرَ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟) أَرَدْتَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنْ تَسْتَفْهَمَ
عَنْ (زَيْدٍ؛ أَهُوَ عِنْدَهُ، أَوْ لَيْسَ هُوَ عِنْدَهُ؟) ثُمَّ عَرَضَ لَكَ قَصْدٌ فِي أَنْ تَسْتَفْهَمَ عَنْ عَمْرٍو،
فَقُلْتَ: (أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو؟) وَيَقُولُونَ إِنَّ (أَمْ) فِي هَذَا الْوَجْهِ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى (بَلْ، وَالْهَمْزَةُ
جَمِيعًا، وَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (أَزِيدُ عِنْدَكَ؟) كَانَ قَصْدُكَ إِذْ ذَاكَ أَنْ يُعْلَمَ كَوْنَ
(زَيْدٍ) عِنْدَهُ، ثُمَّ أَضْرَبْتَ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخَذْتَ فِي الْاسْتَفْهَامِ عَنْ (عَمْرٍو)، وَلَا تَكُونُ هَاهُنَا
بِمَعْنَى (أَيَّ)، وَمِمَّا هُوَ مِثَالٌ جَيِّدٌ فِي هَذَا قَوْلُ الْمُتَنَبِّي (٢): [الطويل]
أَذَا الْغُصْنُ أَمْ ذَا الدَّعْصُ أَمْ أَنْتَ فِتْنَةٌ

(١) (أَمْ)؛ فَمَعْنَاهَا عَنْ التَّعْيِينِ، وَذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٍو، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا بَغَيْرِ
عَيْنِهِ عِنْدَهُ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ وَ(أَيُّهُمَا) يَفِيدُ السُّؤَالَ عَنْ عَيْنِ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ،
وَتَسْمَى (أَمْ) هَذِهِ الْمُتَّصِلَةُ. وَمَعْنَى الْأَصْصَالِ أَنَّهَا تَكُونُ مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ وَقَرِينَةً لَهَا، حَتَّى يَكُونَ جَمِيعًا بِمَعْنَى:
أَيَّ. فَإِذَا كَانَ قَوْلُكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٍو بِمِثْلَةِ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ وَجَبَ أَنْ يَقُولَ فِي جَوَابِهِ: زَيْدٌ، أَوْ
يَقُولَ: عَمْرٍو، وَلَا يَقُولَ: نَعَمْ؛ لِأَجْلِ أَنْ (نَعَمْ) جَوَابٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ عِنْدَهُ،
وَمَنْ سَأَلَكَ بِأَيُّهُمَا، فَهُوَ يَطْلُبُ التَّعْيِينَ، فَإِنْ قَالَ لَكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٍو، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَكَ، كَانَ
مُخْطِئًا فِي السُّؤَالَ، فَتَقُولُ لَهُ: لَيْسَ عِنْدِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرٍو، فَتُخْبِرُهُ بِأَنَّهُ غَلَطَ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَكَ
عِلْمًا حَقِيقِيًّا، فَ (أَوْ) إِذَا اسْتَبْتَبْتَ فَقَطْ، وَ(أَمْ) إِثْبَاتٌ وَاسْتَبْتَابٌ جَمِيعًا. [المقتصد: ٢٩٣/٢]
(٢) صدر بيت عجزه:

وَذِيًّا الَّذِي قَبْلَهُ الـ بَرَقُ أَمْ نَعْرُ

ذَا بِمَعْنَى هَذَا، وَالْأَلْفُ أَلْفُ الْاسْتَفْهَامِ، وَعَنِ الْبَالِغِصْنِ قَوَامِهَا، وَبِالدَّعْصِ رَدْفُهَا، أَمْ أَنْتَ فِتْنَةٌ تَفْتِنُ
النَّاسَ بِحَبْكٍ حَتَّى يَظُنُّوا قَدَكَ غَصْنَا وَرَدَفَكَ رَمَلًا، وَذِيًّا تَصْغِيرُ ذَا، وَمَعْنَى التَّصْغِيرِ هَا هُنَا إِرَادَةُ صَغُرَ
أَسْنَاهَا، أَوْ لِأَنَّ ثَغْرَهَا مَحْبُوبٌ عِنْدَهُ قَرِيبٌ مِنْ قَلْبِهِ.

بَدَأَ فَاسْتَفْهَمَ عَنِ (الْقَدِّ): أَهْوَى الْعُصْنُ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَمْ لَا؟ ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ، وَأَخَذَ يَسْتَفْهَمُ عَنِ الرَّذْفِ: أَهْوَى الدَّعْصُ، أَمْ لَا؟ وَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى (أَيٍّ)؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (أَيٍّ) كَانَ الْخَبَرُ وَاحِدًا، كَقَوْلِكَ: (أَزَيْدٌ خَارِجٌ، أَمْ عَمْرُو؟) وَالْخَبَرُ هَاهُنَا كَمَا تَرَى اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا (الْعُصْنُ)، وَالْآخَرُ (الدَّعْصُ).

وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: الْفَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَسْأَلَ بِـ (أَمْ، وَالْهَمْزَةَ)، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُتَّصِلَةِ، وَبَيْنَ أَنْ تَحْعَلَ، (أَوْ) مَكَانَ (أَمْ)، فَتَقُولَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ، أَوْ عَمْرُو؟) بَيِّنٌ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ، أَمْ عَمْرُو؟) كُنْتَ قَدْ عَرَفْتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ، وَإِذَا قُلْتَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو؟) لَمْ تَكُنْ عَرَفْتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ، بَلْ كُنْتَ شَاكًا، لَا تَعْلَمُ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ، أَمْ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عِنْدَهُ؟ وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ الْوَاجِبَ فِي جَوَابِهِ أَنْ تَقُولَ: (لَا)، أَوْ (نَعَمْ)، وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي جَوَابِهِ: (لَا) أَوْ (نَعَمْ)، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ)، أَوْ تَقُولَ: (عَمْرُو؟) وَذَلِكَ لِأَنَّ الِاسْتَفْهَامَ إِذَا كَانَ بِـ (أَمْ، وَالْهَمْزَةَ) كَانَ قَدْ ثَبَتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ، وَ(لَا)، أَوْ (نَعَمْ) إِنَّمَا تَصْلُحُ حَيْثُ لَا يَكُونُ كَوْنُ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ مَعْلُومًا.

(٥) (١)

(لَا): تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ، لَا عَمْرُو)، كُنْتَ نَفَيْتَ عَنِ (عَمْرُو) الْمَحْيَى الَّذِي أَثْبَتَهُ لـ (زَيْدٍ)، وَهُوَ كَلَامٌ مَعَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْجَائِي كَانَ (عَمْرًا)، فَأَعْلَمْتَهُ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ مَا ظَنَّ، وَلَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ، فَلَوْ قُلْتَ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَا عَمْرُو؟) كَانَ مُحَالًا.

(١) اعْلَمْ أَنَّ (لَا) بِمَعْرُوفِ حُرُوفِ الْعُطْفِ فِي إِدْخَالِ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ لَفْظًا، وَأَمَّا مَعْنَاهَا فَالْنَفْيُ، فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا لَا عَمْرًا، كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْ عَمْرٍو مَا أَثْبَتَ لَزَيْدٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ زَيْدًا قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ الضَّرْبُ وَلَمْ يَقَعْ عَلَى عَمْرٍو، وَلَكِنَّمَا كَانَتْ تَنْفِي عَمَّا يَقَعُ بَعْدَهَا مَا وَجَبَ لِمَا قَبْلَهَا، لَمْ يَحْزَ، أَنَّ يُقَالَ: مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَا عَمْرًا؛ لِأَجْلِ أَنَّ الضَّرْبَ إِذَا كَانَ مَتْنِيًّا عَنْ زَيْدٍ، كَانَ نَفْيُهُ عَنْ عَمْرٍو مُحَالًا؛ إِذَا التَّفْيُّ لَا يَنْفِي، وَإِنَّمَا يَنْفِي الْمُثَبَّتُ. [المقتصد: ٢٩٠/١]

(بَلْ) ^(١)

(بَلْ): لِلْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ، وَالْإِثْبَاتِ لِلثَّانِي، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ، بَلْ عَمْرُو)، كُنْتَ أَضْرَبْتَ عَنْ إِبْتِاثِ الْمَجِيءِ لـ (زَيْدٍ)، وَأَثْبَتَهُ لـ (عَمْرُو)، وَكَانَ الْمَعْنَى بِعَكْسِهِ فِي (لَا)؛ لَأَنَّكَ هَاهُنَا أَثْبَتَ لِلثَّانِي، وَأَبْطَلْتَ إِبْتِاثَكَ لِلأَوَّلِ، وَهُنَاكَ أَثْبَتَ لِلأَوَّلِ، وَنَفَيْتَ عَنِ الثَّانِي، فَزِدْتَ بِذَلِكَ إِبْتِاثَكَ لِلأَوَّلِ قُوَّةً، وَإِنْ جِثَّتْ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ، فَقُلْتَ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، بَلْ عَمْرُو)، كَانَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُرِيدَ: (بَلْ جَاءَنِي عَمْرُو).

وَالثَّانِي: أَنْ تُرِيدَ: (بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرُو)، وَالأَوَّلُ أَقْوَى.

(١) اعْلَمْ أَنَّ (بَلْ) معناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني. فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، كُنْتَ قَاصِدًا الْإِخْبَارَ بِضَرْبِ زَيْدٍ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّكَ غَلَطْتَ فِي ذَلِكَ، فَتَضَرِبُ عَنْهُ إِلَى عَمْرُو، فَتَقُولُ: بَلْ عَمْرًا قَبْلَ نَقِيضِ (لَا)؛ لِأَنَّ (لَا) تنفي عن الثاني ما وَجِبَ لِلأَوَّلِ، و(بَلْ) تُثْبِتُ لِلثَّانِي مَا وَجِبَ لِلأَوَّلِ وَتَنْفِيهِ عَنْهُ، فَالضَّرْبُ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا لَا عَمْرًا، مَنْفِيٌّ عَنْ عَمْرُو، وَثَبِتَ لَزَيْدٍ، وَفِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، مَنْفِيٌّ عَنْ زَيْدٍ، وَثَبِتَ لِعَمْرُو، فَاعْرِفْهُ.

ويستدرك بـ (بَلْ) بعد الإيجاب والنفي، فالإيجاب ما ذكرنا من قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا. والنفي كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو. قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرُو، فَكَأَنَّكَ قَصَدْتَ أَنْ تُثْبِتَ نَفْسِي الْمَجِيءَ لَزَيْدٍ، ثُمَّ اسْتَدْرَكْتَ فَأَثْبَتَهُ لِعَمْرُو، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو: إِنْ عَمْرًا مَا جَاءَكَ، وَإِنَّ الَّذِي تُخْبِرُ عَنْهُ بِتَرْكِ الْمَجِيءِ هُوَ عَمْرُو دُونَ زَيْدٍ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، بَلْ جَاءَنِي عَمْرُو، فَيَكُونُ نَفْيُ الْمَجِيءِ ثَابِتًا لَزَيْدٍ وَيَكُونُ إِبْتِاثُهُ لِعَمْرُو، وَيَكُونُ الاسْتِدْرَاكُ فِي الْفِعْلِ وَخِذَهُ دُونَ الْفِعْلِ وَحَرْفِ النَّفْيِ مَعًا، فَاعْرِفْهُ.

(لَكِنْ)^(١)

(لَكِنْ): إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا إِذَا كَانَتْ مُخَفَّفَةً، وَلَا يَخْلُو الْمَعْطُوفُ بِهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، أَوْ جُمْلَةً؛ فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَمْ يَجِئْ إِلَّا بَعْدَ التَّفْهِي، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرُو)، وَتَثَبْتُ لِلثَّانِي مَا تَفَيَّتَ عَنِ الْأَوَّلِ، بِعَكْسِ مَا صَنَعْتَ فِي (لَا)، حِينَ قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو)، وَلَا يَحْزُرُ أَنْ يَجِيءَ بِـ (لَكِنْ)، وَالْمَعْطُوفُ بِهَا مُفْرَدٌ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ، لَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو)؛ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا.

وَإِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ بِهَا جُمْلَةً فَإِنَّهَا تَجِيءُ بَعْدَ التَّفْهِي وَالْإِثْبَاتِ جَمِيعًا؛ إِلَّا أَنْ الْوَاجِبَ إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى إِثْبَاتًا، أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ تَفْيًا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَجِئْ)، وَإِذَا كَانَتْ الْأُولَى تَفْيًا، أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ إِثْبَاتًا، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرُو جَاءَنِي)، وَكَذَلِكَ أَصْلُوا فِيهَا أَنَّهَا تَجِيءُ أَبَدًا لترك قِصَّةٍ مُخَالَفَةً، إِلَى قِصَّةٍ قَدْ يَكُونُ صَرِيحًا بِأَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا إِثْبَاتًا، وَمَا بَعْدَهَا تَفْيًا، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى دُونَ صَرِيحِ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ يَكُونُ إِذَا جَعَلْتَ الْخَبَرَ فِي الثَّانِيَةِ، لِمَعْنَى يُضَادُّ مَعْنَى الْخَبَرِ فِي الْأُولَى، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (زَيْدٌ عَالِمٌ، لَكِنْ عَمْرُو جَاهِلٌ)، فَقَوْلُكَ: (عَمْرُو جَاهِلٌ)، وَإِنْ كَانَ فِي ظَاهِرِهِ إِثْبَاتًا، فَإِنَّهُ فِي الْمَعْنَى تَفْيٌ لِمَا أَتَبَتْهُ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ ضِدُّ الْعِلْمِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ يُونُسَ فِي (لَكِنْ): أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَرْفِ عَظْفٍ، وَأَنَّ الْأِسْمَ بَعْدَهَا يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى عَامِلٍ مُضْمَرٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرُو)؛ كَانَ التَّقْدِيرُ: لَكِنْ جَاءَنِي عَمْرُو، وَإِذَا قُلْتَ: (مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، لَكِنْ عَمْرًا)، كَانَ الْمَعْنَى: لَكِنْ رَأَيْتُ عَمْرًا. وَكَذَلِكَ يُضْمَرُ حَرْفُ الْجَرِّ، فَإِذَا قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكِنْ عَمْرُو)، قُدِّرَ فِي

(١) ذهب يونس إلى أن (لكن) حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد. وارضى ذلك ابن مالك في التسهيل. ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو؛ وهو مذهب الفارسي، وأكثر التحويين.

الثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها لزوماً؛ وصححه ابن عصفور.

الثالث: أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لم تقدمها؛ وهو مذهب ابن كيسان.

ينظر: شرح المفصل ١٠٩/٨، وشرح الجمل ٢٤١/١، والتسهيل ١٧٤، والارتشاف ٦٢٩/٢، وأوضح

المسالك ٥٥/٣، والتصريح ١٣٥/٢، والأشعري ٩١/٣.

(عَمِرُو) أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِـ (بَاءٍ) مُضْمَرَةٍ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ (لَكِنَّ) تَدْخُلُ عَلَيْهَا (الْوَاوُ)، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، وَلَكِنَّ عَمِرُو)، قَالَ: فَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ عَطْفٍ، لَمْ يَجُزْ دُخُولُ حَرْفِ عَطْفٍ آخَرَ عَلَيْهِ، كَمَا لَمْ يَجُزْ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَهَذَا مَذْهَبٌ قَوِيٌّ.

(حَتَّى)

(حَتَّى): قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهَا، وَبَيَّنَّا مُخَالَفَتَهَا حُرُوفَ الْعَطْفِ كُلِّهَا بِأَنَّ كَانَ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ بِهَا جُزْءًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَلْبَتَّةَ، حَتَّى لَا يَجُوزَ خِلَافُهُ.

فصل في إِمَامًا^(١)

(١) اعْلَمْ أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ (إِمَامًا، وَأَوْ) مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: من طريق الْمَعْنَى، والثاني: من طريق الْحُكْمِ.

فَالْفَصْلُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ إِمَامًا زَيْدًا وَإِمَامًا عَمْرًا، أَعْلَمْتَ الْمُخَاطَبَ أَنَّ الشُّكَّ اعْتَرَضَكَ فِي أَوَّلِ كَلَامِكَ حَتَّى كَأَنَّكَ قَصَدْتَ أَنْ تَقُولَ: ضَرَبْتُ أَحَدَهُمَا، وَإِذَا قُلْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُخَيَّرَ بِضَرْبِ زَيْدٍ دُونَ عَمْرٍو، ثُمَّ اعْتَرَضَكَ الشُّكُّ فَأَدَخَلْتَ عَمْرًا فِي الْيَقِينِ، فَقَدْ انْتَقَلْتَ مِنَ تَقْدِيرِ الْيَقِينِ، وَالْعِلْمِ إِلَى الشُّكِّ وَلَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ أَمَامًا زَيْدًا وَأَمَامًا عَمْرًا يَقِينٌ بَوَاحٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: وَهُوَ مُفَارَقَةُ (إِمَامًا) لـ (أَوْ) مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ أَنَّ (إِمَامًا) لَيْسَ بِحَرْفِ عَطْفٍ لَمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبْتُ (إِمَامًا) زَيْدًا، فَتَذَكُّرُهُ قَبْلَ مَعْمُولِ الْفِعْلِ، وَمَا يَكُونُ مَعْمُولًا لِلْفِعْلِ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، لِأَجْلِ أَنَّ الْعَطْفَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيمَا يَفْصَلُ عَنِ الْفِعْلِ؛ نَحْوُ: أَنْ تَقُولَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا؛ لِأَجْلِ أَنَّ (ضَرَبْتُ) إِذَا اسْتَوْفَى مَفْعُولَهُ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، كَانَ مُمْتَنِعًا مِنْ أَنْ يَعْمَلَ فِي (عَمْرٍو)، فَتَأْتِي بِحَرْفِ الْعَطْفِ لِيُدْخِلَهُ فِي عَمَلِهِ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ أَنْ تُعْطَفَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَزَيْدًا، تُرِيدُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَلَوْ كَانَ (إِمَامًا) حَرْفَ عَطْفٍ، لَمَّا جَازَ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَعْمُولِهِ؛ نَحْوُ: ضَرَبْتُ إِمَامًا زَيْدًا وَإِمَامًا عَمْرًا، وَكَذَا تَقُولُ: جَاءَنِي إِمَامًا زَيْدًا وَإِمَامًا عَمْرًا، فَيَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، فَهَذَا أَبْلَغُ الرَّدِّ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ كَالْحِزْمَةِ مِنَ الْفِعْلِ، وَلَا يَصِحُّ تَعْرِيهِ مِنْهُ وَكَلَّمَا كَانَ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ لِلْإِسْمِ أَشَدَّ، كَانَ مِنَ الْعَطْفِ أَبْعَدَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَصِحُّ الْعَطْفُ فِيهَا، لَكَانَ مُمْتَنِعًا أَيْضًا مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَا قَبْلَ (إِمَامًا) فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ إِمَامًا زَيْدًا، فَعَلَ وَمَا بَعْدَهُ اسْمٌ، وَالْفِعْلُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ، كَيْفَ وَالْجُمْلَةُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ لَا إِعْرَابَ لَهَا بِوَجْهِ؛ لِأَنَّهَا إِمَامًا تَكُونُ فِي تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ إِذَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ الْمُفْرَدِ؛ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَرَجَ غُلَامُهُ، فَتَقْدَرُ فِي مَوْضِعِ (خَرَجَ غُلَامُهُ) الْجُرْ؛ لَوْ قَوَّعَ صِفَةً لِلْمَجْرُورِ بِمِثْلِهِ خَارِجٌ إِذَا قُلْتَ: بِرَجُلٍ خَارِجٍ، وَلَيْسَ فِي مَسْأَلَتِنَا مَا يَتَصَوَّرُ وَقَوْعُ الْجُمْلَةِ مَوْضِعَهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّكَ تَقُولُ: وَإِمَامًا عَمْرًا، فَتُدْخِلُ الْوَاوَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ حَرْفُ الْعَطْفِ، لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفُ عَطْفٍ آخَرَ. وَيُوضَحُهُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَوْ عَمْرًا، فَلَوْ كَانَ (إِمَامًا) بِمِثْلِهِ (أَوْ)؛ لَامْتَنَعَ مِنَ الْوَاوِ كَمَا يَمْتَنَعُ (أَوْ)، وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ.

وَقَدْ اسْتَمَرَّ النُّحَوِيُّونَ عَلَى جَعْلِ (إِمَامًا) مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَلَمْ يَعْرِفْ تَحْقِيقَهُ غَيْرُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ، وَهَذَا قَالَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ: (إِنَّ حُرُوفَ الْعَطْفِ تِسْعَةٌ)؛ وَهِيَ يَقُولُونَ: إِمَامًا عَشْرَةً، لِعَدِّهِمْ (إِمَامًا) فِي جُمْلَتِهَا، وَذَلِكَ سَهْوٌ ظَاهِرٌ. [المقتصد: ٢٨٩/٢]

قَدْ أَتَّفَقَ أَنْ عَدَّ جَمَاعَةً مِنَ النُّحَوِيِّينَ (إِمَّا) فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ، وَجَعَلُوهَا عَشْرَةً، وَالْأَمْرُ بَيْنَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا فِي الْعَطْفِ مَدْخَلٌ أَلْبَتَّةَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْعَطْفِ فِي شَيْءٍ: أَنَّهَا تَجِيءُ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَقَبْلَ الْاسْمِ الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: (جَاءَكَ إِمَّا زَيْدٌ، وَإِمَّا عَمْرُو)، وَقَدْ تَرَى أَنَّ (إِمَّا) الْأُولَى قَدْ جَاءَتْ قَبْلَ (زَيْدٍ) الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، فَمَنْ جَعَلَهَا عَاطِفَةً لَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَجْعَلُهُ مَعْطُوفًا بِهَا؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْفِعْلِ، فَهَذَا وَاحِدٌ. ثُمَّ إِنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ، يَدْخُلُ عَلَيْهَا فِي قَوْلِكَ: (إِمَّا زَيْدٌ، وَإِمَّا عَمْرُو)، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ عَطْفٍ، لَمْ يَصِحَّ دُخُولُ حَرْفِ عَطْفٍ آخَرَ عَلَيْهَا. ثُمَّ إِنَّهَا اجْتَلَبَتْ لِتُؤَدِّنَ بِالشُّكِّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ)، عَلِمَ السَّامِعُ الشُّكَّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي (أَوْ)؛ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو)؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ صَدْرَ الْكَلَامِ هُنَاكَ قَدْ مَضَى عَلَى الْيَقِينِ، ثُمَّ يَعْضُ الشُّكَّ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَكَتَ عَلَى قَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ)، لَمْ يَكُنْ إِلَّا خَبْرًا عَلَى الْقَطْعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي (إِمَّا)؛ فَإِنَّهَا تُدَلُّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّكَ شَاكٌّ فِي الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ فَاعِلَ الْفِعْلِ، أَوْ مَفْعُولَهُ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

فصل

وَالْفِعْلُ يُعْطَفُ عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا يُعْطَفُ الْاسْمُ عَلَى الْاسْمِ، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ بَأَن يَكُونُ قَدْ عَمِلَ غَامِلٌ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ، كَمَثَلِ أَنْ تَقُولَ: (أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَ زَيْدًا، فَتَقُولَ لَهُ كَذَا)، وَكَمَثَلِ أَنْ تَقُولَ: (إِنْ تُعْطِ زَيْدًا وَتَكْسُهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا)، وَ(إِنْ تَأْتِيَ أَكْرَمَكَ وَأَعْطَكَ)، وَمِثَالُهُ مِنَ التَّرْتِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، وَقَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْثَرُوهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وَمِثَالُهُ فِي النَّصْبِ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِيمَانِي وَإِيمَانِكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [المائدة: ٢٩]، وَالْغَالِبُ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ فِي ذَلِكَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوُّ.

فصل في تاء التانيث^(١)

تاء التانيث في الاسم تنفصل عنها في الفعل بأمرين:
أحدهما: أنها ساكنة في الفعل، كقولك: (ضربت، وقامت)، وإنما تتحرك إذا تحركت لانتقاء الساكنين، كقولك: (خرجت المرأة).
والثاني: أنها تُقرأ في الفعل تاءً في الوقف والوصل، وفي الاسم تنقلب في الوقف هاءً، كقولك: (ضاربة). وقائمه، هذا هو الشائع المستعمل، وقد جاء في الشعر موقوفاً عليها تاءً، كقوله^(٢): [الرجز]

(١) اعلم أن تاء التانيث زيادة تأتي منفصلة؛ كقولك: ضارب وضاربة، وهي بمزلة (موت) في (حضر موت)؛ لأن (موت) زيادة ضمت إلى الأول، كما أن التاء كذلك، فإذا رُحمت نحو: (طائفة)، قلت: يا طائفي أقبل، كما قلت: يا حضر أقبل، ولا تحذف غير التاء.
وبعد فإِنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ حَرْفًا لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ آخَرَ لِحَصُولِ التَّرْخِيمِ، وَلَيْسَتْ التَّاءُ فِي (مِرْجَانَةٍ، وَطَائِفَةٍ) زِيَادَةً تَأْتِي مَعَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَالْيَاءِ، بَلْ فِيحِبُّ أَنْ تُصَاحِبَهُمَا فِي الْحَذْفِ كَمَا صَاحِبِ الثُّونِ فِي (مِرْوَانَ) الْأَلْفِ، وَإِذْ كَانَا يُزَادَانِ مَعًا، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِطَائِفِي وَمِرْجَانٍ مِنْ غَيْرِ التَّاءِ، قُلْتَ: يَا طَائِفِي، وَيَا مِرْجٍ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَحْذِفِ التَّاءَ، فَحَذَفْتَ الْيَاءَ وَالْأَلْفَ وَالنُّونَ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَصَاحَبَانِ فِي الزِّيَادَةِ، وَمِمَّا يَخْتَصُّ بِنَاءِ التَّانِيثِ أَنَّكَ تَقُولُ فِي ثُبَّةٍ: يَا ثُبَّ، فَتَحْذِفُ التَّاءَ، وَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ يَبْقَى عَلَى حَرْفَيْنِ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ أَقْعَدُ الْحُرُوفَ فِي الزِّيَادَةِ لِإِتْيَانِهَا مُنْفَصِلَةً فِي الْغَالِبِ، نَحْوُ: ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ. [المقتصد ١٦٤/٢]

(٢) هَذَا الْبَيْتُ لِأَبِي التَّحْمِ الْفَضْلِ بْنِ قُدَامَةَ الْعِجْلِيِّ، وَعِجَلٌ مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ.
الشاهد فيه: وَقُوفُهُ عَلَى التَّاءِ مُرَاعَاةً لِلأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا تَاءٌ فِي الْأَصْلِ. أَلَا تَرَاهُمْ لَمْ يُؤْنِثُوا بِالْهَاءِ شَيْئًا، وَالْوَقْفُ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ، وَالْوَصْلُ تَحْرِي فِيهِ الْأَشْيَاءُ عَلَى أَصُولِهَا.
أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ: هَذَا بَكْرٌ، وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ، فَتَقَلَّ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ إِلَى الْكَافِ فِي الْوَقْفِ، فَإِنَّهُ إِذَا وَصَلَ أَجْرَى الْأَمْرَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَكَانَ وَجْهُ الْكَلَامِ أَنَّ يَقُولَ: (الْحَقِيقَةُ)، مِثْلَ: فَاطِمَةُ وَضَارِبَةٍ؛ وَلَكِنَّهُ أَجْرَى الْوَقْفِ مَحْرَى الْوَصْلِ.

وَحَكَى عَنْهُمْ: هَذَا طَلَعَتْ وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ وَالرُّحْمَتُ.
وَقَدْ قَلَّبُوا هَذَا الْأَمْرَ فَأَجْرُوا الْوَصْلَ مَحْرَى الْوَقْفِ، مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَى سَيِّبُوهُ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي الْعَدَدِ: ثَلَاثَةٌ رُبْعَةٌ، وَقَالُوا فِي الْوَصْلِ: سَبَسَا وَكَلَكَلَا، وَمِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ: [السريع]

بَلْ حَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَحَفَةِ

أَرَادَ: (كَظْهَرِ الْحَحَفَةِ)، يَعْنِي: الثَّرْسَ. وَيَقُولُونَ: كَظْهَرِ الْجَنْ، يُرِيدُونَ الْمَلَأَسَةَ. وَمِمَّا هُوَ عَلَامَةٌ لِكَوْنِ التَّاءِ لِلتَّائِيثِ: أَنَّ مَا قَبْلَهَا يَكُونُ مَفْتُوحًا أَبَدًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَلِفًا، كَقَوْلِكَ: (ضَارِبَةٌ، وَقَائِمَةٌ)، وَبِهَذَا يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ لِلتَّائِيثِ، وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ التَّائِيثِ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلُوا التَّاءَ فِي (أُحْتِ، وَبِتِ)، لِغَيْرِ التَّائِيثِ، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنْ (الْوَاوِ) فِي (الْأُحْوَةِ، وَالْبُنْوَةِ)، كَمَا كَانَتْ فِي (ثُرَاتِ، وَتَجَاهِ)؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَرَاثَةِ، وَالْوَجْهِ.

فصل

كُلُّ اسْمٍ كَانَ مُؤَنَّثًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّائِيثِ كَانَ فِي تَقْدِيرِ التَّاءِ، بِدَلَالَةِ رَدِّهِمْ لَهَا فِي التَّصْغِيرِ، كَقَوْلِهِمْ: (أُرِيضَةٌ، وَذَلِيَّةٌ)، يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَإِنَّمَا شَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: (الْعُرَيْبِ) فِي تَصْغِيرِ (عَرَبِ)، وَ(حُرَيْبِ) فِي تَصْغِيرِ (حَرْبِ)، وَ(قَوَيْسِ) فِي تَصْغِيرِ (قَوْسِ).

وَإِذَا كَانَ الْاسْمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، لَمْ تَلْحَقْ تَاءُ التَّائِيثِ تَصْغِيرَهُ، تَقُولُ فِي (عُقْرَبِ): (عُقَيْرَبِ)، وَفِي (عَنَاقِ): (عَنْقِ)، وَلَا تَقُولُ: (عُقَيْرَبَةٌ، وَعَنْقَةٌ)، يَقُولُونَ: إِنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ عَاقَبَ تَاءِ التَّائِيثِ، وَرَبَّمَا جَاءَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ شَاذًا، وَقَدْ دَخَلَتْ الْهَاءُ تَصْغِيرَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (قُدَامِ، وَوَرَاءِ): (وُورِيَّةٌ، وَقُدَيْدِيَّةٌ). قَالَ الشَّاعِرُ^(١): [البسيط]

صَحْنَمُ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ

اللُّغَةُ: (حَوَزَ) كُلُّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ.

و(التَّيْهَاءُ): الْقَفَرُ، وَهَذِهِ الْيَاءُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ، كَأَنَّهَا تَوَوٌ مِنْ سَلَكَهَا؛ أَيْ: تُحِيرُهُ، يُقَالُ: تَاهَ تَوَاهَا، وَتَوَهَّتْ، وَقَلَا أَتَاوِيهِ، كَأَنَّهَا جَمَعَ: تَوَوٌ وَأَتَوَاهُ.

و(الْحَحَفَةُ): الثَّرْسُ، وَأَقْرَبَهَا تَاءٌ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَصْلِ.

انظر: تاج العروس (حجرف) ١١٩/٢٣، ولسان العرب (حجف) ٨٣/١٤، وسر صناعة الإعراب

الشاهد فيه: لحاقُ هَذَا التَّانِيثِ (قُدَام) عَلَى طَرِيقِ الشُّذُودِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، لَا تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ التَّانِيثِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ يَقُومُ مَقَامَهَا.
أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا فِي تَحْقِيرِ عَقْرَبٍ: عَقْرِبٌ، وَفِي عَقَابٍ: عَقِيبٌ، وَفِي زَيْبٍ: زَيْبٌ، وَإِنَّمَا جَاءَ مَتَّبِعُهُ عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا جَاءَ الْقَوْدُ مَتَّبِعُهُ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ دَارٍ وَبَابِ الْحَرَكَةِ.
وَكَمَا جَاءَ الْقُصُوصَى وَكَانَ حَقُّهُ الْقُصَيَا؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ الدُّنْيَا وَالْعُلْيَا الْوَاوُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

[الطويل]

قُدَيْدِيْمَةُ التَّحْرِيْبِ وَالْحِلْمِ أَنِّي أَرَى عَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ
هَذَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا لَحِقَتْ عِلَامَةُ التَّانِيثِ فِي تَصْغِيرِ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ، قُدَامَ وَوَرَاءَ مِنْ أَجْلِ أَنْ كُلَّ مُؤَنَّثٍ يُبَيِّنُ تَأْنِيثَهُ بِفِعْلِهِ، أَوْ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِقُدَامَ وَلَا وَرَاءَ فِعْلٌ وَلَا إِشَارَةٌ إِلَيْهِمَا، فَلَوْ لَمْ تَلَحُّقْهُمَا الْمَاءُ فِي التَّصْغِيرِ، لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُمَا مُؤَنَّثَتَانِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا جَاءَتْ بَنَاءُ التَّانِيثِ مِنْ طَرِيقِ أَنَّهَا ظُرُوفٌ، وَالظُّرُوفُ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ مُذَكَّرَةٌ، فَلَوْ تُرِكَتِ الْعِلَامَةُ فِي تَصْغِيرِهَا؛ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْإِتْيَاسِ، وَقَدْ جَاءَ تَذْكِيرُ قُدَامَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: [السريع]

أَنْتَ امْرُؤٌ قُدَامَ أَبْيَاتِهِ مِنْ سُوءٍ مَا يَكْسِبُ كَلْبٌ عَقُورُ
لَا زَائِلَ عَنْهُ فَإِنْ زَارَهُ زَوْرُ الْمُرُورِ وَابِكَ بِفَسِّ الْمَزُورِ

اللغة: (قُدُودُ الرَّحْلِ): أَذَاتُهُ، وَاحِدُهُ: قَتْدٌ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا: أَقْتَادٌ. وَالرَّحْلُ: مَرْكَبُ الْبَعِيرِ، وَيُجْمَعُ عَلَى رِحَالٍ وَأَرْحُلٍ.

(وَيَسْفَعُنِي): يُخْرِقُنِي وَيَلْفَحُنِي فَيَغَيِّرُ بَشَرَتِي، وَمِنْهُ قَوْلُ الْبَدَوِيَّةِ لِعَمْرُو بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الرِّيَّاحِيِّ: أَتَيْتَنِي فِي غَدَاةٍ قَرَّةٍ وَأَنَا أَتَسْفَعُ بِالنَّارِ.

(وَالْجُوزَاءُ): بُرْجٌ مِنْ بُرُوجِ السَّمَاءِ، وَالشَّمْسُ تَحُلُّ فِيهِ عِنْدَ إِقْبَالِ شِدَّةِ الْحَرِّ.
(وَمُسْمُومٌ): ذُو سُمُومٍ، وَهِيَ الرِّيحُ الْحَارَّةُ، وَتَبَتْ مُسْمُومٌ: إِذَا أَصَابَتْهُ السُّمُومُ، وَيُقَالُ: أَسَمَ يَوْمُنَا، وَسَمَ، وَسَمَ، وَيَوْمٌ مُسْمُومٌ. وَالرِّيحُ الْحَارَّةُ: هِيَ السُّمُومُ وَالْحَرُورُ، وَفِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ: «وَوَقَانَا عَذَابَ السُّمُومِ» [الطور: ٢٧].

وَيُرْوَى هَذَا الْبَيْتُ: [البسيط]

وَقَدْ عَلَوْتُ قُدُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ تَجِيءُ بِهِ الْجَزَاءُ مُسْمُومُ
الْمَعْنَى: وَصَفَ جِلْدَهُ عَلَى السَّفَرِ وَقُوَّتُهُ عَلَيْهِ.

انظر: الديوان ١٩/١، وتاج العروس (سم) ٤١٦/٣٢، ولسان العرب (سم) ٣٠٢/١٢.

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قُدَيْدِمَةَ الْجَوَازِ مَسْمُومٌ
وَإِذَا كَانَ الْمُؤْتُّ غَيْرَ حَقِيقِي، جَازَ فِي فِعْلِهِ، إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الثَّانِي، وَالتَّذْكِيرُ،
كَقَوْلِكَ: (طَلَعَ الشَّمْسُ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ)، كِلَاهُمَا حَسَنٌ جَمِيلٌ، فَإِنْ تَأَخَّرَ الْفِعْلُ كَانَ
الوَاجِبُ أَنْ يُؤْتَّ، كَقَوْلِكَ: (الشَّمْسُ طَلَعَتْ)، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: (طَلَعَ)، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ
مِنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَى تَأْوِيلٍ، كَمَثَلِ أَنْ يُتَأَوَّلَ فِي (الْأَرْضِ) أَنَّهُ مَكَانٌ، فَيُذَكَّرُ الْفِعْلُ مُؤَخَّرًا،
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [المقارب]

(١) الْبَيْتُ لِعَامِرِ بْنِ جُوَيْنٍ الطَّائِي.

صَدْرُهُ:

فَلَا مِرْتَلَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

الشاهد فيه: حَذَفُ عِلَامَةِ الثَّانِي مَعَ التَّأخِيرِ ضُرُورَةً، كَمَا حَذَفَهَا مَعَ التَّقْدِيمِ فِي الْمُؤْتِّ غَيْرِ
الْحَقِيقِي، مِنْ قَوْلِهِ: (أَنْقَلَتْ) لَمَّا كَانَ الْأَرْضُ فِي الْمَعْنَى: الْمَكَانِ، فَحُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى، فَكَانَتْهُ قَالَ: وَلَا
مَكَانَ أَنْقَلَتْ إِنْقَالَهَا.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حَذَفُ عِلَامَةِ الثَّانِي فِي التَّقْدِيمِ، أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِهَا مَعَ التَّأخِيرِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ إِذَا تَقَدَّمَ،
فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْعَائِدُ عَلَيْهِ مِنْ وَفْقِهِ فِي التَّذْكِيرِ أَوْ الثَّانِي. كَمَا كَانَ وَفْقُهُ فِي الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ، فَكَأَنَّ
أَنَّهُ لَوْ تَنَّى أَوْ جَمَعَ الْأِسْمَ مُقَدِّمًا، عَادَ الذِّكْرُ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ، كَذَلِكَ إِذَا ذُكِّرَ أَوْ أُنْثَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
إِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَدِ إِلَيْهِ شَيْءٌ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَدِ إِلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ،
فَلَيْسَ يُلْزَمُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ وَفْقًا لَشَيْءٍ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: مَا جَاءَ إِلَّا هُنْدٌ، فَحُمِلُوا عَلَى الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ مَا جَاءَ أَحَدٌ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ
ذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا يَحْنِي، لَمْ يَحْتَمِلْ لِتَقْدِيمِ زَيْدٍ، أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ لِيَحْيَى إِلَّا وَاحِدًا فِي اللَّفْظِ
وَالْمَعْنَى.

قَالَ: فَلِهَذَا كَانَ (وَلَا أَرْضُ أَنْقَلَتْ إِنْقَالَهَا)، أَفْبَحُ مِنْ قَوْلِهِ: أَنْقَلَتْ الْأَرْضُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا فَبَحَ ذَلِكَ؛
لِاتِّصَالِ الْفَاعِلِ الْمَضْمَرِ بِفِعْلِهِ، وَكَوْنِهِ كَالْجُزْءِ مِنْهُ حَتَّى لَا يُمَكِّنَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا، بِمَا سَدَّ مَسَدَ عِلَامَةِ
الثَّانِي.

وَرَوَى النَّحَّاسُ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ: (أَرْضُ أَنْقَلَتْ إِنْقَالَهَا) بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ، كَمَا قَالَ ذُو الرُّمَّةِ: [الطويل]
مِنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ الْحَنْفِيُّ: [الطويل]

وَمَا إِنْ يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ اخْلَقَتْ وَعَهْـدٌ لِمَيْتٍ بِالْفَنَاءِ جَدِيدُ

وَلَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ.

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَى لَ إِنْقَالَهَا

وَهُوَ فِي أَنَّهُ عَلَى التَّأْوِيلِ نَظِيرُ أَنَّهُمْ يُؤَثِّرُونَ الْمَذْكُورَ كَمَا حَكَى الْأَصْمَعِيُّ مِنْ: أَنْ
أَعْرَابِيًّا قَالَ: (فُلَانٌ لَعُوبٌ؛ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا)، قَالَ: فَقُلْتُ: أَتَقُولُ: (جَاءَتْهُ كِتَابِي؟)
فَقَالَ: (أَلَيْسَ هُوَ صَحِيفَةً؟)

وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى فَيُؤَثِّرُ الْمَذْكُورَ، وَيَذْكُرُ الْمُؤَثِّرَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ،
ثُمَّ الْمَعْنَى فِي أَنْ فَارَقَ حَالُ التَّأَخِيرِ حَالِ التَّقْلِيمِ: أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَأَخَّرَ كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرَ
الشَّيْءِ، لَا اسْمُهُ الظَّاهِرُ، كَمَا بَيَّنَّا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَامَ)، كَانَ
الْفَاعِلُ ضَمِيرَ (زَيْدٍ)، وَكَانَ (زَيْدٌ) مَرْفُوعًا بِالِابْتِدَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَنْتَ إِذَا أَخَّرْتَ
(طَلَعَ) مِنْ قَوْلِكَ: (طَلَعَ الشَّمْسُ)، حَصَلَ فِي (طَلَعَ) ضَمِيرُ (الشَّمْسِ)، وَمِنْ الْبَعِيدِ أَنْ
يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرُ مُؤَثِّرٍ، ثُمَّ يَذْكُرُ، وَإِذَا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ.

اللفظة: (المُرْتَه): وَاحِدُ الْمَزْنِ، وَهِيَ السَّحَابُ. وَ(الْوَدْقُ): الْمَطَرُ.
وَيُقَالُ: أَبْقَلَ الْمَكَانَ، فَهُوَ بَاقِلٌ، وَهُوَ مِنَ الْمَطَرِ سَمَاعًا لَا قِيَاسًا، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَقَدْ قِيلَ:
مُبْقِلٌ عَلَى الْقِيَاسِ.

وَقَالَ أَبُو ذُوَادٍ لَأَبْنِهِ: مَا أَعَاشَكَ بَعْدِي؟ فَقَالَ: [الرجز]
أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلٌ أَكَلِ مِنْ حَـ _____ وَذَانِهِ وَأَنْسِلُ
فَأَخْرَجَهُ عَلَى الْقِيَاسِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: بَقَلَ الْمَكَانُ، بَقْلًا وَيَقُولَا، وَلَيْسَ بِكَثْرَةِ أَبْقَلَ.
وَالْبَقْلُ: أَصْلُهُ مَا ثَبَتَ عَنْ بَزْرَةٍ، عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ.
(وَالْجَنَّةُ): كُلُّ مَا ثَبَتَ فِي أَرْوَمَةٍ يَهْلِكُ فَرْعُهَا.

المعنى: وَصَفَ أَرْضًا مُخَصَّصَةً بِكَثْرَةِ مَا نَزَلَ بِهَا مِنَ الْقَيْثِ. فَقَالَ: لَا مُرْتَهَ وَدَقَتْ مِثْلَ وَدَقَهَا، وَلَا
أَرْضٌ أَبْقَلَتْ مِثْلَ إِنْقَالَهَا.

الإعراب: (مُرْتَه): مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ، وَالْخَبَرُ: مُقَدَّرٌ فِي مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ،
وَيَحْزُرُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَتْنِيًّا وَالْعَرْضُ الْعُمُومُ.

وَكَذَلِكَ (وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ)، إِلَّا أَنَّهُ أَعْمَلُ (لَا) هُنَا، وَنَصَبَ (وَدَقَهَا) وَ(إِنْقَالَهَا) عَلَى الْمَصْنَدِ الْمُشَبَّهِ بِهِ.

انظر: سيبويه ٢٤٠/١، والخصائص ٢/٤١١، والخزانة ١/٢١، ٢٣٠/٣، والعيني ٢/٢٦٤، وابن

يعيش ٥/٩٤، والهمع ٢/١٧١، ٢٣٠/٣، وأمالى ابن السجري ١/١٥٨، ١٦١.

(كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ بِالْوَاوِ وَالتُّونِ فِيمَا يَعْقِلُ). وَإِنَّمَا قُلْنَا: فِيمَا يَعْقِلُ؛ احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ: (الْإِوزُونَ، وَالْإِحْرُونَ)، مِمَّا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالتُّونِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَأَمَّا (الْبُنُونَ) فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى السَّلَامَةِ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْوَاحِدِ قَدْ سَلِمَ، وَالْوَاحِدُ (ابْنٌ) فِي الِاسْتِعْمَالِ، فَهُوَ إِذَا شَبَّهَ بِـ (أَبْنَاءٍ) فِي أَنْ لَمْ تَكُنْ صِبْغَةُ الْوَاحِدِ مَحْفُوظَةً فِيهِ.

ثُمَّ إِنْ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ، جَارٍ مَجْرَى تَأْنِيثِ (الشَّمْسِ، وَالْأَرْضِ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَأْنِيثُهُ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَيَجُوزُ فِي فِعْلِهِ - إِذَا تَقَدَّمَ - التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ، كَقَوْلِكَ: (سَارَتِ الْجَمَالُ، وَسَارَ الْجَمَالُ)، وَ(انْكَسَرَتِ الْجُدُوعُ، وَانْكَسَرَ الْجُدُوعُ)، وَ(قَطَعَتِ السُّيُوفُ، وَقَطَعَ السُّيُوفُ).

وَأَمَّا إِذَا أَخَّرَ الْفِعْلُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّأْنِيثُ، كَقَوْلِكَ: (السُّيُوفُ قَطَعَتْ)، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تَنْظُرَ فِي الْجَمْعِ إِلَى وَاحِدِهِ، فَتَنْظُرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَأْنِيثُ الْوَاحِدِ حَقِيقِيًّا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا فِي الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ إِنَّمَا كَانَ حَقِيقِيًّا فِي الْوَاحِدِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْاسْمُ مَوْضُوعًا لِدَاتِ الْمُؤَنَّثِ، وَالْجَمْعُ مَوْضُوعٌ لِإِفَادَةِ الْكَثَرَةِ فِي الْجِنْسِ، لَا لِنَفْسِ الْجِنْسِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّأْنِيثُ الْحَقِيقِيُّ، وَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ فِي هَذَا يُتَنَى عَلَى الْوَاحِدِ، لَكَانَ لَا يُؤَنَّثُ جَمْعُ الْمَذْكَرِ الْحَقِيقِيِّ، كَقَوْلِهِمْ: (خَرَجَتِ الرِّجَالُ)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الرجز]

إِذَا الرِّجَالُ كَثُرَتْ أَوْلَادُهَا

وَجَعَلَتْ أَمْرَاضَهَا تَعْتَادُهَا

فَهِيَ زَرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَاذُهَا

ثُمَّ اْعْلَمْ أَنَّ الْجَمْعَ إِذَا كَانَ فِيمَا يَعْقِلُ، كَانَ الْأَكْثَرُ فِي ذَلِكَ - إِذَا تَأَخَّرَ الْفِعْلُ - أَنْ يُلْحَقَ بِالْمَذْكَرِ ضَمِيرُ الْمَذْكَرِ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ، فَيَقَالُ: (الرِّجَالُ خَرَجُوا، وَالنِّسَاءُ خَرَجْنَ)، هَذَا أَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ مِنْ أَنْ تَقُولَ: (خَرَجَتْ، وَذَهَبَتْ).

(١) انظر: العقد الفريد ١/٤٢٥، وزهر الأكم ١/٢٤٣، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٠.

فَإِنْ كَانَ فِيمَا لَا يَعْقِلُ جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ، تَقُولُ: (السُّيُوفُ قَطَعَتْ وَقَطَعْنَ)، إِلَّا أَنَّهُمْ
يَجْعَلُونَ الثُّونَ دَلِيلًا عَلَى الْقَلَّةِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ: (ثَلَاثَ خَلَوْنَ)، وَهَكَذَا إِلَى الْعَشْرَةِ، فَإِذَا
جَاوَزَ الْعَشْرَةَ، قَالُوا: (إِلْحَدَى عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ)، وَلَا يَقُولُونَ: (خَلَوْنَ).

فصل في الأعداد^(١)

(١) اعْلَمْ أَنَّ الأعدادَ لَمَّا كانت مُبْهَمَةً كالمقادير، افتقرت إلى ما يبينها، فَإِذَا قُلْتَ: ثلاثة أو عشرة أو عشرون، فلم يعلم أي نوع تقصد، وَجَبَ أَنْ تَأْتِيَ بِمَا يُبَيِّنُ وَيُزِيلُ الْإِبْهَامَ.

والتبيين عَلَى ضربين:

أحدهما: أَنْ يكون بالإضافة.

والثاني: أَنْ يكون بالمنصوب، فالمُضَافَةُ تَحْتَصِرُ العشرة فما دونها؛ تقول: ثلاثة دراهم، وأربعة دراهم، وخمسة أثواب، وعشرة غلَمَة، ويجب أَنْ يضيفَ إلى أمثلة أَقَلِّ العَدَدِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ (أفعال، وأفعلة، وفِعْلَةٌ، فافعل ك: أَكَلْتُ، وأفعال ك: آيَاتٍ وأثواب، وأفعلة ك: أَجْرِيَّة، وفِعْلَةٌ ك: غِلْمَةٌ وَصِيَّة، فلا تقول: ثلاثة غِلْمَان؛ لَأَنَّ الغلمانَ للكثرة، والثلاثة إلى العشرة من عقود القلة، فيجب أَنْ تقول: ثلاثة غِلْمَة، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلجمع مثال قلة، جَازَ أَنْ تُضيفَ إلى مثال الكثرة، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ثلاثة دراهم، وأربعة دنانير؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا جمع مفردٍ للقليل كأكَلْتُ وأفَلَسَ.

ولا يجوز الإضافة فيما دون الثلاثة؛ لَأَنَّ اسم الجنس يدلُّ في ذَلِكَ عَلَى العدد، فَإِذَا قُلْتَ: عندي رجل. عَلِمَ الْإفراد كَمَا يُعْلَمُ الْجِنْس. وكذا الثَّنِيَّة إِذَا قُلْتَ: رَجُلَان، ذَلَّ الصيغة عَلَى العدد كَمَا يَدُلُّ عَلَى الجنس. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الجمع؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رجال، أو دراهم، أو أثواب، لم يدل شيء منه عَلَى عقدٍ مخصوصٍ مِنَ العَدَدِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، احتجَّتْ إِلَى أَنْ تُضيفَ إِلَيْهِ ما تقصدُ مِنَ العدد، فتقول: ثلاثة دراهم، وأربعة أثواب، وعشرة رجال، ولم تَحْتَجْ إِلَى أَنْ تقول: واحد رجال، وأثنا دراهم، وقد جاء ذَلِكَ في الشعر، وهو قوله: [الرجز]

ظَرْبٌ عَجْزٌ ———— يوز فيه ثَنَاتٌ حَنَظَلٍ

فهذا وَجْهٌ مِنَ الثَّنُوذ. ووجه آخر؛ وهو: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُضيفَهُ إِلَى ما يدلُّ عَلَى القليل؛ لِأَنَّ أَجْمَلَ أحوال الاثنين أَنْ يكون بمزلة ثلاثة، فَكَمَا تقول: ثلاث حَنَظَلَات، وثلاث ثَمَرَات، كَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ للشاعر أَنْ يقول: ثَنَاتٌ حَنَظَلَات.

والضرب الثاني من التبيين؛ وَهُوَ المنصوب، إِنَّمَا يكون إِذَا أثبتَ في الاسم ما يمنع من الإضافة؛ نَحْوُ الثَّوْنِ فِي عشرون، وَجَعَلَ أَبُو عَلِيٍّ تلكَ ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يلحقه تنوين؛ وهو ما تقدَّم. وأثَّه يضاف؛ نَحْوُ: ثلاثة دراهم وقد يُنْصَبُ، وَذَلِكَ قول بعضهم: ثلاثة أثوابًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لما نَوَّتُوا نَصَبُوا المميزَ لامتناع الإضافة، كَقَوْلِكَ: ما في السماء قدر راحة سَحَابًا.

اعلم أنه إنما كان الأمر في تأنيث الأعداد، وتذكيرها على العكس مما عليه الكلام لأمر أوجب ذلك، وهو أن أسماء الأعداد صيغت مع التاء، وجاءت والتاء فيها، فلما كان كذلك أحرّيت على المذكر متروكة على أصلها، وعلى ما جاءت عليه، ولما انتهي إلى المؤنث احتيج إلى الفرق، فحذفت التاء، فصار بهذا السبب كأن المذكر منها مؤنث، والمؤنث مذكر.

فإن قيل: محضول هذا الذي قلتم أن التاء إنما حذفت لتكون حال المؤنث مخالفة لحال المذكر، فهلا كان الحذف في المذكر والإثبات في المؤنث؟ فالجواب: أن المذكر في الرتبة قبل المؤنث، والمؤنث فرع عليه، وثان له، فلما كان كذلك، وجب أن يبدأ أولاً بالمذكر، ولما بُدئ به لم يكن لحذف ما صيغ الاسم عليه معنى، فتثبت التاء ولما ثبتت فيه، ثم أريد إجراؤه على المؤنث، احتيج إلى الفرق، فحذفت التاء.

وقد يقال ذلك على وجه آخر: وهو أن المذكر أصل، وتثبت التاء في اسم العدد كذلك هو الأصل؛ لأنه شيء كان عليه الصيغة، فكان الأصل بالأصل أولى. وأما الواحد والاثان، فحرياً على الأصل؛ من حيث كان التاء إنما لحقت الثلاثة إلى العشرة من أجل معنى الجمع، وليس الواحد والاثان بجمع، فلما كان كذلك كان دخول التاء فيهما لدخوله في (ضاربة)، و(قائمة)، وما شاكل ذلك مما لا يكون التاء من الصيغة في الأصل.

=

والقسم الثاني: ما كان فيه نون؛ نحو ما ذكرنا من عشرين، وهذا موضوع على التبيين بالمفرد النكرة المنصوب؛ نحو: عشرون درهماً، ولا يكون فيه الإضافة نحو: عشرون درهماً، تقول: عشرة درهماً؛ لأنهم شبهوا عشرون بضاربون في اللفظ، لما احتاج إلى تمييز وأتوا بالنكرة المفردة فنصبوها، فقالوا: عشرون درهماً، وثلاثون رجلاً، كما قالوا: ضاربون رجلاً، ولم يقولوا: عشرون رجلاً؛ لأن الغرض هو الدلالة على الجنس؛ لأن اسم العدد يدل على الجمع النكرة تبلغك المطلوب من معرفة الجنس، فاختارها أولى؛ إذ هي أخف من الجمع والمعرفة.

والقسم الثالث: نحو خمسة عشر؛ لأن فيه تقدير تنوين؛ إذ الأصل خمسة وعشرة. [المقتصد:

وَأَمَّا إِسْقَاطُهُمُ (الثَّاءَ) مِنَ الْعَشْرَةِ مَعَ الْمَذْكَرِ إِذَا رُكِبَ مَعَهَا الْوَاحِدُ إِلَى التَّسْعَةِ، كَقَوْلِكَ: (أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا)، فَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمِينَ، لَمَّا جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، كَرِهُوا أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ فِي مِثْلِ: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ) إِلَى (تِسْعَةَ عَشَرَ)، فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ حَذَفُوا فِي (أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ)، وَإِنْ كَانَ لَوْ لَمْ تُحَذَفْ لَمْ يَجْتَمِعْ ثَاءَانِ! فَالْجَوَابُ: أَنَّ مِنْ أَصُولِهِمْ إِذَا لَزِمَ حُكْمٌ فِي بَابٍ أَنْ يَطْرُدُوهُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ فِي الْجَمِيعِ، مِثْلُ أَنَّهُمْ قَالُوا: (يَعُدُّ) فَحَذَفُوا الْوَاوَ؛ لَوْقُوعِهِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، ثُمَّ حَمَلُوا (تَعُدُّ)، وَ(أَعُدُّ)، وَ(نَعُدُّ) عَلَيْهِ، وَقَالُوا (أَكْرِمُ)، وَالْأَصْلُ: (أَكْرِمُ)، فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ؛ لِاجْتِمَاعِ هَمْزَيْنِ، ثُمَّ قَالُوا: (تُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ)، فَحَذَفُوهَا، وَإِنْ كَانُوا لَوْ لَمْ يَحذفوها لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ هَمْزَتَانِ، وَلَمَّا ذَكَّرْنَا مِنْ أَنَّ السَّبَبَ فِي حَذْفِ الثَّاءِ كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَجْتَمِعَ ثَاءَانِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، لَمْ يَحذفُوا فِي الْمُؤنَّثِ، فَقَالُوا: (ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً)، وَذَلِكَ أَنَّ الثَّاءَ قَدْ كَانَتْ حُذِفَتْ مِنَ الْمَضْمُونِ إِلَى الْعَشْرَةِ.

وَأَمَّا بِنَاءُ الْأَسْمِينَ جَمِيعًا عَلَى الْفَتْحِ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ بِنَاؤُهُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ إِعْرَابًا، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ (حَضَرَمَوْتِ). وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ ضَمَّنُوا الْأَسْمَ مَعْنَى حَرْفِ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فَالْمَعْنَى: خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي حُكْمِ اسْمٍ آخَرَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ؛ فَلَا يَكُونُ بُدٌّ مِنَ الْوَاوِ. وَأَمَّا إِعْرَابُهُمُ (الْاِثْنَيْنِ) مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ مَا ضُمَّ إِلَى الْعَشْرَةِ، كَقَوْلِهِمْ: (جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ، وَمَرَرْتُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ)؛ فَلَأَنَّهُمْ وَضَعُوا كَلَامَهُمْ فِي كُلِّ مَا يَنْشُؤُ فِيهِ الْوَاحِدَ، وَالْجَمِيعَ أَنْ يُعْرَبُوا الثَّانِيَةَ.

تَقْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: (هَذَا، وَهَؤُلَاءِ)، فَلَمْ يَجْعَلُوا لَهُمَا إِعْرَابًا، ثُمَّ قَالُوا: (جَاءَنِي هَذَانِ، وَرَأَيْتُ هَذَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِهِذَيْنِ)، وَقَالُوا: (الَّذِي، وَالَّذِينَ)، فَبَنَوْهُمَا، وَقَالُوا: (جَاءَنِي اللَّذَانِ، وَرَأَيْتُ اللَّذَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِاللَّذَيْنِ)، فَأَعْرَبُوا.

فصل في الإعراب الأصلي، وغير الأصلي^(١)

اعلم أن الذي له احتيج إلى أن يكون للاسم إعراب: أنه كان من شأنه أن تتعوره معان لا يكون في صيغته دليل عليها، فالأصل في ذلك الفاعلية، والمفعولية، والإضافية، وليس يُعقل ذلك من صيغ الأسماء الظاهرة.

وإنما قلنا: (الظاهرة)؛ لأنهم قد جعلوا في صيغ المضمرات دليلا على هذه المعاني، فجعلوا ضمير الفاعل غير ضمير المفعول؛ حيث كان (الثاء) في (فعلت) ضمير الفاعل مخصوصا، و(الكاف) في (رأيتك) ضمير المفعول، ولا يكون ذلك في الظاهر، فلو قدرنا أن لا يكون هاهنا إعراب، لم ينفصل الفاعل من المفعول، إذ لو قيل: (ضرب زيد عمرو)، بإسكانهما لم يعلم الفاعل منهما من المفعول، فإن قيل: ففي الأسماء ما لا يظهر الإعراب فيه، كمثلي قولنا: (ضرب عيسى موسى)، فإن التعلق بذلك محال؛ من حيث يجري مجرى أن يقال: إنه لما كان لا يمكن الفرق في الواحد من الألف، بل أقل وجب أن يترك الفرق فيما هو ممكن فيه مما لا يخصى، ولا يعد.

(١) الإعراب هو الشكل الذي يكون في آخر الكلمات المعربة من الأسماء والأفعال، إذ تأتي في مواضع الإعراب الأربعة: الرفع والنصب والجر والجزم.

هذا الشكل يكون أصليا كما يكون غير أصليا، وكل من الأصلي وغير الأصلي - فيما أرى - مجرد مصطلحين دراسيين في النحو لحصر الشكل الذي يرد في آخر الكلمات المعربة دون أن يعني ما يتبادر إلى الذهن من هذه التسمية فلم يكن أحدهما أصلا للآخر في استعمال اللغة على الإطلاق.

فالإعراب الأصلي مظاهره أربعة هي:

١- الضمة للرفع - في الأسماء والأفعال -.

٢- الفتحة للنصب - في الأسماء والأفعال -.

٣- الكسرة للجر - في الأسماء فقط -.

٤- السكون للجزم - في الأفعال فقط -.

وخلاصة الأمر أن علامات الإعراب الأصلية هي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم!

الإعراب غير الأصلي: يقصد به ما لم يكن واحدا من الأربعة السابقة فهو ما جاء شكلا في آخر الكلمات المعربة في حالة الرفع غير الضمة، وفي حالة النصب غير الفتحة، وفي حالة الجر غير الكسرة، وفي حالة الجزم غير السكون.

ثُمَّ عَلِمْنَا أَنَّا إِنَّمَا جَعَلْنَا الْفَاعِلَ الْأَصْلَ فِي الرَّفْعِ، وَحَمَلْنَا الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ
 إِنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ الْخَبَرُ، وَالْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ، حَيْثُ إِنَّا رَأَيْنَا الْفِعْلَ يَكُونُ
 خَبَرًا، وَلَا يَكُونُ مُخْبِرًا عَنْهُ، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ قَدْ خَلَصَ لِلْخَبَرِ، وَكَانَ الْفَاعِلُ مَعْمُولًا
 الْفِعْلِ، كَانَ هُوَ بِأَن يَكُونَ أَصْلًا أَوَّلَى مِنَ الْمُبْتَدَأِ.

هَذَا وَمِنْ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ مَوْضُوعٌ لِمَا لَا يَسْتَعْنِي الْكَلَامُ عَنْهُ، فَيَجْعَلُ
 الْعِلَّةَ جَامِعَةً لِلْفَاعِلِ، وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ جَمِيعًا، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ
 يَكُنْ فِي الْكَلَامِ إِعْرَابٌ، لَكَانَ لَا يَكُونُ هَاهُنَا ذَلِيلٌ يَفْصِلُ الْفَاعِلَ عَنِ الْمَفْعُولِ؛ مِنْ حَيْثُ
 كَانَ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ يَقْتَضِي الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، وَلَوْ لَمْ تَجْعَلْ
 آخِرَ الَّذِي تَجْعَلُهُ فَاعِلًا مُخَالَفًا لآخر الَّذِي تَجْعَلُهُ مَفْعُولًا، لَمْ يُعْلَمَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ،
 وَلَسْنَا نَجِدُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مِثْلَ هَذَا الْمَوْجِبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّا إِنْ قُلْنَا: أَنَّهُ إِنَّمَا رُفِعَ الْمُبْتَدَأُ؛
 لِيَنْفَصِلَ مِنَ الْخَبَرِ، لَزِمَ مِنْهُ الْمَحَالُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ إِعْرَابُ الْخَبَرِ لِلرَّفْعِ أَيْضًا، وَإِذَا نَظَرْنَا
 رَأَيْنَاهُمَا لَا يَتَبَيَّنُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ هَذَا مُبْتَدَأٌ، وَذَلِكَ
 خَبَرٌ، بِأَن نَسْتَدِلَّ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؛ فَإِذَا رَأَيْنَا الْأِسْمَ دَالًا عَلَى شَيْءٍ يُثَبِّتُ لَهُ الْمَعْنَى، أَوْ
 يُنْفَى عَنْهُ الْمَعْنَى، عَلِمْنَا أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، فَإِذَا رَأَيْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي يُثَبِّتُ، أَوْ يُنْفَى، عَلِمْنَا
 أَنَّهُ خَبَرٌ، فَلَيْسَ بِالْإِعْرَابِ عَلِمْنَا أَنَّ (زَيْدًا) فِي قَوْلِنَا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّ قَوْلِنَا:
 (مُنْطَلِقٌ) خَبَرٌ؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى، قَالُوا: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِعْرَابٌ، لَكُنَّا لَا نَعْدُمُ
 بِذَلِكَ مَعْنَى نَحْنُ نَجِدُهُ الْآنَ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَجَبَ الْحُكْمُ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ أَصْلًا
 فِي الرَّفْعِ، وَكَوْنِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَرْعًا عَلَيْهِ؛ إِذْ كَانَ الْإِعْرَابُ مُفِيدًا فِي الْفَاعِلِ الْفَائِدَةَ الَّتِي
 لَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِعْرَابُ لَمْ يُعْرَفْ، وَكَانَ الْإِعْرَابُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ غَيْرَ مُفِيدٍ تِلْكَ الْفَائِدَةَ، لَمْ
 يَشْتَبِهْ الْأَمْرُ فِي أَنَّ الْفَاعِلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَصْلَ.

وَأَمَّا حَمْلُهُمْ خَبَرَ (كَانَ)، وَاسْمَ (إِنَّ)، وَالْحَالِ، وَالتَّوْصِيَةِ عَلَى الْمَفْعُولِ؛ فَلَا جُلَّ إِنَّا نَعْلَمُ
 ضَرُورَةَ أَنَّ مَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ أَقْوَى فِي الْحَاجَةِ إِلَى أَنْ يَكُونَ لَهَا عِلَامَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ
 الْمَعَانِي.

أَمَّا اسْمُ (إِنَّ)، وَخَبَرُ (كَانَ)، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا إِعْرَابٌ أَصْلًا، وَكَانُوا قَدْ أَجْرَوْا بَابَ
 (إِنَّ)، وَبَابَ (كَانَ) مُجْرَى مَا لَا يَعْمَلُ شَيْئًا، كَمِثْلِ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كُفَّتْ بِـ (مَا)، لَمْ
 يَكُنْ لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ كَبِيرُ خَلَلٍ.

وَأَمَّا الْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْحَاجَةُ إِلَى أَنْ يَكُونَ لَهُمَا إِعْرَابٌ ظَاهِرٌ، فَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَيُجْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولِيَّةَ كَالْفَاعِلِيَّةِ فِي أَنَّهَا مِنْ أَصُولِ الْمَعَانِي، وَكَانَ جَعْلُ النَّصْبِ فِي الْحَالِ، وَالتَّمْيِيزِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ أَوَّلَى.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَكُونُ بِالِإِضَافَةِ، كَمِثْلِ: (ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ، وَمَنْوَا سَمْنٍ، وَرَاقُودٌ خَلٌّ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ تَمْيِيزٍ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (مِنْ)، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوهُ اسْتِخْفَافًا، وَلَوْ كَانَ النَّصْبُ فِيهِ أَصْلًا، لَمَا تَحَوَّلَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، كَمَا لَمْ يَتَحَوَّلِ الْمَفْعُولُ عَنْهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ لَهُمْ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي هَذَا، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الرُّفْعَ لِمَا لَا يَسْتَعْنِي الْكَلَامُ عَنْهُ، وَالنَّصْبَ لِمَا كَانَ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ، فَتَجْمَعُ الْمَنْصُوبَاتُ كُلُّهَا فِي مَعْنَى (الْفَضْلَةِ)، وَتُجْعَلُ مَثَلًا كَالْجِنْسِ الْوَاحِدِ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا اسْمُ (إِنَّ)، وَخَبَرُ (كَانَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَحَدُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ بِفَضْلَةٍ.

فصل في الجر غير الحقيقي

يَكُونُ ذَلِكَ: إمَّا بَأَن يَكُونَ حَرْفُ الْجَرِّ مَزِيدًا، كَمَثَلِ: (أَلْقَى بِيَدِهِ)، وَ(قَرَأْتُ بِالسُّورَةِ)، وَالْأَصْلُ: أَلْقَى يَدَهُ، وَقَرَأْتُ السُّورَةَ، ثُمَّ قَدْ تَكُونُ الزِّيَادَةُ مُفِيدَةً، كَمَثَلِ: (مِنْ) إِذَا زِيدَتْ فِي الثَّقِي، نَحْوِ: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، فَإِنَّهَا تُفِيدُ اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ عَلَى مَا مَضَى.

وإمَّا بِإِضَافَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، وَإِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى فَاعِلِهَا، فِي الْمَعْنَى، كَمَثَلِ: ﴿هَدَيْتَا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَ(الْحَسَنُ الْوَجْهَ). —
وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ تَعْرِفَ فِي هَذَا: أَنَّ الَّذِي يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْفَصْلِ يَبِينُ أَنَّ تَكُونَ الْإِضَافَةَ حَقِيقَةً، وَيَبِينُ أَنَّ لَا تَكُونُ حَقِيقَةً: أُنْكَ إِذَا رَأَيْتَ الصِّفَةَ قَدْ جَرَتْ عَلَى تَكْرَرٍ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْإِضَافَةَ غَيْرَ حَقِيقَةٍ، فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَدَيْتَا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾، لَمْ تَشْكُ فِي أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْإِنْفِصَالِ نَحْوِ: (بَالِغَا الْكَعْبَةِ)، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَقِيقَةً، لَكَانَ (بَالِغُ الْكَعْبَةِ) مَعْرِفَةً؛ لَكُونِهِ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُجْعَلَ وَصْفًا لِلتَّكْرَرِ؛ لِأَنَّ التَّكْرَرَ لَا تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ. هَذَا وَمُحَالٌّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ تَكُونَ إِضَافَةً (بَالِغِ) إِلَى (الْكَعْبَةِ) حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ الْقَصْدُ بِـ (بَالِغِ) إِلَى إِنْسَانٍ قَدْ عُرِفَ بِأَنَّهُ بَالِغُ الْكَعْبَةِ، وَصَارَ ذَلِكَ عَلَامَةً لَهُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ.

وَإِذَا رَأَيْتَ الصِّفَةَ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا (رُبُّ)، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، عَلِمْتَ أَيْضًا أَنَّ الْإِضَافَةَ غَيْرَ حَقِيقَةٍ، مِثْلَهُ قَوْلُ جَرِيرٍ^(١): [البيسط]

يَا رُبُّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانًا
لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْمَعْنَى: يَا رُبُّ غَابِطُنَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْأَدْلَةِ، نَظَرْنَا إِلَى الْمَعْنَى، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى (يَفْعَلُ) - كَقَوْلِكَ: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ)، وَأَنْتَ لَا تُشِيرُ بِهِ إِلَى إِنْسَانٍ، قَدْ عُرِفَ بِضَرْبِ (زَيْدٍ) - عَلِمْتَ أَنَّهَا

(١) قاله جرير الخطفي من قصيدة في هجاء الأخطل "الديوان ٥٩٥" ومعنى البيت: رب إنسان

يغبطني بمحبي لكم لو كان مكاني للآقي ما لآقيته من حرمان.

الغبطة: تمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها.

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَيْشٍ أَحَبُّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
 (أَحَبُّ) فِي تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ، نَحْوُ: (أَحَبُّ الظَّهْرِ)، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ.
 وَالرَّابِعُ: النَّصْبُ وَالتَّنْكِيرُ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا).
 وَأَصْلُ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ)، بِرَفْعِ (الْوَجْهِ)، وَإِضَافَتِهِ إِلَى
 ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، وَإِنَّمَا حَدَّثَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ الْآخَرُ بِأَن تَقُلَ الْفِعْلَ عَنِ (الْوَجْهِ) إِلَى
 (الرَّجُلِ)، وَضَمَنَ (حَسَنٌ) ضَمِيرَهُ، أَي: ضَمِيرَ الرَّجُلِ، عَلَى مَا مَضَى.
 وَهَاهُنَا وَجُوهٌ أُخَرُ ضَعِيفَةٌ، وَهِيَ أَن يُقَالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ)، بِتَنْوِينِ
 (حَسَنٍ)، وَرَفْعِ (الْوَجْهِ) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلْتَ: (وَجْهَهُ)، إِلَّا أَنَّهُ قَبِيحٌ؛ مِنْ
 حَيْثُ إِنَّ الصِّفَةَ قَدْ عَرِيتَ مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ (رَجُلٌ)، وَذَلِكَ أَنَّ
 رَفَعَ الْوَجْهَ بِـ (حَسَنٍ)، يَمْنَعُ مِنْ أَن يُقَدَّرَ ضَمِيرُ الرَّجُلِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِفِعْلِ وَاحِدٍ
 فَاعِلَانِ، فَإِن وَصَلْتَ بِهِ شَيْئًا يَتَعَلَّقُ ذِكْرُهُ لِلْمَوْصُوفِ بِهِ، فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ
 الْوَجْهَ مِنْهُ)، كَانَ جَيِّدًا.
 وَمِنْ الْوُجُوهِ الضَّعِيفَةِ فِيهِ أَن تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ)، فَتَنْوِنَ (حَسَنًا)،
 وَتَنْصِبَ (وَجْهَهُ)، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ^(١): [الرجز]
 كَوْمَ الذَّرَى وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا

(١) من أبيات للناطقة الذبياني، وذلك أن المرض كان قد ثقل على النعمان بن المنذر، فكان يحمل
 على سرير فينقل به، وكان قد أمر بحجب الناطقة عنه لما بلغه أمر المتجردة "ديوان الناطقة ٢٣١".

ذئاب كل شيء: عقبة وآخره.

أحب الظهر: لا سنام له.

(٢) رواه ابن الأعرابي لبعض بني أسد، وفي الأصمعيات أنه من رجز لعمر بن لجأ التميمي، وصف
 فيه الإبل وصفا شاملا لكل ما فيها.

أورده العمبي ٥٨٣/٣ وصاحب الخزنة ٤٧٨/٣ والأشعري ١١/٣.

لكوم: القطعة من الإبل الذري: الأماكن المرتفعة. ودقت السرة: خرجت واسترخت من السمن.

(سُرَاتُهَا) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِـ (وَادِقَةٍ)، بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ: (سَمِينَةٌ سُرَاتُهَا)،
وَالصَّوَابُ: وَادِقَةُ السُّرَاتِ، وَسَمِينَةُ السُّرَاتِ.

وَأَقْبَحُ مِنْ هَذَا أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ)، فَتَجُرَّ (الْوَجْهِ)، مَعَ كَوْنِهِ
مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، وَمُهِمًّا بِذَلِكَ لِأَن يَرْتَفِعَ بِـ (حَسَنٍ)، كَمَا هُوَ الْحَقِيقَةُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا وَصَفْتَ الْمَعْرِفَةَ بِمِثْلِ: (حَسَنِ الْوَجْهِ)، كَانَ فِيهِ أَيْضًا وَجُوهٌ:
أَوَّلُهَا: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْحَسَنِ وَجْهَهُ)، بِالرَّفْعِ وَالْإِضَافَةِ، كَمَا هُوَ الْأَصْلُ.

وَالثَّانِي: (الْحَسَنِ الْوَجْهِ)، بِالْجَرِّ.

وَالثَّالِثُ: (الْحَسَنِ الْوَجْهِ)، بِالنَّصَبِ، وَشَاهِدُهُ مِنَ الشَّعْرِ بَيْتُ الْكِتَابِ ^(١): [الوافر]

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةٍ بِنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةٍ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

وَالرَّابِعُ: (الْحَسَنِ وَجْهًا)، وَمِثَالُهُ مِنَ الشَّعْرِ قَوْلُهُمْ ^(٢): [الرجز]

الْحُزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا

وَلَا يَحُوزُ أَنْ تَقُولَ: (الْحَسَنِ وَجْهِ)، فَتُضَيَّفَ (الْحَسَنُ) إِلَى (الْوَجْهِ) مَعَ تَنْكِيرِ

(الْوَجْهِ).

(١) من أبيات قالها الحارث بن ظالم المري، وكان قتل ابنا للأسود أخي النعمان بن المنذر ولجأ إلى
قومه فأبوا أن يمتنعوه من النعمان فلاحق بمكة وانتمى إلى قريش.

انظر: الحماسة الشجرية ١/ ٢٤٥، والمفضليات ٣١٤، ومنتهى الطلب ١/ ٣٠٢، وسيرة ابن هشام
٦٤، والنقائص ١٠٦١، وأنساب الأشراف ١/ ٤٢، وديوان المعاني ١/ ١٧٠، وصفة جزيرة العرب
١٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٣.

(٢) من رجز لرؤبة بن العجاج قاله من قصيدة في هجاء رجل وقبله:

فذاك وخم لا يبالي السبا

الحزن: ما غلظ من الأرض، والجمع حزون، الحزن بابا: يعني الرور والمتنع بابا.

انظر: الديوان ١/ ١٥، وسبويه ١/ ١٠٣.

فصل [في تمييز الأسماء]

التمييز في الأسماء على ضربين:

ضرب لا يجوز فيه إلا الجر، وهو من الثلاثة إلى العشرة، والمائة، والألف.
وضرب لا يجوز فيه إلا النصب، وهو من أحد عشر إلى التسعين، وما عطف عليها،
وفي كل ما كان مضافاً إلى شيء، كمثل (دره، وملوّه).
وضرب يجوز فيه النصب، والجر جميعاً، وذلك في كل ما كان من المقادير منوئاً،
غير مضاف إلى شيء لو كان فيه نون تشبیه، فمثال النون: قولهم: (راقود)، و(رطل)،
يجوز فيه أن تحذف النون، وتضيف، فتقول: (راقود خل، ورطل جز، وذراع كرباس)،
وما شاكل ذلك.

فإن كان المقدار مضافاً إلى اسم آخر، لم يكن في التمييز إلا النصب، وذلك في
قولك: (ما في السماء قدر راحة سحاباً)، ومثال ما فيه النون: (منوان، وقفيزان،
وجريان)، لك فيه أن تثبت النون وتنصب، فتقول: (منوان سمناً، وقفيزان برأ، وجريان
حنطة)، وأن تحذف النون، فتضيف، فتقول: (منوا سمن، وقفيزا بر، وجريان حنطة). فإن
أضفت اسم عدد إلى المكيال، أو الميزان، فقلت: (ثلاثة أقفزة، وثلاثة أرطال)، لم يجر في
التمييز إلا النصب، تقول: (ثلاثة أقفزة شعيراً، وثلاثة أرطال خبزاً)؛ لأن المقصود بالتمييز
على كل حال، هو الثلاثة، وهو مضاف، وقد جاء التمييز بعد تمام الاسم، ثم إنه إذا كان
الاسم مبنياً، فإنهم يبنون الحكم فيه على تقدير التنوين، وترك التقدير، وينصبون شيئاً
لتقدير التنوين، وذلك في (أحد عشر) إلى (تسعة عشرة)، وفي (كم) إذا كان استفهاماً،
ويجرون شيئاً على ترك تقدير التنوين، ونية الإضافة، وذلك في (كم) إذا كانت خبراً،
فإنهم أجروها مجرى (مائة مرة)، فقالوا: (كم رجل؟) وهو الأكثر، ومرة مجرى (العشرة)،
فقالوا: (كم رجال؟)، فإن وقع في هذا فصل بين (كم) ومميزها، وجب النصب، وذلك
قولك: (كم في الدار رجلاً؟) ومثله من الشعر قوله^(١): [البسيط]

(١) بيت من البسيط، وهو للقطامي.

و(العدم): فقد المال وقتله. و (الإقتار): الافتقار.

كَمْ نَأَلِّي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ
الأصل: كَمْ فَضْلٌ نَأَلِّي مِنْهُمْ، ثُمَّ لَمَّا فَضِّلَ بِـ (نَأَلِّي) بَيْنَ (كَمْ)، وَبَيْنَ (فَضْلٍ)
الَّذِي هُوَ الْمُتَمَيِّزُ الَّذِي نَصَبَهُ.

وَمِنْ مَسَائِلِ (كَمْ) أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُحْذَفَ التَّمْيِيزُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ، إِذَا عَرَفَ الْمُخَاطَبُ
الْجِنْسَ الَّذِي تُرِيدُ، مِثْلَ أَنْ تُجَرِّي ذَكَرَ الدَّرَاهِمِ، فَتَقُولُ: (كَمْ عِنْدَكَ؟) تُرِيدُ: (كَمْ دِرْهَمًا
عِنْدَكَ؟) أَوْ تَقُولُ: (كَمْ مَالُكَ؟) تُرِيدُ: كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ؟ وَتَقُولُ: (كَمْ سِرَتُ؟) تُرِيدُ: كَمْ
فَرَسَخًا سِرَتُ؟ وَ(كَمْ أَقَمْتَ بِهَذَا الْمَكَانِ؟) تُرِيدُ: كَمْ يَوْمًا، أَوْ كَمْ شَهْرًا؟

وَمِنْ مَسَائِلِهَا: أَنَّ الذَّكَرَ يَعُودُ إِلَيْهَا تَارَةً عَلَى لَفْظِ الْإِفْرَادِ، كَقَوْلِكَ: (كَمْ رَجُلٍ
رَأَيْتُهُ؟) وَأُخْرَى عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي
شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦].

وَمِمَّا يَبَيِّنُ أَنَّ النَّصْبَ الْأَصْلِيَّ هُوَ نَصْبُ الْمَفْعُولِ، وَأَنَّ مَا عَدَا الْأَقْسَامَ الْخَمْسَةَ - الَّتِي
هِيَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ - مِنْ
الْمَنْصُوبَاتِ، فَهُوَ فَرَعٌ عَلَى الْمَفْعُولِ: أَنَّ الَّذِي أَوْجَبَ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عَامِلًا فِي
الاسْمِ، هُوَ اقْتِضَاؤُهُ مَعْنَى فِيهِ، وَأَوَّلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ فِي الْاسْمِ هُوَ الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ
فِعْلٍ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَهُوَ يَقْتَضِي فَاعِلًا، وَلَا يَكُونُ لَهُ مَعْنَى مِنْ دُونِهِ، ثُمَّ يَلِي ذَلِكَ اقْتِضَاؤُهُ
الْمَفْعُولَ بِهِ، إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الْمَصْدَرَ مُتَعَدِّيًا كَانَ، أَوْ غَيْرَ مُتَعَدٍّ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ
الزَّمَانَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنفَكُ مِنْ زَمَانٍ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الْمَكَانَ إِذَا كَانَ مُبْهَمًا، ثُمَّ

والمعنى: الشاعر يمدح هؤلاء القوم بأنهم أنعموا عليه وأفضلوا عند فقره وعدمه - لشدة الزمان
وشمول الجذب -؛ وحين بلغ به الجهد وسوء الحال إلى أنه لا يستطيع الاحتمال - أي: الارتفاع -
لطلب الرزق ضعفاً وفقراً.

ويروى (أحتمل) - بالجيم - أي: أجمع العظام لأخرج ودكها وأتعلل به، و (الجميل): الودك.

والشاهد فيه: (فضلاً) حيث نصب (فضلاً) على التمييز مع الفصل بينه وبين (كم) الخبرية بفواصل.

انظر: الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وتحصيل عين الذهب ٣٠١، والإنصاف ٣٠٥/١،
والتبيين ٤٣٠، وشرح المفصل ١٣١/٤، وشرح عمدة الحفاظ ٥٣٥، وابن الناطم ٧٤٤، والمقاصد
التحوية ٢٩٨/٣، والخزانة ٤٧٧/٦، والديوان ٣٠/١.

اقتضاؤه الغرض الذي له فعل، ثم يلحق بهذا المفعول معه، وما عدا هذه الخمسة، فإنه لا يكون في الفعل اقتضاء له، فإذا قلت: (جاءني زيد ركباً، وضربت زيدا مجرداً من ثيابه)، لم تكن الهيئة التي يكون فيها الفاعل، والمفعول في حال وقوع الفعل مما يقتضيه الفعل، وإنما هو بيان حال يكون عليه الشيء في حال وقوع الفعل منه، أو به، فهو كالصفة إذا قلت: (جاءني زيد الركب، ورأيت زيدا الركب) في أنه لا يكون في اقتضاء الفعل في شيء.

وأما التمييز فكذلك؛ لأنك إذا قلت: (أخذت عشرين درهماً)، لم يكن الدرهم من اقتضاء الأخذ في شيء، وإنما هو بيان للعشرين، ثم أصله، كما ذكرنا الجر بـ (من)، ثم اختصروا، فحذفوا (من)، وأقاموا الواحد مقام الجمع في شيء، وذلك في مثل: (خمس عشرة درهماً)، وتركوه مجموعاً في شيء، كمثال: (قررتا به أعيننا، وطبتا أنفسنا، وهن أحسن الناس وجوهاً).

فَصْلٌ فِي إِعْرَابِ الْفِعْلِ^(١)

إِعْرَابُ الْفِعْلِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ فِيهِ كَمَا يُفِيدُ فِي الْأِسْمِ، فَلَسْتُ تَجِدُ لِلرَّفْعِ إِذَا قُلْتَ: (هُوَ يَفْعَلُ)، مَعْنَى، وَفِي النِّصْبِ إِذَا قُلْتَ: (أَنْ يَفْعَلَ)، مَعْنَى آخَرَ، كَمَا تَجِدُ ذَلِكَ فِي الْأِسْمِ، وَقَدْ يَتَوَهَّمُ فِي النِّصْبِ وَالْجَزْمِ أَنَّهُمَا يُفِيدَانِ فِيهِ مَعْنَى؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَلَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ)، رَأَيْتَهُ قَدْ حَدَّثَ فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ، وَذَلِكَ تَحْيِيلٌ لَا حَاصِلَ لَهُ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى النَّفْيِ هُوَ الْحَرْفُ نَفْسُهُ؛ لَا النِّصْبُ وَالْجَزْمُ، أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (لَا يَخْرُجُ زَيْدٌ، وَمَا يَخْرُجُ زَيْدٌ)، فَتَجِدُ النَّفْيَ فِي الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ لـ (مَا) وَ(لَا) عَمَلٌ فِيهِ، وَمَعَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، كَمَا كَانَ فِي حَالِ الْإِثْبَاتِ، وَإِنَّمَا يَتَّفِقُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْفَائِدَةِ فِي الْقَلِيلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَزْمَ يَفْصِلُ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ لِلنَّهْيِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلنَّهْيِ، كَقَوْلِكَ: (لَا تَفْعَلْ)، وَ(لَا تَفْعَلْ)، فَقَدْ يَحْرِي فِي الْعِبَارَاتِ مَا يُوهِمُ أَنَّ الْجَزْمَ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَلَيْسَ يَتَحَصَّلُ إِذَا أُنْعِمَ النَّظَرُ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّا نَعْقِلُ مَعْنَى الْمَجَازَةِ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (إِذَا)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢): [الخفيف]

(١) اعلم: أن إعراب الفعل المعتل الذي لامه ياءً أو واوٌ أو ألفٌ مخالفٌ للفعل الصحيح والفرق بينهما أن الفعل الذي آخره واوٌ أو ياءٌ نحو: يغزو أو يرمي تقول فيهما: هذا يغزو ويرمي فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع في الوقت كما تقول: هو يقتل ويضرب فإن وصلت خالف يقتل ويضرب فقلت: هو يغزو عمراً ويرمي بكرةً فتسكن الياء والواو ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة شاعرٍ فإن نصبت كان كالصحيح فقلت: لن يغزو ولن يرمي وإنما امتنع من ضم الياء والواو لأنهما تثقل فيهما فإن دخل الجزم اختلفاً في الوقف والوصل فقلت: لم يغزو ولم يرمٍ فحذفت الياء والواو وكذلك في الوصل تقول: لم يغزو عمراً ولم يرمٍ بكرةً وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها فحذفت الياء والواو لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل. والأمر كالجزم. تقول: ارم خالداً واغز بكرةً فحذف في الوقف والوصل إلا أنك تضم الزاي من (يغزو) وتكسر الميم من (يرمي) إذا وصلت.

فيدلان على ما ذهب للجزم والوقف وإنما تساوي الوقف في الأمر للجزم لأنهما استويا في اللفظ الصحيح فلما كان ذلك في الصحيح على لفظ واحد جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا: ارم واغز كما قالوا لم يرم ولم يغزو وقالوا: اضربا واضربوا كما قالوا: لم يضربا ولم يضربوا. [الأصول: ٤٩٢/١]

(٢) انظر: الكتاب ١٨٩/١، ونسبه لكعب بن زهير، وخزانة الأدب ٢١/٧، والمقتضب ٧٣/١.

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا
وَكَيْفَ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُجَازَاةَ مَعْنَى يَحْدُثُ فِي الْكَلَامِ بِحَرْفٍ هُوَ
أَصْلٌ فِيهَا، وَمَوْضُوعٌ لَهَا، وَهُوَ (إِنْ)، فَحُكْمُهَا فِي أَنَّهَا تُعْقَلُ مِنْ (إِنْ) حُكْمُ الْإِسْتِفْهَامِ
مَثَلًا فِي أَنَّهُ يَعْقَلُ فِي (هَلْ)، وَ(الْهَمْزَةُ).

وَالْمَنْفَصِلُ، تَقُولُ: (الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهْ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ)، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (زَيْدُ الدَّرْهَمِ أَعْطَيْتُهُوْهْ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ)، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، أَيْضًا ضَمِيرًا كَ (الكَافِ) فِي أَعْطَيْتُكَ، فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا الْوَصْلُ، تَقُولُ: (الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا)، وَلَا يَحْزُرُ أَنْ تَقُولَ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ)، وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ كَالْفِعْلِ، تَقُولُ: (زَيْدُ الدَّرْهَمِ مُعْطِيكَهْ، وَمُعْطِيكَ إِيَّاهُ)، وَمِمَّا يَصْلُحُ فِيهِ التَّنْصِلُ وَالْمَنْفَصِلُ: مَا يَكُونُ قَدْ انْتَصَبَ بِالمَصْدَرِ، نَحْوُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَهْ، وَمِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاهُ).

وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ فِي الضَّمَامَةِ: أَنَّهُ قَدْ يُرَاعَى فِيهَا الْمَرَاتِبُ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ لَا تُقَدِّمُ الْمُخَاطَبَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَلَا الْغَائِبَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَثَلًا: (مَلِكُنِيكَ زَيْدُ)، فَتُقَدِّمُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، وَلَا يَحْزُرُ أَنْ تَقُولَ: (مَلِكُنِي زَيْدُ)، وَتَقُولَ: (أَعْطَانِيكَ زَيْدُ)، وَلَا يَحْزُرُ: (أَعْطَاكُنِي زَيْدُ)، فَهَذَا فِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، وَمِثَالُهُ فِي الْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ أَنَّكَ تَقُولُ: (الدَّرْهَمُ أَعْطَاكَهْ زَيْدُ)، وَلَا تَقُولُ: (أَعْطَاهُوكَ).

نُونُ الْوَقَايَةِ^(١)

التُّونُ الَّتِي تُلْحَقُ قَبْلَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ (الْيَاءُ)، فِي نَحْوِ (أَكْرَمَنِي)، تُسَمَّى عَمَادًا، وَالْعَرَضُ مِنْهُ أَنْ تَحْفَظَ عَلَى آخِرِ الْفِعْلِ حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ، فَتَبْقَى فَتَحَةٌ (أَكْرَمَ) إِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمَنِي) عَلَى خَالِهَا، وَسُكُونُ (أَكْرَمَ) إِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمَنِي) عَلَى خَالِهِ، وَلَوْ لَمْ تَكُنِ التُّونُ لَوَجَبَ كَسْرُ آخِرِ الْفِعْلِ، وَأَنْ يُقَالَ: (أَكْرَمِي، وَأَكْرِمِي)، فَكَانَ يَتَغَيَّرُ الْفِعْلُ عَنْ صِيغَتِهِ، وَيَقَعُ اللَّبْسُ فِي الْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ يُشْبِهُ أَمْرَ الْمُؤَنَّثِ، وَلَا تَلْحَقُ هَذِهِ التُّونُ قَبْلَ هَذِهِ الْيَاءِ، إِذَا كَانَتْ الْيَاءُ ضَمِيرَ مَحْرُورٍ، إِلَّا فِي كَلِمَاتٍ مَعْدُودَةٍ، وَهِيَ: (عَنِّي)، وَ(مِنِّي)، وَ(لَدُنِّي). وَأَمَّا (قَدَنِي)، وَ(قَطَنِي)، فَإِنَّمَا أَلْحَقَا بِ (مِنِّي) مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُمَا مَعْنَى (حَسْبِي)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ (الْيَاءُ) ضَمِيرَ مَحْرُورٍ. هَذَا وَقَدْ جَاءَ تَرْكُ (التُّونِ) فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، فَقَالُوا: (مِنِّي، وَعَنِّي) بِنُونٍ وَاحِدَةٍ، وَ(قَدِي)، كَقَوْلِهِ^(١): [الرجز]

(١) هي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم، إذا نصبت بفعل، نحو: أكرمني، أو باسم فعل، نحو: عليك، بمعنى: الزمني، أو بـ إن وأخواتها، نحو: ليتني. وتلزم مع الفعل واسم الفعل، إلا ما ندر من قوله: إذ ذهب القوم الكرام، ليسي وأما إن وأخواتها فثلاثة أقسام: قسم لا تحذف منه إلا نادراً، وهو ليت. وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو لعل. وقسم يجوز فيه الأمران، وهو: إن، وأن، ولكن، وكان. وتلحق نون الوقاية أيضاً، قبل ياء المتكلم، إن جرت بـ من وعن. ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر. نحو قوله:

أيها السائل عنها ——— وعني لست من قيس، ولا قيس مني
أو بإضافة: قد، وقط، ولدن، وبجل. وكلها بمعنى حسب. وحذفها من بجل أكثر من إثباتها، بعكس الثلاثة التي قبلها.

ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذكرته إلا ما ندر، مما لا يقاس عليه. وحكم نون الوقاية مشهور، فلا نطول هنا باستيفائه.

وإنما سميت هذه التون نون الوقاية، لأنها لحقت، لتقي الفعل من الكسر. ثم حمل على الفعل ما ذكر. وقال ابن مالك: سميت بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر، نحو: أكرمني. فلولاً النون لالتباس أمر المذكر بأمر المؤنث. ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر. [الجنح الداني ١/١٢٤]

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ

(١) قال ابن يعيش: قاتله أبو بجدلة، وقال الجوهري: قاتله حميد بن مالك الأرقط لعبد الملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصره ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بابن الزبير.

الشرح: "قدي" كافيني وحسي "الخبييين" تثنية خبيب بضم الخاء وفتح الباء وهما عبد الملك بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع، يريد أبا خبيب وشيعته، "الإمام" يريد به عبد الملك بن مروان، "الشحيح" البخيل، "الملحد" الجائر الظالم.

المعنى: حسي نصر هذين الرجلين، فإن أمامي مظهرا عما تصف به ذلك المقيم في الحرم من رذيلتي: الشح والإلحاد.

الإعراب: قدي: اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه "من نصر" متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ونصر مضاف و"الخبييين" مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله "قدي" تأكيد للأولى ويجوز أن يكون "قد" اسم فعل، فإذا جعلته كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه، فجعله ابن هشام مضارعا: أي يكفيني، وجعله غيره ماضيا: أي كفاني، ورجح قوم أنه أمر وقدره "ليكفني".

الشاهد: في "قدي وقدي" حيث أثبت النون في الأولى وحذفها في الثانية تشبيها بقطبي في الأولى، وبحسي في الثانية.

انظر: ابن النظم ص ٢٨، وابن عقيل ١/ ٦٣، والأشعري ١/ ٥٧، والمكودي ص ١٨، وابن هشام ٩٠/ ١ - وأيضا في المغني ١/ ١٤٧، والسيوطي ص ١٧ وأيضا في مع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٣٦/ ١٢٤، والشاهد ٤٤٩ في خزانة الأدب والكتاب ج ١ ص ٣٨٧.

فَصْلٌ فِي الْكَافِ^(١)

(الْكَافُ) يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْمُخَاطَبِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: (رَأَيْتُكَ)، وَ(مَرَرْتُ بِكَ)، وَ(غُلَامُكَ).

(١) حرف، يكون عاملاً، وغير عامل. فالعامل: كاف الجر. وغير العامل: كاف الخطاب.

أما كاف الجر: فحرف ملازم لعمل الجر. والدليل على حرفيته أنه على حرف واحد، صدرًا، والاسم لا يكون كذلك. وأنه يكون زائداً، والأسماء لا تزداد. وأنه يقع مع مجروره صلة، من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد. ولو كان اسماً لقبح ذلك، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول. ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً، إلا في ضرورة الشعر. كقوله: يضحكن، عن كاليرد، المنهم أي: عن مثل اليرد. فالكاف هنا اسم، بمعنى: مثل، لدخول حرف الجر عليه.

ومذهب الأخفش والفارسي، وكثير من النحويين، أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً، في الاختيار. فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين. وشذ أبو جعفر بن مضاء، فقال: إن الكاف اسم أبداً، لأنها بمعنى مثل.

وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال: فالأول: تتعين فيه الحرفية، وذلك إذا وقع زائداً، نحو قوله تعالى "ليس كمثله شيء". قيل: وكذلك إذا وقعت أول كافين، كقول خطام الجاشعي: وصاليات، ككما يؤثفين قلت: وفي هذا نظر، من وجهين: أحدهما أن الكاف الأولى في ذلك زائدة، كالكاف في "ليس كمثله شيء"، فلا حاجة لإفراده بالذكر. والآخر أن الكافين في البيت يحتملان ثلاثة أوجه: أولها أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً، كما ذكر. وثانيها أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر، كقول الشاعر: ولا للماهم، أبداً دواء وثالثها أن يكونا اسمين، أكد أحدهما بالآخر. وقد أشار الزمخشري إلى ذلك، قال: ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت، للتأكيد، يعني: في قوله تعالى "ليس كمثله شيء"، كما كررها من قال: وصاليات، ككما يؤثفين وزاد بعضهم، فيما تتعين فيه الحرفية، أن تقع مع مجرورها صلة، كقول الشاعر:

ما يرتجى، وما يخاف، جمعا فهو الذي كالغيث، والليث، معا

قال: تتعين الحرفية في ذلك، لإجماعهم على استحسانه. ولو كانت الكاف في ذلك اسماً لزم أن يكون المبتدأ محذوفاً من الصلة، أي: فهو الذي هو كالغيث. وحذف المبتدأ من صلة الذي في مثل ذلك

قيح. [الجني الداني ١/١١٢]

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَرْفًا مُجَرَّدًا لِلخِطَابِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (ذَلِكَ)، وَ(هُنَاكَ)، وَ(النَّجَاءُكَ)، هِيَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ حَرْفٌ، بِذَلِكَ أَتَى لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَضَعَ مَوْضِعَ (الْكَافِ) اسْمًا، لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ، لَوْ قُلْتَ: (ذَا زَيْدٍ)، أَوْ (ذَا زَيْدًا) كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّ (ذَا) اسْمٌ إِشَارَةٌ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْإِضَافَةُ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يُضَافُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، أَوْ يُنْكَرُ، فَالنَّكْرَةُ كَقَوْلِكَ: (غَلَامُ زَيْدٍ)، الْأَصْلُ: (غَلَامٌ)، ثُمَّ أَضِفْتَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، وَأُضِيفَ فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١): [الطويل]

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي
إِضَافَةُ (زَيْدٍ) إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تُنْكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ تَعْرِيفَانِ. ثُمَّ إِنَّ وَجْهَ التَّنْكِيرِ فِيهِ أَنْ يُقَدَّرَ تَقْدِيرَ (صَاحِبٍ)، كَأَنَّهُ يُرِيدُ: عَلَا صَاحِبُنَا الْمُسَمَّى زَيْدًا رَأْسَ صَاحِبِكُمْ الْمُسَمَّى كَذَلِكَ زَيْدًا. وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ ذَلِكَ لَمْ

(١) قَالَ الْعَبْدِيُّ: قَائِلُهُ رَجُلٌ مِنْ طَيْئِ، كَذَا قَالَهُ الْمُبَرِّدُ.

وَقَبْلَهُ:

فَإِنْ تَقْتُلُوا زَيْدًا بِزَيْدٍ فَإِنَّمَا أَقَادَكُمْ السُّلْطَانُ بَعْدَ زَمَانٍ
وَقَصَّتْهُ أَنْ رَجُلًا مِنْ طَيْئِ يُقَالُ لَهُ: زَيْدٌ مِنْ وَلَدِ عُرْوَةَ بْنِ زَيْدِ الْخَيْلِ، قَتَلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ: زَيْدٌ، ثُمَّ أَقِيدَ بِهِ بَعْدَ، فَقَالَ شَاعِرُ طَيْئِ فِي ذَلِكَ.
الشرح: "علا" من علا يعلو علوا، هذا في المكان، وأما في الشرف والرتبة، فيقال: على يعلي علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، "النقا" - بفتح النون والقاف - الحرب.
ويروى:

علا زَيْدُنَا يَوْمَ الْحَمَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ

الإعراب: "علا" فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من الإعراب، "زيد" فاعل و"نا" مضاف إليه من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، "ويوم" ظرف زمان منصوب، و"النقا" مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، "رأس" مفعول به، و"زيد" مضاف إليه وهو مضاف و"كم" مضاف إليه، "بأبيض" جار ومجرور صفة حذف موصوفها أي: بسيف أبيض، "ماضي الشفرتين" صفة لأبيض كلام إضافي، "يماني" صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: في "زيدنا"، فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف. قال العيني: واستشهد به الزمخشري، وقال: أجرى زيدا مجرى النكرات، فأضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، وابن عيش ١/ ٤٤، وابن هشام في المغني ١/ ٥٠، والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

يُعْقَلُ لِلإِضَافَةِ فِيهِ مَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ يَكُونُ مَوْضُوعًا لشيءٍ بَعِيْنِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: الرَّجُلُ الَّذِي عَرَفْتَ أَنَّ مِنْ صِفَتِهِ كَذَا، وَكَذَا، فَكَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ تُضَيِّفَ الرَّجُلَ، مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ كَذَلِكَ مُحَالٌ أَنْ تُضَيِّفَ الْعِلْمَ، وَهَذَا مَوْضِعٌ يَقِلُّ تَنْبِيْهُ النَّاسِ لَهُ، وَمِثْلُهُ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يُثْنَى، وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ، فَإِذَا قِيلَ: (الرَّيْدَانِ)، كَانَ الْمَعْنَى: الْمُسَمَّيَانِ بِـ (زَيْدٍ)، وَإِذَا قِيلَ: (الرَّيْدُونِ) كَانَ الْمَعْنَى: الْمُسَمَّوْنَ بِـ (زَيْدٍ)، لَا يَكُونُ لِلثَّنْيَةِ، وَالْجَمْعِ فِيهِ مَعْنَى، إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْفَصْلُ اعْتَرَضَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَارْجِعْ إِلَى حَدِيثِ (الْكَافِ) وَاعْمَلْ أَبَدًا فِي أَنْ تَنْظُرَ إِلَى مَكَانِهَا، فَإِذَا أَمَكَّنَكَ أَنْ تَضَعَ مَوْضِعَهَا اسْمًا مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا فَاعْلَمْ أَنَّهَا اسْمٌ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّهَا حَرْفٌ مُجَرَّدٌ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْخَطَابِ.

وَمِمَّا الْكَافُ فِيهِ حَرْفٌ (إِيَّاكَ)، الصَّحِيحُ فِيهَا أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (الْكَافِ) فِي (ذَلِكَ)، وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَضَعَ مَوْضِعَهُ اسْمًا ظَاهِرًا، فَلَا يُقَالُ: (إِيَّا زَيْدٍ)، كَمَا لَا يُقَالُ: (ذَا زَيْدٍ)، هَذَا هُوَ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ الْكَلَامُ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ إِلَى جَوَازِ أَنْ يَكُونَ (الْكَافُ) هَاهُنَا ضَمِيرًا، وَفِي مَوْضِعِ حَرْفٍ، وَنَزَلَ (إِيَّاكَ) مَرَّةً (نَفْسِكَ)، فَقِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ: بَدَلُ: (إِيَّاكَ عَنَيْتُ): (إِيَّا زَيْدٍ عَنَيْتُ)، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ، فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَ)، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ هُوَ تَرْكُ الْأَخْذِ بِهِ لِشُدُوذِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ، وَسَلَكَ الْكُوفِيُّونَ فِيهِ مَسْلَكًا آخَرَ، فَقَالُوا: إِنَّ (الْكَافَ) هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَفِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتَكَ)، وَ(إِيَّا) عِمَادٌ لَهُ حَتَّى يُمْكِنَ اللَّفْظُ بِهِ مُقَدِّمًا. وَهَذَا قَوْلٌ قَرِيبٌ مِنَ الصَّوَابِ.

(لَدُنْ) ^(١)

(لَدُنْ) فِيهِ لُغَاتٌ: (لَدُنْ)، وَ(لَدَى)، وَ(لَدُ)، وَهُوَ فِي مَعْنَى (عِنْدَ) أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠]، وَيُقَالُ: (مِنْ لَدُنْ وَقْتُ الصَّلَاةِ)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: مِنْ عِنْدِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢): [الوافر]

فَإِنَّ الْكَثْرَ أَغْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْصِرْ لَدُنْ أَنِّي غُلَامٌ
الْمَعْنَى: مِنْ لَدُنْ كَوْنِي غُلَامًا، وَحَقُّهُ الْإِضَافَةُ أَبَدًا كَ (عِنْدَ) سَوَاءً.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (لَدُنْ غُدُوَّةٌ)، فَإِنَّهُمْ قَدْ خَصَّوْا (غُدُوَّةً) مِنْ بَيْنِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا بِحُكْمٍ مَعَهُ، وَهُوَ أَنْ تَصْبُوهَا بِهِ، وَقَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: لَهُ مَعَ (غُدُوَّةٍ) حَالٌ، لَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهَا، وَهُوَ

(١) فِيهَا ثَمَانِي لُغَاتٍ: لَدُنْ بفتح الدال، وَلَدُنْ بكسرها، فَكَأَنَّ (لَدُنْ) خَفَفَتْ بِحَذْفِ الضَّمَّةِ، كَمَا فِي عَضُدٍ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَإِذَا أَنْ تَحْذِفُ النُّونَ فَيَقْبَى (لَدُ) وَأَمَّا أَنْ تَحْرُكَ الدَّالَ فَتَحَا أَوْ كَسَرَا لِلْسَّاكِنَيْنِ، وَأَمَّا أَنْ تَحْرُكَ النُّونَ لِلْسَّاكِنَيْنِ كَسَرًا، لِأَنَّ زَوَالَ السَّاكِنَيْنِ يَحْصُلُ بِكُلِّ ذَلِكَ، فَهَذِهِ خَمْسُ لُغَاتٍ، مَعَ (لَدُنْ) الَّتِي هِيَ أَصْلُهَا، وَقَدْ جَاءَ: لَدُنْ وَلَدُ، فَكَأَنَّ لَدُنْ خَفَفَ بِنَقْلِ ضَمَّةِ الدَّالِ إِلَى اللَّامِ، وَإِنْ كَانَ نَحْوُ: عَضُدٍ فِي عَضُدٍ قَلِيلًا، كَمَا يَجِيئُ فِي التَّصْرِيفِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَإِذَا أَنْ تَحْذِفُ النُّونَ، وَإِذَا أَنْ تَكْسِرُ لِلْسَّاكِنَيْنِ، وَقَدْ جَاءَ: لَدُ، بِحَذْفِ نُونِ لَدُنْ الَّتِي هِيَ أُمُّ الْجَمِيعِ وَأَشْهُرُ اللُّغَاتِ، وَلَدَى، بِمَعْنَى لَدُنْ، إِلَّا أَنَّ لَدُنْ وَلُغَاتُهَا الْمَذْكُورَةَ، يُلْزِمُهَا مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، فَلِذَا يُلْزِمُهَا (مِنْ) إِمَّا ظَاهِرَةً، وَهُوَ الْأَغْلَبُ، أَوْ مُقَدَّرَةً، فَهِيَ بِمَعْنَى: مِنْ عِنْدِ، وَأَمَّا لَدَى، فَهُوَ بِمَعْنَى (عِنْدَ)، وَلَا يُلْزِمُهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعِنْدَ، أَعْمُ تَصْرِيفًا مِنْ لَدَى، لِأَنَّ (عِنْدَ) يَسْتَعْمَلُ فِي الْحَاضِرِ الْقَرِيبِ، وَفِيمَا هُوَ فِي حَرْزِكَ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا، بِخِلَافِ لَدَى، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْبَعِيدِ، وَإِعْرَابُ لَدُنْ الْمَشْهُورَةُ: لُغَةٌ قَيْسِيَّةٌ. [انظر: شرح الرضوى على الكافية ٢٢١/٣]

(٢) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِعَمْرُو بْنِ حَسَّانٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ مِنْ شُعْرَاءِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا مَعَ هَذَا الْبَيْتِ شَيْئًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ.

الْكَثْرَ بضم الكاف أي المال الكثير، والمراد طلبه والسعي في تحصيله.
يقول: كنت متوسطًا لم أفقر فقرا شديدا ولا أمكنتني جمع المال الكثير.

انظر: إصلاح المنطق ١/١٦٧، وعزارة الأدب ٧/١٠٤.

أَنَّ شَبَّهَ التَّوْنُ فِيهِ بِالتَّنْوِينِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا قُلْتَ: (هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا)، وَهُوَ شَيْءٌ نَادِرٌ غَرِيبٌ، يُقَاسُ الشَّوَادُ مِنَ الْأَحْكَامِ أَبَدًا عَلَيْهِ.

هَذَا وَ(غُدُوَّةٌ): اسْمٌ عَلَّمَ فِي كَلَامِهِمْ، يُقَالُ: (خَرَجْتُ غُدُوَّةً)، بِغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِثْلَ (طَلْحَةٍ، وَحَمْزَةٍ) فِي امْتِنَاعِهِ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ، وَالتَّأْنِيثِ. وَإِنَّمَا تَوْنٌ هَاهُنَا خُصُوصًا؛ لِيُظْهَرَ مَا أَرَادُوهُ مِنْ تَرْيِيلِ (لَدُنْ) مَرَّةً مَا يَعْمَلُ النَّصْبُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يُنَوِّنُوا، فَقَالُوا: (لَدُنْ غُدُوَّةً)، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِـ (لَدُنْ)؛ لِأَنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ يَكُونُ لَفْظُهُ فِي حَالِ الْجَرِّ كَلَفْظِ الْمَنْصُوبِ.

فصل في الضمير المستتر^(١)

فِي الْمُسْتَكْنِ إِنَّمَا كَانَ الضَّمِيرُ لَارِثًا فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، الَّتِي هِيَ: (أَفْعَلُ، وَأَفْعَلُ، وَتَفَعَّلُ، وَتَفَعَّلُ) مِنْ حَيْثُ كَانُوا جَعَلُوا هَذِهِ الصِّيَغَ لَا تَصْلُحُ لِلْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، وَكَانَ

(١) المستتر في حكم الموجود الملفوظ به، مع أنه غير مذكور في اللفظ ولا يسمى محذوفاً، لأنه هناك فرقاً بين الضمير المستتر والضمير المحذوف، فالمستتر في حكم الموجود المنطوق به، كما قلنا، أم المحذوف فإنه كان ملفوظاً به ثم ترك وأهمل، فليس في حكم الموجود، بذلك على هذا أنهم يقولون: لو سميت شيئاً بكلمة: "ضرب" التي استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكي الجملة، بغير تغيير مطلقاً في جميع الحالات الإعرابية، وتصير "ضرب" مع فاعلها المستتر من جهة حكمها عند الحكاية مثل جملة "ضرب الرجل" التي ظهر فيها الفاعل، فهما في حكم الحكاية سواء، أما إذا سميت بكلمة - "ضرب" المحذوف منها الضمير الفاعل لسبب والأصل ضربت مثلاً فإنها تعرب على حسب الجملة.

والمستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع، فهو في محل رفع دائماً، أما المحذوف فيكون من ضمائر الرفع وغيرها، ولهذا يكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب الموقع. والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذي سيحيى تفصيله، وليس نوع من المنفصل، ولا نوعاً مستقلاً بنفسه يسمى: "واسطة" بين المتصل والمنفصل. "راجع الخضري وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر..."

والمستتر ركن أساسي في الجملة، لا يتم معناها بغيره، فلا بد منه؛ لأنه "عمدة" كما يسمونه، أي: لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً، "إلا في بعض حالات قليلة كالربط بين الخير والمبتدأ" وأشياء ذلك وأما غيره فقد يستغني عنه إذا عدم من الجملة.

وهذه المناسبة يقول النحاة إن الضمير البارز له وجود في اللفظ ولو بالقوة، فيشمل المحذوف في مثل: جاء الذي أكرمت. أي: أكرمته: لإمكان النطق به، أو لأنه نطق به أولاً ثم حذف، بخلاف الذي استتر فإنه لا وجود له في اللفظ، لا بالفعل، ولا بالقوة فأمره عقلي، إذ لا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعبرون له المنفصل في مثل: قاتل في سبيل الله، فيقولون، إن الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، وذلك للتقريب. وبهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف. هذا إلى أن المستتر أحسن حالاً من المحذوف؛ لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود، ولذلك كان خاصاً بالعمد. أما المحذوف فلا بد له من القرينة.

(افْعَلْ) لَا يَكُونُ أَمْرًا إِلَّا لِلْمُخَاطَبِ، وَ(أَفْعَلْ، وَتَفْعَلْ) لَا يَكُونَانِ حَدِيثًا إِلَّا عَنِ الْمُتَكَلِّمِ، وَ(تَفْعَلْ) إِذَا كَانَ الثَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ، لَا يَكُونُ حَدِيثًا إِلَّا عَنِ الْمُخَاطَبِ. وَإِنَّمَا كَانَ يُتَصَوَّرُ أَنْ تَخْلُوَ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرُ أَنْ لَوْ كَانَ يَحْزُرُ أَنْ يُقَالَ: (افْعَلْ)، وَيُرَادُ بِهِ أَمْرٌ غَائِبٌ، كَمَا يَكُونُ (لِيفْعَلْ)، وَكَانَ إِذَا رُفِعَ بِهِ اسْمُ الْغَائِبِ خَلَا مِنَ الضَّمِيرِ، كَمَا يَخْلُو (لِيفْعَلْ) إِذَا رَفَعْتَ بِهِ ظَاهِرًا، فَقُلْتَ: (لِيفْعَلْ زَيْدٌ) مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ.

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ: أَنْ الْفِعْلُ إِنَّمَا يَخْلُو مِنَ الضَّمِيرِ إِذَا رَفَعْتَ بِهِ ظَاهِرًا، فَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ رَفْعُ الظَّاهِرِ بِهِ فَمِنْ الضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ، وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْغَيْبَةِ، فَإِذَا رُفِعَ بِهِ الظَّاهِرُ خَلَا مِنَ الضَّمِيرِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الظَّاهِرِ، جُعِلَ ضَمِيرُهُ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَرَبَ).

فصل

الجزء الواحد لا يُفِيدُ، فَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ)، وَلَمْ تُضْمِ إِلَيْهِ فِعْلًا، أَوْ اسْمًا آخَرَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ ذَكَرْتَ فِعْلًا، فَقُلْتَ: (ضَرَبَ)، وَلَمْ تُضْمِ إِلَيْهِ اسْمًا، وَلَمْ تُقَدِّرْ فِيهِ ضَمِيرَ الشَّيْءِ، لَمْ يُقَدَّرْ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ صَوْتِ ثُصُوْتِهِ، وَأَنْتَ تَرَى أَكْثَرَ النَّاسِ إِذَا سَمِعُوا هَذَا أَنْكَرُوهُ، وَظَنُّوا أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ مَعَانِي الْكَلِمِ الَّتِي أَرَادَهَا وَاضِعُ اللَّغَةِ؛ وَالسَّبَبُ فِي دُخُولِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَحْصِلُونَ مُرَادَنَا بِالْفَائِدَةِ، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا يَسْتَفِيدُهُ الْمُخَاطَبُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَعَانِي الْكَلِمِ الْمُرَدَّةِ تَكُونُ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ، كَمَا تَكُونُ مَعْلُومَةً لِلْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمُتَخَاطَبِينَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِمَعَانِي أَوْضَاعِ اللَّغَةِ الَّتِي يُكَلِّمُ بِهَا الرَّجُلُ صَاحِبَهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خِطَابٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنْ نَطَقَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ مَعَ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ أَصْلًا بِالْفَاطِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يُتَصَوَّرَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خِطَابًا لَهُ!

وَإِذَا قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْفَائِدَةَ قَدْ تَحْصُلُ مِنَ التَّأْلِيفِ، وَلَيْسَ كُلُّ كَلِمَتَيْنِ يَكُونُ فِيهِمَا تَأْلِيفٌ، إِنَّمَا يَكُونُ التَّأْلِيفُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْأَسْمِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَالْفِعْلِ وَالْأَسْمِ، كَقَوْلِكَ: (خَرَجَ زَيْدٌ). وَمَا عَدَا ذَلِكَ كَانَ الْإِتْلَافُ مُمْتَنِعًا فِيهِ، فَلَا يَأْتِلَفُ الْفِعْلُ مَعَ الْفِعْلِ، وَلَا الْفِعْلُ مَعَ الْحَرْفِ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: (مَا خَرَجَ)، وَلَا تَنْبُوِي فِيهِ ضَمِيرًا، وَلَا الْحَرْفُ مَعَ الْأَسْمِ، نَحْوَ: (إِنْ زَيْدًا)، أَوْ (هَلْ زَيْدٌ؟) ثُمَّ لَا تُقَدَّرُ ضَمٌّ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ إِلَيْهِ، إِلَّا فِي

مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، وَذَلِكَ أَيْضًا، إِذَا حَقَّقْتَ، لَمْ يَكُنْ اثْتِلَافَ حَرْفٍ مَعَ اسْمٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سَبَبَ الْفَائِدَةِ فِي قَوْلِنَا: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، أَنَّ فِيهِ مَعْنَى: أَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ، وَأُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ، وَأَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا تَابَ (يَا) عَنِ الْفِعْلِ، وَقَامَ مَقَامُهُ، صَارَ لِذَلِكَ كَأَنَّهُ الَّذِي حَصَلَتْ بِهِ وَيَا لاسِمِ الْفَائِدَةِ، هَذَا وَأَنَّهُ لَتَحْصُلَ الْفَائِدَةُ بِذِكْرِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ أَجْلِ دَلَالَتِهِ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي جَوَابٍ مَنْ يَقُولُ: (هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟) (لا)؛ الْفَائِدَةُ حَاصِلَةٌ هَاهُنَا، وَلَكِنْ لَيْسَ لِنَفْسِ مَا وَضِعَ لَهُ (لا)؛ وَلَكِنْ لِأَجْلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا لِلنَّفْيِ، ثُمَّ جَاءَ فِي جَوَابِ اسْتِفْهَامٍ، عَلِمَ أَنَّ الْمُجِيبَ بِهَا قَدْ نَوَى فِي نَفْسِهِ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهَا، وَأَنَّهُ قَصَدَ نَفْيَهَا، فَإِذَا قَالَ: (هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟) فَقَالَ الْمُجِيبُ: (لا)، عَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ: (لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ)، ثُمَّ جُعِلَ (لا) دَلِيلًا عَلَيْهِ.

الْجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ

وَالَّتِي لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ

الْجُمْلَةُ لَا يَكُونُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، حَتَّى تَقَعَ مَوْضِعًا يَصِحُّ وَقُوعُ الْمُفْرَدِ فِيهِ، وَمَوَاضِعُ ذَلِكَ هِيَ الَّتِي عَدَدْنَاهَا، فَإِذَا رَأَيْتَهَا فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ، فَاعْلَمْ أَنَّهَا عَارِيَةٌ الْمَوَاضِعِ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَمِنَ الْوَاضِحِ فِي ذَلِكَ: (الصَّلَّةُ): فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، لَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّلَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَلَا يَقَعُ فِيهَا الْمُفْرَدُ الْبَتَّةَ، وَإِذَا لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ مُفْرَدٍ، لَمْ يُتَصَوَّرْ تَقْدِيرُ إِعْرَابٍ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ يَكُونُ لِلْمُفْرَدِ.

وَعَلِمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ الْحَالِ، فَإِنَّهَا تَجِيءُ مَرَّةً مَعَ الْوَائِ، وَأُخْرَى بِغَيْرِ الْوَائِ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَغُلَامُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَهُوَ يُمْلِي الْحَدِيثَ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ).

وَمِثَالُ الثَّانِي: قَوْلُكَ: (أَتَانِي زَيْدٌ يَعْدُو بِهِ فَرَسُهُ)، وَكَقَوْلِ أَبِي دُوَادٍ^(١): [الخفيف] وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَخُوذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ (يَعْدُو بِهِ فَرَسُهُ): حَالٌ، وَكَذَلِكَ (يُدَافِعُ رُكْنِي... إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ)، لِأَنَّ الْجَمِيعَ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، وَهُوَ أَنَّا نَرَاهُمْ يَعْدُونَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَالِ مَسَائِلَ، لَيْسَ مَعْنَى الْحَالِ فِيهَا مَا أَصْلُوهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَصْلَوْا فِي الْحَالِ أَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الْخَبَرِ، وَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا)، كُنْتَ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ بِالرُّكُوبِ، كَمَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالْمَجِيءِ، وَأَصْلُوهُ أَيْضًا أَنَّ حَدَّ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لـ (كَيْفَ)؛ ثُمَّ إِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ فِي أَتْنَاءِ مَا يَجْعَلُونَ الْجُمْلَةَ فِيهِ حَالًا جُمْلًا مِنَ الْكَلَامِ لَا يُتَصَوَّرُ هَذَا الَّذِي أَصْلُوهُ فِيهَا.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مِثْلِ: (خَرَجْتُ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ)، وَقَوْلِ التَّابِعَةِ^(١):
[البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ
إِنَّ الْوَارِ لِلْحَالِ، وَإِنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ. مَعَ عَلَمِنَا أَنَّ قَوْلَنَا: (وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ): (الشَّمْسُ)
لَا تَكُونُ خَبَرًا عَنِ (زَيْدٍ)، وَلَا هَيْئَةً فِيهِ تَكُونُ جَوَابًا لـ (كَيْفٍ).

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُقَسَّمِ الْكَلَامُ فِي هَذَا قِسْمَيْنِ: يَكُونُ مَعْنَى الْحَالِ فِي
أَحَدِهِمَا مَعْنَى الصِّفَةِ وَالْهَيْئَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، كَالَّذِي أَرَادُوهُ حَيْثُ قَالُوا فِي
(كَيْفٍ): إِنَّهُ سُؤَالٌ عَنِ الْأَحْوَالِ. وَفِي الْآخَرِ مَعْنَى الْوَقْتِ، كَقَوْلِنَا: (خَرَجْتُ فِي حَالِ
طُلُوعِ الشَّمْسِ)، وَهُمْ بِالِاتِّفَاقِ قَدْ خَلَطُوا أَحَدَ الْقِسْمَيْنِ بِالْآخَرِ. وَالتَّحْقِيقُ مَا ذَكَرْتُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ حَالًا أَنْ تُغْنِيَ (الْوَارِ) فِيهَا فِي بَعْضِ الْكَلَامِ عَنْ ذِكْرِ
يَعُودُ مِنْهَا إِلَى ذِي الْحَالِ، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢): [السريع]

خَرَجْتُ وَالْوِطْءُ خَفِيٌّ كَمَا يَنْسَابُ مِنْ مَكْنِهِ الْأَرْقَمُ
قَوْلُهُ: (وَالْوِطْءُ خَفِيٌّ): حَالٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ حَسَنٌ مِنْ حَيْثُ عُلِمَ
أَنَّهُ أَرَادَ الْوِطْءَ مِنْهُ، لَا الْوِطْءَ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَمِثْلُ هَذَا أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَالْفَرَسَ مُلْحَمًا)، فَيَسْتَقِيمُ مِنْ حَيْثُ تَعْلَمُ أَنَّكَ
أَرَدْتَ: (وَفَرَسَهُ مُلْحَمًا)، وَلَوْ أَسْقَطْتَ (الْوَارِ)، فَقُلْتَ: (خَرَجْتُ الْوِطْءُ خَفِيٌّ)، وَرَأَيْتُ
زَيْدًا الْفَرَسَ مُلْحَمًا، لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّ (الْوَارِ) هِيَ الَّتِي تُنْبِئُ عَنِ إِرَادَةِ الذِّكْرِ فِي الْمَعْنَى، وَأَنَّكَ
أَرَدْتَ (فَرَسَهُ)، وَأَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ (وِطْأَهُ)، وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَهَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَحُلُوَ الْجُمْلَةُ مِنْ

(١) المستأنس: هو الذي يخاف الناس، أو الذي يرفع رأسه هل يرى شيئاً أو شخصاً. و (وَحَدٍ):

هو الوحيد المنفرد.

والشاهد فيه: (وحد) حيث أرجع (أحد) إلى أصلها وهو (وَحَدٌ) بالواو.

انظر: الخصائص ٢٦٢/٣، والأزهية ٢٨٥، وأمالى ابن الشجري ٦١٤/٢، وشرح المفصل ١٦/٦،
والمُلَخَّص ٤١٩، واللِّسَان (وحد) ٤٥٠/٣، (نهر) ٢٣٧/٥، والخِرَازنة ١٨٧/٣، والذِّبْوَان ١٧.

(٢) نُسِبَ هَذَا الْبَيْتُ لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ.

انظر: دلائل الإعجاز ٣٩٦/١، والحامسة البصرية ١٥٢/١.

الجملة التي لها موضع من الإعراب والتي ليس لها موضع من الإعراب ٢٦٧
أَنْ يَكُونَ فِيهَا ذِكْرٌ يُعْلَمُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى كَمَا فَسَّرْنَا، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِذَا أُرِيدَ بِالْحَالِ
التَّوْقِيتُ، كَمَثَلِ: (خَرَجْتُ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ عَلَى التَّوْقِيتِ لَمْ
يَقْتَضِ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ ذِكْرٌ يَعُودُ إِلَى ذِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ صِفَةً لَهُ، وَلَا يَكُونُ
الْقَصْدُ بِالْجُمْلَةِ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ مَعَ ذِي الْحَالِ وَهُوَ بِصِفَةِ كَذَا؛ لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لَا يَكُونُ
هَيْئَةً لِلخَارِجِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

هَذَا آخِرُ الْإِمْلَاءِ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ.

فَرَّغَ مِنْ تَحْرِيرِهِ وَتَدْبِيرِهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقْتَ الضُّحَى، الْعَاشِرِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ
سَنَةِ سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَخَمْسٍ مِائَةٍ.

رَحِمَ اللَّهُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ، وَدَعَا لِكَاتِبِهِ، وَلِصَاحِبِهِ بِالْمَغْفِرَةِ، وَالرَّضْوَانِ. آمِينَ رَبُّ
الْعَالَمِينَ.

فهرس

٥	مقدمة التحقيق
٧	مقدمة في علم النحو
١٤	الجملة
٢٣	أنواع الجملة
٣١	إمام العربية واللغة والبيان عبد القاهر الجرجاني
٣٥	وصف النسخة الخطية
٣٦	عملنا في الكتاب
٤١	مقدمة المصنف
٤٢	الاسم
٤٥	الفعل
٤٧	فصل في بيان شيء قالوه في الفعل
٤٩	باب الإعراب
٥١	إعراب الأسماء المعتلة
٥٣	فصل فيما لا يتصرف
٥٦	مسألة في (ماه وجور)
٥٦	مسألة في المقصود بالمنع
٥٧	مسألة في المبتدأ والخبر
٥٧	فصل
٥٨	مسألة
٦١	مسألة: في تقديم الخبر من باب (كان)
٦٢	مسألة في (ما دام)
٦٧	فصل في أصول المبتدأ والخبر

- ٧٠ فصلٌ في أفعالِ المُقارَبةِ
- ٧٢ نُكْتَةُ في (عَسَى)
- ٧٣ فصلٌ في (نعم وبئس)
- ٧٦ فصلٌ في التَّعَجُّبِ
- ٧٩ بَابُ حَسِبْتُ وَأَخَوَاتُهَا
- ٨٢ فصلٌ في الأفعالِ المتعدية إلى ثلاثة مفعولين
- ٨٤ فصلٌ
- ٨٥ فصلٌ في التَّمْيِيزِ
- ٨٧ فصلٌ
- ٨٨ أَنْوَاعُ الْمَصْدَرِ
- ٨٨ فصلٌ في (وسط)
- ٩٠ فصلٌ: انْتِصَابُ الْحَالِ عَنِ التَّنْكِيرِ
- ٩١ فصلٌ في بَابِ إِنْ
- ٩١ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ
- ٩٣ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ
- ٩٥ فصلٌ في (مَا)، وَ(لَا)
- ٩٦ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ
- ٩٧ فصلٌ
- ٩٨ فصلٌ
- ١٠٠ فصلٌ في الْوَائِ بِمَعْنَى (مَعَ)
- ١٠٢ فصلٌ في (إِلَّا)
- ١٠٤ فصلٌ
- ١٠٥ لَا سِيَّمَا
- ١٠٧ خَلَا، وَعَدَا
- ١٠٧ حَاشَا

١٠٨	فَصْلٌ فِي (سوى)
١٠٩	فَصْلٌ فِي النَّدَاءِ
١١١	فَصْلٌ
١١٣	فَصْلٌ
١١٥	فَصْلٌ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُتَنَادَى
١١٦	فَصْلٌ فِي (الابن)
١١٧	فَصْلٌ
١٢٠	فَصْلٌ فِي التَّرْخِيمِ
١٢٢	فَصْلٌ
١٢٤	فَصْلٌ فِي تَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
١٢٥	(أَنْ)
١٢٥	(لَنْ)
١٢٦	(كَيْ)
١٢٩	(إِذَنْ)
١٣١	فَصْلٌ فِي (حَتَّى)
١٣٢	(لَا الْمُتَعَلِيلِ)
١٣٣	(الْوَاوُ)
١٣٣	(أَوْ)
١٣٤	(الْفَاءُ)
١٣٦	فَصْلٌ فِي جَوَازِمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
١٣٦	(لَمْ)
١٣٦	(لَمَّا)
١٣٧	(لَا الْأَمْرِ)
١٣٩	(لَا النَّاهِيَةِ)
١٤٠	(إِنْ)

١٤٢	اَقْتَرَانُ جَوَابِ الشَّرْطِ بِالْفَاءِ
١٤٤	(إِذَا)
١٤٤	فَصْلٌ
١٤٥	فَصْلٌ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ
١٤٦	(الْبَاءُ)
١٤٧	(الْلَامُ)
١٤٧	(مِنْ)
١٤٨	(إِلَى)
١٤٨	(فِي)
١٤٨	(رُبُّ)
١٤٩	(حَتَّى)
١٥١	فَصْلٌ فِي حُرُوفِ الْقَسَمِ
١٥٣	(التَّاءُ)
١٥٤	فَصْلٌ : (عَنْ)
١٥٤	(عَلَى)
١٥٦	(الْكَافُ)
١٦٠	فَصْلٌ (مُذْ، وَمُنْذُ)
١٦٢	فَصْلٌ فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تَعْمَلُ
١٦٢	(لَوْ)
١٦٣	(لَوْ لَا)
١٦٧	(هَلْ)
١٦٧	(الْهَمْزَةُ)
١٦٨	(أَمَّا)
١٦٨	(لَا مُّ الْإِبْتِدَاءِ)
١٦٨	(سَوْفَ، وَالسَّيِّئُ)

١٦٩	(قَدْ)
١٦٩	فَصْلٌ فِي عَمَلِ (عَشْرُونَ)
١٧٠	مَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ
١٧٠	عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ
١٧٣	فَصْلٌ فِي عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ
١٧٤	فَصْلٌ فِي عَمَلِ الصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ
١٧٦	فَصْلٌ فِي عَمَلِ الْمَصْدَرِ
١٨١	فَصْلٌ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ
١٨١	(رُوَيْدٌ)
١٨٢	(بَلَهٌ)
١٨٢	(دُونُكَ)
١٨٢	(عَلَى)
١٨٣	(صَهْ، وَمَهْ)
١٨٣	(هَيْهَاتَ)
١٨٦	(شَتَانٌ)
١٨٧	(أَفْ، أَوْهْ، وَاهَا، وَيْ)
١٨٨	فَصْلٌ فِي حِذَا
١٩٠	فَصْلٌ فِي الْإِضَافَةِ
١٩٣	فَصْلٌ فِي تَمْيِيزِ الْأَعْدَادِ الْمُبْهَمَةِ
١٩٤	فَصْلٌ فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ
١٩٤	(مَنْ)
١٩٤	(مَا)
١٩٥	(أَيُّ)
١٩٥	(أَيْنَ)
١٩٥	(مَتَى)

٢٧٣	الفهرس
١٩٥	(حَيْثُمَا)
١٩٦	(إِذْ مَا)
١٩٦	(أَتَى)
١٩٧	(مَهْمَا)
١٩٨	فَصْلٌ فِي الْمَعَارِفِ
٢٠١	فَصْلٌ فِي (مَنْ)
٢٠٢	(مَا)
٢٠٤	فَصْلٌ فِي الَّذِي
٢٠٦	(أَيُّ)
٢٠٧	فَصْلٌ فِي التَّوَابِعِ
٢٠٩	التَّأْكِيدُ
٢١٠	الْفَرْقُ بَيْنَ (كُلُّهُمْ)، وَ (أَجْمَعُونَ)
٢١١	امْتِنَاعُ التَّوْكِيدِ فِي التَّنْكِيرِ
٢١٢	فَصْلٌ فِي الصِّفَةِ
٢١٤	فَصْلٌ فِي (ذُو)
٢١٥	فَصْلٌ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ
٢١٦	فَصْلٌ فِي الْبَدَلِ
٢١٨	فَصْلٌ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ
٢١٨	(الْوَاوُ)
٢٢٠	(الْفَاءُ)
٢٢١	(ثُمَّ)
٢٢٢	(أَوْ)
٢٢٤	(أَمْ)
٢٢٥	(لَا)
٢٢٦	(بَلْ)

٢٢٧	(لَكِنْ)
٢٢٨	(حَتَّى)
٢٢٩	فَصْلٌ فِي إِمَّا
٢٣٠	فَصْلٌ
٢٣١	فَصْلٌ فِي ثَاءِ الثَّانِيَةِ
٢٣٢	فَصْلٌ
٢٣٨	فَصْلٌ فِي الْأَعْدَادِ
٢٤١	فَصْلٌ فِي الْإِعْرَابِ الْأَصْلِيِّ، وَغَيْرِ الْأَصْلِيِّ
٢٤٤	فَصْلٌ فِي الْحَرِّ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ
٢٤٨	فَصْلٌ فِي تَمْيِيزِ الْأَسْمَاءِ
٢٥١	فَصْلٌ فِي إِعْرَابِ الْفِعْلِ
٢٥٣	فَصْلٌ فِي الضَّمَائِرِ
٢٥٥	تُونُ الْوَقَايَةِ
٢٥٧	فَصْلٌ فِي الْكَافِ
٢٦٠	(لَدُنْ)
٢٦٢	فَصْلٌ فِي الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ
٢٦٣	فَصْلٌ
٢٦٥	الْحُمْلُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالَّتِي لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ
٢٦٨	الفهرس

وقد تكون الصفة مؤكدة، وذلك كمثّل: مضى [٧٢/ب] أمس الدّابر، وأمس لا يكون إلّا دابراً. ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُنْفَخُ فِي الصُّورِ نَفْثَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة] والنّفخة لا تكون إلّا واحدة.

فصل في ذو

اعلم أنّ التحوين يقولون: إنّ ذو اجتلب ليكون وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، كما أنّ الذي اجتلب ليكون وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل.

تفسير هذا أنّك إذا أردت أن تصف الرجل بالمال؛ لم تستطع أن تقول: مررت برجلٍ مالٍ، فإذا جئت بـ (ذو)، فقلت: برجلٍ ذي مالٍ، حصل الغرض. كما أنّك إذا أردت أن تصف الرجل بصفة قد عُرف بها؛ لم تستطع أن تقول: مررتُ بزيد كان معنا^(١) أمسٍ، فإذا جئت بالذي، فقلت: زيدا الذي كان معنا أمسٍ؛ حصل المراد.

فصل

[عطف البيان]

عطف البيان لا يكون واحداً من أقسام الصفة التي ذكرناها. فلا يكون حلية ولا غريزة ولا فعلاً ولا قرابة ولا نسباً. وإنّما يكون علماً أو كالعلم، كقولك: مررتُ بأخيك زيد، ومررتُ بزيد أبي عبد الله، أو بأبي عبد الله زيد.

ويعتبر في هذا أن يكون^(٢) أشهر الاسمين؛ فإذا كان الرجل بالكُنية أعرِفَ منه

(١) في الأصل (معناه).

(٢) في الأصل (ويعتبر هذا في هذا أن يكون) بتكرار الضمير «هذا».

بالاسم؛ كان عطف بيانٍ للاسم. وإذا كان بالاسم أعرف منه؛ كان عطف بيانٍ لها.
ومّا يفصل عطف البيان من الصّفة، أنّ عطف البيان يدلّ [٧٣/أ] على المقصود، وإن لم يذكر قبله اسم آخر. والصّفة لا تدلّ على المقصود من غير أن يكون قبلها اسم تجري عليه. فلو أنّك أسقطت زيدا من قولك: جاءني زيدٌ الظّريفُ، فقلت: جاءني الظّريفُ؛ لم يُعلم أنّك أردتَ زيدا، كما يُعلم من قولك: جاءني أبو عبد الله؛ إذا كان معروفاً بالكنية، أنّك أردتَ زيدا، اللهمّ إلا أن تكون الصّفة غالبّةً على رجلٍ بعينه، كالجاحظ^(١) مثلاً؛ فإنّها حيثنّ تدلّ على المقصود. وإنّما دلّت؛ لأنّها قد خرجت عن حدّ^(٢) الصّفة، ولحقت بالعلم، وكلامنا في الصّفة التي لا تكون غالبّةً على إنسانٍ.

فصل

[البديل]

البديل يقوم مقام المبدل منه. وموضّوعه على أنّك تريد في أوّل الأمر شيئاً، ثم تتركه إلى شيءٍ آخر. وأظهر ما يكون هذا في بدل البعض من الكلّ. فإنّك إذا قلت: رأيتُ القومَ ثلثيهم؛ كنت أردتُ أولاً أن يعلم السّامعُ أنّك رأيتَ القومَ على الجُملة، ثم أردتُ ثانياً أن تبينَ المقدارَ الذي رأيته منهم؛ فقلتُ: ثلثيهم، فأنت في ثاني الحال تاركُ الأوّل،

(١) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري المعتزلي (١٥٠-٢٥٥/٧٦٧-٨٦٩)، عالم وأديب ومشارك في أنواع من العلوم. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، أخذ النحو عن الأخفش، والكلام عن النّظام، والفصاحة شفاهاً عن العرب في المريد. إليه تنسب الفرقة الجاحظية. من تصانيفه: الحيوان والبيان والتبيين والطبائع وغيرها. للتوسع في ترجمته انظر: ياقوت. معجم الأدباء، ١٦/٧٤-١١٤، وابن خلكان. وفيات الأعيان، ٣/٤٧٠-٤٧٥، والسيوطي. بغية الوعاة، ٢/٢٢٨، وكحالة. معجم المؤلفين، ٧/٨.
(٢) في الأصل (حدا).

وقاصدٌ إلى الثاني.

وكذلك الحال في بدل الاشتغال. فإذا قلت: سَلِبَ زيدٌ ثوبُهُ؛ فَإِنَّكَ أردتَ في أول الأمر أن تُعَلِّمَ السَّامِعَ أَنَّهُ قد وقع سَلْبٌ على زيد، ثم لما أعلمته ذلك؛ أردتَ أن تُعَلِّمَ المسلوبَ ما هو؛ فقلتَ: ثوبُهُ. وكذلك إذا قلتَ: أعجبني زيدٌ عِلْمُهُ [٧٣/ب] فقد أردتَ أولاً أن تُعَلِّمَهُ أن زيدا أعجبكَ على الجملة، ثم أردتَ من بعده إعلامه أن الذي أعجبكَ منه علمه.

وأما بدل الغلط فلا يكون المبدل منه مراداً بحال، بل يكون المراد هو البدل. فإذا قال الرجلُ: مررتُ برجلٍ حمارٍ؛ فقد أراد أن يقول: بحمارٍ، وذكر الرجلِ سهوً، أو على سبيل الغلط، فهو يكون ساقطاً بكَلٍّ وجهٍ.

وأما بدل الكل من الكل فمثاله قوله تعالى: ﴿أَفَذِينَ الَّذِينَ آمَنُوا أَفَأُولَئِكَ هُمُ السَّامِعُونَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] صراطُ الَّذِينَ: بدلٌ من الصراطِ المستقيم.

ويَغْمُضُ فيه معنى ترك الأول إلى الثاني، ووجه ذلك أن يقال: إِنَّ الشَّيْءَ الواحدَ إذا كان له اسمان؛ كل واحد منهما مستقلٌّ بالدلالة عليه، فإنه إذا ذُكر أولاً بأحد الاسمين، ثم ذُكر ثانياً بالاسم الثاني؛ كان القصد قد انصرف عن ذكره بالأول إلى ذكره بالثاني.

والنحويون يقولون في بدل الكل من الكل إنه قد يكون المبدل منه في بعض الكلام معتداً به، غير متزل منزلة المتروك، كما يوجبه ظاهر الأمر في البدل.

ويجب أن يُعَلِّمَ أنهم يبدلون المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة. فالأول كقولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ، والثاني كقولك: مررتُ بزيدٍ رجلٍ كريمٍ.

ولا يصح إبدال النكرة من المعرفة؛ حتى تكون مخصصة بصفة. فلو قلت: مررتُ بزيد رجلٍ؛ لم يكن شيئاً.

ومن بدل النكرة من المعرفة مخصصة [٧٤/أ] بالصفة قوله تعالى: ﴿لَتَنفَعَنَّا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (١٥) نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَائِفَةٍ ﴿١٦﴾ [العلق].

ويبدل الظاهر من الضمير. كقولك: مررتُ به زيد؛ ولكن لا يكون ذلك إلا في ضمير الغائب. فأما ضمير المخاطب والمتكلم؛ فلا يصح الإبدال منها.

قال صاحب الكتاب: «لو قلت: مررتُ بي المسكين؛ كان الأمر، فجزرت المسكين على البدل من الباقي بي لم يجوز. وكذلك الحكم في المخاطب، لو قلت: بك المسكين؛ كان فاسداً»^(١).

وقولهم في بدل الغلط إنَّ حقَّه أن يُستعمل ببل، فيقال: مررتُ برجلٍ بل حمارٍ؛ فإنَّ هذا أيضاً إنما يحسن إذا أردتَ أن تذكَّ إنساناً بالجهل، فتقول أولاً: مررتُ برجلٍ، ثم تقول: بل حمارٍ؛ لا تريدُ الحمارَ على الحقيقة، ولكنتَ تريد أن الذي مررتَ به، من الجهل وعدم معاني الإنسانية، بحيث يجب أن يكون إطلاق لفظ الرَّجل عليه، في حكم الغلط الذي يُستدرك ببل.

(١) سيبويه. الكتاب (هارون) ٧٦/٢، وفيه: «فإذا قلت: بي المسكين كان الأمر، أو: بك المسكين مررتُ، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عנית المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري مَنْ تعني؛ لأنك لست تحدث عن غائب».

فصل في حروف العطف

أول ما ينبغي أن تعلم في الواو أنّ الذي أراده النحويون فيها بالجمع؛ ليس هو ممّا يظنه الناس؛ وذلك أنّهم ظنّوا أنّ المعنى إذا قلنا في مثل: جاءني زيدٌ وعمروٌ، أنّ الواو للجمع، أنّها جاءا معاً، وفي حالٍ واحدةٍ؛ وهذا خطأٌ منهم في الظنّ. وإنّما مرادهم بالجمع أنّ المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم الذي علّقه به، فإذا قلت: جاءني زيدٌ وعمروٌ؛ كنت قد جمعت بينهما [٧٤/ب] في إثبات المجيء لهما، وجعلتهما شريكين في هذا الحكم؛ فأما المجيء نفسه فليس القصد بالجمع إليه.

ثمّ هذا الجمع الذي أراده، ولا يمنع من إرادة الجمع في المجيء، ولكنّه لا يوجبُه حتّى لا يجوز إذا قلت: جاءني زيدٌ وعمروٌ إلا أن يكون قد جاءا معاً، بل يجوز ذلك. ويجوز أن يكونا قد جاءا في وقتين. ويجوز أيضاً أن يكون المبدوء به في اللفظ قد تأخر مجيئه عن مجيء الثاني.

ويجوز أن يكون المقدم في اللفظ مقدّماً في الفعل أيضاً. وهو يحتمل إذا ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون قد جاءا معاً. وأن يكون المقدّم في اللفظ مقدّماً في الفعل كما هو. وأن يكون المقدّم مؤخّراً في الفعل، والمؤخّر مقدّماً.

وأما الذي ذهب إليه كثير من الناس، ممّن ليس من أهل هذا العلم، أنّ الواو يوجب الترتيب فمن الغلط الظاهر، لأمر منها: أنا نرى الواو يعطف بها ما لا يصحّ تقدير الترتيب فيه أصلاً، وذلك في الأفعال التي تقتضي أكثر من فاعلٍ واحدٍ، نحو: اختصم واشترك واجتمع، وأشبه ذلك ممّا لا يحصى. فإذا قلت: اشترك زيدٌ وعمروٌ؛ لم يتصوّر أن يثبت الاشتراك لزيد وحده، حتّى تزعم أن عمراً تأخّر عنه، كما يتصوّر أن تقول في:

جاءني زيدٌ وعمروٌ، أنَّ مجيءَ عمرو كان قبل مجيء زيد. فلو كان الواو من شأنها أن توجب [٧٥/أ] الترتيب لكان محالاً أن يعطف بها في موضع يستحيل تقدير الترتيب فيه. ومنها أنا نرى الناس يقولون: جاءني زيدٌ اليومَ وعمروٌ أمس، هو كلام شائع لا سبيل إلى دفعه.

ومنها أنها لو كانت للترتيب؛ لكان ينبغي أن يجوز وقوعها في معنى الفاء، وأن يوجب كون الثاني مسبباً عن الأول، كما تُوجبُ الفاء، إذا قلت: أعطاني فشكرته، وأن تقع في جواب شرط، كما يقع الفاء؛ ومعلوم أن ذلك محال.

وأما الفاء فإنه يوجب الترتيب. فإذا قلت: جاءني زيدٌ فعمروٌ؛ دلَّ الفاء على أن مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد. وعلى ذلك قولهم: أخذته بدرهم فصاعداً، المعنى: فزاد الثمن صاعداً.

ولا يصلح الواو ها هنا البتة. وتقول: أخذتها شيئاً فشيئاً، وأولاً فأولاً؛ فيكون المعنى على أنك أخذت الواحدَ بعد الواحد: أنك أخذتها مفرقةً، ولم تأخذها دفعةً واحدةً.

وأما ثمَّ فللترتيب أيضاً، إلا أن فيها دلالةً على أنه كان بينهما مهلةٌ وتراخٍ. فإذا قلت: جاءني زيدٌ ثمَّ عمروٌ؛ دلَّ على أن مجيء^(١) عمرو تراخى عن مجيء زيد، وأنه كان بينهما زمان، والفاء يقتضي أن الثاني اتصل بمجيئه بمجيء الأول، ولم يكن بينهما مهلةٌ.

وكذلك تجيء ثمَّ في حطّ الأقدار والمراتب، بعضها عن بعض، كقولهم: الأمير ثمَّ

(١) في الأصل (المجيء).

الوزير والأب ثم العم، وما شاكل ذلك. ولا يصلح الفاء في أشباه هذا [٧٥/ب] فلا يقال: الأمير فالوزير، على معنى التثني.

وأما أو فالعبرة المحققة فيها أن يقال: إنها تكون لأحد الشيتين أو الأشياء. ثم إنها إذا كانت في الخبر؛ كانت شكاً. من حيث أنك إنما تجعل الفعل الذي^(١) تُخبر به لأحد المذكورين، بغير عينه إذا كنت شاكاً.

وإذا كانت في الأمر كانت للتخير. فإذا قلت: اضرب زيداً أو عمراً؛ كنت خيرته في ضرب أيهما شاء، من حيث أنك إذا لم تخص واحداً منهما كان تخيراً لا محالة.

ثم اعلم أن الواجب أن يعود الضمير، فيما كان العطف فيه بأو، على لفظ المفرد دون التثنية والجمع. تفسير هذا أن الواجب أن تقول: زيداً أو عمرو قام، ولا تقول: قاما؛ لأنك لم تثبت الفعل لهما جميعاً، وإنما أثبتته لأحدهما لا بعينه، فصرت كأنك قلت: واحد من زيد وعمرو قام.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]؛ فإن الضمير فيه بجنس الفقير والغني، لا لغني وفقير المذكورين^(٢) في الآية. وهذا ولا يصح جعل الضمير لفقير وغني بوجه؛ لأنهما خبر كان، والضمير يعود إذا عاد إلى المخبر عنه لا إلى الخبر. ألا ترى أن الذي يصح في المعنى أن تقول: إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى به في الحالين: الفقر والغنى.

(١) في الأصل (التي).

(٢) في الأصل (المذكورين).

وأما قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين^(١)؛ فإنّ أوها هنا على أصلها من وجه،
وخارجة [٧٦/أ] عنه، وداخله في حكم الواو من وجه.

أما كونها على أصلها فهو أنّه يجوز له أن يقتصر على أحدهما. وأما دخولها في حكم
الواو فهو أنّه يجوز له الجمع بينهما في المجالسة، ويسمّى هذا الإباحة.

وأما أمّ فإنّه يكون على وجهين: متصلة ومنقطعة. فالمتصلة هي التي تكون مع الهمزة
بمعنى أي؛ كقولك: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ تريد: أيها عندك؟

وإنّما يُسأل بهذا مَنْ عرف كون أحدهما عنده؛ إلّا أنّه لا يعرف عينه؛ فهو يسأل
لينصّ له على واحد.

والمنقطعة هو أن يستفهم عن شيء، ثمّ تدع الاستفهام عنه وتستأنف الاستفهام عن
واحدٍ آخر. ومثال ذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ أردت في أوّل الأمر أن
تستفهم عن زيد، أهو عنده أو ليس هو عنده؟ ثمّ عرض لك قصد في أن تستفهم عن
عمرو، فقلت: أم عندك عمرو؟

ويقولون: إنّ أمّ في هذا الوجه تتضمّن معنى بل والهمزة جميعاً. وإنّ المعنى على أنّك

(١) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (٢١-١١٠/٦٤٢-٧٢٨). تابعي كان إمام أهل البصرة وحبر الأئمة في زمنه،
وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان السّاك. ولد بالمدينة المنورة وسكن بالبصرة. للتوسع في ترجمته انظر: ابن
خلكان. وفيات الأعيان، ٦٩/٢، ٧٣، والذهبي. نزهة الفضلاء، ٤/٤٤٧-٤٥٢، والزركلي. الأعلام، ٢/٢٤٢.
أما ابن سيرين هو أبو بكر محمّد بن سيرين البصري الأنصاري. فقيه وعحدث ومفسّر ومعبر للرؤيا. وُلِدَ بالبصرة
ونشأ بزازاً وفي أذنه صمم. تفقه وروى الحديث، واشتهر بتعبير الرؤيا. استكتبه أنس بن مالك بفارس. للتوسع في
ترجمته انظر: ابن خلكان. وفيات الأعيان، ٤/١٨١-١٨٣، والذهبي. نزهة الفضلاء، ٤/٤٥٦-٤٦٠، وكحالة.
معجم المؤلفين، ١٠/٥٩.

لما قلت: أزيد عندك؟ كان قصدك إذ ذاك أن تعلم كون زيد عنده، ثم أضربت عن ذلك، وأخذت في الاستفهام عن عمرو؛ ولا يكون هاهنا بمعنى أي. ومما هو مثال جيد في هذا قول المتنبي:

[الطويل]

أَذَا الْغُصْنُ أَمْ ذَا الدَّعْصُ أَمْ أَنْتَ فِتْنَةٌ^(١)

بدأ فاستفهم عن القَدَّ أهو الغصن على الحقيقة أم لا؟ ثم ترك ذلك، وأخذ يستفهم عن الرَّدَف أهو [ب/ ٧٦] الدَّعْصُ أم لا؟ وهذا بين في أنه لا يكون بمعنى أي لأنها إذا كانت بمعنى أي؛ كان الخبر واحداً، كقولك: أزيد خارج أم عمرو؟ والخبر هاهنا كما ترى اثنان: أحدهما الغُصْنُ والآخر الدَّعْصُ.

ومما يجب أن تعلم في هذا الموضع، الفرق أن يُسأل بأم والهمزة، كما ذكرنا في المتصلة، وبين أن يجعل أو مكان أم، فنقول: أزيد عندك أم عمرو؟.

بيان ذلك أنك إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ كنت قد عرفت كون أحدهما عنده. وإذا قلت: أزيد عندك أو عمرو؟ لم تكن عرفت كون أحدهما عنده، بل كنت شاكاً لا تعلم أحدهما عنده، أم ليس واحداً منهما عنده؛ ولهذا قالوا: إنَّ الواجب في جوابه أن تقول: لا أو نعم.

(١) المتنبي. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للمكبري، ١٢٣/٢. وعجزه:

وَدَيَّا الَّذِي قَبْلُكَ الْبَرْقُ أَمْ تَفَرُّ

وهو من قصيدة يمدح فيها أبا عبيد الله بن يحيى البحري المنبجي، ومطلعها:

أَرَيْتُكَ أَمْ مَاءُ الْعَيَامَةِ أَمْ خَمْرُ يَفِي بَرُودٍ وَفَوْفِي كَيْدِي جَمْرُ

دَيَّا: تصغير ذا، وهو تصغير حبة وشفقة. وقصد بالغصن قوامها، وبالدعص ردفها.

وأما إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فإنه لا يجوز أن تقول في جوابه: لا أو نعم، بل الواجب أن تقول: زيد أو تقول: عمرو؛ وذلك لأن الاستفهام إذا كان بأم والهمزة كان قد ثبت كون أحدهما عنده، ولا أو نعم إنما يصلح حيث لا يكون أحدهما عنده معلوماً، لا ينفي عن الثاني ما وجب الأول. فإذا قلت: جاءني زيد لا عمرو؛ كنت نفيت عن عمرو المجيء الذي أثبتته لزيد، وهو كلام مع مَنْ ظنَّ أنَّ الجاني كان [٧٧/أ] عمراً فأعلمته أنَّ الأمر على خلاف ما ظنَّ. ولا يعطف بها إلا بعد الإثبات، فلو قلت: ما جاءني زيد لا عمرو؛ كان محالاً.

بل للإضراب عن الأول والإثبات للثاني. فإذا قلت: جاءني زيد بل عمرو؛ كنت أضربت عن إثبات المجيء لزيد وأثبتته لعمرو. وكان المعنى بعكسه في لا لأنك ما هنا أثبت للثاني وأبطلت إثباتك الأول، وهناك أثبت الأول ونفيت عن الثاني؛ فزدت بذلك إثباتك الأول قوةً.

وإن جئت بها بعد النفي، فقلت: ما جاءني زيد بل عمرو؛ كان على وجهين: أحدهما أن تريد: بل جاءني عمرو. والثاني أن تريد: بل ما جاءني عمرو، والأول أقوى. لكنَّ إنما يعطف بها إذا كانت مخففة. ولا يخلو المعطوف بها من أن يكون مفرداً أو جملة. فإن كان مفرداً لم يجيء إلا بعد النفي، كقولك: ما جاءني زيد لكنَّ عمرو؛ وثبت للثاني ما نفيت عن الأول، بعكس ما صنعت في لا حين قلت: جاءني زيد لا عمرو. ولا يجوز أن يجيء ولكنَّ والمعطوف بها مفرداً بعد الإثبات، لو قلت: جاءني زيد لكنَّ عمرو؛ لم يكن كلاماً.

وإذا كان المعطوف بها جملةً فإنَّها تحيء بعد النفي والإثبات جميعاً. إلا أنَّ الواجب إذا

كانت الجملة الأولى إثباتاً؛ أن تكون الثانية نفيًا، كقولك: جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يجيء. وإذا كانت الأولى [٧٧/ب] نفيًا؛ أن تكون الثانية إثباتاً، كقولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو جاءني.

وكذلك أصلوا فيه أنها تنجيء أبداً لترك قصّة مخالفة إلى قصّة قد يكون صريحاً بأن يكون ما قبلها إثباتاً، وما بعدها نفيًا، وقد يكون من جهة المعنى دون صريح اللفظ. وذلك يكون إذا جعلت الخبر في الثانية لمعنى يُضاد معنى الخبر في الأولى. ومثاله قولك: زيدٌ عالمٌ لكن عمرو جاهلٌ. فقولك: عمرو جاهلٌ، وإن كان في ظاهره إثباتاً؛ فإنّه في المعنى نفي لما أثبتّه في الأول؛ لأنّ الجهل ضدّ العلم.

واعلم أنّ مذهب يونس^(١) في لكن أنها ليست بحرف عطف، وأنّ الاسم بعدها يكون محمولاً على عامل مُضمَر. فإذا قلت: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو؛ كان التقدير: لكن جاءني عمرو. وإذا قلت: ما رأيتُ زيداً لكن عمراً؛ كان المعنى: لكن رأيتُ عمراً. وكذلك يُضمرُ حرف الجرّ، فإذا قلت: ما مررتُ بزيدٍ لكن عمرو، قدر في عمرو أنّه مجرورٌ بباء مضمرة. ويستدلّ على ذلك بأن لكن تدخل عليها الواو، كقولك: ما جاءني زيدٌ ولكن عمرو. قال: فلو كانت حرف عطف؛ لم يجز دخول حرف عطف آخر عليه،

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب بالولاء المعروف بالنحويّ (٩٠-١٨٢/٧٠٩-٧٩٨، وفيه خلاف). أديب ونحوي وعالم بالشعر، عارف بطبقات الشعراء العرب. من قرية الجبل على دجلة بين بغداد وواسط. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم. كان له في العربية مذاهب وأقبيّة تفرد بها. من آثاره: كتاب معاني القرآن الكبير واللغات والتوارد وغيرها. للتوسع في ترجمته انظر: الزبيدي. طبقات النحويين واللفويين، ص ١٦٧-١٧٤، وياقوت. معجم الأدباء، ٢٠/٦٤-٦٧، وابن خلكان. وفيات الأعيان، ٧/٢٤٤-٢٤٩، وكحالة. معجم المؤلفين، ١٣/٣٤٧.

كما لم يميز في شيء من حروف العطف. وهذا مذهب قوي.

حتى قد تقدّم القول، وبينّا مخالفتها بحروف العطف كلّها، بأن كان من شرطها [٧٨/أ] أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه البتّة، حتى لا يجوز خلافه.

قد اتفق أن عدّ جماعة من النحويين إمّا في حروف العطف وجعلوها عشرة. والأمريّين أنّه ليس لها في العطف مدخل البتّة. والدليل على أنّها ليست من العطف في شيء؛ أنّها تحيى قبل تمام الكلام، وقبل الاسم الذي يعطف عليه، فتقول: جاءك إمّا زيد وإمّا عمرو.

وقد ترى إنّ إمّا الأولى قد جاءت قبل زيد، الذي هو الفاعل والمعطوف عليه؛ فمن جعلها عاطفة؛ لم يجد شيئاً يجعله معطوفاً بها؛ لأنّ الفاعل على كلّ حال لا يعطف على الفعل، فهذا واحد.

ثمّ إنّ حرف العطف يدخل عليها في قولك: إمّا زيد وإمّا عمرو، ولو كانت حرف عطف؛ لم يصحّ دخول حرف عطف آخر عليها.

ثمّ إنّها إنّما اجتلبت ليؤذن بالشك في أول الكلام، إذا قلت: جاءني إمّا زيد، علم السامع الشك من أول الأمر، ولا يكون الأمر كذلك في أو إذا قلت: جاءني زيد أو عمرو. وذلك أنّك تجد صدر الكلام هناك قد مضى على اليقين، ثمّ يعرض الشك. ألا ترى أنّك لو سكّيت على قولك: جاءني زيد، لم يكن إلّا خبراً على القطع، وليس كذلك الأمر في إمّا فإنّها تدلّ من قبل أن يتمّ الكلام، على أنّك شاكّ في الذي تريد أن تجعله فاعل الفعل أو مفعوله، وما شاكل ذلك.

فصل

[عطف الفعل على الفعل]

والفعل يُعْطَفُ على الفعل [٧٨/ب] كما يُعْطَفُ الاسم على الاسم. ويظهر ذلك بأن يكون قد عَمِلَ عاملٌ في الفعل الأول، كمثّل أن تقول: أريدُ أن تأتيَ زيداً فتقولَ له كذا، وكمثّل أن تقول: إنْ تعطِ زيداً وتكسُهُ كانَ كذا وكذا، وإنْ تأتني أُكرِمَكَ وأعطِكَ. ومثاله من التّزليل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف]، وقوله عزّ اسمه: ﴿إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ومثاله في النّصب: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْوَأَ بَيْتِي وَإِنَّكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [المائدة: ٢٩]. والغالب من حروف العطف في ذلك: الواو والفاء وثم وأو.

فصل

[تاء التانيث في الاسم]

تاء التانيث في الاسم ينفصل عنها في الفعل بأمرين: أحدهما: أنّها ساكنة في الفعل، كقولك: ضربتَ وقامتَ. وإنّما تتحرّك إذا تحركت لالتقاء الساكنين، كقولك: خرجتِ المرأةُ. والثاني: أنّها تُقَرَّر في الفعل تاء في الوقف والوصل، وفي الاسم تنقلب في الوقف هاء، كقولك: ضاريه وقائمه. هذا هو الشائع المُستعمل، وقد جاء في الشعر موقوفاً عليها تاء، كقوله:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ^(١)

أراد: كظهر الحجفه، يعني: الترس. ويقولون: كظهر المحنّ: يريدون الملاسة.

ومّا هو علامة لكون التاء للتأنيث، أنّ ما قبلها يكون مفتوحاً أبداً، إذا لم يكن ألفاً، كقولك: ضاربة وقائمة. وبهذا يفصل بين أن تكون التاء للتأنيث، وبين أن تكون لغير التأنيث. ولذلك جعلوا التاء [أ/٧٩] في أخت وبت لغير التأنيث، وذهبوا إلى أنّها مبدلة من الواو في الأخوة والبنوة، كما كانت كذلك في تراثٍ وتجاهٍ؛ لأنّهما من الوراثة والوجه.

فصل

[التأنيث]

كل اسم كان مؤنثاً من غير أن يكون فيه علامة التأنيث؛ كان في تقدير التاء بدلالة ردّهم لها في التصغير، كقولهم: أريضة ودليّة. يطرد ذلك في كلّ ما كان على ثلاثة أحرف. وإنّما شدّد منه قولهم: العريب، في تصغير عرب، وحُربٌ في تصغير حرب،

(١) الصغاني، الحسن بن محمّد بن الحسن. العباب الزاخر واللباب الفاخر. تحقيق: محمّد حسن آل ياسين. العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م. ص ٨٣ (حرف الفاء)، وابن جني. الخصائص، ١/ ٣٠٤ و ٢/ ٩٨، وابن جني. المحتسب...، ٢/ ٩٢، والأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣٥٣، العباب الزاخر، وابن منظور. اللسان، مادة (حجف).

وينسب هذا البيت لسُور الذّئب. وبعده:

قطعتُها إذا المَهْها تحجفت

مآرنا إلى ذراهم أهـدفت

التيهات: المفازة التي يتيه فيها سالكها، أي يتحير. بل جوز تيهات: أي ربّ جوز تيهات. الحجفة: الترس من الجلد؛ شبه به التيهات في الملاسة والخلو من الأعلام.

وقويس في تصغير قوس.

وإذا كان كان الاسم على أربعة أحرف؛ لم تلحق تاء التانيث تصغيره. تقول في
عقرب: عَقْرِب، وفي عناق: عُنَيْق، ولا تقول: عَقْرِبَة وَعُنَيْقَة. يقولون: إنَّ الحرف
الرابع عاقب تاء التانيث.

وربما جاء الشيء من ذلك شاذاً، وقد دخلت الهاء تصغيره، وذلك قولهم في قدّام
وراء: ورّيه وقديديمه. قال الشاعر:

[البسيط]

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُوْدَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قَدِيدُمُهُ الْجُوزَاءُ مَسْمُومٌ^(١)

وإذا كان المؤنث غير حقيقيّ جاز في فعله، إذا تقدّم عليه، التانيث والتذكير،
كقولك: طلَعَ الشَّمْسُ وطلعتِ الشَّمْسُ؛ كلاهما حسنٌ جميل. فإن تأخر الفعل كان
الواجب أن يؤنث، كقولك: الشَّمْسُ طَلَعَتْ؛ ولا ينبغي أن يقال: طلَعَ. فإن جاء شيء
من ذلك كان على تأويل، كمثل أن يتأول في الأرض أنه مكان؛ فيذكر الفعل مؤخرًا،

(١) الأعلام الشنمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى. ديوان حلقة الفعل. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي
الصقل. مراجعة: فخر الدين قباوة. حلب: دار الكتاب العربي، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م، ص ٧٣، والبطليوسي.
شرح الأشعار السنّة الجاهلية، ١ / ٥٧٢، وسيبويه. الكتاب (هارون) ٣ / ١٧٨ و ٣ / ٣٤١، والمفضل الضبي.
المفضليات، ص ٨١٩، والمبرد. المنتضب، ٢ / ٢٧٣ و ٤ / ٤١، والجرجاني. دلائل الإعجاز، ص ١٥٩ و ١٦٥،
والجرجاني. أساس البلاغة، ٢ / ٢٣٥.

وينسب هذا البيت لعلقة بن عبدة الفعل من قصيدة. ويروى عجزه أيضاً هكذا:

يَوْمٌ نَحْيِيْ بِهِ الْجُوزَاءُ مَسْمُومٌ

قتود الرّحل: أداته. يسفني: يحرّني، ويغيّر لوني. والسفنة: سواد يضرب إلى الحمرة. يقول: إنه يسير في الهاجرة بجلكد
فترحقه الشمس، وتغيّر لونه. وقوله: «نحْيِيْ به الجوزاء»: أي تطلع عليه الجوزاء بمجيئه. والمسموم: الشّدِيد الحرّ.

كقول الشاعر:

[المتقارب]

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا^(١) [٧٩/ب]

وهو في أنه على التأويل، نظير أنهم يؤثنون المذكر، كما حكى الأصمعي^(٢) من أن أعرابياً قال: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها. قال، فقلت: أقول جاءته كتابي؟ فقال: أليس هو صحيفة. ومثل هذا، مما يُحمل على المعنى فيؤنث المذكر ويذكر المؤنث، كثير في كلامهم.

(١) سيويه. الكتاب (هارون) ٤٦/٢، المبرد. الكامل، ٤٠٥/١، وابن جني. الخصائص، ٤١١/٢، وابن جني. المحتسب ...، ١١٢/٢، والأزهري. شرح التصريح ...، ٢٧٨/١، شرح الأشموني ٣١١/١، والأنباري. شرح القصائد السبع الطوال، ص ١٠٧ و ٥٢٢، وابن عقيل. شرح ابن عقيل، ٤٨٠/١، والخضري. حاشية الخضري ...، ١٦٤/١، والبغدادى. خزانة الأدب، ٤٥/١ (الشاهد ٢)، والعيني. المقاصد النحوية، ٢/٢١٥، وابن هشام. مغني اللبيب، ٤٤٩/٢. وابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد. سر الفصاحة. شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي. ميدان الأزر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م، ص ٧٤. وينسب البيت لعامر بن جوين الطائفي، وهو أحد الخلعاء الفتاك. وقيل: الأعشى، والأول الأشعج. ويروى عجزه:

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

وصدره:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

الزنة: السحابة البيضاء المائلة بالماء. ودق المطر: نزل قطراً. أبقلت الأرض: خرج بقلها.

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي (١٢٢-٢١٦/٧٤٠-٨٣١). أديب ولغوي ونحوي وإخباري ومحدث وفقه أصولي. من أهل البصرة وفيها توفي. قديم بغداد في أيام هارون الرشيد. من تصانيفه: نوادر الأعراب والمذكر والمؤنث وكتاب اللغات وغيرها. للتوسع في ترجمته انظر: الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين، ص ١٦٧-١٧٤، والقفطي. إنباء الرواة، ١٩٧/٢-٢٠٥، وابن خلكان. وفيات الأعيان، ١٧٠-١٧٦، وكحالة. معجم المؤلفين، ١٨٧/٦.

ثم المعنى في أن فارقَ حالَ التأخيرِ حالَ التقديم، أن الفعل إذا تأخر كان الفاعل ضمير الشيء لا اسمه الظاهر، كما بيناه في صدر الكتاب، من أنك إذا قلت: زيدٌ قام؛ كان الفاعل ضمير زيد، وكان زيدٌ مرفوعاً بالابتداء. وإذا كان كذلك، فأنت إذا أخرت طلع، من قولك: طلعَ الشمسُ؛ حصل في طلع ضمير الشمس، ومن البعيد أن يكون فيه ضمير مؤنث ثم يذكّر. وإذا تقدّم لم يكن فيه ضمير.

كل جمع مؤنثٌ إلّا جمع السلامة بالواو والتّون فيما يعقل. وإتّما قلنا: فيما يعقل احترازاً من نحو: الإوزون والإخرون^(١)، ممّا جمع بالواو والتّون، من غير أن يكون قد حذف منه شيء.

وأما البنون فقد خرج من الجملة؛ لأنّ معنى السلامة أن يكون لفظ الواحد قد سلم، والواحد ابن في الاستعمال، فهو إذا شبيه بأبناء في أن لم تكن صيغة الواحد محفوظة.

ثم إنّ ممّا يجب أن يعلم، أنّ تأنيث الجمع جارٍ مجرى تأنيث الشمس والأرض، وما أشبه ذلك ممّا تأنيثه غير حقيقي فيجوز في فعله، إذا تقدّم، التأنيث والتذكير، كقولك: سارت الجمال، وسارَ [أ/ ٨٠] الجمال. وانكسرت الجدوع، وانكسرَ الجدوع. وقطعت السيوف، وقطعَ السيوف. وأمّا إذا أخر الفعل فإنّه يجب التأنيث، كقولك: السيوفُ قَطَعَتْ.

وليس ينبغي أن ينظر في الجمع إلى واحد، فنظنّ أنّه إذا كان تأنيث الواحد حقيقياً وجب أن يكون ذلك معتبراً في الجمع؛ لأنّ التأنيث إنّما كان حقيقياً في الواحد، من حيث كان الاسم موضوعاً لذات المؤنث، والجمع موضوعٌ لإفادة الكثرة في الجنس لا

(١) ابن منظور. لسان العرب (مادة وزز) و (مادة حز). الإوزون: جمع إوزة، والإخرون: جمع حرة، وهي الأرض الصلبة.

لنفس الجنس. وإذا كان كذلك، كان موضوعاً لمعنى لا يتصور فيه التانيث الحقيقي. ولو كان الجمع في هذا بيتي على الواحد، لكان لا يؤث جمع المذكر الحقيقي، كقولهم: خرجت الرجال، وكقول الشاعر:

إِذَا الرِّجَالُ كَثُرَتْ أَوْلَادُهَا
وَجَعَلَتْ أَمْرَاضَهَا تَعْتَادُهَا
فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ ذَنَّا حَصَادُهَا^(١)

ثم اعلم أن الجمع إذا كان فيما يعقل، كان الأكثر في ذلك، إذا تأخر الفعل، أن يلحق بالمذكر ضمير المذكر، وفي المؤنث ضمير المؤنث. فيقال: الرجال خرجوا، والنساء خرجن. هو أكثر في الاستعمال من أن تقول: خرجت وذهبت.

فإن كان فيما لا يعقل؛ جاء فيه الأمر أن تقول: السيوف قطعت وقطعن، إلا أنهم يجعلون النون دليلاً على القلة؛ ولذلك يقولون: لثلاث خلون، وهكذا إلى العشرة. فإذا جاوزوا العشرة قالوا: لإحدى عشرة ليلة خلت [٨٠/ب] ولا يقولون: خلون.

(١) العبدلكاني الزوزني، أبو محمد عبد الله بن محمد. حماسة الظرفاء. تحقيق: محمد جبار المعيد. العراق: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨م، ٢/٢٩. واختلف في نسبته، ف قيل لزر بن حبيش، ولعبد بن الطبيب، ولضرار بن عمرو، ولأيمن بن خريم؛ ولم يرجح أحد منهم. وروي هكذا:

إِذَا الرِّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادُهَا
وَصَعِقَتْ مِنْ كَثَرِ أَجْسَادِهَا
وَأَضْبَحَتْ أَسْفَافُهَا تَعْتَادُهَا
فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ ذَنَّا حَصَادُهَا

فصل في الأعداد

اعلم أنه إنَّما كان الأمر في تأنيث الأعداد وتذكيرها، على العكس ممَّا عليه الكلام، لأمرٍ أوجب ذلك، وهو أنَّ أسماء الأعداد صيغت مع التَّاء، وجاءت التَّاء فيها، فلمَّا كان كذلك أجريت على المذكر متروكة على أصلها، وعلى ما جاءت عليه. ولمَّا انتهى إلى المؤنث؛ احتيج إلى الفرق فحذفت التَّاء فصار بهذا السَّبب، كان المذكر منها مؤنَّثاً، والمؤنث مذكراً^(١).

فإن قيل: محصل هذا الذي قلتم أنَّ التَّاء إنَّما حذف لتكون حال المؤنث مخالفةً بحال المذكر، فهلا كان الحذف في المذكر والإثبات في المؤنث؟

فالجواب أنَّ المذكر في الرتبة قبل المؤنث، والمؤنث فرع عليه وثانٍ له، فلمَّا كان كذلك، وجب أن يُبدأ أولاً بالمذكر، ولمَّا بدىء به لم يكن لحذف ما صيغ الاسم عليه معنى، فتثبت التَّاء، ولمَّا تثبَّت فيه، ثمَّ أريد إجراؤه على المؤنث؛ احتيج إلى الفرق فحذفت التَّاء.

وقد يقال ذلك على وجهٍ آخر، وهو أنَّ المذكر أصل، وثبوت التَّاء في اسم العدد كذلك هو الأصل؛ لأنَّه شيءٌ كان عليه الصَّيغة؛ فكان الأصل بالأصل أفيد^(٢).

أمَّا الواحد والاثنان فجريا على الأصل، من حيث كانت^(٣) التَّاء إنَّما لحقت الثلاثة إلى العشرة من أجل معنى الجمع، وليس الواحد والاثنان بجمع. فلمَّا كان كذلك، كان

(١) في الأصل (كان المذكر منها مؤنث والمؤنث مذكراً).

(٢) في الأصل غير واضحة.

(٣) في الأصل (كان).

دخول التاء فيها لدخوله في ضارية وقائمة، وما شاكل ذلك، مما لا يكون [٨١/أ] التاء فيه من الصيغة في الأصل. وأما^(١) إسقاطهم التاء من العشرة مع المذكر، إذا ركب معها الواحد إلى التسعة، كقولك: أحد عشر درهماً؛ فالسبب في ذلك أن الاسمين لما جعلوا اسماً واحداً؛ كرهوا أن يكون فيه علامتا تأنيث، في مثل: ثلاثة عشر، وأربعة عشر إلى تسعة عشر.

فإن قيل: فقد حذفوا في أحد عشر واثنا عشر، وإن كان لو لم تحذف لم يجتمع تاءان. فالجواب: إن من أصولهم إذا لزم حكم في باب أن يطردوه فيه، وإن لم يلزم في الجميع. مثل أنهم قالوا: يبعد، فحذفوا الواو؛ لوقوعه بين ياء وكسرة، ثم حملوا تعد وأعد وتعد عليه.

وقالوا: أكرم، والأصل: أأكرم، فحذفوا الهمزة لاجتماع همزتين. ثم قالوا: تكريم وتكرم ويكرم، فحذفوها وإن كانوا لو لم يحذفوها لم يكن همزتان.

ولما ذكرنا من أن السبب في حذف التاء كراهية أن يجتمع تاءان في اسم واحد؛ لم يحذفوها في المؤنث، فقالوا: ثلاث عشرة امرأة، وذلك أن التاء قد كانت حذفت من المضموم إلى العشرة.

وأما بناء الاسمين جميعاً على الفتح، فإن الأول واجب بناءه من حيث أنه لا يكون في حشو الكلمة إعراباً، فحكمه حكم الاسم الأول من حضرموت. وأما الثاني فقالوا: إن ذلك من أجل أنهم ضمّنوا الاسم معنى حرف العطف، لأنك إذا قلت: خمسة عشر، فالمعنى: خمسة وعشرة؛ لأن الاسم إنما [٨١/ب] يدخل في حكم اسم آخر

(١) في الأصل (وما) وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه أعلاه.

بحرف العطف. ألا ترى أنك تقول: خمسة وعشرون؛ فلا يكون بدُّ من الواو.

وأما إعرابهم الاثنين من بين جميع ما ضمَّ إلى العشرة، كقولهم: جاءني اثنا عشر، ورأيت اثني عشر، ومررت باثني عشر؛ فلا تُهم وضعوا كلامهم في كل ما يبنون فيه الواحد والجميع أن يعربوا التثنية.

تفسير هذا أنهم قالوا: هذا وهؤلاء؛ فلم يجعلوا لهما إعراباً. ثم قالوا: جاءني هذان، ورأيت هذين، ومررت بهذين. وقالوا: الذي واللذين^(١)؛ فبنَوْهُمَا، وقالوا: جاءني اللذان، ورأيت اللذين، ومررت باللذين، فأعربوا.

فصل

[حاجة الاسم للإعراب]

اعلم أن الذي له احتياج إلى أن يكون للاسم إعرابٌ، أنه كان من شأنه أن تَعْتَوِرَهُ معان لا يكون في صيغته دليل عليها. فالأصل في ذلك الفاعلية والمفعولية والإضافية. وليس يُعقل ذلك من صيغ الأسماء الظاهرة، وإنما قلنا الظاهرة لأنهم قد جعلوا في صيغ المضمرات دليلاً على هذه المعاني، فجعلوا ضمير الفاعل غير ضمير المفعول، حيث كان التاء في: فعلتُ، ضمير الفاعل خصوصاً، والكاف في: رأيتُكَ، ضمير المفعول؛ ولا يكون ذلك في الظاهر، فلو قدرنا أن لا يكون ها هنا إعرابٌ؛ لم ينفصل الفاعل من المفعول، إذ لو قيل: ضربَ زيدَ عمرو، بإسكانهما؛ لم يُعلم الفاعل منهما من المفعول.

فإن قيل [٨٢/أ] ففي الأسماء ما لا يظهر الإعراب فيه، كمثّل قولنا: ضربَ عيسى

(١) في الأصل (الذي).

موسى، فإنَّ التعلُّق بذلك مُحال من حيث يجري مجرى أن يقال: إنَّه لما كان لا يمكن الفرق في الواحد من الألف بل أقل؛ وجب أن يترك الفرق فيما هو ممكن فيه، ممَّا لا يحصى ولا يعدّ.

ثمَّ اعلم أنَّما جعلنا الفاعل الأصل في الرِّفع، وحملنا المبتدأ والخبر عليه، من حيث أنَّ أصل الكلام الخبر، والأصل في الخبر الفعل من غير شبهة، حيث أنَّا رأينا الفعل يكون خبراً، ولا يكون مخبراً عنه. فلمَّا كان الفعل قد خلَّص للخبر، وكان الفاعل معمول الفعل؛ كان هوَ بأن يكون أصلاً أولى من المبتدأ.

هذا ومن النَّاس من ذهب إلى أنَّ الرِّفع موضوعٌ لما لا يستغنى الكلام عنه، فيجعل العلة جامعةً للفاعل والمبتدأ والخبر جميعاً، والأوَّل أولى. والدليل على ذلك أنَّه لو لم يكن في الكلام إعرابٌ؛ لكان لا يكون ها هنا دليلٌ يفصل الفاعل عن المفعول، من حيث كان الفعل الواحد يقتضي الفاعل والمفعول، كقولك: ضرب زيدٌ عمرًا. ولو لم تجعل آخر الذي تجعله فاعلاً، مخالفاً لآخر الذي تجعله مفعولاً؛ لم يُعلم أحدهما من الآخر.

ولسنا نجد في المبتدأ والخبر مثل هذا الموجب. وذلك أنَّا إن قلنا: إنَّه إنَّما رُفِعَ المبتدأ لينفصل من الخبر؛ لزم منه المحال، من حيث كان إعراب الخبر [٨٢/ب] للرِّفع أيضاً. وإذا نظرنا رأيناها لا تبيِّن أحدهما من الآخر من جهة اللفظ. وإنَّما تبيِّن لنا أنَّ هذا مبتدأٌ وذاك خبرٌ، بأن نستدلَّ من طريق المعنى عليه. فإذا رأينا الاسم دالاً على شيءٍ ثبت له المعنى، أو ينفي عنه المعنى، علمنا أنَّه: مبتدأ. فإذا رأيناه يدلُّ على المعنى الذي يثبت أو ينفي علمنا أنَّه خبرٌ. فليس بالإعراب علمنا أنَّ زيداً في قولنا: زيدٌ منطلقٌ: مبتدأ، وأنَّ

قولنا: منطلق: خبر^(١).

ولهذا المعنى قالوا: إنه لو لم يكن للمبتدأ والخبر إعرابٌ لكنّا لا نعدم بذلك معنى نحن نجده الآن. وإذا كان الأمر كذلك، وجب الحكم بكون الفاعل أصلاً في الرفع، وكون المبتدأ والخبر فرعاً عليه، إذ كان الإعراب مفيداً في الفاعل الفائدة التي لو لم يكن الإعراب لم يُعرف، وكان الإعراب في المبتدأ والخبر غير مفيد تلك الفائدة لم يشبه الأمر في أن الفاعل ينبغي أن يكون الأصل.

وأما حملهم خبر كان واسم إن والحال والتمييز على المفعول، فلاجل أننا نعلم ضرورة أن معنى المفعولية أقوى في الحاجة إلى أن يكون لها علامة تدلّ عليه من هذه المعاني.

أما اسم إن وخبر كان فلو لم يكن لهما إعرابٌ أصلاً، وكانوا قد أجروا باب إن وباب كان مجرى ما لا يعمل شيئاً، كمثل إن وأخواتها إذا كُفّت بها؛ لم يكن^(٢) ليكون في ذلك كبير خلل.

وأما الحال والتمييز فإنه وإن كان الحاجة [أ/ ٨٣] إلى أن يكون لهما إعرابٌ ظاهر؛ فليس يمكن أن يسوّى بينهما وبين المفعولية، ويجعل كل واحد منهما أصلاً؛ لأن المفعولية كالفاعلية في أنها من أصول المعاني، وكان جعل النصب في الحال والتمييز على التشبيه بالمفعول أولى.

(١) انظر: مسألة [الفرق بين المبتدأ والخبر].

(٢) هكذا في الأصل، وقد دأب الجرجاني على استخدام هذه الصيغة «كان يكون»، وقد أشرنا إلى هذا في دراستنا التي سبقت تحقيق المخطوط. انظر مبحث الأسلوب.

ومّا يدلّ على ذلك أنّ التّمييز قد يكون بالإضافة، كمثّل: ثلاثة أثوابٍ، ومنوا سمنٍ، وراقودٌ خلٍ، وما شاكل ذلك. ثمّ إنهم قد أجمعوا على أنّ الأصل في كلّ تمييز أن تدخل عليه من، ولكنهم حذفوه استخفافاً. ولو كان النّصب فيه أصلاً؛ لما تحوّل عنه إلى غيره، كما لم يتحوّل المفعول عنه.

واعلم أنّ لهم طريقةً أخرى في هذا، وهو أن يقال: إنّ الرّفْع لما يستغني الكلام عنه، والنّصب لما كان فضلة في الكلام، فتجمع المنصوبات كلّها في معنى الفضلة، ويجعل مثلاً كالجنس الواحد. إلّا أنّه يلزم على هذا اسم إنّ وخبر كان؛ لأنّ كلّ واحدٍ منها أحد جزئي الجملة وليس بفضلة.

فصل في الجرّ غير الحقيقيّ

يكون ذلك إمّا بأن يكون حرفُ الجرّ مزيداً، كمثّل: ألقى بيده، وقرأتُ بالسّورة. والأصل: ألقى يده، وقرأتُ السّورة. ثمّ قد تكون الزيادة مفيدة كمثّل من إذا زيدت في النّفي، نحو: ما جاءني من رجلٍ، فإنّها تفيد استغراق الجنس على ما مضى.

وإمّا بإضافة اسم الفاعل إلى المفعول على تقدير الانفصال، وإضافة الصّفة إلى [٨٣/ب] فاعلها في المعنى، كمثّل: ﴿مَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، والحسنُ الوجه.

والذي يجب أن تعرف في هذا، أنّ الذي يُرجع إليه في الفصل بين أن تكون الإضافة حقيقيةً، وبين أن لا تكون حقيقيةً، أنّك إذا رأيت الصّفة قد جرت على نكرة فاعلم أنّ الإضافة غيرُ حقيقية، فإذا نظرت إلى قوله تعالى: ﴿مَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾؛ لم تشك في أنّ المعنى على الانفصال، نحو: بالغاً الكعبة، من حيث أنّها لو كانت حقيقية لكان ﴿بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾

معرفة لكونه مضافاً إلى معرفة، ولو كان كذلك، لم يصح أن يُجعل وصفاً للنكرة لأنّ النكرة لا تُوصف بالمعرفة.

هذا ومحال من جهة المعنى أن تكون إضافة بالغ إلى الكعبة حقيقة؛ لأنّ تقدير ذلك يقتضي أن يكون القصد ببالغ إلى إنسانٍ قد عرّف بأنه بلغ الكعبة، وصار ذلك علامة له عند المخاطب.

وإذا رأيت الصفة قد دخلت عليها ربّ، وهي مضافة إلى المعرفة، علمت أيضاً أنّ الإضافة غيرُ حقيقية، ومثاله قول جرير:

[البسيط]

يَا رَبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِزْمَانًا^(١)

لا شبهة في أنّ المعنى: يا ربّ غابط لنا، فإن لم يكن في الكلام مثل هذا من الأدلة نظر إلى المعنى، فإذا كان هناك ما يدلّ على أنّ اسم الفاعل في معنى يفعل، كقولك: هذا ضاربُ زيد، وأنت لا تشير به إلى إنسانٍ [٨٤/أ] قد عُرِفَ بضربِ زيد، علمت أنّها ليست بحقيقية، وإن دلّ الحال على أنّك أردت أن تقول: هذا الذي ضربَ زيداً، علمت أنّها حقيقية.

(١) جرير. ديوان، ص ٧٠٢، وجرير. ديوان (شرح محمد بن حبيب)، ١/١٦٣، وسيبويه. الكتاب (هارون) ١/٤٢٦-٤٢٧، والمبرد. المقتضب، ٣/٢٧٧ و ٤/٢٨٩، والأشعري. شرح الأشعري، ١/٤٩٠، والعيني. المقاصد النحوية، ٢/٥٠٧، والجراوي التادلي. الحماسة البصرية، ٢/٤٦٠، وابن هشام. مغني اللبيب، ٢/٢١٩. وينسب هذا البيت لجرير يهجو الأخطل. ورواية صدره في الديوان هكذا:

يَا رَبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

وهو من القصيدة التي مطلعها:

بِإِنِّ الْخَلِيطُ، وَلَوْ طَوَّعْتُ مَا بَأَنَّا

والتي جاء منها شاهد آخر في هذا الكتاب. الغبطة: تمنّي مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، بعكس الحسد.

واعلم أنّ هذا الاحتمال إنّما يكون في اسم الفاعل، إذا كان مضافاً إلى المفعول. فأما إذا كانت الصّفة مضافة إلى ما هو فاعلها في الأصل؛ فالإضافة هناك لا تكون حقيقةً أصلاً. فلا يتصور في مثل حسن الوجه، أن تكون إضافة^(١) حقيقةً؛ لأنه لا معنى أن تقول: حسن للوجه، أو حسن من الوجه، على أن تجعل اللام ومن مثلها في قولك: غلام لزيد، وخاتم من فضة. وإنّما يكون له معنى إذا أردت أنه حسن لسبب الوجه، أو من أجل وجهه. وما أشبه هذا مما يدخل في التهوس^(٢).

ثم إنّ من شأن هذا الباب، أعني باب حسن الوجه، أن يجوز في الوجه ونحوه، ممّا يكون فاعل الصّفة في الأصل، وجوه: أحدها: الإضافة إليه والتعريف، كقولك: زيد حسن الوجه. والثاني: الإضافة والتنكير، كقولك: زيد حسن وجه. ونظيره قولهم: هو حديث عهد بالوجع. وكقول الشاعر:

لَا حِقِّي بَطْنِي بِقَرَى سَوِينِ^(٣)

(١) في الأصل (إضافية).

(٢) الزخصري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. أساس البلاغة. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ م. ط ٣، ص ٧٤. والتهوس: هو الإيغال والتشرف في طلب الشيء، وعند الشعراء هو طلبهم ما بعد العدم منزلة هي أدون منه. ومنه قول أبي تمام:

وَأَنْتَ أَنْزَرُ مَنْ لَا شَيْءَ فِي الْعَدَمِ

وقول ابن نباتة:

مَا زِلْتُ أُعْطِفُ أَيَّامِي فَتَمْتَحِنِي نَيْلًا أَدْنَى مِنَ الْمَعْدُومِ فِي الْعَدَمِ

(٣) في الأصل (بطن). انظر: سيبويه. الكتاب (هارون) ١/١٩٧، والمبرد. المقتضب، ٤/١٥٩، والأشموني. شرح الأشموني، ٢/١١ و ١٧، والزخصري. أساس البلاغة، مادة (لحق)، وابن منظور. لسان العرب، مادة (وزن). وهو من رجز نسب حميد الأرقط.

وقامه:

أَحَقَّ بِي مِثْلُ مَنْ عَلَى الرُّزُونِ حَذَّ الرِّبْرِعِ أَرْنَى أَرْوَنِ

لَا خَطَّ لِلرَّجْعِ وَلَا قُرُونِ لَا حِقِّي بَطْنِي بِقَرَى سَوِينِ

اللاحق: الضامر. القراء: الظاهر. يصف الشاعر هنا فرساً بأنه ضامر البطن لا من هزال.

والثالث: النَّصْبُ والتَّعْرِيفُ، كقولك: زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ. وعلى ذلك قول النَّابِغَةِ^(١):

[الوافر]

وَيَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْسٍ أَجَبَ الظَّهْرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(٢) [٨٤/ب]

أَجَبَ في تقدير التَّوْنين نحو: أَجَبَ الظَّهْرُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ.

والرَّابِع: النَّصْبُ والتَّكْثِيرُ، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهاً، وأصل هذا كَلَّةٌ قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهه، برفع الوجه وإضافته إلى ضمير الموصوف. وأما حَدَّثَتْ هذه الوجوه الآخر بأن نقل الفعل عن الوجه إلى الرجل، وَضَمَّنَ حَسَنٌ ضميره، أي ضمير الرجل، على ما مضى.

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضرّي (توفي نحو ١٨ ق. هـ/ ٦٠٤)، ويعرف بالنابغة الذبياني. شاعر جاهلي من أهل الحجاز. كان خطيباً عند التَّعْمان بن المنذر. للتوسع في ترجمته انظر: البغدادي. خزنة الأدب، ١٣٥/٢-١٣٨، وكحالة. معجم المؤلفين، ٤/١٨٨.

(٢) النَّابِغَةُ الذَّيْبَانِي. ديوان النَّابِغَةِ الذَّيْبَانِي، ص ١٠٦، والبطلوسي. شرح الأشعار الستة، ٥٠١/١، وسيبويه. الكتاب (هارون) ١٩٦/١، والمبرد. المقتضب، ١٧٩/٢، والسيوطي. الأشباه والنظائر، ١٧٠/٣، والأشعري. شرح الأشعري، ٨/٢ و ٣٣٣، والبغدادي. خزنة الأدب، ٣٦٣/٩ (الشاهد ٧٥٦)، والأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٢٩/١، والعيني. المقاصد النحوية، ٤٨/٣ و ٣٩٦/٣. ورواية الديوان لصدر البيت هكذا:

وَتُؤَسِّكُ بَعْدَهُ، بِذَنَابِ عَيْسٍ

ويروى أيضاً: ونأخذ. وهو من قصيدة يمدح بها التَّعْمان بن الحارث الأصغر، أي بعد التَّعْمان، ومطلعها:

أَلَمْ أَقْسِمْ عَلَيْكَ لَتَخْبِرَنِي أَعْمُورٌ عَلَى النَّعْشِ الْمَمَامِ

الذَّنَاب: عقب كل شيء، الذَّنْب: أَجَبَ الظَّهْرُ: أي لا سنام له. السَّنام: حدة البعير. يقول: نبقى في شدة وسوء حال نتمسك بطرف عيش قليل الخير، بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه وانقطع. أي إن مات بقينا في طرف عيش قد مضى صدره ومُعْظَمُه وخبره، وقد بقي منه ذنبه، ويكون العيش كبعير قد جَبَّ سنامه.

وها هنا وجوهٌ آخرٌ ضعيفةٌ، وهي أن يُقال: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، بتنوين حسنٍ ورفع الوجهِ على أنه فاعل، كما يكون إذا قلت: وجهه، إلا أنه قبيحٌ من حيث أن الصفة قد عُريت من ذكرٍ يعود منها إلى الموصوف، الذي هو رَجُلٌ؛ وذلك أن رفع الوجه بحسنٍ يمنع من أن يقدر ضمير الرجل فيه؛ لأنه لا يكون لفعلٍ واحدٍ فاعلان، فإن وصلت به شيئاً يتعلّق ذكره للموصوف به، فقلت: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه منه كان جيداً.

ومن الوجوه الضعيفة فيه أن تقول: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، فتنوّن حسناً وتنصبُ وجهه، وهو قليل، وقد جاء في الشعر، وذلك قوله:

كُومُ الذرى وادقةٌ سرّاتها^(١)

سرّاتها في موضع نصب بواقة، بمنزلة أن تقول: سمينه سرّاتها. والصواب وادقة السرات، وسمينة السرات. وأقبح من هذا أن تقول: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، فتجرّ الوجه مع كونه [٨٥/أ] مضافاً إلى ضمير الموصوف، ومهيئاً بذلك لأن يرتفع بحسن، كما هو الحقيقة.

(١) البغدادي. خزائن الأدب، ٨/٢٢١ (الشاهد ٦١١)، والأشموني. شرح الأشموني، ٩/٢، والعيني. المقاصد النحوية، ٣/٤٩، وابن منظور. لسان العرب، مادة (ودق).

وينسب هذا البيت لعمر بن لُحاء أو لجأ التميمي. وقيل: هو لرجل من الأسديين. وقبله:

أَنَعَتْهُ إِيَّيْ وَن نُعَاتِيْهَا

مُدَارَةُ الْأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا

غُلِبَ الذَّفَارَى وَعَفْرِيَاتِهَا

كُوم: جمع كوما، وهي الناقة العظيمة السنام. الذرى: جمع ذروة، وهي أعلى السنام. وادقة: من ودق: إذا دنا. والإبل إذا سمت دنت إلى الأرض من سمنها. سرّاتها: جمع سرّة، وهي موضع ما تقطعه القابلة من الولد.

واعلم أنك إذا وصفت المعرفة، بمثل: حسن الوجه؛ كان فيه أيضاً وجوه: أولها: مررتُ بزيد الحسن وجهه، بالرفع والإضافة، كما هو الأصل. والثاني: الحسن الوجه، بالجر. والثالث: الحسن الوجه، بالنصب، وشاهدُه من الشعر بيت الكتاب:

[الوافر]

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا^(١)

والرابع: الحسن وجهاً، ومثاله من الشعر قولهم:

الْحَزَنُ نَابَأَ وَالْعَقُورُ كَلْبَا^(٢)

ولا يجوز أن تقول: الحسن وجهه، فيضيف الحسن إلى الوجه مع تنكير الوجه.

(١) سيبويه. الكتاب (هارون) ٢٠١/١، والجاحظ. البيان والتبيين، ٣٨/٤، والمفضل الضبي. المفضليات، ص ١٠٣ و ٦١٩، والمبرد. المقتضب، ١٦١/٤، والأشموني. شرح الأشموني، ١٤/٢ و ١٧، والعيني. المقاصد النحوية، ٥٧/٣، والمرزوقي. شرح ديوان الحماسة، ١٩٨/١، والجراوي الناطلي. الحماسة البصرية، ١٧٤/١، والأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٢٨/١.

وينسب هذا البيت للحارث بن ظالم. وهو ثاني أربعة أبيات، ومطلعها:

رَفَعْتُ السَّيْفَ إِذْ قَالَوا قُرَيْشًا وَيَبْنُتُ الشَّهَائِلُ وَالْقَبَابَا

وهو عند العيني أول القصيدة. وقد قالها حين هرب من النعمان بن المنذر، فلحق بقريش، وأكرمه راحة الجمحي. الشعرى: مؤنث الأشعر: وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس (وهو عندهم مما يُتشاؤم به).

(٢) رؤية بن العجاج. مجموع أشعار...، ص ١٥، وسيبويه. الكتاب (هارون) ٢٠٠/١، والمبرد. المقتضب، ١٦٢/٤، والأشموني. شرح الأشموني، ١٨/٢، والبغدادى. خزنة الأدب، ٢٢٧/٨ (الشاهد ٦١٢)، والعيني. المقاصد النحوية، ٥٩/٣.

وينسب هذا الرجز لرؤية. وهو من أرجوزة يمدح بها المصفى، وعلتها (١٣٤) شطراً، وهو آخر شطر فيها، وقبله:

فَلَذَاكَ وَخَمُّ لَيْيَالِي السَّبَا

الحَزَنُ: ما غُلِظَ من الأرض، وخلاف السهل. والكلب العقور: الكلب الذي يجرح ويقتل ويفترس، وهو كناية عن البخل. يصف الشاعر رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف، كأن بابه وثيق لا يستطيع فتحه، وأن كلبه عقور لمن نزل بساحته باغياً معروفه.

فصل

[تمييز الأسماء]

التمييز في الأسماء على ضربين: ضرب لا يجوز فيه إلا الجرّ، وهو من الثلاثة إلى العشرة، والمائة والألف.

وضرب لا يجوز فيه إلا النصب، وهو من أحد عشرة إلى التسعين، وفي كلّ ما كان مضافاً إلى شيء، كمثله دره وملؤه.

وضرب يجوز فيه النصب والجرّ جميعاً، وذلك في كلّ ما كان من المقادير منوناً غير مضاف إلى شيء، لو كان فيه نون ثنائية. فمثال المنون قَوْهُمْ: راقودٌ ورطلٌ، يجوز فيه أن تحذف التّونين وتضيف، فتقول: راقود خلّ، ورطل جُزّ، وذراع كرباسي^(١)، وما شاكل ذلك.

فإن كان المقدار مُضافاً إلى اسمٍ آخر؛ لم يكن في التمييز إلا النصب، وذلك في قولك: ما في السّماء قدر راحةٍ سحاباً [٨٥/ب].

ومثال ما فيه النون: منوان وقفيزان وجريان؛ لك فيه أن تثبت النون وتنصب، فتقول: منّوان سمناً، وقفيزان بُراً، وجريان حنطةً. وأن تحذف النون فتضيف، فتقول: منّوا سمناً، وقفيزاً بُراً، وجرباً حنطةً^(٢).

(١) الراقود هو إناء من خزف مستطيل، والكيزياس والكيزاسة هو الثوب (فارسي معرب)، والجرّ هو صوف الشاة. انظر: وابن منظور. اللسان، مادة (رقد وكريس وجزز).

(٢) منّوان مفرد منّا وهو يكيال أو ميزان يكيلون به السمن وغيره. والجرب هو يكيالٌ قدزُّ أربعة أقدرة. انظر: وابن منظور. اللسان، مادة (مني وجرب).

فإن أضفت اسم عدد إلى المكيال أو الميزان، فقلت: ثلاثة أفضرة، وثلاثة أرطال؛ لم يميز في التمييز إلا النصب. تقول: ثلاثة أفضرة شعيراً، وثلاثة أرطال خبزاً؛ لأن المقصود بالتمييز على كل حال هو الثلاثة وهو مضاف، وقد جاء التمييز بعد تمام الاسم. ثم إنه إذا كان الاسم مبنياً فإنهم يبنون الحكم فيه على تقدير التنوين وترك التقدير، وينصبون شيئاً لتقدير التنوين، وذلك في أحد عشر إلى تسعة عشرة، وفي كم إذا كان استفهاماً.

ويجرون شيئاً على ترك تقدير التنوين ونية الإضافة، وذلك في كم إذا كانت خبراً. فإنهم قد أجروها مجرى مائة مرة، وقالوا: كم رجل، وهو الأكثر. ومرة مجرى العشرة، فقالوا: كم رجال. فإن وقع في هذا فصل بين كم ومميزها؛ وجب النصب، وذلك قولك: كم في الدار رجلاً، ومثله من الشعر قوله:

[البسيط]

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^(١)

(١) القطامي، عثمير بن شبيب. ديوان. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م. ط. ١، ص ٣٠، وسيبويه. الكتاب (هارون) ٢/ ١٦٥، والمبرد. المقتضب، ٣/ ٦٠، والأشموني. شرح الأشموني، ٢/ ٣٨٧، والخضري. حاشية الخضري، ١/ ٢٣٣، وأبو حيان الأندلسي. ارتشاف الضرب، ١/ ٣٨٠، والبغدادي. خزنة الأدب، ٦/ ٤٧٧ (الشاهد ٤٩١)، والعيني. المقاصد النحوية، ٣/ ٤٥٦، والأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٨٤.

وينسب للقطامي. وهو من قصيدة عدتها (٤٢) بيتاً، مدح بها أبا عثمان عبد الواحد بن الحارث بن الحكم، وقيل: عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، وكان والياً في المدينة لمروان بن محمد. ومطلعها:

إِنَّا نَحْمِيكَ فَاسْلَمْ أَيُّهَا الطَّلُّ وَإِنْ بَلَيْتَ وَإِنْ طَالَتْ بِكَ الطَّيْلُ

ورواية الديوان برفع (فضل). الفضل: الخير والإنعام. العدم: الفقر وفقد المال. الإقتار: الافتقار. يمدح الشاعر هؤلاء القوم بأنهم أفضّلوا عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهد به أنه لا يستطيع الاحتمال، أي الارتحال لطلب الرزق، ضعفاً منه وعجزاً. ويروى «أَجْتَمِلُ»: أي أجمع العظام لاستخرج جملها، أي ودكها. وقيل: إذابة الشحم. والجميل: الودك. وفي صدره رواية برفع «فضل».

الأصل: كم فضل نالني منهم، ثم لما فصل بـ «نالني» بين كم وبين فضل، الذي هو المميّز نصبه.

ومن مسائل كم أنه يجوز فيه أن يحذف التمييز، ويكون ذلك [٨٦/أ] إذا عَرَفَ المخاطب الجنس الذي تريد، مثل أن تجري ذكر الدراهم، فتقول: كم عندك؟ تريد: كم درهماً عندك؟ أو تقول: كم مالك؟ تريد: كم درهماً مالك؟ وتقول: كم سرت؟ تريد: كم فرسخاً سرت؟ وكم أقمّت بهذا المكان؟ تريد: كم يوماً أو كم شهراً؟.

ومن مسائلها أن الذكر يعود إليها تارةً على لفظ الإفراد، كقولك: كم رجلٍ رأيتَه. وأخرى على لفظ الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَّالِكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُنْفِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئاً﴾ [النجم: ٢٦].

ومما بيّن أن النصب الأصلي هو نصبُ المفعول، وأن ما عدا الأقسام الخمسة التي هي: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له من المنصوبات؛ فهو فرعٌ على المفعول.

إن الذي أوجب في الأصل أن يكون الفعل عاملاً في الاسم؛ هو اقتضاؤه معنىً فيه. وأول ما يقتضيه الفعل في الاسم هو الفاعل؛ لأنه ما من فعلٍ في الدنيا إلا وهو يقتضي فاعلاً، ولا يكون له معنى من دونه. ثم يلي ذلك اقتضاؤه المفعول به إذا كان متعدّياً. ثم اقتضاؤه المصدر متعدّياً كان أو غير متعدّد. ثم اقتضاؤه الزمان الذي يقع فيه؛ لأنه لا ينفك من زمانٍ. ثم اقتضاؤه المكان إذا كان مبهماً. ثم اقتضاؤه الغرض الذي انفعل. ثم يلحق بهذا المفعول معه.

وما عدا هذه الخمسة فإنه لا يكون في الفعل اقتضاء له، فإذا قلت: جاءني [٨٦/ب]

زيدٌ راكباً، وضربتُ زيداً مجرداً من ثيابه؛ لم تكن الهيئة التي يكون عليها الفاعل والمفعول، في حال وقوع الفعل، مما يقتضيه الفعل، وإنما هو بيان حال يكون عليه الشيء في حال وقوع الفعل منه أو به، فهو كالصفة إذا قلت: جاءني زيدُ الرَّاكِبُ، ورأيتُ زيداً الرَّاكِبَ، في أنه لا يكون في اقتضاء الفعل في شيء.

وأما التمييز فلذلك لأنك إذا قلت: أخذتُ عشرين درهماً؛ لم يكن الدرهم من اقتضاء الأخذ في شيء، وإنما هو بيان للعشرين. ثم أصله، كما ذكرنا، الجرُّ بمن، ثم اختصروا فحذفوا مِنْ وأقاموا الواحد مقام الجمع في شيء، وذلك في مثل: خمسة عشر درهماً، وتركوه مجموعاً في شيء، كمثال: قرزنا به أعيناً، وطبنا أنفساً، وهم أحسن الناس وجهاً.

فصل

[إعراب الفعل غير حقيقي]

إعراب الفعل غير حقيقي؛ لأنه لا يفيد فيه كما يفيد في الاسم. فلست تجد للرفع إذا قلت: هو يفعل، معنى، وفي النصب إذا قلت: أن يفعل، معنى آخر، كما تجد ذلك في الاسم.

وقد يتوهم في النصب والجزم أنها يفيدان فيه معنى؛ من حيث أنك إذا قلت: لن يخرج زيد، ولم يخرج زيد؛ رأيت أنه قد حدث فيه معنى النفي. وذلك تخيل لا حاصل له؛ لأن الدليل على النفي هو الحرف نفسه، لا النصب والجزم. أفلا ترى أنك تقول: لا يخرج زيد، وما يخرج زيد؛ فتجد [أ/ ٨٧] النفي في الفعل، من غير أن كان لما ولا عمل

فيه وَمَعَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، كَمَا كَانَ فِي حَالِ الْإِثْبَاتِ. وَإِنَّمَا يَتَّفَقُ أَنْ يَكُونَ الْإِعْرَابُ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْفَائِدَةِ فِي الْقَلِيلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْجَزْمَ يَفْصَلُ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ لِلنَّهْيِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلنَّهْيِ، كَقَوْلِكَ: لَا تَفْعَلْ وَلَا يَفْعَلُ^(١).

فَقَدْ يَجْرِي فِي الْعِبَارَاتِ مَا يُؤْهِمُ أَنْ الْجَزْمَ فِي الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ؛ وَلَيْسَ يَتَحَصَّلُ إِذَا أُنْعِمَ النَّظَرُ فِيهِ. أَلَا تَرَى أَنَا نَعْقِلُ مَعْنَى الْمَجَازَةِ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِذَا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الخفيف]

وَإِذَا مَا تَشَاءُ نَبَعْتُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا^(٢)

وَكَيْفَ يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَجَازَةَ مَعْنَى يَحْدُثُ فِي الْكَلَامِ بِحَرْفٍ هُوَ أَصْلُ فِيهَا، وَمَوْضُوعُهَا وَهُوَ إِنْ؛ فَحُكْمُهَا، فِي أَنَّهَا يَعْقِلُ مِنْ إِنْ، حُكْمُ الِاسْتِفْهَامِ مَثَلًا فِي أَنَّهُ يَعْقِلُ فِي هَلْ وَالْهَمْزَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ (لَا تَفْعَلْ وَلَا يَفْعَلْ).

(٢) كَعَبُ بْنُ زُهَيْرٍ. دِيْوَانُ (رَوَايَةُ أَبِي سَعِيدٍ السَّكْرِيِّ). بَيْرُوت: دَارُ الْفِكْرِ لِلْجَمْعِ وَدَارُ الْقَامُوسِ الْحَدِيثِ، ١٩٦٨م، ص ١١٨، الْكِتَابُ ٣/٦٢، وَسَبْيُوه. الْكِتَابُ (هَارُونَ) ٥٧/٢.

وَيَنْسَبُ هَذَا الشَّاهِدُ لَكَعَبِ بْنِ زُهَيْرٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ هَكَذَا:

وَإِذَا مَا أَتَاءُ أَبْعَثُ مِنْهَا مَطْلِعَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا

وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ عَدَّتِهَا (٥٧) بَيْتًا، وَمَطْلَعُهَا:

إِنَّ عَزِيْزِي قَدْ أَتَيْتَنِي أَخِيرًا لَمْ تُعْرَجْ وَلَمْ تُؤَاْمَرْ أَمِيرًا

يَقُولُ: كَأَنَّ هَذِهِ النَّاقَةَ فِي نَشَاطِهَا بَعْدَ سِرِّ النَّهَارِ، ثَوْرٌ نَاشِطٌ يَخْرُجُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، فَذَلِكَ أَوْحَشَ لَهُ وَأَذْعَرَ. وَانْفَرَدَ الزَّجَّاجُ فِي رَوَايَةِ عَجْزِهِ هَكَذَا: آخِرُ اللَّيْلِ نَاشِطًا مَذْعُورًا.

فصل في الضمائر

المتصل هو ما لا يمكن اللفظ به إلا موصولاً بشيء، كالكاف في: أكرمك، والتاء في فعلت. والمنفصل ما يمكن اللفظ به غير موصول بشيء مبتدئاً: أنت فاعل كذا، وإياك عنيت.

ثم ينبغي أن تعلم أن للضمير في الفضل والوصل ثلاثة أحوال: يصلح فيها المتصل دون المنفصل، وحال يصلح فيها المنفصل دون المتصل، وحال يصلح فيه كل واحد منهما.

فالذي لا يصلح فيه إلا المتصل [٨٧/ب] هو ضمير الفاعل؛ وذلك أنه لا يجوز أن تقول بدل فعلت وفعلت: فعل أنت وفعل أنا، وتأتي بالضمير المنفصل. وكذلك الحكم في كل موضع كان الضمير فيه ضمير فاعل، ثم لم تكن فصلت بين الفعل والفاعل بشيء. وكذلك الحكم في ضمير المفعول، كقولك: رأيتك. لا يجوز ها هنا أن تقول: رأيت إياك، وهكذا الحكم في ضمير كل مفعول لم يكن مفعولاً ثانياً.

وأما الحال التي لا يصلح فيها إلا المنفصل، فإن تريد الابتداء بذكر المقصود بالضمير كقولك: أنت خارج، لا وجه ها هنا للمتصل؛ لأنه ليس معك شيء يتصل به الضمير. أو تريد الفصل بين الفاعل والفعل بإلا، كقولك: ما ضرب زيداً إلا أنت. أو بين الفعل والمفعول، كقولك: ما عنيت إلا إياك. ومثل إلا في هذا حرف العطف، كقولك: عنيت زيداً وإياك، وكقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُلَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [المتحنة: ١]، وفعل هذا زيداً وأنت.

وأما الحال التي يصلح فيها المنفصل والمتصل، فإن يكون الضمير مفعولاً ثانياً، مثل

أن تريد إضمار الدرهم في قولك: أعطيتك درهمًا؛ فإنه يجوز لك فيه المتصل والمنفصل.
تقول: الدرهم أعطيتك، وإن شئت قلت: أعطيتك إياه. وكذلك تقول: زيد الدرهم أعطيتموه. وإن شئت قلت: أعطيته إياه. وإنما يكون هذا إذا كان المفعول الأول [٨٨/أ] أيضاً ضميراً، كالكاف في أعطيتك.

فإن كان ظاهراً لم يصلح إلا الوصل، تقول: الدرهم أعطيته زيداً، ولا يجوز أن تقول: الدرهم أعطيت زيداً إياه. واسم الفاعل في ذلك كالفعل، تقول: زيد الدرهم مُعْطِيك، ومُعْطِيك إياه.

وما يصلح فيه المتصل والمنفصل، ما يكون قد انتصب بالمصدر، نحو: عجبْتُ من ضربِكْ، ومن ضربِكْ إياه.

ومما يجب أن يعلم في الضمائر أنه يراعى فيها المراتب. تفسير هذا أنك لا تُقدِّم المُخاطَبَ على المتكلم، ولا الغائب على واحدٍ منهما.

بيان ذلك أنك تقول مثلاً: ملكنيك زيد؛ فتقدِّم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب. ولا يجوز أن تقول: ملكني زيد، وتقول: أعطانيك زيد، ولا يجوز: أعطانيك زيد، فهذا في المتكلم والمخاطب. ومثاله في المخاطب والغائب أنك تقول: الدرهم أعطاكه زيد، ولا تقول: أعطاهوك.

النون التي تلحق قبل ضمير المتكلم، الذي هو الياء، في نحو: أكرمني؛ يسمّى عماداً. والغرض منه أن تحفظ على آخر الفعل حركته وسكوته؛ فتبقى فتحة أكرم، إذا قلت: أكرمني، على حالها. وسكون أكرم إذا قلت: أكرمني، على حاله.

ولو لم تكن النون لوجب كسر آخر الفعل، وأن يقال: أكرمي وأكرمي؛ فكان يتغير الفعل عن صيغته، ويقع اللبس في الأمر، من حيث كان يشبه أمر المؤنث.

ولا تلحق هذه النون قبل هذه الياء؛ إذا كانت الياء ضمير مجرور؛ إلا في كلمات معدودة [٨٨/ب] وهي: عني، ومتي، ولدني. وأما قَدْنِي وقَطْنِي فإنها ألحقا بِمَنِي، من حيث كان معناهما معنى حَسْبِي. وإذا كان كذلك؛ كان الياء ضمير مجرور.

هذا وقد جاء ترك النون في هذه الكلمات، فقالوا: مِنِي، وَعَنِي، بنون واحدة، وقَدِي، كقوله:

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّخِيجِ الْمُلْحِدِ^(١)

فصل في الكاف

الكاف تكون على وجهين: أحدهما: أن يكون اسماً للمخاطب، وذلك في قولك: رأيتك ومَرَزْتُكَ وَغَلَامُكَ. والثاني: أن يكون حرفاً مجرداً للخطاب، وذلك قولهم: ذلكَ وهناكَ والنجاك، هي في جميع ذلك حرفٌ بدليل أنك لو أردت أن تضع موضع

(١) سيويه. الكتاب (هارون) ٣٧١/٢، وابن السكيت. إصلاح المنطق، ص ٣٤٢ و ٤٠١، والمبرد. الكامل، ... ٢/٢٢١، وابن جني. المحتسب، ... ٢/٢٢٣، والأزهري. شرح التصريح، ... ١/١١٢، والأشموني. شرح الأشموني، ١/٨٧، وابن عقيل. شرح ابن عقيل، ١/١١٥، والخضري. حاشية الخضري، ... ١/٦١، وأبو حيان الأندلسي. ارتشاف الضرب، ٢/٥٠٨، والبغدادى. خزنة الأدب، ٥/٣٨٢ (الشاهد ٤٠٣)، والعيني. المقاصد النحوية، ١/١٩٧، وابن هشام. مغني اللبيب، ١/٣٤٣.

واختلف في نسبة البيت، فقيل: لحُمَيْد الأرقط، وقيل: أبو نخيلة حميد بن مالك الأرقط أو أبو بجدة، أحد شعراء عصر بني أمية. وقيل: زيد الخيل أو خف الأحمر. وهو من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف، ويعرض بعبد الله بن الزبير.

قَدْنِي: حَسْبِي وكَفَانِي. الْخَيْبَانِ: هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب، وكلاهما يَكْنَى خُيب. وقيل: خُيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام وأباه عبد الله. ويروى «الخبيين» على الجمع: يريد أبا خبيب وشيعته. الإمام: الخليفة. الشخيج: البخيل. الملحد: الجائر المائل عن الحق. يقول: حَسْبِي من نصره هذين الرجلين، أي لا أنصرهما بعد. وهنا تعريض بعبد الله بن الزبير، فإنه كان بخيلاً، وأنه ألحد في الحرم.

الكاف اسماً لم تقدر عليه، لو قلت: ذا زيد، أو ذا زيدا كان محالاً؛ لأنّ ذا: اسم إشارة، ولا يصحّ فيه الإضافة؛ لأنّ الاسم لا يضاف إلّا من بعد أن يكون نكرة أو يُنكر. فالنكرة كقولك: غلامٌ زيد، الأصل: غلامٌ، ثم أضفت.

وأما ما كان معرفةً وأضيف، فكقول الشاعر:

[الطويل]

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّعْرَتَيْنِ يَمَانِي^(١)

إضافة زيد إلى ضمير المتكلم والمخاطب، لا يتصور إلّا بعد أن تُنكره؛ لأنّه لا يجتمع في اسم واحد تعريفان.

ثم أنّ وجه التّكثير فيه، أن يُقدّر تقدير صاحب، كأنّه يريد: علا صاحبنا المسمّى زيداً رأسَ صاحبكم المسمّى كذلك زيداً. ولو لم يقدر [أ/ ٨٩] ذلك؛ لم يعقل للإضافة فيه معنى. ألا ترى أنّ العَلَمَ يكون موضوعاً لشيء بعينه، فإذا قلت: جاءني زيدٌ؛ فكأنّك قلت: الرّجل الذي عرفت أنّ من صفته كذا وكذا.

(١) المبرد. الكامل ... ١١٨/٢، والأزهري. شرح التصريح ... ١٠٣/١ و ١٥٣/١، والأشموني. شرح الأشموني، ٤٩٢/١، والحصري القيرواني. زهر الأدب وثمر الألباب، ١١٠٣/٤، وأبو حيّان الأندلسي. ارتشاف الضرب، ٥١٦/١، والبغداددي. خزنة الأدب، ٢٢٤/٢ (الشاهد ١١٨)، والعيني. المقاصد النحوية، ٥١١/٢، وابن هشام. مغني اللبيب، ١١١/١.

ونسب هذا البيت لرجل من طيء؛ وكان رجل منهم يُقال له زيد، من ولد عروة بن زيد الخيل، قتل رجلاً من بني أسد يُقال له زيد، ثم أُقيد به بعد؛ فقال هذا البيت مع أبيات أخرى.

وكما اختلفوا في نسبته اختلفوا في روايته فروي: يوم الحمى، وبأبيض مشحوذ الغرار يَمَانِي، وبأبيض من ظامي الحديد يمان، وبأبيض ماضي الشّفتين يمان، وبأبيض من ماء الحديد يمانِي، وبأبيض مصقول الغرار يمان. النّقا: الكتيب من الرّمل. يوم النّقا: يوم الحرب عند هذا المكان. الأبيض: السيف. الماضي: النّافذ بالقطع. الشّفرة: حدّ السيف، وثناه باعتبار وجهيه.

فكما أنه مُحَالٌ أن تضيف الرجل مع الألف واللام، كذلك محال أن تضيف العلم.
وهذا موضعٌ يقلّ تنبّه الناس له.

ومثله أن العلم لا يثنى ولا يجمع إلا على تأويل. فإذا قيل: الزيدان، كان المعنى:
المسميان بزید. وإذا قيل: الزيدون، كان المعنى: المسمون بزید. لا يكون للثنية والجمع
فيه معنى، إذا لم يقدر ذلك.

وهذا الفصل اعتراضٌ في المسألة، فارجع إلى حديث الكاف، واعمل أبداً على [أن]
تنظر^(١) إلى مكانها، فإذا أمكنك أن تضع موضعها اسماً منصوباً أو مجروراً، فاعلم أنها
اسمٌ. وإذا لم يكن ذلك، فاعلم أنها حرفٌ مجرّدٌ للدلالة على الخطاب.

ومما الكاف فيه حرفٌ إياك. والصحيح فيها أنها بمنزلة الكاف في ذلك. والدليل
عليه أننا لا نستطيع أن نضع موضعه اسماً ظاهراً. فلا يقال: إيا زيدكها. لا يقال: ذا زید.
هذا هو الذي يجري عليه الكلام.

وقد ذهب بعض النحويين إلى جواز أن يكون الكاف ها هنا ضميراً وفي موضع جرٍّ،
ونزل إياك منزلة نفسك، فقل له: لو كان كذلك لكان ينبغي أن يقال بدل إياك عنيتُ:
إيا زید عنيتُ [٨٩/ب].

وقد روى عن بعض العرب أنه قال: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب».
والذي عليه المحققون هو ترك الأخذ به لشذوذه، وأنه لا يوجد له نظيرٌ.

وسلك الكوفيون فيه مسلكاً آخر، فقالوا: إن الكاف هو ضمير المخاطب، وفي

(١) في الأصل (تنظر) ودون (أن)، وأضفتها لاقتضاء السياق لها.

موضع نصب، كما يكون إذا قلت: رأيتك، وإيّا عماد له حتى يمكن اللفظ به مقدّما. وهذا قول قريب من الصواب.

لَدُنْ فِيهِ لُغَاتٌ: لَدُنْ وَلَدِي وَلَدٌ، وهو في معنى: عند. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾ [الإسراء]، ويقال: مِنْ لَدُنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فيكون المعنى: مِنْ عِنْدِ وَقْتِ الصَّلَاةِ. قال الشاعر:

[الوافر]

فَإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنْ آتِي غُلَامٌ^(١)

المعنى: مِنْ لَدُنْ كُونِي غُلَامًا. وحقّه الإضافة أبدأ، كَعِنْدَ سِوَاءِ.

فأما قولهم: لَدُنْ غَدْوَةٌ، فلأنهم قد خَصَّصُوا غَدْوَةً مِنْ بَيْنِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا بِحَكْمِ مَعْنَاهُ، وهو أَنْ نَصَبُوهَا بِهِ. وقال صاحب الكتاب: «له مع غَدْوَةٌ حَالٌ لَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهَا»^(٢)، وهو أَنْ شَبَّهَ التَّوْنُ فِيهِ بِالتَّنْوِينِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، إِذَا قُلْتَ: هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا، وَهُوَ شَيْءٌ

(١) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحق. كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ. تهذيب: أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي. عناية: الأب لويس شيخو اليسوعي. بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٨٩٥ م، ص ٩، وابن السكيت. إصلاح المنطق، ص ٣٣ و ١٦٧ و ٣٦٤، والمفضل القسبي. المفضليات، ص ١٨٥، والمتنبي. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للمعكبري، ٢/ ٢٤١ و ٣/ ٢١١، والشريف المرتضى. أمالي المرتضى، ١/ ١٠٩، والبغداد. خزنة الأدب، ٧/ ١١٢ (الشاهد ٧٥٣).

وينسب هذا البيت لعمر بن حسان من بني الحرث ابن همام، وهو شاعر صحابي. الكثير: الكثير. أعياني الغنى: أتعبني الحصول عليه. الإقتار: الفقر، والتضييق، وقلة الإنفاق. يخاطب الشاعر عاذلته على الإنفاق فيقول لها: إمساكي وبخلي لا يحصل لي بها أن أدرك ما في نفسي من المال؛ لأنَّ المقدار الذي تطلبه نفسي من المال، وتنتهي معه شهوتي لا غاية له. وإنفاقي لا يُقضي إلى العدم؛ فلم تأمريني بجمع المال وأنا لا أبلغ غاية الغنى بالمنع ولا أفقر بالبلد.

(٢) سيبويه. الكتاب (هارون) ١/ ٢١٠.

نادرٌ غريبٌ، تقاس الشواذ من الأحكام أبداً عليه.

هذا وغدوة اسم علم في كلامهم. يقال: خرجتُ غدوةً، بغير تنوين، على أن يكون مثل طلحة وحمزة في امتناعه من الصرف للتعريف والتأنيث. وإنما نون ها هنا خصوصاً ليظهر ما أرادوه من [٩٠/أ] تنزيل لَدُنْ منزلة ما يعمل النصب، وذلك لأنهم لو لم ينونوا، فقالوا: لَدُنْ غدوةً؛ لم يعلم أنها منصوبة بلَدُنْ؛ لأن ما لا ينصرف يكون لفظه في حال الجر كاللفظ^(١) المنصوب.

فصل في المستكن

إنما كان الضمير لازماً في هذه الأربعة التي هي: افعلْ وأفعلْ ونفعلْ وتفعُلْ، من حيث كانوا جعلوا هذه الصيغ لا تصلح للأسماء الظاهرة. وكان افعلْ لا يكون أمراً إلا للمخاطب. وأفعلْ ونفعلْ لا تكونان حديثاً إلا عن المتكلم. وتفعُلْ إذا كان التاء للخطاب لا يكون حديثاً إلا عن المخاطب.

وإنما كان يتصور أن تخلو من هذه الضمائر أن لو كان يجوز أن يقال: افعلْ، ويراد به أمر غائب، كما يكون: ليفعلْ. وكان إذا رفع به اسم الغائب خلا من الضمير، كما يخلو ليفعلْ، إذا رفعت به ظاهراً، فقلت: ليفعلْ زيدٌ، من أن يكون فيه ضميرٌ.

وجملة الأمر أن الفعل إنما يخلو من الضمير؛ إذا رفعت به ظاهراً. فإذا كان لا يصح رفع الظاهر به؛ فمن الضرورة أن يكون فيه ضمير. وما عدا هذه الأربعة فإنه يكون للغمية، فإذا رفع به الظاهر؛ خلا من الضمير. فإذا تقدم ذكر الظاهر جعل ضميره فيه، كقولك: زيدٌ ضربَ.

(١) في الأصل (كاللفظ).

فصل

[الجزء الواحد في الكلام لا يفيد]

الجزء الواحد لا يفيد. فلو قلت: زيدٌ، ولم تضمّ إليه فعلاً أو اسماً آخر؛ لم يكن له فائدةٌ وكذلك الحكم [٩٠/ب] إذا ذكرت فعلاً، فقلت: ضَرَبَ، ولم تضمّ إليه اسماً ولم تقدّر فيه ضمير الشيء؛ لم تقدّر، وكان بمنزلة صوتِ تصوّته. وأنت ترى أكثر الناس إذا سمعوا هذا أنكروه، وظنّوا أنّه يؤدّي إلى إبطال معاني الكلم التي أرادها واضع اللغة.

والسبب في دخول هذه الشبهة عليهم أنّهم لا يحصلون مرادنا بالفائدة، ولا يعلمون أنّ المراد بها ما يستفيدة المخاطب من المتكلم. ومعاني الكلم المفردة تكون معلومةً للمخاطب، كما تكون معلومةً للمتكلّم؛ لأنّ من شرط المتخاطبين أن يكون العلم بمعاني أوضاع اللغة، التي يُكلّم بها الرّجل صاحبه، مُشترَكاً بينهما وإلا لم يكن هناك خطابٌ.

ألا ترى أنّه إن نطق أحد الرّجلين مع مَنْ لا يحسن العربية أصلاً، بالفاظٍ من كلام العرب؛ لم يتصوّر أن يكون ذلك خطاباً له. وإذا قد ثبت ذلك؛ فإنّ الفائدة تحصل من التّأليف.

وليس كلّ كلمتين يكون فيها تأليف، إنّما يكون التّأليف بين الاسم والاسم، كقولك: زيدٌ منطلقٌ. والفعل والاسم، كقولك: خرج زيدٌ. وما عدا ذلك كان الائتلاف ممتنعاً فيه. فلا يأتلف الفعل مع الفعل، ولا الفعل مع الحرف، مثل أن تقول: ما خرج، ولا تنوي فيه ضميراً. ولا الحرف مع الاسم، نحو: إن زيدا [٩١/أ] أو هل زيدٌ، ثم لا تقدّر ضمّ فعلٍ أو اسمٍ إليه، إلّا في موضعٍ واحدٍ، وهو: يا عبد الله، وذلك

أيضاً إذا حَقَّقْتَ؛ لم يكن ائتلاف حرفٍ مع اسمٍ؛ وذلك لأنَّ سبب الفائدة في قولنا: يا عبدَ الله؛ أن فيه معنى: أعني عبدَ الله، وأريدُ عبدَ الله وأدعو عبدَ الله. إلّا أنّه لما ناب يا عن الفعل وقام مقامه، صار لذلك كأنّه الَّذي حَصَلَتْ به وبالا اسم الفائدة.

هذا وإنّه لتحصل الفائدة بذكر حرف واحدٍ من أجل دلالة على جملةٍ من الكلام، وذلك قولك في جواب من يقول: هل خرجَ زيدٌ؟ لا. الفائدة حاصلة ها هنا، ولكن ليس لنفس ما وضع له لا، ولكن لأجل أنّه إذا كان موضوعاً للتّفي، ثمّ جاء في جواب استفهام؛ علم أنّ المجيب بها قد نوى في نفسه الجملة المستفهم عنها، وإنّه قصد نفيها. فإذا قال: هل خرجَ زيدٌ؟ فقال المجيبُ: لا، علِمَ أنّه أراد: لم يخرجَ زيدٌ، ثمّ جعل لا دليلاً عليه.

الجملة لا يكون لها موضع من الإعراب حتّى تقع موقعاً يصحّ وقوع المفرد فيه. ومواقع ذلك هي الّتي عددناها^(١)، فإذا رأيتها في غير تلك المواضع؛ فاعلم أنّها عارية المواضع من الإعراب.

ومن الواضح في ذلك الصّلة، فإذا قلت: جاءني الَّذي أبوه منطلقٌ؛ لم يكن لهذه الجملة موضع من الإعراب؛ وذلك لأنّ الصّلة لا تكون [٩١/ب] إلّا جملةً، ولا يقع فيها المفرد البتّة. وإذا لم يتصوّر أن يكون في موضع مفرد؛ لم يتصوّر تقدير إعرابٍ فيها؛ لأنّ الإعراب يكون للمفرد.

واعلم أنّ الجملة إذا وقعت^(٢) موقع الحال؛ فإنّها تجيء مرّةً مع الواو، وأخرى بغير

(١) ربما يقصد بيان مواضعها في كتاب (الجمل في النحو) ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) في الأصل (وقع).

الواو. فمثال الأول: جاءني زيدٌ وغلأمُهُ بين يديه، ورأيت زيدا وهو يُملي الحديث، وجاءني زيدٌ وهو راكبٌ. ومثال الثاني قولك: أتاني زيدٌ يعدو به فرسُهُ. كقول دُواد^(١):

[الخفيف]

وَلَقَدْ اغْتَدَى، يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ^(٢)

يعدو به فرسه: حال، وكذلك: يُدافعُ رُكْنِي، إلى آخر البيت؛ لأنَّ الجمع جملةٌ واحدةٌ.

وفي هذه المسألة أمر مشتبه، وهو آتا نراهم يعدُّون في مسألة الحال مسائل ليس معنى الحال فيها ما أصْلوه؛ وذلك لأنهم قد أصْلوا في الحال أنه زيادة في الخبر، وأنتك إذا قلت: جاءني زيدٌ راكباً؛ كنت أخبرت عن زيدٍ بالركوب، كما أخبرت عنه بالمجيء. وأصْلوا أيضاً أنَّ حدَّ الحال أن يكون جواباً لكيف، ثم إنهم يذكرون في أثناء ما يجعلون

(١) ويقصد به أبو دُواد، وقد ذكره في (دلائل الإعجاز) بآبٍ دُواد، وعلّق المحقق على هذا البيت بقوله: «البيت مع آخرين في الأغاني أنشدها أبو الأسود الدؤلي لعمى بن أبي طالب، الذي سأل الدؤلي عن أشعر الناس، فقال: أبو دُواد».

وأبو دُواد هذا شاعر جاهلي قديم (ت ٥٥٤م) يدعى جارية بن الحجاج، وقيل: حنظلة الشرقي، وهو أحد نقات الخيل المجيدين. انظر: الجرجاني. دلائل الإعجاز (الأيوبي) ص ١٣٥ والتعليق على البيت في الحاشية رقم (٢).

(٢) كتاب الخيل (من موقع الوراق الإلكتروني <http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=3168&page=1>)، شرح أمب الكاتب للجواليقي (من موقع الوراق الإلكتروني <http://www.alwaraq.net/index2.htm?i=413&page=1>) ٨١.

ويعده:

خَلَطَ مَزَلْ مَعْنُ مَفْرُوطٌ مَطْرَحُ مَضْرَحُ جَمُوحُ خَرُوجُ

أغنتني: أسير الغداة، الأحوذى: الحاذق المشمر للأمور القاهر لها. ويروى الأجلوني: الجوال السريع العرق. اللَّيعة: أول الشيء، وميعة الفرس: أول جريه وأنشطه. الإضريح: الجيد من الخيل، وقيل: الجواد الكثير العرق، وقيل: الشديد العدو والواسع الصدر. ملاحظة: كُتِبَ تحت كلمة إضريح معناها: مسرع.

الجملة فيه حالاً جلاً من الكلام، لا يتصور هذا الذي أصلوه فيها.

تفسير ذلك أنهم يقولون في مثل: خرجتُ وقد طلعت الشمس، وقول النابغة:

[البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحْدٍ^(١)

[أ/٩٢]

أن الواو للحال، وأن الجملة حال مع علمنا أن قولنا: والشمس طلعت، الشمس لا تكون خبراً عن زيد، ولا هيئة فيه يكون جواباً لكيف.

وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يقسم الكلام في هذا قسمين: يكون معنى الحال في أحدهما معنى الصفة والهيئة التي يكون عليها الإنسان، كالذي أرادوه حيث قالوا في كيف: إنه سؤال عن الأحوال. وفي الآخر معنى الوقت، كقولنا: خرجتُ في حال طلوع الشمس. وهم بالاتفاق قد خلطوا أحد القسمين بالآخر، والتحقيق ما ذكرت.

(١) النابغة الذبياني. ديوان النابغة الذبياني، ص ١٧، والبطلوسي. شرح الأشعار الستة، ١/ ٣٣٤، وابن جني.

الخصائص، ٣/ ٢٦٢، والبغدادى. خزنة الأدب، ٣/ ١٨٧ (أبيات الشاهد ١٨٩).

وهو من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه بما بلغه عنه فيها وشى به بنو قريع في أمر المتجرّد. وقد روي في الديوان هكذا:

كَأَنَّ رَحْلِي، وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
يَوْمَ الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحْدٍ
وهو من قصيدته المشهورة المبدوءة بـ:

يَادَا رَمِيَّةَ الْعَلِيَاءِ فَالْتَمِدِي أَقْرُوثَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ

الجليل: شجر الشام. المستأنس: نور يخاف الأنيس. وقيل: هو الذي يرفع رأسه هل يرى شخصاً؟. زال النهار: انتصف. يقول: كأن رحلي على نور مستأنس منفرد، لنشاط ناقته وحذتها في وقت إعياء الإبل وكلاهما. وقوله: «يوم الجليل»: أي يوم مررتنا بالجليل (وهو موضع ينبت الشام) وسيرنا على موضعه، وكأنه مرّ به في الهاجرة أو العشي. وحّد: منفرد. ويروى بـ (بذي الجليل) و (بذي السليل) و (مستوجس).

واعلم أنّ من شأن الجملة الواقعة حالاً، أن تغني الواو فيها في بعض الكلام، عن ذكر يعود منها إلى ذي الحال، مثال ذلك قول الشاعر:

[السريع]

خَرَجْتُ وَالْوَطْءُ خَفِي كَمَا يَنْسَابُ مِنْ مَكْمَنِهِ الْأَزْقَمُ^(١)

قوله: والوطء خفي: حال من المتكلم، وليس فيه ذكرٌ إلا أنه حسنٌ من حيث علِمَ أنّه أراد الوطء منه لا الوطء على الإطلاق.

ومثل هذا أن تقول: رأيت زيداً والفرسُ ملجماً، فيستقيم من حيث تعلم أنك أردت: وفرسه ملجماً. ولو أسقطت الواو فقلت: خرجتُ الوطءُ خفي، ورأيتُ زيداً الفرسُ ملجماً؛ لم يميز لأنّ الواو هي التي تُنبئ عن إرادة الذكر في المعنى، وأنتك أردت فرسه، وأراد المتكلم وطأه.

وليس ينبغي أن يتوهم أنّه يجوز أن [٩٢/ب] تخلو^(٢) الجملة من أن يكون فيها ذكر يعلم من طريق المعنى، كما فسرناه، وإنّا يتصوّر ذلك إذا أريد بالحال التوقيت، كمثّل: خرجتُ وقد طلعتِ الشمسُ؛ لأنّ المعنى إذا كان على التوقيت؛ لم يقتض أن يكون في الجملة ذكر يعود إلى ذي الحال؛ لأنّها لا تكون صفة له، ولا يكون القصد بالجملة أنّ الفعل وقع من ذي الحال، وهو بصفة كذا، لأنّ طلوع الشمس لا يكون هيئةً للخارج في ذلك الوقت.

(١) الجرجاني. دلائل الإعجاز، ص ٤٢١. وينسب لاسماعيل بن يسار. وقبلة:

حَتَّى إِذَا الصَّبْحُ بَدَأَ ضَوْوَهُ وَغَابَتِ الْجُوزَاءُ وَالْمُرْزَمُ

(٢) في الأصل (بخلوه).

هذا آخر الإملاء في شرح الجمل.

فرغ من تحريره وتدبيره يوم الخميس، وقت الضحى، العاشر من شهر ربيع الأول
سنة ست وتسعين وخمس مائة.

رحم الله من نظر فيه، ودعا لكاتبه ولصاحبه بالمغفرة والرضوان، آمين رب العالمين

[٩٣/أ].

الفهارس

فهرس الآيات

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿أَعِدْنَا لِلْمُصْرِفِ الْمُنْتَعِمِ ① مِصْرَ الَّذِينَ﴾	٧-٦	٢٧٩، ٩٨
سورة البقرة		
﴿أَدْخُ لَنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ﴾	٧٠	٢٦٨
﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾	١٤٣	١٧٥
﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٧١	٢٨٩، ٢٦٨
﴿كُلُّ مَآمِنٍ بِاللَّهِ﴾	٢٨٥	٢٧٤
سورة آل عمران		
﴿أَنْ لِّكَ مَنَّا﴾	٣٧	٢٦٢
﴿مَنْ أَمْسَكَ رِي إِلَى اللَّهِ﴾	٥٢	٢٢٣
سورة النساء		
﴿مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٦٦	١٨٨
﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾	١٣٥	٢٨٣
﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ يَسْتَفْهَمُ﴾	١٥٥	٢٦٩، ١٨٩، ٩٧
سورة المائدة		
﴿وَجَعَلَكُمْ مِلَّةً﴾	٢٠	١٦٦
﴿إِنْ أَرِيدُ أَنْ نَبْرِأَ بَنِي إِسْرَءِيلَ فَإِنَّمَا فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾	٢٩	٢٨٩، ٢٥٧، ٩٩، ٩٤

١٧٦.....	٧١	﴿وَحَسِبُوا أَنَّا كُنُوتٌ فَتَنَةٌ﴾
١٧٧.....	٧١	﴿تَكُونُ فَتَنَةٌ﴾
٣٠٠، ٩٨.....	٩٥	﴿هَذَا بَلَدٌ بَلِغَ الْكَمْبَةِ﴾

سورة الأنعام

١٦٧.....	١	﴿وَجَعَلْنَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾
٢٥٧، ١٣٧، ٩٩.....	١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَشْرِكِينَ﴾
٢٦٥، ١٥٤، ٩٧.....	١٥٤	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾

سورة الأعراف

١٩٧.....	٤٤	﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١١﴾﴾
٢٦٣، ٩٨.....	١٣٢	﴿فَهُمَا نَادَيْنَاهُ مِنْ مَاءٍ يَنْزِلُ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾

سورة الأنفال

٢١٢.....	٣٣	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾
----------	----	--

سورة التوبة

٢٦٩، ١٤٧.....	٢٥	﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾
٢١٥.....	١٢٣	﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غُلَظَةً﴾

سورة يونس

١٧٧.....	١٠	﴿وَهَآخِرُ دَعْوَانَهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾﴾
٢١٥، ٩٩.....	٥٨	﴿فَذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾

سورة يوسف

١٧٢.....	٨٢	﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾
٢٢٧.....	٨٥	﴿تَاللَّهِ تَفَتُّوا نَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾

٢٨٩..... ٩٠	﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾
	سورة الرعد
٢٣٥..... ١٦	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾
	سورة إبراهيم
١٧٥..... ٤٦	﴿وَلَئِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْحَبَالِ ﴿٦١﴾﴾
	سورة الإسراء
٣١٦..... ٨٠	﴿مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ﴿٨٠﴾﴾
	سورة الكهف
٢٣٨..... ١٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرِّيَّتِهِ بِالْوَصِيدِ﴾
	سورة مريم
٢٧١، ٩٨، ٩٧ ٦٩	﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴿٦٩﴾﴾
٢٧٢، ٩٩ ٦٩	﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴿٦٩﴾﴾
	سورة طه
٢٢٣..... ٧١	﴿وَلَا صَلَبَ لَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾
	سورة الحج
٢٢٢..... ٣٠	﴿فَاجْتَمِعُوا لِلْحَجِّ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
	سورة الفرقان
٢٦٦..... ٤١	﴿أَهَذَا الَّذِي كَفَرَ اللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾
	سورة النمل
٢٧٤..... ٨٧	﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ ﴿٨٧﴾﴾
	سورة القصص
٢٥٢، ١٠٥..... ٨٢	﴿وَنِكَاحَاتِ اللَّهِ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

سورة الروم

- ﴿هُمْ يَنْتَظِرُونَ﴾ (٣٦) ٢١٩..... ٣٦
 ﴿وَلَنْ نُصِيبَهُمْ مُيَسَّرًا مِمَّا قَدَّمْتِ أَيْدِيهِمْ﴾ ٢١٩، ٩٨ ٣٦

سورة فاطر

- ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ ٢٦٠..... ٢

سورة ص

- ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ لِسَوَالِ نَجْمِكَ﴾ ٢٤٥..... ٢٤

سورة فصلت

- ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ ٢٤٥..... ٤٩

سورة الاحقاف

- ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ ١٣٥، ٩٨ ٣١

سورة محمد

- ﴿فَصَرَبَ الرِّقَابِ﴾ ٢٤٧..... ٤

سورة النجم

- ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُفْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ ٣٠٨..... ٢٦

سورة المتحنة

- ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُلَ وَإِيَّاكُمْ﴾ ٣١١..... ١

سورة التحريم

- ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ ١٦٨..... ٣

سورة الحاقة

- ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَفَجَّةٌ وَحِيدَةٌ﴾ (١٢) ٢٧٧، ٧٦، ٧٥ ١٣

سورة المزمل

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُونٌ﴾ ٢٠..... ١٧٦

سورة البلد

﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَغْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ ٥..... ١٧٧

﴿أَوْ أُلْقِيَ فِي بَؤْرٍ مَسْجُورٍ﴾ ١٥ ﴿يَتِمَادُ مَقْرِبَةٍ﴾ ١٥..... ١٥-١٤ ٢٤٣

سورة الشمس

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا﴾ ١..... ٩ ٢٢٧

سورة الضحى

﴿فَالْمَاءَ الْيَمِينُ فَلَا يَنْفَرُ﴾ ١ ﴿وَالْمَاءَ الشَّيْءُ فَلَا يَنْفَرُ﴾ ١٠..... ١٠-٩ ٢٣٦

﴿وَالْمَاءَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ١١..... ١١ ٢٣٦

سورة العلق

﴿لَتَنفَعَا يَا تَايِسِيَّةُ﴾ ١٥ ﴿تَايِسِيَّةُ كَذِبِيَّةٌ خَائِنَةٌ﴾ ١٦..... ١٦-١٥ ٢٨٠

سورة القدر

﴿حَتَّىٰ مَطَلْعِ الْفَجْرِ﴾ ٥..... ٥ ٢٩٩، ٩٨

سورة العصر

﴿وَالْعَصْرِ﴾ ١ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ ٢..... ٢-١ ٢٦٥

فهرس الأشعار^(١)

الأبيات الكاملة

أول البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة
حرف الباء				
وَكَلَّمَا لَقِيَّ	يَضْطَجِبَا	البسيط	المتنبى	٢٠٨
وَنَغِيْطُ الْأَرْضُ	رَكِيْنَا	البسيط	المتنبى	٢٧٢
قَمَا قَوْمِي	الرَّقَابَا	الوافر	الحارث بن ظالم	٣٠٥
يَسُرُّ الْمَرْءَ	ذَهَابَا	الوافر	مجهول	٢٦٩
ومالي	مشعبُ	الطويل	الكُميت بن زيد الأسدي	١٨٨
عَسَى اللَّهُ	سَكُوبِ	الطويل	هدبة بن خشرم	١٥٨
حرف التاء				
ذَكَرْتَهَا إِنِّي أَنَا	حَلَقْتُ	مجزوء الرجز	لم أعثر على هذا الشاهد	٢٢٦
حرف الجيم				
وَلَقَدْ أَغْتَدَى	إِضْرِيْجُ	الخفيف	أبو دُوَاد	٣٢٠
كَأَنَّ أَصْوَاتَ	الْفَرَارِيْجِ	البسيط	ذو الرُّمَّة	٢٥٥

(١) رتب الحرف الأخير من البيت الشعري وفقاً للتسلسل التالي: الساكن فالفتوح فالمضموم فالمكسور. وعند التشابه يراعى في ذلك ترتيب البحور على النحو التالي: الطويل فالمديد فالبسيط فالوافر فالكمال فالهزج فالرجز فالرمل فالسريع فالمنسرح فالخفيف فالمضارع فالمتنضب فالمتجث فالمتقارب فالمتدارك. وعند التساوي ينظر في ترتيب أسماء الشعراء ألفبائياً، وعندما يكون الشاعر واحداً لأكثر من بيت ينظر أيها ورد أولاً في الكتاب.

الصفحة	الشاعر	البحر	آخره	أول البيت
حرف الدال				
١٠٢	مجهول	مجزوء الكامل	مَزَادَه	فَرَجَجْتُهَا بِمِزَاجَةٍ
٢٥٦				
٣٢١	النابعة	البسيط	وَحَدٍ	كَأَنَّ رَحْلِي
١٧٦	عاتكة بنت زيد العدوية	الكامل	المتعمد	بِإِلَهِ رَبِّكَ
حرف الراء				
١٦٠	طرفة بن العبد	الرمل	المُرْ	ثُمَّ رَادُوا
٣١٠	كعب بن زهير	الخفيف	مَذْعُورًا	وَإِذَا مَا
٢٦٢	ليبد	الطويل	شَاجِرُ	فَأَصْبَحَتْ أَنَّى
٢٤٣	مجهول	الطويل	تَذِرِي	وَهَلْ يَدْعُ
١٨٥	المخبل السعدي	الكامل	والفخر	يَا زَبْرَقَانُ
٢٢١	ابن المولى	الكامل	بِأَوْعَرِ	إِذَا تَوَعَّرَتْ
١٠٢	عدي بن زيد	الرمل	اغِصَّارِي	لَوْ يَغِيرُ
٢٣٣				
٢٥١	الأعشى	السريع	جابرِي	شَتَانِ مَا
١٠٥	زيد بن عمرو	الخفيف	بِنُكْرِ	سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ
٢٥٢				
١٠٥	زيد بن عمرو	الخفيف	ضُرَّ	وَيَ كَانَ
٢٥٢				
حرف الضاد				
٢٦٦	قيس بن جروة الطائي	الطويل	قَاصِرُ	فَأَصْبَحَ مِنْ

أول البيت	آخره	البحر	الشاعر	الصفحة
حرف العين				
رُبَّ مَنْ	يُطْعَمُ	الرمل	سويد أو يزيد بن أبي كاهل اليشكري	٢٦٧
تَعْدُونَ عَفْرَ	الْمُقَنَعَا	الطويل	جرير	٢٣٤
لَقَدْ عَلِمْتُ	مِسْمَعَا	الطويل	المرار الأسدي	١٤٥
وَقَائِلَةٌ لِي	يَنْفَعُ	المتقارب	مجهول	٢٦٨
وَقَفْنَا فَقُلْنَا	الْبَلَاغُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	٢٤٨
لَا تَسَبَّ	الرَّاقِعِ	السريع	أنس بن العباس السلمي	١٨١
حرف الفاء				
أَمِنْ رَسْمٍ	وَكَيْفُ	الطويل	الحطيطنة	١٠٢
حرف اللام				
ضَعِيفُ النِّكَايَةِ	الْأَجَلُ	المتقارب	مجهول	١٠٢
عَدَدَتْ قُشَيْرًا	مَغْرَلا	الطويل	النَّابِغَةُ الْجَعْدِيَّ	١٤٥
قَمَا زَالَتْ	أَشْكَلُ	الطويل	جرير	١٠١
فَهَيْهَاتَ مَهَيْهَاتَ	تَوَاصِلُهُ	الطويل	جرير	٢٠٩
فِي فِتْنَةٍ	وَيَسْتَعِلُّ	البيسيط	الأعشى	٢٤٩
أَتَنْتَهَوْنَ وَلَكِنْ	وَالْفَتْلُ	البيسيط	الأعشى	١٧٨
كَمْ نَأَلَيْهِ	أَخْتَمِلُ	البيسيط	القطامي	٢٣٠
أَلَا رُبَّ	جَلْجَلٍ	الطويل	امرؤ القيس	٣٠٧
				١٩٠

الصفحة	الشاعر	البحر	آخره	أول البيت
٢٢٩	مزاحم بن الحارث العقيلي	الطويل	مَجْهَل	عَدَّتْ مِنْ
٢٦٧	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	العِقَالِ	رُبَمَا تَكَرَّهُ
حرف الميم				
٢١٧	زهير بن أبي سلمى	البيسيط	حَرِمُ	وَأَنْ أَتَاهُ
١٠٢،	علقمة بن عبدة	البيسيط	مَسْمُومُ	وَقَدْ عَلَوْتُ
٢٩١	عمرو بن حسان	الوافر	عُلَامُ	فَإِنَّ الْكُثْرَ
٣١٦	النابعة	الوافر	سَنَامُ	وَيَأْخُذُ بَعْدَهُ
٣٠٣	اسماعيل بن يسار	السرّيع	الْأَرْقَمُ	خَرَجْتُ وَالْوَطءُ
٣٢٢	عنتره العبسي	الكامل	بِتَوَامِ	بَطَلٍ كَانَ
٢٢٣	عنتره العبسي	الكامل	أَقْدِمِ	وَلَقَدْ شَفَى
٢٥٣	مُنْقِذُ بْنُ الطَّمَّاحِ الْأَسَدِيِّ			
١٩١	(الْجَمْنِيح) أَوْ أَبُو خَالِدِ بْنِ نُفْلَةَ	الكامل	وَالشَّنَمِ	حَاشَا أَبِي
حرف النون				
٢٥٤	جرير	البيسيط	كَانَا	يَا حَبْدًا
٣٠١	جرير	البيسيط	جِرْمَانَا	يَا رَبَّ
٢٤٠	جميل بثينة	الطويل	مَعُونِ	بُئَيِّنَ الرَّيْمِ
٣١٤	رجل من طيء	الطويل	يَمَانِي	عَلَا زَيْدُنَا
٢٥٠	المخيم الرّاسبي	الكامل	أَحْيَانِي	شَتَانِ بَيْنَ

فهرس أنصاف الأبيات^(١)

البيت	البحر	القائل	الصفحة
أَذَا الْعُصْنُ أَمْ ذَا الدَّعْصُ أَمْ أَنْتَ فِتْنَةٌ	الطويل	المتنبي	١٠٢، ١٨٥
إِلَّا أَيْتَذَا اللَّانَمِي أَخْضَرَ الرَّعَا	الطويل	طرفة بن العبد	٢٠٧
أَمْسَى يَبْلُدَةٌ لَا عَمٍ وَلَا خَالٍ	البسيط	الناطقة	١٨٣
ثُمَّ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى حَامِدٍ	المتدارك	لم أعر على هذا الشاهد	١٩٢
كَيْفَ الرَّجَاءُ مِنَ الْخَطُوبِ تَخْلُصًا	الكامل	المتنبي	١٠٢، ١٤٥
هَمَّا أَخَوَا فِي الْحَيِّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ	الطويل	دُزْنَا بنت سيار أو عَبَّعَةَ أو عمرة الخثعمية	٢٥٦
وَإِنْ يَهْلِكَ فَذَلِكَ كَانَ قَلْبِي	الوافر	يزيد بن سنان بن أبي حارثة	٢٤٦
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالُهَا	المتقارب	عامر بن جوين	٢٩٢
يَا لِلْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ	البسيط	مجهول	٢٠٢
يُرَوِّ بِكَالْفِرْصَادِ [فِي كُلِّ غَارَةٍ]	الطويل	المتنبي	٢٣٠

(١) تم ترتيبها بناء على الحرف الأول من كل شطر.

فهرس الأرجاز

الرجز	قائله	الصفحة
الْحَزَنُ نَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا	رؤية	٣٠٥
بَلْ جَوَزَ نَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجِيفَتِ	سور الذئب	٢٩٠
كُومُ الذَّرَى وَاذَقَّةُ سُرَاتِهَا	لعمرو بن لءاء أو لجأ التميمي، وقيل لرجل من الأسديين	٣٠٤
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا إِذَا الرَّجَالُ كَثُرَتْ أَوْلَادُهَا وَجَعَلَتْ أَمْرَاصَهَا تَعْنَادُهَا فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا	رؤية	١٥٧
قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّجِيحِ الْمُلْحِدِ	زر بن حيش	٢٩٤
يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو النَّتْزِي يَضْحَكُنَ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْتَهَمِ لِيَتُومَ زَوْعٌ أَوْ فَعَالٌ مَكْرُمٌ لَا حَقَّ بَطْنٍ بِقَرَى سَمِينِ وَاهَا لَرِيَا ثَمَّ وَاهَا وَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنِيهَا لَنَا وَفَاهَا بِشْمَنِ نَرْضِي بِهِ أَبَاهَا	أبو نخيلة أو حميد الأرقط أو أبو بجدلة، وقيل: زيد الخيل أو خف الأحمر	٣١٣
رؤية		١٩٧
العجاج		٢٣٠
أبو الأخرز الحباني		٢٤٠
حميد الأرقط		٣٠٢
أبو النجم		٢٥١
		٢٥٢

فهرس الأمثال

الصفحة

المثل

٢٠٦

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
١٢٥، ٧٠، ٥٦، ٣٥، ١٩، ١٤	الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن
١٢٧	
١٠٦	السراج، أبو بكر محمد بن السري
١٤٤، ١٠٢، ١٠١، ٩١، ٤٤	أبو الطيب المتنبي، أحمد بن محمد بن الحسين
٢٨٥، ٢٧٢، ٢٠٨	
١٩٠، ١٠٠	امرق القيس، ابن حجر بن الحارث بن عمرو
١٠٦، ١٠٤	أبو عثمان المازني، بكر بن محمد بن عثمان
٢٣٠، ١٧٧، ١٠٠	الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل
٢٥٢	الخليل بن أحمد الفراهيدي
٢٨٤	الحسن البصري، أبو سعيد الحسن بن يسار
٢٨٤	ابن سيرين، أبو بكر محمد
١٠٦	يونس، أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب
٢٠٢، ١٠٧، ١٠٤، ٣٢	الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب
٢٧٨، ٣٢	الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب
٣٢٠	أبو دُواد
٢١٧، ١٠٠	زهير بن أبي سلمى
٢٣٣، ١٠٢، ١٠٠	عدي بن زيد، ابن حماد بن زيد العبادي
٢٤٩، ٢٣٤، ٢٠٩، ١٠١، ١٠٠	جرير، أبو خزيمة جرير بن عطية بن حذيفة
٣٠١، ٢٥٤	
٢٥٥، ٢٤٨، ١٠٠	ذو الرمة، غيلان بن عقبة بن مبيش بن مسعود
٢٥٥، ٩٩، ٦٢	ابن عامر

الصفحة	العلم
٩٩	معاذ بن مسلم الهراء
٣٢١، ٣٠٣، ١٨٣	النابعة الدّيباني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: عبد القاهر الجرجاني (المؤلف)	٥
المقدمة	٧
الفصل الأول عبد القاهر الجرجاني (المؤلف)	١٧
عبد القاهر الجرجاني (المؤلف)	١٩
اسمه ونسبه	١٩
مولده ووفاته	٢٠
شخصيته وأخلاقه	٢١
ثقافته وعلمه	٢٦
شيوخه	٣٠
تلاميذه	٣٢
إنتاجه الأدبي	٣٦
الإنتاج الأدبي الثري	٣٦
كتب متنوعة	٤٤
إنتاجه الشعري	٤٥
الفصل الثاني مخطوط (شرح الجمل في النحو)	٤٩
كتاب (الجمل في النحو)	٥١
صف مخطوط (شرح الجمل في النحو) لعبد القاهر الجرجاني	٥٥
توثيق نسبة (شرح الجمل في النحو) لعبد القاهر الجرجاني	٥٨
ابن خروف ليس هو شارح (الجمل في النحو) للجرجاني	٥٩
الشكل (معطيات عامة)	٥٩

٦٢.....	الأدلة الداخلية (المضمون)
٦٢.....	القراءات القرآنية
٦٣.....	الأحاديث النبوية الشريفة
٦٤.....	الشواهد الشعرية
٦٤.....	المسائل النحوية
٧٠.....	عبد القاهر الجرجاني نفسه هو شارح كتاب (الجمل في النحو)
٧١.....	الأسلوب والتعبير
٧٤.....	طريقة عرض المادة العلمية
٧٤.....	آراء عبد القاهر الجرجاني في بعض المسائل النحوية في مخطوط (شرح الجمل في النحو)
٧٥.....	• فائدة الصفة
٧٥.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط
٧٦.....	• كيفية التفريق بين المبتدأ والخبر
٧٦.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط
٧٧.....	• مسألة (الذي) و (ذو)
٧٧.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط
٧٨.....	• مسألة (الذي) وصلته
٧٨.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط
٧٨.....	• الحال الجملة واقتراانها بالواو وعدمه
٧٩.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط
٧٩.....	• معنى حرف العطف (الواو)
٨٠.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط
٨٠.....	• معنى (كاد)
٨٠.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط

٨١.....	٠ مسألة (ما) و (إلا)
٨١.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط
٨١.....	دلائل الإعجاز
٨١.....	شرح الجمل في النحو - المخطوط
٨٦.....	مادة الكتاب
٩٠.....	أسلوبه
٩١.....	الحكم بالكراهة
٩١.....	الحكم بالندرة والشذوذ
٩٣.....	الحكم بقلّة الاستعمال والندرة والقلّة
٩٣.....	الحكم بالضعف
٩٤.....	ترجيح أحد قولين على الآخر
٩٥.....	أحكام أخرى
٩٦.....	شواهد
٩٨.....	القراءات القرآنية
٩٩.....	الحديث النبوي الشريف
١٠٢.....	- حكم على الأبيات الأربعة التالية بالشذوذ، وهي:
١٠٢.....	- حكم على البيت التالي بالندرة والقلّة، وهو:
١٠٢.....	- حكم على بيت المتنبي بالجودة، والذي يقول فيه:
١٠٢.....	- كما حكم على بيت المتنبي التالي بالاستكراه، والذي يقول فيه:
١٠٢.....	- حكم على شاهد الفصل بين المتضايقين بالمفعول بالضعف
١٠٣.....	المصادر والنقول
١٠٧.....	موقفه من مدرستي البصرة والكوفة
١١١.....	قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه

١١١	قيمة الكتاب العلمية
١١٣	مأخذ الكتاب
١١٦	كلمة أخيرة قبل تحقيق النص
١١٩	(شرح الجمل في النحو) النص المحقق
١٢٥	كتاب شرح الجمل في النحو
١٢٧	بسم الله الرحمن الرحيم
١٣١	فصل في بيان شيء قالوه في الفعل
١٣٣	باب الإعراب
١٣٦	فصل فيما لا ينصرف [٦/ب]
١٣٩	مسألة [ماه وجور]
١٤٠	مسألة [المقصود بالمنوع من الصرف]
١٤١	مسألة [عامل الرفع في المبتدأ]
١٤١	فصل [الفرق بين المبتدأ والخبر]
١٤٣	مسألة [الأفعال هي الأصل في العمل]
١٤٦	مسألة [تقديم الخبر من باب كان]
١٤٧	مسألة [ما دام وما زال]
١٥٢	فصل [أنواع الخبر]
١٥٦	فصل [الفرق في المعنى بين كاد وعسى]
١٥٩	فصل [نعم وبش]
١٦١	فصل [التعجب]
١٦٣	باب حسبت وأخواتها
١٦٧	فصل [الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين]

١٦٩	فصل [لفظ الاستفهام وليس الغرض الاستفهام]
١٦٩	فصل في التمييز
١٧١	فصل [تسمية المفعول المطلق]
١٧٢	فصل [وَسْطَ وَوَسْطَ]
١٧٣	فصل [انتصاب الحال عن النكرة]
١٧٥	فصل في باب أَنْ
١٧٩	فصل في ما ولا
١٨١	فصل [تكرار لا والاسم النكرة بعدها]
١٨٣	فصل [عمل لا]
١٨٤	فصل في الواو بمعنى مع
١٨٦	فصل في إلَّا
١٨٩	فصل [كان وليس بمعنى الاستثناء]
١٩٢	فصل [سوى]
١٩٣	فصل في النداء
١٩٤	فصل [أي]
١٩٧	فصل [الصفة المفردة والصفة المضافة]
١٩٨	فصل [جواز دخول أي على المعطوف عليه وامتناع ذلك مع المعطوف]
٢٠٠	فصل [الابن]
٢٠١	فصل [نداء الاستغاثة]
٢٠٢	فصل في الترخيم
٢٠٤	فصل [الحروف الكائنة على حرف واحد مبنية على الفتح]
٢٠٥	فصل [أن الخفيفة]

٢٠٩	فصل [معاني حتّى]
٢١٤	فصل [الجوازم]
٢١٩	فصل [فصل جواز تقديم جواب للا نافية]
٢٢٠	فصل [معاني حروف الجر]
٢٢٦	فصل [الأصل في القسم هو الباء]
٢٢٨	فصل [عَنْ وَعَلَى]
٢٣١	فصل [مُذِّمٌ وَمُنْذِرٌ]
٢٣٢	فصل في معاني الحروف التي لا تعمل
٢٣٧	فصل [عشرون تعمل عمل الفعل]
٢٤٠	فصل [عمل اسم المفعول]
٢٤١	فصل [الصفات المشبهة]
٢٤٣	فصل [عمل المصدر]
٢٤٥	فصل [أسماء المصادر]
٢٥٤	فصل [٦٢/ب] [حيثذا]
٢٥٤	فصل [الأصل في الجر الحرف]
٢٥٨	فصل [الأعداد المبهمة]
٢٥٩	فصل [مَنْ للجزاء والاستفهام]
٢٦٣	فصل [الأسماء المعارف]
٢٦٦	فصل [معاني مَنْ]
٢٧٠	فصل [الَّذِي]
٢٧٣	فصل في التّوابع
٢٧٥	فصل [الصفة]

٢٧٧	فصل في ذو
٢٧٧	فصل [عطف البيان]
٢٧٨	فصل [البدل]
٢٨١	فصل في حروف العطف
٢٨٩	فصل [عطف الفعل على الفعل]
٢٨٩	فصل [تاء التانيث في الاسم]
٢٩٠	فصل [التانيث]
٢٩٥	فصل في الأعداد
٢٩٧	فصل [حاجة الاسم للإعراب]
٣٠٠	فصل في الجرّ غير الحقيقي
٣٠٦	فصل [تمييز الأسماء]
٣٠٩	فصل [إعراب الفعل غير حقيقي]
٣١١	فصل في الضمائر
٣١٣	فصل في الكاف
٣١٧	فصل في المستكنّ
٣١٨	فصل [الجزء الواحد في الكلام لا يفيد]
٣٢٥	الفهارس
٣٢٥	فهرس الآيات
٣٣٠	فهرس الأشعار الأبيات الكاملة
٣٣٤	فهرس أنصاف الأبيات
٣٣٥	فهرس الأرجاز
٣٣٦	فهرس الأمثال

فهرس الأعلام	٣٣٧
فهرس المحتويات	٣٣٩
المصادر والمراجع	٣٤٧

المصادر والمراجع

١. إبراهيم، رجب عبد الجواد. معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس من الفتح إلى سقوط الخلافة ٩٢-٨٩٨ هـ. القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٤ م.
٢. ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي. التكملة لكتاب الصلة. تحقيق: عبد السلام هراس. الدار البيضاء: دار الفكر، ١٩٥٦ م.
٣. ابن أبي الصلت، أمية. شرح ديوان. تقديم وتعليق: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب. بيروت - لبنان: مكتبة الحياة، د. ت.
٤. ابن الجراح، أبو عبد الله محمد بن داود. الورقة. تحقيق: عبد الوهاب عزّام وعبد الستار أحمد قراج. القاهرة: دار المعارف. د. ت. ط. ٣.
٥. ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي. النشر في القراءات العشر. تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، د. ت.
٦. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت - لبنان: دار الكتاب العربي، د. ت.
٧. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي. القاهرة، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م.
٨. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي أبو الفضل. لسان الميزان. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٧-١٩٨٨ م.
٩. ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي. شرح جمل الزجاجي. تحقيق: سلوى محمد عرب. مَكّة: جامعة أمّ القرى، ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٠. ابن الخشرم العذري، هُدبة. شعر. تحقيق: يحيى الجبوري. الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م. ط. ٢.
١١. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر ودار الثقافة، د. ت.
١٢. ابن الزبير، أبو جعفر أحمد. صلة الصلة. الرباط، ١٩٣٧ م.
١٣. ابن السراج، أبو بكر محمد السري بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ/١٩٩٦ م. ط. ٢.
١٤. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق. إصلاص المنطق. شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. مصر: دار المعارف، ١٩٧٠ م.
١٥. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق. كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ. تهذيب: أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي. عناية: الأب لويس شيخو اليسوعي. بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٨٩٥ م.
١٦. ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد. سر الفصاحة. شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي. ميدان الأزهر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م.
١٧. ابن الشجري، هبة الله بن علي أبو السعادات العلوي. مختارات شعراء العرب. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر. د. ت.
١٨. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني. شرح ابن عقيل. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م.

١٩. ابن العماد الحنبلي، عبد الفلاح. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، د. ت.
٢٠. ابن قاضي شهبه، تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر. طبقات الشافعية. تحقيق: عبد العليم جان. حيدرآباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٢١. ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب. الوفيات معجم زماني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين من سنة ١١-٨٠٧هـ. تحقيق: عادل نويهض. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.
٢٢. ابن مجاهد. كتاب السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، د. ت. ط. ٢.
٢٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٢٤. ابن منقذ، أسامة. لباب الآداب. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٢٥. ابن النديم. أبو الفرج محمد بن اسحق. الفهرست. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨/١٩٧٨م.
٢٦. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.

٢٧. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م. ط. ١٠.
٢٨. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله. شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م. ط. ١١.
٢٩. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: حسن حمد وإميل بديع. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م. ط. ١.
٣٠. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النحاس. مصر: مطبعة المدني، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م و ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.
٣١. أبو النصر، محمد عبد العظيم يوسف. السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري. الهرم: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠١ م. ط. ١.
٣٢. أزهرى (ال)، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي الحمصي. د. م.: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.
٣٣. أسنوي (ال)، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن. طبقات الشافعية. تحقيق: عبد الله الجبوري. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧١ م. ط. ١.

٣٤. أشقر (ال)، عرفان عبد الباقي. «معجم شعراء (أساس البلاغة)». مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٣٣ (١٩٨٧م) ص ٣٠٩-٣٣١ وعدد ٣٦ (١٩٨٩م) ص ٢٩٨-٣٢١ وعدد ٤٠ (١٩٩١م) ص ٢٠٣-٢٠٩.
٣٥. أشموني (ال)، علي بن محمد أبو الحسن. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. د. م. دار إحياء الكتب العربية. د. ت.
٣٦. أشموني (ال)، علي بن محمد أبو الحسن. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م. ط. ١.
٣٧. أصمعي (ال)، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك. الأصمعيات. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. القاهرة: دار المعارف، د. ت. ط. ٥.
٣٨. أعشى الكبير (ال)، ميمون بن قيس. شرح ديوان الأعشى. تحقيق: كامل سليمان. بيروت: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، د. ت. ط. ١.
٣٩. أعشى الكبير، ميمون بن قيس. ديوان. شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م. ط. ١.
٤٠. أعشى الكبير، ميمون بن قيس. كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشى والأعشىين الآخرين. بيانه: مطبعة أدلف هُلز هوسن، ١٩٢٧م.
٤١. أعلم الشتمري (ال)، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى. ديوان طريقة بن العبد. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصّقال. دمشق: مطبعة دار الكتاب، ١٣٩٥

هـ/ ١٩٧٥ م.

٤٢. أعلم الشتمري (ال)، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى. ديوان علقمة
الفضل. تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصّقال. مراجعة: فخر الدين قباوة.
حلب: دار الكتاب العربي، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م.

٤٣. إقبال، أحمد الشرفاوي. مكتبة الجلال السيوطي. الرباط: دار المغرب للتأليف
والترجمة والنشر، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م.

٤٤. امرؤ القيس. ديوان. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، د.
ت. ط. ٥.

٤٥. أنباري (ال)، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله. الإنصاف في
مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: حسن حمد وإميل بديع
يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م. ط. ١.

٤٦. أنباري (ال)، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله. نزهة الألباء في
طبقات الأدباء. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة
والنشر، د. ت.

٤٧. أنباري (ال)، أبو بكر محمد بن القاسم. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات.
تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.
ط. ٤.

٤٨. بابائي البغدادي (ال)، إسماعيل باشا. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين
من كشف الظنون. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٥١ م.

٤٩. باخرزي (ال)، علي بن الحسن. دمية القصر وعصرة أهل العصر. تحقيق: محمد التونجي. بيروت: دار الجليل، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٥٠. بروكلمان، كارل. تاريخ الأدب العربي. ترجمة عبد الحلیم النجار. القاهرة: دار المعارف، د. ت.
٥١. بصري (ال)، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن. الحماسة البصرية. تحقيق: عادل جمال سليمان. مصر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٥٢. بظليوسي (ال)، أبو بكر عاصم بن أيوب. شرح الأشعار الستة الجاهلية. تحقيق: ناصيف سليمان عواد. العراق: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٩م.
٥٣. بغدادي (ال)، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الجزء ١+٧ في مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م. ط. ٢. الجزء ٢+٣ في القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت. الجزء ٤+٨ في القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م. الجزء ٥+٦ في مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ و ١٩٧٧م على الترتيب.
٥٤. جاحظ (ال)، أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م. ط. ٤.
٥٥. جراوي التادلي (ال)، أبو العباس أحمد بن عبد السلام. الحماسة المغربية. تحقيق: محمد رضوان الداية. بيروت - لبنان: دار الفكر المعاصر، ودمشق - سورية: دار الفكر، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م. ط. ١.
٥٦. جرجاني (ال)، عبد القاهر. أسرار البلاغة في علم البيان. تحقيق: محمد عبد العزيز

- التّجار. مصر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
٥٧. جرجاني (ال)، عبد القاهر بن عبد الرحمن. الجمل. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
٥٨. جرجاني (ال)، عبد القاهر. الجمل في النحو. تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م. ط. ١.
٥٩. جرجاني (ال)، عبد القاهر. دلائل الإعجاز في علم المعاني. تحقيق: محمد عبده وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م. ط. ١.
٦٠. جرجاني (ال)، عبد القاهر. دلائل الإعجاز في علم المعاني. تحقيق: ياسين الأيوبي. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢١ / ٢٠٠٠. ط. ١.
٦١. جرجاني (ال)، عبد القاهر. العُمْدُ كتاب في التصريف. تحقيق: البدر اوي زهران. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥ م. ط. ٣.
٦٢. جرير بن عطية الخطفي. ديوان شرح محمّد بن حبيب. تحقيق: نعيان محمّد أمين طه. القاهرة: دار المعارف، د. ت. ط. ٣.
٦٣. جرير بن عطية الخطفي. ديوان. ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي. بيروت - لبنان: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، ١٩٨٢ م. ط. ١.
٦٤. جميل بن معمر. ديوان. بيروت: دار صادر، د. ت.
٦٥. جَنْدِي (ال)، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر. الإقليد شرح المفصل. تحقيق ودراسة: محمود أبو كة الدراويش. الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

٦٦. جندي (ال)، علي. الشاعر الجاهلي الشاب طرفة بن العبد. د. م: دار الفكر العربي، د. ت.

٦٧. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢ م.

٦٨. حاجي، محمد. «كتاب سيبويه في المغرب والأندلس»، مجلة دعوة الحق، عدد ٧ (١٩٧٤) ص ١٦٣.

٦٩. حاوي، إيليا. الحُطَيْيئة في سيرته ونفسيته وشعره. بيروت - لبنان: دار الثقافة، ١٩٧٠ م.

٧٠. حديثي (ال)، خديجة. موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١ م.

٧١. حريري (ال)، أبو محمد بن علي بن محمد بن عثمان. شرح مقامات الحريري. تحقيق: يوسف بقاعي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١. ط. ١.

٧٢. حسين جمعة. المسبار في النقد الأدبي (دراسة). منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق ٢٠٠٣، موقع إلكتروني

[<http://www.awu-dam.org/book/03/study03/5-h-j/ind-book03-sd001.htm>]

٧٣. حصري القيرواني (ال). أبو إسحق إبراهيم بن علي. زهر الآداب وثمر الألباب. تفصيل وشرح وضبط: زكي مبارك. تحقيق وزيادة تفصيل وضبط وشرح: محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت - لبنان: دار الجليل، ١٩٧٢ م. ط. ٤.

٧٤. حُطَيْيئة (ال)، جرول بن أوس. ديوان (رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي

- عمرو الشيباني). بيروت - لبنان: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، د. ت.
٧٥. حمد، علي توفيق. «جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية». مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٢٨-٢٩ (١٩٨٥) ص ٩-٥٤.
٧٦. حملاوي (ال)، أحمد بن محمد بن أحمد. شذا العرف في فن الصّرف. تقديم وتعليق: محمد عبد المعطي، تخرّيج الشواهد ووضع الفهارس: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري. الرياض: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
٧٧. حوّاس، بري. «الاستعارة وعلاقتها بالأدبية - قراءة من دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني». مجلة اللغة العربية - جامعة الجزائر، عدد ٩ (١٩٩٦م) ص ٤٥-٥٨.
٧٨. خضري (ال)، محمد علي. حاشية الخضري على ابن عقيل وبهامشه شرح ابن عقيل. د. م. مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
٧٩. خطيب التبريزي (ال)، أبو زكريا يحيى بن علي بن الحسن بسطام الخطيب. «كتاب الكافي في العروض والقوافي». تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله. مجلة معهد المخطوطات العربية. مجلد ١٢، الجزء ١ (١٩٦٦م).
٨٠. داني (ال)، أبو عمر عثمان بن سعيد. التيسير في القراءات السبع. تصحيح: اوتو برتزل. استنبول: مطبعة الدولة، ١٩٣٠. أعيد طبعه في بغداد: مكتبة المثنى، د. ت.
٨١. ذهبي (ال)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - حوادث ووفيات. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م.
٨٢. ذهبي (ال)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. سير أعلام النبلاء. تحقيق:

- بشار عواد معروف ومحي هلال السرحان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
٨٣. ذهبي (ال)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله. نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء. تحقيق: محمد حسن عقيل موسى. جدة: دار الأندلس الخضراء، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٨٤. ذو الرمة، غيلان بن عتبة العدوي. ديوان (شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي - رواية أبي العباس ثعلب). تحقيق: عبد القدوس أبو صالح. بيروت - لبنان: مؤسسة الإيمان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م. ط. ١.
٨٥. رؤبة بن العجاج. مجموع أشعار العرب مشتمل على ديوان رؤبة. تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي. ليسينغ: دروغولين، ١٩٠٣م.
٨٦. رعيبي (ال)، برنامج شيوخ الرعيبي. تحقيق: إبراهيم شُبُوح. دمشق، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
٨٧. زيبيدي (ال)، أبو بكر محمد بن الحسن. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار المعارف، د. ت. ط. ١.
٨٨. زركلي (ال)، خير الدين. الأعلام. القاهرة، ١٩٦٩م.
٨٩. زغشري (ال)، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. أساس البلاغة. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م. ط. ٣.
٩٠. زغشري (ال)، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. المُستقصى في أمثال العرب. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م. ط. ٢.
٩١. زهران، البدر اوي. عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني «المفنتن في العربية ونحوه».

- القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١ م. ط. ٢.
٩٢. زهير بن أبي سُلمى. شعره. صنعة أبي العباس ثعلب. تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م. ط. ١.
٩٣. زهير بن أبي سُلمى. شعره. صنعة الأعلام الشتمري. تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م. ط. ٣.
٩٤. زوزني (ال)، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. شرح المعلقات السبع. بيروت: مكتبة المعارف، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٩٥. زيدان، يوسف. فهرس مخطوطات دير الإسكوريال. مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٢.
٩٦. ساسي، عمار. تحليل النص الأدبي ومدى ربط النحو بالبلاغة. مجلة اللغة العربية - جامعة الجزائر، عدد ٨ (١٩٩٦).
٩٧. سبكي (ال)، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩ م.
٩٨. سلفي (ال)، أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد سلافة الأصبهاني. معجم السفر. تحقيق: بهيجة الحسيني. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٣٩٨ هـ / ١٩٨٧ م.
٩٩. سندوبي (ال)، حسن. شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام. بيروت: المكتبة الثقافية، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م. ط. ٧.
١٠٠. سهمي (ال)، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم. تاريخ جرجان أو كتاب معرفة علماء أهل جرجان. حيدرآباد الدكن - الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م.

١٠١. سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الجزء ٢+١ في مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ و ١٩٧٩ (على الترتيب) الجزء ٣ في القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت. الجزء ٤ في القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م. ط. ٢، الجزء ٥ الفهارس، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
١٠٢. سيوطي (ال)، جلال الدين عبد الرحمن. الأشباه والنظائر في النحو. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، د. ت.
١٠٣. سيوطي (ال)، جلال الدين عبد الرحمن. الاقتراح في علم أصول النحو. قراءة وتعليق: محمود سليمان ياقوت. د. م.: دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م.
١٠٤. سيوطي (ال)، جلال الدين عبد الرحمن. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د. م.: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه
١٠٥. سيوطي (ال)، جلال الدين عبد الرحمن. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م. ط. ١.
١٠٦. سيد (ال)، فؤاد صالح. معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ العربي والإسلامي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠ م.
١٠٧. شريف المرتضى (ال)، علي بن الحسين الموسوي العلوي. أمالي المرتضى - غرر الفوائد ودرر القلائد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د. م.: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م. ط. ١.

١٠٨. صفاني (ال)، الحسن بن محمد بن الحسن. العباب الزاخر واللباب الفاخر. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١ م.
١٠٩. صفدي (ال)، صلاح الدين خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات. فيسبادن: فرانز شتاينر، ١٣٨٩-١٤٠٤ هـ/١٩٦٩-١٩٨٣ م.
١١٠. ضامن (ال)، حاتم. «المخبّل السّعدي: حياته وما تبقى من شعره». مجلة المورد، مجلد ٢ عدد ١ (١٩٧٣ م).
١١١. ضبي (ال)، أبو العباس المفضل بن محمد. ديوان المفضليات مع شرح لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري. عناية وتدقيق: كارلوس يعقوب لايل. بيروت: مطبعة الأباء اليسوعيين، ١٩٢٠.
١١٢. ضيف، شوقي. البلاغة تطوّر وتاريخ. القاهرة: دار المعارف، د. ت.
١١٣. طبري (ال)، أبو جعفر محمد بن جرير. تفسير الطبري. تحقيق ومراجعة: محمود وأحمد محمد شاكر. مصر: دار المعارف، د. ت.
١١٤. عايش، ياسين يوسف. «ابن المولى حياته وما تبقى من شعره». مجلّة دراسات، مجلد ٢٤، عدد ٢ (١٩٧٧ م).
١١٥. عبابنة، محمد إبراهيم مصطفى. ابن خروف وآراؤه اللغوية. رسالة ماجستير غير منشورة. اليرموك: جامعة اليرموك - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٧ م.
١١٦. عبد العزيز، بنعبد الله. «اللغويون وعلماء العربية في المغرب». مجلة لسان العرب، مجلد ١٠ الجزء ٣ (١٩٧٣).
١١٧. عبدلكاني الزوزني (ال)، أبو محمد عبد الله بن محمد. حماسة الظرفاء. تحقيق:

- محمد جبّار المعبيد. العراق: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨ م.
١١٨. عبيدي (ال)، رشيد عبد الرحمن. «في جدل التراث والمعاصرة - الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين». مجلة المورد، مجلد ١٨ عدد ٣ (١٩٨٩ م).
١١٩. عزّام، محمّد عزّام. «نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني». مجلة الموقف الأدبي عدد ٣٤٧ (آذار ٢٠٠٠).
١٢٠. عنتره بن شدّاد. ديوان. بيروت: دار بيروت للطباعة والنّشر، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.
١٢١. عيسى، خليل عبد القادر. «ابن خروف - حياته وآراؤه النحوية». رسالة ماجستير باللغة الإسبانية لم تنشر. غرناطة: جامعة غرناطة، ٢٠٠٥ م.
١٢٢. عيني (ال)، بلر الدّين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ/١٤٥١ م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى. تحقيق: محمّد باسل عيون السّود. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م. ط. ١.
١٢٣. فرحات، يوسف ويوسف عيد. معجم الحضارة الأندلسية. بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠ م.
١٢٤. فيروزآبادي (ال)، محمد بن يعقوب. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. تحقيق: محمد المصري. الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦ م. ط. ١.
١٢٥. قاضي (ال)، إيمان. «نظرية النّظم للإمام عبد القاهر الجرجاني». مجلة الموقف الأدبي عدد ١٧٢ (آب ١٩٨٥) موقع إلكتروني

[<http://www.awu-dam.org/mokifadaby/172/mokf172-001.htm>]

١٢٦. قزويني (ال)، زكريا بن محمد بن محمود. آثار البلاد وأخبار العباد. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٨م.
١٢٧. قطامي (ال)، عثمير بن شسيم. ديوان. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م. ط. ١.
١٢٨. قفطي (ال)، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م.
١٢٩. الكتبي، محمد بن شاکر. فوات الوفيات والذيل عليها. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٩٧٣م.
١٣٠. كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين. دمشق: دار الكتب العربية، ١٩٥٧م.
١٣١. كعب بن زهير. ديوان (رواية أبي سعيد السكري). بيروت: دار الفكر للجميع ودار القاموس الحديث، ١٩٦٨م.
١٣٢. كُميت بن زيد الأسدي (ال). شرح الهاشميات تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي. تحقيق: داود سلوم ونوري حمودي القيسي. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م. ط. ١.
١٣٣. لبید بن ربيعة العامري. شرح ديوان. تحقيق: إحسان عباس. الكويت، ١٩٦٢م.
١٣٤. لعراس، عبد المجيد. «نظرية الفصل والوصل عند عبد القاهر الجرجاني». مجلة اللغة العربية - جامعة الجزائر، عدد ٥ (١٩٩٤م).

١٣٥. مبرد (ال)، أبو العباس محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب. بيروت: مكتبة المعارف، د. ت.
١٣٦. مبرد (ال)، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م
١٣٧. متنبى (ال)، أبو الطيب أحمد بن الحسين. شرح ديوان أبي الطيب المتنبى. شرح العكبري المسمى التبيان شرح الديوان. تحقيق: مصطفى السقا وآخرون. بيروت: دار المعارف، د. ت.
١٣٨. متنبى (ال)، أبو الطيب أحمد بن الحسين. شرح ديوان أبي الطيب المتنبى «معجز أحمد». شرح المعري. تحقيق: عبد المجيد دياب. القاهرة: دار المعارف، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
١٣٩. محمد، الحافظي. منهج ابن خروف وآراؤه النحوية والصرفية. رسالة ماجستير لم تنشر. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٧-١٤٠٨ هـ.
١٤٠. مراكشي (ال)، عبد الله محمد بن عبد الملك. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. تحقيق: محمد بن شريفة وإحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، د. ت.
١٤١. مرزوقي (ال)، أبو علي محمد بن الحسن. شرح ديوان الحماسة. نشر: أحمد أمين وعبد السلام هارون. بيروت: دار الجليل، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م. ط. ١.
١٤٢. محمود، محمود حسني. «احتجاج النحويين بالحديث». مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٣-٤ (١٩٧٩).
١٤٣. مطلوب، أحمد. دراسات بلاغية ونقدية. العراق: دار الرشيد للنشر، د. ت.

١٤٤. مندور، محمد. في الميزان الجديد. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د.ت.
١٤٥. ميداني (ال)، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري. مجمع الأمثال. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. د. م.: دار الفكر، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٢ م. ط. ٣.
١٤٦. نابغة الذبياني (ال)، زياد بن عمرو بن سعد بن ذبيان. ديوان النّابغة الذّبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار المعارف، د. ت.
١٤٧. هارون، عبد السلام محمد. معجم شواهد العربية. مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م. ط. ١.
١٤٨. يافعي الباني (ال)، أبو محمد عبد الله بن علي. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان. بيروت: منشورات مؤسسة العلمي للمطبوعات، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م، ط. ٢.
١٤٩. ياقوت الرومي. معجم الأدباء. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.
١٥٠. ياقوت الرومي، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي. معجم البلدان. بيروت: دار صادر، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- ملاحظة: انظر المصادر والمراجع بغير اللغة العربية في القسم الإسباني من هذا الكتاب^(١).

(١) لم نلحق القسم الذي باللغة الإسبانية في هذه الطبعة نرجو الله أن يكون ذلك في طبعة ثانية أو مفردة. (الناشر).